University of justice and wisdom
The Institute of justice and wisdom
In America

Wisdom Journal For Studies And Research

Specializing in the humanities, social sciences, and literature
Published by the University and Institute of Justice and Wisdom in America

Volume 02 issue 04 (08)

30/06/2022

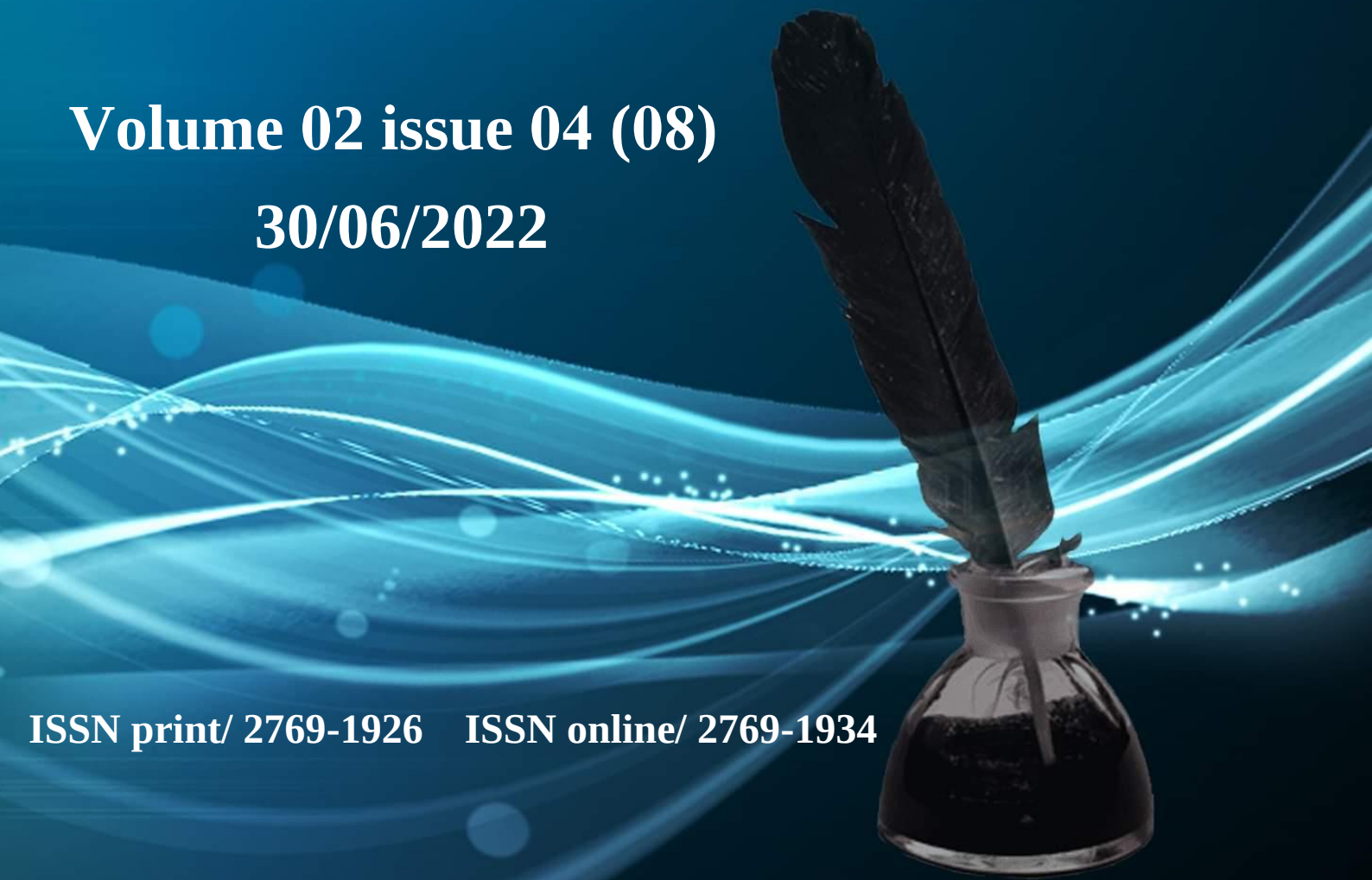

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

INSTITUTE OF JUSTICE & WISDOM IN AMERICA
I.O.J.A.W

جامعة العدالة والحكمة في أمريكا
معهد العدالة والحكمة في أمريكا

University of Justice and Wisdom
U.O.J.A.W

مجلة الحكمة للدراسات والاجتهاد

متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

تصدر عن جامعة ومعهد العدالة والحكمة في أمريكا

المجلد 02 العدد 04 (08)

2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مجلة الحكمة للدّراسات والأبحاث

مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات والأبحاث صادرة عن جامعة ومعهد العدالة والحكمة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

المجلد 02 العدد 04

2022/06/30

إدارة المجلة

مـــدير المجلـــــة: د. محمـــــود الخـــــزاعي، معهد العدالـــة والحكمة، أمريكـــــا

رئـــــيس التـــــحرير: د. صـــــلاح حمد الله، جـــــامعة الأزهـــــر، مصـــــر

نائب رئـــــيس التـــــحرير: البروفيسور عبد الإله الصائغ، جامعة بغداد، العـــــراق

UNIV/ EIN 86-2677935

العنوان: 2785 E Grand Blvd, Detroit, MI 48211 U.S.A.

الهاتف 001-313-676-6330

الموقع الالكتروني للمجلة: https://www.uojaw.education

البريد الإلكتروني للمجلة: uojaw@uojaw.education

أو

americauniversity.jw@gmail.com

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مجلة الحكمة للدّراسات والأبحاث

مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة فصلية تعنى بالدّراسات والأبحاث صادرة عن جامعة ومعهد العدالة والحكمة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

الفهرسة ضمن قواعد البيانات العالمية

INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE

Requesting an ISSN | The ISSN International Portal

https://portal.issn.org

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

قاعدة بيانات أسك زاد ASK ZAd

www.askzad.com

مقرها بالولايات المتحدة الامريكية، والامارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مؤشر العلوم المتقدمة

ADVANCED SCIENCE INDEX
EUROPEAN SCIENCE EVALUATION CENTER

A.S.I

https://journal-index.org/index.php/asi/article/view/12156

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

عنوان المجلة الدولي

International Journal Address (IJA)

IJA.ZONE/276912156
IJA.ZONE/2769121561934

INTERNATIONAL JOURNAL ADDRESS[IJA]

WISDOM JOURNAL FOR STUDIES & RESEARCH[IJA]

INTERNATIONAL ARTICLE ADDRESS[IAA]

WISDOM JOURNAL FOR STUDIES & RESEARCH[IAA]

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

كود التصنيف الدولي

International Category Code (ICC)

ICC-02

ICC-02

INTERNATIONAL CATEGORY CODE[ICC]

ICC-03464566

WISDOM JOURNAL FOR STUDIES & RESEARCH[ICC]

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Eurasian Scientific Journal Index

ESJI Eurasian Scientific Journal Index
www.ESJIndex.org

http://esjindex.org/search.php?id=5662

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

معامل التأثير العربي

https://www.arabimpactfactor.com/pages/tafaseljournal.php?id=8628

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مجلة الحكمة للدّراسات والأبحاث

مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة فصلية تعنى بالدّراسات والأبحاث صادرة عن جامعة ومعهد العدالة والحكمة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

الهيئة الاستشاريّة

أ.د/ عبد الإله الصائغ، المستشار الثقافي العراقي السابق في السفارة العراقية في واشنطن، أمريكا
أ.د/ علي الشامي، جامعة ديترويت بولاية ميشيغان، أمريكا
أ.د/ حميد الهاشمي، جامعة أكسفورد، بريطانيا
أ.د/ حاجي دوران، جامعة أيدن، إسطنبول، تركيا
أ.د/ قبوب لخضر سليم – جامعة الجزائر 2، الجزائر
أ.د/ فاضل بيات مركز إرسيكا، إسطنبول، تركيا
أ.د/ زهرة بوخاتمي، جامعة بلعباس، الجزائر
أ.د/ الدكتورة عمارية حاكم، جامعة سعيدة، الجزائر

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الهيئة التحكيميّة

د. حسين شاهين، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
د. إحسان الكرعاوي، جامعة الكوفة النجف الأشرف، العراق
د. حسام فايز، جامعة أسيوط، مصر
د. قاسم الازرقي، جامعة بغداد، العراق
د. صلاح حمد الله الفراج، جامعة الازهر، مصر
د. صلاح العوادي جامعة بغداد، العراق
د. يونس مؤيد يونس الدباغ، جامعة الموصل، العراق
د. زينب حسين المحنا، كلية الكاظم الاسلامية أقسام الديوانية، العراق
د. عالية سليمان سعيد العطروز، الجامعة الإسلامية منيسوتا، أمريكا
د. سحر ناجي فاضل عباس المشهدي، النجف الاشرف، العراق
د. فوزي رمضاني، جامعة الاغواط، الجزائر
د. عاصم زاهي مفلح العطروز، الجامعة الإسلامية منيسوتا، أمريكا
د. قارة وليد، جامعة قسنطينة 3، الجزائر
د. هبة الله محمد الحسن سالم صالح، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
د. أنور بنيعيش، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب
د. إيهاب محمد أحمد الشيخ خليل، جامعة القاهرة، مصر
د. آيات أحمد رمضان محمد، جامعة الأزهر، مصر
د. عثمان احمد صوافطه، جامعه فلسطين التقنيه خضوري، فلسطين
د. جاسم خيري حيدر، جامعة بابل، العراق
د. عائشة محمد علي الغويل، جامعة مصراتة، ليبيا
د. عزيزين نوري صكر القيسي، كلية الامام الأعظم، الرمادي، العراق
د. نضال حسن فلاح المومني، كلية عجلون الجامعية، الأردن

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

د. زينب ياقوت، جامعة الجزائر 3، الجزائر
د. أبو بكر حسن علي بخيت، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان
د. ماجدة مولود رمضان الشرع، جامعة طرابلس ليبيا
د. عامر شبل زيا، جامعة المستنصرية، العراق
د. بعارسية صباح، امعة خميس مليانة ، الجزائر
د. البكاري محمد، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب
د. فلاح خير الدين، جامعة وهران، الجزائر
د. حنان عبد الغفار عطية إبراهيم، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، السعودية
د. ماجد قاسم عبده السياني، جامعو عدن، اليمن
د. عمارة سيدي محمد، جامعة بلعباس، الجزائر
د. عامر علي أبورمان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان – الأردن
د. سامية غشّير، جامعة الشلف، الجزائر
د. أشرف إسماعيل إبراهيم شلبي، جامعة دمنهور، مصر
د. محمد مسعود محمد أبو سالم أحمد مصطفى، جامعة المنصورة، مصر
د. مهران قاسم العودة الله، جامعة المنصورة، مصر
د. لعجال لكحل، جامعة باتنة 1، الجزائر
د. خمائل سامي مطلك محمد السراي، الجامعة المستنصرية، العراق
د. عبد الفتاح هشمي، جامعة فاس، المغرب
د. يوسف محمد فالح بني يونس، الجامعة العربية المفتوحة لشمال أمريكا
د. شيبوط لخضر، جامعة غرداية، الجزائر
د. معن قاسم محمد الشياب، عمان العربية، الاردن
د .زهير بوخيار، جامعة سكيكدة، الجزائر
د. محمد بنعمر، كلية الاداب، وجدة، المغرب
د. إبراهيم محمد موسى محمد، جامعة الرباط الزطني، السودان

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

د. بوعتلي محمد، المدرسة العليا، الجزائر
د. الحادك قاسم، جامعة الجديدة، المغرب
د. طرشان حنان، جامعة باتنة1-الجزائر
د. شيرين حسن مبروك زيدان، جامعة النمام، المملكة العربية السعودية
د. عبد الله عسيري، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
د. عبد اللطيف أبوريشة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
د. ليلى محمد العارف، الجامعة الأسمرية، ليبيا
د. محمد يزيد سالم، جامعة باتنة 1، الجزائر
د. بوترعة علي، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر
د.تارا فرهاد شاكر القاضي، جامعة صلاح الدين-أربيل، العراق
د. محمد كاظم عجيل يوسف الإبراهيمي، المديرية العامة للتربية، ذي قار، العراق
د. أيّوب جَرْجيس العطيّة، وزارة التربية، العراق
د. جميلة غريّب، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
د. حاكم موسى عبد خضير الحسناوي، جامعة بغداد، العراق
د. مصابيح فاطمة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
د. فاتن حميد قاسم محمد السراجي، جامعة الامام جعفر الصادق، العراق
د. نجاة زوادي، جامعة شعيب الدكالي، المغرب
د. محمد داود، جامعة جنوة، إيطاليا
د. زين العابدين لزعر، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة - الجزائر
د. عصمت فؤاد سيد أحمد عبد اللطيف على، جامعة سوهاج، مصر
د. سعدي نوال، مركز الكراسك الجزائر

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

شروط النشر

لا تعبّر الأفكار المدرجة في البحوث عن رأي المجلّة بالضرورة، بل تظل وجهة نظر أصحابها.

إنّ إدارة المجلة بفروعها المتنوعة، غير مسؤولة عن أيّ سرقة علميّة منسوبة للبحوث المنشورة فيها، بل يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة.

1- تنشر المجلة الأبحاث الأصيلة والموضوعية، الملتزمة بالدقة، والجدية.

2- تخضع الأبحاث إلى الدراسة والتحكيم من قبل الهيئة الاستشارية وهيئة التحكيم.

3- على الباحث تحميل قالب المجلة من الموقع والتقيد بكل شروطه.

4- تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من الباحث حذف أو إعادة صياغة بحثه، بما يتناسب مع ملاحظات المحكمين وسياسة النشر.

5- يلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات المطلوبة منه.

6- تنشر الأبحاث باللغة العربية، أو اللغات الأجنبية؛ على ألا تتجاوز صفحات البحث من 25 إلى 30 صفحة.

7- بعد قبول البحث من قبل المحكمين، يُحمّل الباحث التعهد من موقع المجلة ويتعهد بعدم إرسال بحثه للنشر إلى أي جهة أخرى، وبأن البحث لم سبق نشره.

8- يرفق صاحب البحث سيرة علمية مختصرة.

9- يرسل البحث عبر إيميل المجلة: **uojaw@uojaw.education**

أو

americauniversity.jw@gmail.com

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

10- الموقع الالكتروني للمجلة: https://www.uojaw.education

مجلة الحكمة للدّراسات والأبحاث

مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة فصلية تعنى بالدّراسات والأبحاث صادرة عن جامعة ومعهد العدالة والحكمة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

الفـــــــهرس

كلمــة مديـــــر المجلـــــة	ص16
السيميائية التواصلية للنص الإشهاري عند سليم بركات كتاب "سوريا" أنموذجاً د. تارا فرهاد شاكر القاضي	ص17
مصطلح الخطاب بين الدراسات العربيَّة والغربيَّة منال عبد القادر سعد الدين أ.د هايل محمد الطالب	ص49
الوقف في اللغة العربية "مقـــــاربة فونولـــوجية" الزاهدي محمد	ص88

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الأحكام الفقهية للكمامة للطبية صلاح أحمد فراج حمد الله	ص119
نجاح الجهوية المتقدمة وعلاقته بالحكامة الترابية بالمغرب دة. نادية فتح	ص160
النُّخب الفاعلة في الحياة السياسية العربية وعلاقتها بإنتاج التطرف د. عصام نظام عيروط	ص192
معايير التعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد كورونا: تحليل استراتيجيات تعزيز الانتعاش الاقتصادي الدولي أ.الباحثة سامية بن يحي	ص214
إسهام العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية الحضرية بالمغرب أقدار أحمد	ص240

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

كلمة مدير المجلة

بعزيمة قويّة وخطوات ثابتة تصدر مجلة "**الحكمة للدّراسات والأبحاث**" وفي ثناياها مجالات الفكر المختلفة، المعبّرة عن أصالة الفكر الإنساني ورصانته، والمقرّبة لأواصر البحوث العلمية بين مختلف التخصّصات الواعدة.

نطلّ عليكم بأقلام وعقول باحثين يناقشون أفكارا نيرّة غير مستهلكة ومواكبة لرهانات البحث العلمي، تبثّ فينا روح السّعي الجادّ الى شقّ طريقنا نحو ولوج قواعد البيانات العالميّة والتّصنيفات الدوليّة التي تسهّل عليهم نشر عطائهم المعرفي الأكاديمي الهادف.

وانطلاقا من هذا المنبر العلمي الموقّر ندعو الباحثين الكرام إلى تعزيز مجلتهم "**الحكمة للدّراسات والأبحاث**" بالجديد الأصيل لتكون إشعاعا علميّا واعدا وخالدا.

والله وليّ التوفيق.

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

السيميائية التواصلية للنص الإشهاري عند سليم بركات كتاب "سوريا" أنموذجاً

د. تارا فرهاد شاكر القاضي*

جامعة صلاح الدين/ أربيل

إقليم كوردستان العراق

كلية اللغات، قسم اللغة العربية

Tara.Shaker@su.edu.krd

تاريخ الإرسال:2022/05/06 تاريخ القبول:25 / 05/ 2022

الملخص:

لم يعد الإشهار كما كان سابقاً اجتماعات في المساجد والحارات والأماكن العامة، بل تغير الحال في يومنا هذا وفقاً للتطورات التكنولوجية التي غزت عالمنا الحاضر في كل ميادينه عبر أمكنة مختلفة، فغدى الإشهار لغات وثقافات وتكنولوجية هائلة توزع تراكمات ومخزنات لغوية تغطي مساحة اجتماعية واسعة من العالم، وفقا لتقنيات النص اللغوية والجمالية، وتغيير نمط العيش وأساليبه لمجتمعات قريبة وبعيدة متباينة المشارب والمواقع بوساطة سيميائيات تقنية اتصالية جيدة متطورة، وعليه فلا عجب من أن يصبح الإشهار مجالا للاستثمارات العالمية الضخمة، ووسيلة من وسائل التوجهات العالمية على مستويات عديدة، ومن هنا كان على النص الإشهاري أن يواكب هذه التحولات، فيحتويها ويعبر عنها بدقة وشمولية واضحين عبر سيميائيات تواصلية نصية تعد عوامل مساعدة للنص الاشهاري التواصلي، بحكم تنوع الجماهير المتلقية (المشهِرة لها) للنص وكثافتهم.

الكلمات المفتاحية: السيميائيات، التواصل، النص، الإشهار، النص الإشهاري.

* - **المؤلف المرسل: د. تارا فرهاد شاكر القاضي الإيميل Tara.Shaker@su.edu.krd**

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المقدمة:

أما بعد:

إن هذه الدراسة التي بين أيدينا تحاول تسليط الضوء على موضوع مهم وهو النص الإشهاري وكيفية تحققه والشروط الواجبة أن يتميز بها لكي يكون نصاً إشهارياً، لقد ازدادت مسألة تحليل النص إشكاليةً غدت أكثر تعقيداً، وأضحى النص الشعري يؤرق قارئه لما يحمله من سيميائيات ولغةٍ فيها مراوغة تواري أكثر مما تكشف، ومن هنا بدأ الوهن في فك شفرات النص، فكان لابد من آليات جديدة لقراءة النص وخاصة النص الإشهاري، وإثر ذلك ظهرت مناهج للتواصل وتعددت ومنها المنهج السيميائي الذي يبحث في النص عن الدوال الأساسية التي تؤدي دور المنتج للنص بين الاختبارات اللسانية والمحددات السيميائية، يُنظر: (تزفيتان تودورف، رولان بارت، أمبرتوإكو،مارك أنجينو، ت: أحمد المدني، 1981م، صفحة 5).

وتهدف هذه الدراسة البث في السيميائية التواصلية للنص الإشهاري عند الكاتب السوري سليم بركات من خلال كتابه سوريا والتي تعج بسيميائيات تواصلية يصعب فك شفراتها، وذلك عبر الإجابة عن عدة تساؤلات، والتي تُعدُّ إشكالية للبحث وهي:

- من هو الكاتب سليم بركات؟
- ما هو مفهوم السيميائية والمنهج السيميائي وكيف توسل سليم بركات بها في كتاباته عامة وكتابه سوريا خاصة؟
- ما هو مفهوم نظرية التواصل وما دورها في تحقيق وظائف اللغة عند سليم بركات في كتابه سوريا؟
- ما هو مفهوم النص وآليات تكامله عند سليم بركات في كتابه سوريا؟
- ما هو مفهوم الإشهار وما هي عوامل إنجازه في كتاب سوريا لسليم بركات؟
- ما هو مفهوم النص الإشهاري وكيف وظفها سليم بركات في كتابه للوصول إلى أيدولوجيته الخاصة؟
- كيف وظف سليم بركات السيميائيات التواصلية في نصوصه الإشهارية في كتابه سوريا؟

وإبان دراسة هذا الكتاب أدرك الباحث أنّهُ لم يُتناول أكاديمياً وإنّما هي مقالات منها:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الدراسات السابقة:

- مقال منشور في موقع أخبار اليوم بعنوان: "سوريا" سليم بركات: الثورة المستحيلة، علي جازو، 26 شباط 2015م.
- مقال منشور في موقع صوت فتح الإخباري بعنوان: سليم بركات يواجه الخراب بالبلاغة، 26 مارس.
2015م.
- مقال منشور في موقع الديمقراطي موقع سياسي، ثقافي، اجتماعي، قصيدة سليم بركات "سوريا": القصيدة- العماء" بلدي أنت أيها البلدُ!"، خالد حسين، 09-04-2017م.
- مقال منشور في موقع ضفة ثالثة -منبر ثقافي عربي- قصيدة "سوريا" لسليم بركات: انقلاب على المحتمَل والمجهول،.مازن أكثم سليمان 10يناير 2018م
- مقال صحفي بعنوان، سليم بركات: عرس الدم السوري، محمد ناصر الدين، نصوص من خارج اللغة، مجلة فصلية محكمة تصدرها شبكة أطياف الثقافية، 21 مارس 2018م.
- مقال صحفي منشور في موقع السفينة، بعنوان: حولت اللغة العربية إلى هوية كردية..سليم بركات واللغة بوصفها وطناً، هوشنك أوسي. 27 ديسمبر 2019م.

من هو سليم بركات:

وُلد سليم بركات في مدينة القامشلي شمال سوريا 1951م، وهو من أصولٍ كردية، ولطالما ناداه الأهل والأصدقاء "سليمو" باللهجة الكردية، وظهر لأول مرة في أوائل السبعينات، وأصدر العديد من المجموعات الشعرية والروايات، كما أنه كتب مجلّدي سيرة ذاتية، تتركز أعماله حول استكشاف جوانب مختلفة من الثقافات الأرمنية والعربية والآشورية والكردية وغيرها من الثقافات التي توالت على شمال سورية، درس بركات اللغة العربية في دمشق لمدة عام واحد فقط ولم يكمل تعليمه فيها، فقد غادر سوريا إلي بيروت وهناك أصدر خمسة دواوين شعر، وروايتين، ومجلّدي سيرة ذاتية، ومنها إلى قبرص عام 1982م وهناك عمل محرّرًا في صحيفة الكرمل الفلسطينية والتي كان محمود درويش يرأس تحريرها في ذلك الوقت، واستمر هناك يتحفنا بأعماله حيث أصدر سبع روايات أخرى وكذلك خمسة دواوين شعر، انتقل بركات

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

إلى السويد عام 1999م، ويقيم فيها إلى الآن، ويقال أنه يعيش معتزلًا في غابات ستوكهولم. يُنظر:(**بركات**,**n.d**, **https://www.arageek.com/bio/salim-barakat**)

تأثر سليم بركات بالثقافات الأرمنية والآشورية والكردية وضمّنها في أدبياته التي كانت فقط باللغة العربية، أشاد بكتاباته الكثير من عظماء الأدباء والشعراء، فالكاتب والمترجم الإسباني خوان غويتيسولو كتب عن الانطباع الذي تركته عنده تجارب سليم بركات الأدبية، فقال: "إن نثر سليم بركات، كما هو الحال عند (خوسيه ليزاما ليما) يمثل من مزيج الوهم والحقيقة وهبة لا تنقطع من الإبداعات والصور والاستعارات غير المتوقعة. كما أن الشاعر المعروف" أدونيس" قد أثنى أيضًا على نجاحات بركات فقال: "هذا الشاب الكردي يحمل مفاتيح اللغة في جيبه"، بث سليم بركات أول مجموعة شعرية في سن الثانية والعشرين تحت عنوان "كلٌّ داخلٍ سيهتف لأجلي، وكلّ خارجٍ أيضًا"، غزا سليم المسرح العربي في بدايات العشرين من خلال أسلوبه الآسر غير الكلاسيكي في التعبير، بالإضافة إلى براعته في اللغة فقد قادها كما كان يطيب له وكانت كتاباته ذات طابع تمردي، حير أسلوبه بيروت التي كانت أثناءها عاصمة الحداثة العربية الجديدة في فترة السبعينات القرن الماضي.

وهو كردي الأصل، لذا فموضوعاته الكردية حوشية على قرّائه العرب فقد استندت نصوصه الإشهارية على النصوص الإشهارية للكلاسيكيين العرب حيث أنّها لم تفتقر تمامًا للعناصر المستعملة، ويمكن القول أنّ نصوص إشهارية "مكررة البناء"، وقد اعتمد سليم بركات الخيال في رواياته، واعتمد على لغة ذات موسيقى تقليدية إلا أنّه آسِر، فأعماله من روحه، وتمتاز نصوصه الإشهارية بكنزٍ لغويٍّ ثري، تجوَّل بركات في عدة بلدان إلا أن اللغة العربية كانت موطنه الوحيد، قدم لنا سليم بركات حوالي خمسين عملًا، منها مذكرتين عن طفولته وشبابه، وواحدًا وعشرين مجموعة شعرية، واثنين وعشرين رواية فضلاً عن العديد من المقالات والكتب التعليمية.

ومن أعماله الشعرية نذكر "الجمهرات"، و"البازيار" و"طيش الياقوت" و" المعجم" و "الغرليّة الكبرى"، أما أعماله الروائية " أنقاض الأزل الثاني"، و" الريش" و"سبايا سنجار"، ومن أعماله في السير الذاتية "الجندب الحديدي" (الدين، 21 مارس 2018م، الصفحات 8-9)، ويُنظر: (بركات، ط1، 2007م، صفحة 593):

- ديوان "كلٌّ داخل سيهتف لأجلي، وكلٌّ خارج أيضًا" عام 1973.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

- ديوان "هكذا أبعثر موسيسانا" وكتاب الأطفال "نرجس" عام 1975.
- كتاب السيرة الذاتية "كنيسة المحارب" عام 1976.
- ديوان" للغبار، لشمدين، لأدوار الفريسة وأدوار الممالك" عام 1977.
- ديوان " الجمهرات" عام 1979.
- كتاب السيرة الذاتية "الجندب الحديدي " وكتابي الأطفال"من يحرس الأرض" و" النوم" عام 1980.
- ديوان"الكراكي" عام 1981.
- كتاب السيرة الذاتية "هاته عالياً، هات النّفير على آخره" عام 1982.
- ديوان" بالشّباك ذاتها، بالثعالب التي تقود الريح" عام 1983.
- رواية" فقهاء الظلام" عام 1985.
- رواية" أرواح هندسية" عام 1987.
- رواية" الريش" عام 1990.
- ديوان" البازيار" عام 1991.
- رواية" معسكرات الأبد" عام 1993.
- رواية" الفلكيون في ثلثاء الموت: عبور البشروش" عام 1994.
- ديوان" طيش الياقوت" ورواية" الفلكيون في ثلثاء الموت: الكون" عام 1996.
- ديوان" المجابهات، المواثيق الأجران، التصاريف، وغيرها" ورواية "الفلكيون في ثلثاء الموت: كبد ميلاؤس"عام 1997.
- رواية" أنقاض الأزل الثاني" عام 1999.
- ديوان" المثاقيل" عام 2000.
- رواية" الأختام والسديم" عام 2001.
- رواية" دلشاد" عام 2003.
- رواية" كهوف هايدراهوداهوس" عام 2004.
- ديوان" المعجم" ورواية" ثادريميس" عام 2005.
- رواية" موتى مبتدئون" عام 2006.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

- رواية" السلالم الرملية" عام 2007.
- ديوان " شعب الثالثة فجرا من الخميس الثالث" ورواية " لوعة الأليف اللا موصوف المحير في صوت سارماك " عام 2008.
- ديوان " ترجمة البازلت" عام 2009.
- رواية " هياج الإوزّ " ورواية " حوافر مهشمة في هايدراهوداهوس " عام 2010.
- ديوان " السيل" ورواية " السماء شاغرة فوق أورشليم " عام 2011.
- ديوان " عجرفة المتجانس" وديوان " آلهة" والجزء الثاني من رواية " السماء شاغرة فوق أورشليم " عام 2012.
- رواية " حورية الماء وبناتها " عام 2013.
- ديوان " شمال القلوب أو غربها" ورواية " سجناء جبل أيايانو الشرقي " عام 2014.
- ديوان " سوريا" عام 2015.
- ديوان " الغزليّة الكبرى" وديوان " الأبواب كلّها" ورواية " أقاليم الجنّ " ورواية " سبايا سنجار " عام 2016.
- رواية " زئير الظلال في حدائق زنوبيا " عام 2017.
- ديوان " تنبيه الحيوان إلى أنسابه" ورواية " سيرة الوجود وموجز تاريخ القيامة " عام 2018.
- ديوان " مغانم الرياضيّين والتعاليم كما التزموها" ورواية " ماذا عن السيدة اليهودية راحيل؟ " عام 2019.
- كتاب" موسوعة الكمال بلا تحريف: نشوء المعادن " وكتاب "لوعة كالرياضيات، وحنينٌ كالهندسة" عام 2020.
- ديوان " الشظايا الخمسمائة" وكتاب " ميدوسا لا تسرّح شعرها " عام 2021.

وقد توصل البحث إلى مجموعة نتائج دونت في نهايته تمثل خلاصة ما بلغه الباحث من فهم وإدراكٍ لأسلوب الكاتب في كتابة نصوص كتابه (سوريا) الإشهارية.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

التمهيد:

ماهية المصطلحات (المنهج السيميائي، نظرية التواصل، النص، الإشهار، النص الإشهاري):

من المصطلحات التي يجب معرفتها في هذا البحث قبل الولوج إلى مكامن نصوص سليم بركات في كتاب سوريا:

أولاً: السيميائية (المنهج السيميائي): فسيمياء الشيء: علامته، وهو علم يبحث دلالة العلامات في الحياة الاجتماعية وأنظمتها اللغوية، يُنظر: (الجامع، بلا تاريخ).

فالمنهج السيميائي منهج غني ولعل المنهج السيميائي من أبرز معالم التجديد في تحليل نصٍ، ((لنبين مدى فعالية هذا المنهج في تحليل النص الأدبي ودوره في الكشف عن المعنى، بوصفه أحد المناهج الجديدة التي قاربت النص الأدبي مقاربة معرفية ترمي إلى بناء نمط ثقافي لقراءة النصوص في ضوء الثقافة التي أنتجتها تلك المعرفة. فلم تعد قراءة النص الأدبي انطباعاً وتذوقاً، بل غدت عملية عسيرة في ظل تعدد المناهج الجديدة، وتحول القارئ من مستهلك إلى منتج. والمنهج السيميائي منهج غني، ومكمن غناه يتحدد في أنه يعد النص حاملا لأسرار كثيرة، والدال عليها يستفز القارئ، ويدعوه إلى البحث عنها، وفك رموزها انطلاقا من فهم العلاقة الجدلية الموجودة بين الدال والمدلول)) (عباس, ليلى شعبان شيخ محمد رضوان، سهام سلامة، م1، ع33، صفحة 777)، فالتحليل السيميائي ارتبط ظهوره بمنبعين أساسيين هما: العالم اللغوي السويسري "فرديناند دي سوسير" الذي هو الأصل في تسمية (علم الدلالة)، والفيلسوف الأمريكي "تشارلز ساندرس پيرس" صاحب كتاب (كيف نجعل أفكارنا واضحة) يُنظر: (الرفاعي، 2020م، صفحة 74).

ومن المناهج السيميائية (الرفاعي، 2020م، الصفحات 74-76):

منهج التحليل التوزيعي:

يتوكأ على النظرية السلوكية، لـ"بلومفيلد" ((ويرى أن الكلمات لا معنى لها خارج سياقها، وليس للكلمة سوى وظائفها، وإن علامات الكلمة ضمن النص مع الكلمات الأُخرى هي التي تحدد معناها. وتركز النظرية السلوكية على ما يستلزمه استعمال اللغة في الاتصال، وتهتم بالجانب الممكن ملاحظته علانية)) (الرفاعي، 2020م، صفحة 75)، أي إشهاراً وشكلياً.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

منهج التحليل التوليدي:

وهذه النظرية من وضع (تشومسكي) وقد وضعها لتكون قادرة على بيان ظاهرة الإبداع لدى المتكلّم، وأنّ له مخزون وكفاءة لغوية لسانية تمكنه من توليد وإنشاء جمل جديدة لم يسبق ان وجدت أو فهمت، وذلك من خلال التراكم اللساني في ذهن المتكلم باللغة والذي ينجزه حسب الموقف والقدرة عند التكلم ويتمثل في النحو الذي يتألف من ثلاث مقومات:

المقوم التركيبي: أي نظام القواعد التكوينية للتركيب في اللغة.

المقوم الدلالي: أي نظام القواعد التي تشرح وتفسر التراكيب المولّد من القواعد النحوية.

المقوم الصوتي: ويعني نظام القواعد التي تنشئ تركيباً مقطعاً من الأصوات المولدة من التركيب النحوي.

منهج التحليل الإحصائي:

يقوم هذا المنهج على إحصاء وإقامة مسرد بالكلمات (المشتقة) والتي تنتمي إلى أصل واحد، ويعتمد على نظرية الحقول الدلالية، فهي تقول: كي نستوعب معنى لفظة يجب أن نفهم مجموعة الألفاظ التي تتصل بها دلالياً، وندرس العلاقات بينها، والهدف من هذا التحليل هو جمع الألفاظ التي تختص حقلا محدداً، وإزالة الغموض عن صلاتها ببعضها.

ثانياً: نظرية التواصل: إن العلاقة الوطيدة بين الإنسان وما يحيط به يستند إلى الاتصال الذي يحدث تفاعلا مستمراً يتجلى أثره في معاملاتنا اليومية، كما أن الطبيعة البشرية ترفض أن تعيش وحيدة، والإنسان في حالة اتصال وتواصل دائم مع نفسه وبيئته ومجتمعه، يُنظر: (الدسمة، 2012م-2013م، صفحة 22)، ونتيجة ذلك يُستعمل مصطلح الاتصال عادة للدلالة على مختلف الآليات التي تشارك في نشر المعلومات وهي سيميائيات من الباث إلى المستقبل النص، أما التواصل فهي العملية التي بها يتفاعل المتكلمون والمستقبلون للرسائل في ظروف اجتماعية معينة، وهي عملية مركبة وسيلتها اللغة. ويقسم التواصل وفقاً لأنماط االسيميائيات اللسانية المستخدمة فيه إلى: التواصل اللفظي، والتواصل غير اللفظي.

فالتواصل اللفظي: فيستعمل فيه اللغة كوسيلة لنقل الرسالة من المشهِر (المرسل) إلى المشهَر له (المتلقي) ويعتمد على الأصوات والمقاطع...، فهو يعتمد على اللغة الإنسانية المنطوقة وهو نظام السيميائيات الدالة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أمّا **التواصل غير اللفظي**: فيُستعمل فيه السيميائيات والحركات الجسدية، يُنظر: (حمداوي، التواصل اللساني والسيميائي والتربوي، ط1، 2015م، الصفحات 24-25)، وقد اختلفت الآراء باختلاف منطلقاتها، ولكن متفقة اتفاقاً لسانياً على أن سوسير مؤسس التواصل اللساني، ورومان ياكبسون يعد المنظر له، وقد اعترف اللسانيون البنيويون لسوسير بالسبق في تأسيسه نظرية التواصل، وعلى الرغم من أن دي سوسير لم يعقد فصلا مستقلا في كتابه (محاضرات في الألسنية العامة) يتحدث فيه عن التواصل صراحة، لكن أشار إليه وهو يتحدث عن ثنائية اللغة/الكلام، أو ما اسماه بـ (مدار الكلام)يُنظر: (يوسف, معمر منير العاني، إيمان سليم، 2020م، صفحة 42)، وقد ركز ياكبسون ١٩٦٤م ((في ضوء مقاربة بنيوية لسانية، وكان هدفه الأساس هو البحث في أدبية النص استبدالا وتأليفا. وقد ركز كثيرا على دراسة الشعر لسانيا، باحثا عن قواعده وقوانينه بمقارنته بالكلام اليومي. ومن ثم، فقد كان يعنى باستقراء المعطيات النصية الصوتية والإيقاعية والنغمية والصرفية والتركيبية والبلاغية والدلالية، ضمن نسق تفاعلي كلي، تترابط فيه العناصر البنيوية جميعها إيجابا وسلبا، تفكيكا وتركيبا، وقد اهتم بالخصوص باللغة الشعرية، وربط الصوت بالدلالة، مع تصنيف المعطيات المبنية في النص الشعري؛ بغية رصد الوظيفة الجمالية أو الشعرية التي تتحقق في النص، ودراسة الدوال اللفظية باعتبارها علامات سيميائية)) (حمداوي، التواصل اللساني والسيميائي والتربوي، ط1، 2015م، صفحة 39)، فالتواصل من المنظور السيميائي يعتمد على ثلاثة عناصر: الدال، والمدلول، والوظيفة التي تهم اللسانيين، حينما انطلق رومان جاكسون ((من مسلمة جوهرية ألا وهي أن التواصل هو الوظيفة الأساسية للغة، وارتأى أنّ اللغة تتضمن سنة عناصر هي: المرسل (المشهر)، والرسالة، والمرسل إليه (المشهر له)، والقناة، والمرجع، واللغة، ولكل عنصر وظيفة خاصة: فالمرسل وظيفته انفعالية تعبيرية، والرسالة وظيفتها جمالية من خلال إسقاط محور الاستبدال على محور التركيب، والمرسل إليه وظيفته تأثيرية وانتباهيه، والقناة وظيفتها حفاظية، والمرجع وظيفته مرجعية أو موضوعية، واللغة أو السنن لغوية أو وصفية)) (حمداوي، التواصل اللساني والسيميائي والتربوي، ط1، 2015م، الصفحات 21-22).

ثالثاً: النص: وهي وحدة كبرى تتكون من مجموعة من الوحدات الصغرى تقع على مستوى أفقي من الناحية النحوية، وعلى مستوى عمودي من الناحية الدلالية المنطقية والتي تربط بينها علاقات التماسك، وفهم النص يتحقق على مستويين هما (بوقرة، ط1، 2009م، الصفحات 141-142):

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

1. المكونات السطحية وتتمثل بالعلامات اللغوية التي تربط بينها علاقات نحوية تؤدي إلى المعنى.
2. المكونات العميقة وتتمثل بالتصورات الذهنية التي تربطها علاقات دلالية.

وهناك معايير تضبط النص كما أشار دوبوجراند، يُنظر: (روبرت دي بوجراند، ت: تمام حسان، ط1، 1998م، الصفحات 103-105)، فإذا لم تتحقق إحدى هذه المعايير يُعدّ غير اتصالي وهذه المعايير هي: الاتساق والانسجام المرتبط بالنص ذاته، ثم القصد والقبول ويتصل بمستعملي النص، وكذلك الإعلام (الإشهار)- وهو موضوع الدراسة- والسياق والتّناص وهي تتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، يُنظر: (بوقرة، ط1، 2009م، صفحة 142).

ثالثاً: الإشهار: كآلية من آليات النصوص الدعائية ((فقد كان الإشهار قديما مجرد نداءات من طرف الباعة أو مجرد كلام جميل يحاول العارض فيه التأثير على المشهِر له (المتلقي) لأجل بيع سلعته، ويعد الإشهار وليد التكنولوجيات الحديثة، فبظهور هذه التكنولوجيات ظهر نوع جديد من الإشهار لم يكن ليخطر على بال الإنسان الأول)) (سميحة صياد ، حاتم كعب، م09، ع5، 2020م، صفحة 96)، ويعدّ نشاطاً فكرياً قبل أن يكون ظاهرة سمعية بصرية أو مادة معطاة (للمُشهِر له) للمتلقي، يُنظر: (سميحة صياد ، حاتم كعب، م09، ع5، 2020م، صفحة 98)، فهدف الإشهار هو جلب أكبر عدد ممكن من المتلقيين، وقد نجد في لغة الإشهار شفرات ورموز وسيميائيات لا يمكن للمتلقي العادي أن يستوعبها.

رابعاً: ما هو النص الإشهاري؟

إنّه تركيب لغوي يتحدد وفقا لمعايير اللغة التي ينتج بها، وهو تركيب جمالي لا يكتمل رسالة إلا بمساعدة فنون أخرى تلابسه لترتسم جماليات النص فيه، وله أشكال متعددة متباينة متغيرة، كما أنّهُ من حيث بنيته أقرب إلى بنية النص الشفوي الذي يتم بناؤه وفقا للهجة المتداولة غير المدونة التي تتجاوب مع متغيرات الأحداث، اليومية والتطورات السريعة التي يعيشها اللاهجيون بتلك اللهجة، ويمكن القول من زاوية أخرى : إنّهُ النص اللغوي الذي مواده (الكلمة واللون والصورة والحركة والإيقاع)، وهذه المواد تتضافر وتلتقي كلها أو بعضها لتكون لغة أخرى تلغي الحاجز اللغوي والجغرافي والعرقي والثقافي والاجتماعي في كثير من الأحيان بين أمم وشعوب متباينة..، ((لا يكون النص نصاً إذن إلا إذا أخفى عن النظرة الأولى قانون تركيبه، وقاعدة لعبته)) (الديوب، 24-9-2012م).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

يحتوي النص الإشهاري على إيديولوجيا خاصة. فلا يخلو أي نص من تضمينات وسيميائيات إيديولوجية تمثل وعياً ما، يعبر عن مصلحة فئة ما، وبقراءة عميقة للنص الفكري، وتحليه في النص الإشهاري تتضح هذه الإيديولوجيا، وتتجلى عبر "الإشهار" وتقوم الإيديولوجيا بوظيفتها عبر اللغة، ولعل المسألة المهمة في الإشهار كيف نستعمل الكلمات، فالإشهار لعبة لغوية للإقناع، وتحقيق الهدف فيعمل التحليل على البحث في المستويات الدلالية الصريحة وفي البنيات العميقة لا تخلو اللغة الإشهارية من كونها لغة تقريرية إخبارية، ومجازية، فهي تلمّح في مواضع أكثر مما تصرّح وهذا ما يجعل النص الإشهاري منفتحاً على قراءات متعددة ينبغي دراسة اللغة التي تمرّ عبرها المادة الإشهارية. فالشفرات تنتظم داخل اللغة، وينظمها مجموعة من السمات المشتركة تناسب مادة الدال. كما ينبغي أن تدرس العلاقات القائمة بين الشفرات، فما العلاقات بين مواد التعبير؟ ثمة شفرات خاصة بالنص الإشهاري، وبالمقابل ثمة شفرات لا خاصة يستعيرها من حقل آخر. وتتأس خصوصية نصّ ما ضمن تقاطع المستويين: اللغة، والعلاقات القائمة بين الشفرات. ولكي نستطيع أن نقوم بهذه المقاربة لابد من الخوض في مجال السيمياء؛ لأنها المجال الذي يراعي المشهِر له (المتلقي)، وهي مجال مناسب لتحليل النص الإشهاري بوصفه نظاماً من العلاقات اللسانية والأيقونية (الديوب، 24-9-2012م).

إن النص الإشهاري رسالة (ذات محتوى يهم الجماهير في المكان والزمان). تتميز بالجدة والطرافة والتفرد بالإعلان عن الجديد والسبق المرغوب، وتتوسل بالكلمة وإيحاءاتها وسيمائياتها للتعبير عن ذلك المحتوى، قصد الوصول إلى مشاعر المشهِر له (المتلقي) ودغدغة عواطفه، يُنظر: (عيلان، م4، ع7، 2002م، الصفحات 215-216)، فـ ((النص الإشهاري يستمد وجوده وحضوره وتأثيره من خلال وضوح الهدف من الإشهار، ومن المعرفة الجيدة لمتغيرات الواقع النفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لمن يخاطبهم ويبلغهم رسالته التي تستوحى أساليبها في الغالب من الموروث الثقافي الجماهيري)) (عيلان، م4، ع7، 2002م، صفحة 217).

بناء على ذلك فهناك آصرة رابطة بين القصيدة -النص الإشهاري- والإشهار، غير أن مسَاسَ الشِّعْرِيِّ بالدِّعَائِيِّ مَعْقُودٌ في الخفاء ومَمْهُورٌ بالكتمان. وعلى الرغم من السِّرِّيَّة التي تَحُبُّ زواج الشِّعْرِيِّ والدِّعَائِيِّ، فإن تنقيبا عن (الأغراض والدوافع) التي أدت إلى بناء الأبيات الشعرية، يبدو أن الشِّعْر قد انغماسَ في الإشهار، وذلك من خلال اقترافَ الشاعر للدِّعاية، بل إن بحثا في دواعي النَّظْمِ يجلي لنا

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

حقائق تَقْلِبُ كل القيم التي يُبَشِّرُ بها الشعر كممارسة فنية تَبْغِي السُّمُوَ بالأرواح وتَعْمِيدَهَا في مياه الجمال، ولعل من هذه الحقائق أن شعرنا هو إبداع تحت الطلب، وليس .كما هو دارج . إبداعٌ مُنْفَلِتٌ دوما . من الواقع، مَوْصُولٌ . حتما . بالوَحْي، بل هو إبداعٌ خاضِعٌ، أحيانا للواقع، مَحْكُوْم بالنَّفْسِ الأَمَّارَةِ بالخير آنَا وبالنَّفْسِ الوَلاعَةِ بالمال آنَا آخر. والحقيقة الأُخرى أن شعرنا أو على الأقل نماذج منه . هي وَصْلَةٌ إِشْهَارِيَّةٌ، وليس .كما هو متداول . سِجِلٌّ يُوَثِّقُ . حتما . لهَزَّات النَّفْسِ في تَقَلُّبِهَا بين الأمل واليأس، الحب والزهد (الساهل، 2018م- 26-12)، فـ ((النص الإشهاري نصٌّ لغوي، وتعني دراسته، دراسة اللغة بما تحيل إليه، أي الدلالة؛ ذلك لأنه ينطوي على ألعاب لغوية كالجمل الإنشائية مثلاً، وهي جمل خالية من القيم الصدقية وغيرها....)) (الديوب، 24-9-2012م)، عليه فالإشهار قائم على الإقناع والاحتجاج والبراهين، يُنظر: (بوقرة، ط1، 2009م، صفحة 88)، فتحليل النص الإشهاري يعتمد على المقابات المنهجية كـ ((المقاربة اللسانية، المقاربة النفسية، المقاربة الاجتماعية، والمقاربة السيميائية)) (خضور، 2011م، الصفحات 17-19)، ويُنظر: (بوستة، 2015م، الصفحات 21-23)، فالبحث يحاول تسليط الضوء على النص الاشهاري لسليم بركات والمتمثل بكتاب سوريا من حيث الدراسة اللسانية فيبحث المستويات المعجمية والصوتية والصرفية والتركيبية، ثم الدراسة النفسية التي يحاول فيه المشهر (المرسل) السيطرة على أحاسيس المشهر له (المتلقي) ويؤثر فيه من خلال شعور المشهِر له (المتلقي) أنّ النص مكتوب له وليس لغيره، والدراسة المقاربة الاجتماعية للنص الإشهاري يؤكد على العلاقات المختلفة كـ(السياسية، والاقتصادية، والثقافية) مما يؤدي إلى انعكاسها على نص المشهِر (الكاتب، المرسل) فهي مرآة تعكس المجتمع ومجريات الأحداث، وكل ذلك يجتمع في المقاربة السيمائية التي تجمع كل المستويات والمقاربات، و((يُدرس الإشهار على أساس أنه مجموعة من الآليات والمهارات والخبرات فإذا فقد الإشهار أيقوناته لن نستطيع الغوص فيه... أول ما يلاحظ المطلع على هذا النوع من النصوص قيامها على إقصاء كل شكل من أشكال الثرثرة بناء على قانون التعبيرية، الذي يقوم على مبدأ الانتقاء للعناصر ذات الحمولة الدلالية القائمة على التأدية المناسبة للمقام التواصلي، وهو الذي يفرض حضور المميز، واختيار الكلمات النادرة التي تلفت إلى ذلك، وبالتالي تعمل على ترسيخ المنتج في ذاكرة المشهِر له (المتلقي) وهذا شرط يتنافى وقدرة المستهلك فثقافة المستهلك تختلف من فرد لآخر فنجد المثقف والأمي، والعالم والجاهل، والرجل والمرآة، والصغير والكبير)) (سميحة صياد ، حاتم كعب، م09، ع5، 2020م،

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الصفحات 103-104)، لذا فتناول النص الإشهاري وتحليل سيميائياته يعتمد على مدى فهم المشهِر له (المتلقي) وثقافته.

فالنص الإشهاري نص إبلاغٌ من طرف واحد وهو نص لا حواري يهدف إلى التأثير الإنفعالي في مستقبل النص أثناء عرض وجهة نظره وأيدولوجيته الخاصة وقد يكون نصاً نثرياً أحياناً أو شعرياً أحياناً أُخرى، ويكون إمَّا إيجابياً إذا كان فيه الشخص الباثُ متفائلاً يتحدث بمعنويات عالية أو سلبياً إذا كان متشائماً يشعر بالعجز من عدم تحقق حلمه. ولكل نص إشهاري متتاليات سيميائية تمثل تقاطعاً للدوال على المستويين السطحي والعميق فهي ((نظرية الانعكاس التي تنظر إلى النص الأدبي كمرآةٍ لهموم الذات وطموحاتها، أو كنشاطٍ يُنَفِّسُ عن الرغبات التي تَنْضَغِطُ في الوجدان، أو كَسِجِلٍّ يُوَثِّقُ هزات الذات وتقلبات أحوالها. ومُشَكِّكٌ . لا محالة . في الصدق كحكم يُبْنى عادة . دونما تدليل . حول المتون الشعرية أو كقيمة تُضْفى عادة . دونما تمحيص . على تعبيرات الأدباء. إن هذا الفهم البديل مُؤَكِّدٌ . بالمقابل . أن الأدب غير موصولٍ . بالضرورة . بالوجدان الشعري، وغير محاكٍ . حتما . لواقعٍ فعليٍّ. ومُثْبِتٌ . من زاوية أخرى . أن الأدب غير مشمولٍ . بالضرورة . بالصدق، وغير مَمْهُورٍ . حتما . بالأمانة، فالقصيدة (النص الإشهاري) هي وثيقة تختزل صورة الشعر في الوجدان العربي أو هي شهادة تستبطن منزلة القصيدة (النص الإشهاري) في العقل الخفي. فالشعر مُنْكَتِبٌ في اللاوعي العربي)) (الساهل، 2018م- 26-12)، فهذا الشعور المكبوت في اللاوعي تترجمها السيميائيات إلى نصوص معبرة عن الحالة الذاتية.

آليات تحليل النص الإشهاري سيميائياً:

ولتحليل أيُّ نصٍ إشهاري سيميائياً يجب التركيز على النقاط التالية، يُنظر: (عباس, ليلى شعبان شيخ محمد رضوان، سهام سلامة، م1، ع33، الصفحات 796-798):

أولاً: بنية عنوان النص الإشهاري:

يعدُّ العنوان بمثابة مفتاح للولوج إلى النص الإشهاري؛ لأنُّه يحمل تحت طياته مدلولات قابلة للتأويل فهو يعطي انطباعا عن العمل الإبداعي من خلال ما يحمله من سيميائيات التي هي رموز لغوية مميزة، فالعنوان هو عتبة النص وهو من منافذ الدخول إلى النص من خلال ثلاثة مفاتيح علاماتية هي:

1. **بورة عنوان النص الإشهاري:** وذلك من خلال تفكيك واستنطاق عنوان النص الإشهاري وفك شفراته الإشارية والمتصلة بمتن النص.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

2. **فاتحة النص الإشهاري:** يُعد فاتحة النص الإشهاري الذي يبدأ به المشهر (الكاتب) بياناً لما يحمله من حنين أو شوق أو عتاب أو...بدلالات مشفرةٍ ومغلقة تبحث عن مفاتيح لتفكيكها.

3. **خاتمة النص الإشهاري:** وهنا يتوصل المشهر (الكاتب) إلى حل وإجابات عن تلك الأسئلة والمشاعر والأحاسيس التي عبّر عنها في فاتحة نصه من خلال تفسير وقراءة تلك السيميائيات التي طرحها في نصه.

ثانياً: البنية الصوتية للنص الإشهاري:

من مقتضيات تحليل النص الإشهاري لغوياً تحليل عنوان النص كأصغر وحدة صوتية في النظام الصوتي يمكن البدء به وهي وحدات صوتية يطلق عليها (فونيمات) وتشمل على الأصوات الصامتة والصائتة على أساس أنَّ تحليل المستوى الصوتي يعدُّ المرحلة الأولى لتحليل النص سيميائياً، ولما للصوت من قوة تعبيرية للعلاقة المتبادلة بين الأصوات ومعانيها.

ثالثاً: البنية التركيبية للنص الإشهاري:

نعني به البنية التركيبية النحوية وسياقاتها النصية التواصلية، ويعتمد على تصنيف الجمل إلى اسمية، وفعلية، وشبه جملة...، فأهمية دراسة المستوى التركيبي في النص الإشهاري بقدر أهمية دراسة المستوى الصوتي للفظة في ذلك النص، وكذلك المستوى الصرفي للكلمة.

رابعاً: البنية الصرفية للنص الإشهاري:

يُتناول فيه الظواهر الصرفية التي تشمل معرفة الأفعال من حيث التجرد والزيادة وكذلك الأسماء من حيث التعريف والتنكير واللواحق التي تدل على التأنيث، بالإضافة إلى دراسة المشتقات والظواهر الاشتقاقية، والصيغ الصرفية للكلمات.

خامساً: البنية الدلالية للنص الإشهاري:

الجانب الدلالي يُعدّ البؤرة التي تجتمع فيه البنيات المعجمية صوتياً وصرفياً وتركيبياً للحصول على مفاهيم دلالية لمكونات النص الشعري.

التحليل السيميائي للنص الإشهاري في كتاب (سوريا) لسليم بركات:

يستوقفنا عنوان الكتاب (سوريا) بما يحمله من سيميائيات ودلالات الحزن والحرب والخراب والدمار كبؤرة للولوج إلى متن نصوص الكتاب فالتقطيع الصوتي للعنوان هو: (**سوريا**)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

سـُ	رِ يْ	يـَ
ص م م	ص م ص	ص م م
مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مفتوح

بُدء العنوان بمقطع متوسط مفتوح منتهي بمصوت الطويل هو (و)، وانتهى بمقطع متوسط مفتوح منتهي بمصوت طويل وهو (ي) أيضاً، وهي سمة دالة على الوضوح السمعي وقوة التأثير فبورة العنوان هو(اسم) معرفة مستقل بنفسه غير مقترن بزمن معين خالي من اللواحق وهذا يدل على الثبات وهي سيميائية لسانية دالة على الظلم والاستبداد وفاتحة للتوغل في مكمن هذا النص الإشهاري، فسوريا المجروحة تعني الكثير للكاتب المشهِر التائه بين حروف الكلمات التي يحولها إلى سيميائيات علها تكون متنفسا له ولأحاسيسه العميقة التي تتضح أكثر فأكثر عند الولوج إلى النص.

ويتجلى لنا أن المشهِر(الكاتب) يحاول لفت انتباه المشهِر له (المتلقي) بفاتحة نص إشهارية متضمنة معنى أمرٍ غير حقيقي بصيغة النهي الذي هو ((طلب الكفّ عن شيء ما مادي أو معنوي)) (الميداني، ط1، 1996م، صفحة 228/1)، بقوله:(**لا تسْألوني الضبْطَ مُتقناً كالرّبْطِ مُتْقَناً بعد الآن، الأعالي مُخبلةٌ مزَّقت صُدرَها، والأسافلُ مُخبلَّةٌ كالأنحاء الخَبلِ لا تُرتجى بعد الآن**) أي لا تطلبوا مني الإتقان بعد الآن فالتقطيع الصوتي هو:

لـَـَ	تـَـسْ	ءَ	لـُّ	نـِ	ضـَـبْ	طـَ	مـُـتْ	قـَ	نـَـنْ
ص م م	ص م ص	ص م	ص م م	ص م م	ص م ص	ص م	ص م ص	ص م	ص م ص
مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

كَ.زْ	رَ.بْ	طِ	مُ.تْ	قَ	نَ.نْ	بَ.عْ	دَ.لْ	عَ.نْ	عَ.لْ
ص م ص	ص م ص	ص م	ص م ص	ص م	ص م ص	ص م ص	ص م ص	ص م م ص	ص م ص
مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع طويل مغلق	مقطع متوسط مغلق
عَ	عَ	لِ	مُ.خْ	بَ.لْ	لَ	تُ.نْ	مُ.زْ	زِ	قَ.تْ
ص م	ص م م	ص م م	ص م ص	ص م ص	ص م	ص م ص	ص م ص	ص م	ص م ص
مقطع قصير	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق
صُ.دْ	رَ	تُ	هَ	وَ.لْ	عَ	سَ	فِ	لُ	مُ.خْ
ص م ص	ص م	ص م	ص م م	ص م ص	ص م	ص م م	ص م	ص م	ص م ص
مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع قصير	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مفتوح	مقطع قصير	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

بـَـلْ	لـَ	تـُـنْ	كـَـ لْ	ءَنْ	حـَ	ءِلْ	خـَـبْ	لـِ	لـَ
ص م ص	ص م	ص م ص	ص م ص	ص م ص	ص م م	ص م ص	ص م ص	ص م	ص م م
مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مفتوح
تـُـر	تـَ	جـَ	بـَـعْ	دَلْ	ءَنْ				
ص م ص	ص م	ص م م	ص م ص	ص م ص	ص م م ص				
مقطع متوسط مغلق	مقطع قصير	مقطع متوسط مفتوح	مقطع متوسط مغلق	مقطع متوسط مغلق	مقطع طويل مغلق				

مجموع المقاطع: 58 مقطعاً صوتياً منها:

1. المقطع القصير: 16 مقطعاً، ما يعادل 27,58%
2. المقطع المتوسط المفتوح: 10 مقاطع، ما يعادل 17,24%
3. المقطع المتوسط المغلق: 30 مقطعاً، ما يعادل 51,72%
4. المقطع الطويل المغلق: 2 مقطعاً، ما يعادل 3,45%

غلبة المقاطع المغلقة وهي (30) مقطعاً على المفتوحة وهي (7) مقاطع، وذلك ملائمة للمقام، فقد صورت شدة الخطب والقلق والحسرة، والنبرة الحادة من خلال توظيف صوت الإطباق (ط) كسيميائية

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

دالة على ما ينطوي عليه نفسية الكاتب من جزع وانهيار لفقدان المأوى والوطن، فغلبة صيغة المبني للمجهول (مُزّقْتْ، تُرتجى) هي سيميائية يحاول الكاتب به عدم الإفصاح عن الفاعل ربما لتحقيره إياه، وتأتي المقابلة بين بنية (الأعالي والأسافل) سيميائية تواصلية تشير إلى ثنائية المكان المغلق والمفتوح وهي (السماء والأرض) فهو يطلب الكف عن مطالبته بالإتقان فيما يعمل لأنّ سماء سوريا وأرضها جُنت وفقدت عقلها من سوء ما يحدث فيها من حربٍ ودمارٍ لا يُرتجى فيهما عيشُ ولا حياة، فالسماء برحابتها ولكن مغلقة والأرض كذلك، وهكذا تحققت الوظيفة الانفعالية (التعبيرية) المشهر له (الباث- المرسل) من خلال الرسالة النصية الإشهارية، أثناء توظيفه المعجم اللساني والتي يبوح بها بسيميائيات تواصلية.

ويصف الشاعر هنا حاله بسيميائيات تواصلية توحي بوهنه وحزنه بانفعالات وجدانية حينما يقول:(**ركبتاي خارتا، والسماء خارت، والسماءُ يُصلحها الغزاة. السماء العطلُ، السماء الوزرةُ بالدم عليها من شلشلهِ. السماء شدوُ الجنونِ البليلِ، ورقصُ البليلِ فوق ذيل التنين. السماء الركلُ من معتقد إلى معتقد. لا دليل على السماء بعدُ. لا دليل على سلمٍ إليها، أو نزول منها بسُلَّمٍ إلى الإنسان، أيُها البلد**).

فالحياة انتهت على ما يسمه «متسكعةٌ، وأرصفة الموت» (بركات، سوريا، ط1، 2015م، صفحة 29)، بعدما «خارت السماء على ركبتيها» (بركات، سوريا، ط1، 2015م، صفحة 29)، فهذه الشفرات السيميائية من مصطلحات (ركبتاي خارتا، والسماء خارت، والسماء يصلحها الغزاة، السماء العطلُ....) وتكرار بنية (السماء) سبع مرات على صور تراكيب إسمية واصفة والوحدات الصوتية التي هي (الألف، واللام، والسين، والميم) ((هدفه الإثارة حباً، أو بغضاً في أي غرض من أغراض الكلام، لأنّ المبدع حينما يكرر شيئاً إنّما يريد تمييزه من غيره، ... تكون أكثر وضوحاً في الإدراك، وأشد إلصاقاً في الذهن)) (بوحوش، ط2، 2009م، الصفحات 183-184)، كل هذه التعبيرات تصور الانفعالات النفسية والوجدانية لدى الشاعر والكاتب التي يؤدي بها وظيفة تأثيرية على المشهِر له (المتلقي) بحيث يتفاعل مع الموقف والحدث والمكان الذي لا يتخيل العقل البشري فعلاً إنسانياً إلا ويندرج تحت زمان ومكان معينين، يُنظر: (النبهاني، 2003م، صفحة 1)، فالمكان بقعة سيميولوجية تحمل دلالات متنوعة كالحرية المغلقة هنا والمتمثلة بالسماء العطل والقمع والظلم والأسر وفي هذا تنافر بين البنية الدلالية السطحية والبنية الدلالية العميقة، إذ إنّه يوظف البنية التعبيرية (خارت) كسيميائية تواصلية أطلقها

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

واستعارتها للسماء وكأنها إنسان ماثل أمام ما يحدث فيها من دمار وشاهد على الأحداث الدامية في سوريا، ويواصل الكاتب تعبيره للأحداث بالنص الإشهاري في قوله: (**السماء الوزرةُ بالدم**) أي السماء التي تحمل وزراً، وكأنه شبه السماء بيد إنسانٍ آثم ملطخٍ بالدماء، وهذه سيميائية تواصلية توحي بمشاعر الألم والحسرة، والتي تحقق الوظيفة الإفهامية لسياق النص الإشهاري بضمير المتكلم (أنا) وهي (نحن) الجماعة، والغائبة (هي)، وهذه الحالة الشعورية من خلال الأنساق اللسانية التي تجمع بين عناصر غير متجانسة بين الموصوف والصفة تشكل التماسك النصي على المستوي الأفقي التجاوري التأليفي مغزاه التواصل فغلبة البنية التركيبية الإسمية على الفعلية تومأ إلى إثبات ما يعانيه الكاتب من الانفعال الشعوري.

يواصل الكاتب انفعاله بقوله: (**فتقٌ في الروح، ورتقُ. ويل الرجم بعظام الأسلاف الماء، والأسلاف الطين. ويل الرجم بالمراقد جُوفاً خُدعت، لم تشغلها جثثٌ. ويل البلد أيها البلدُ الأكياس يجمع المخذول فيها ثيابه، وعناده، وحناجر أولاده المنتزعة. مزاد الشرع عليك. مزاد اليقين فيك. مزاد المزارات السطو والمدافن السطو، أيها البلد: مسح في الأملاك:**

بقايا قصرٍ.

وغزاااااااةٌ حرسٌ).

فهو في حلة يُرثى لها لسوء ما يحدث في بلده من سلب ونهب للأرواح وعنف مما جعل البيوت شاغرة أي فارغة من أهلها وعبر عنها بتلك الشحنة من الحمولات الدلالية السيميائية التواصلية في نصه الاشهاري بقوله:(فتق، رتق) فهذه الوحدة الصرفية التي صيغتها (فعلٌ) والقوة الصوتية لصوت (القاف) والنبر الشديد الحاد والتوافق الصوتي وظفها الكاتب هنا كدلالة لتحقيق الغاية الجمالية للنص الشعري وسيميائية تسبح في فضاء نصه الإشهاري، فضلاً عن التكرار لبنية (ويل) وبنية (مزاد) وخاصة بنية (أيها البلد) الذي فاق تكراره ثلاثين مرة دون قيد وهيمنته على فضاء النص طاقة دلالية كامنة تتحرك على المستوى الاختياري، فهو لا يصرح باسم البلد فلا يسمي نصه الاشهاري بمسمى كتابه بل بالنداء دلالة على التعريف، ثم أنّهُ يشتكي تارة من البلد وتارة من نفسه، وهذه السيميائيات النصية ((تنطلق من كونه عبارة عن شبكة من الشفرات يقوم القارئ بفكها ...و" العلامة ليست إلا علاقة بشيءٍ آخر، ولا يمكن فهمها بدون فهم استمرار تحولاتها، من عنصر إلى آخر في شبكة ما)) (رشيد، ط1، 2019م، صفحة 25)، وهذا ينتج من وعي وإرادة لقراءة النصوص الإشهارية((لأنّ مجرد تعبير الإنسان عن فكرة ما

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

شعراً بدل عنها نثراً يُعد تنبيها للمتلقي)) (بوحوش، ط2، 2009م، صفحة 116)، وذلك لتحقيق الوظائف اللغوية الإفهامية والانتباهية والتعبيرية التي تعج بها نفسية الكاتب ووجدانه، وكذلك يقول:

لا عافية تعيدني إلى ما كنته.

لا إخلاصُ الجبلِ،

لا الجبليُّ،

لا جدّيَ الجبلُ،

لا جدَّتي الغابة،

لا إخوتي الطُّرق ضيّقةً،

لا شقيقاتي الصخور الصقيلةُ في مجاري الأنهارِ،

لا فجرَ يعيدني إلى ما كنتُهُ

لا خسران، أو نصرَ،

لا طريق تعيدني إلى ما كنتهُ.

لا الآباءُ الجيّدونَ،

لا العشاقُ الجيّدونَ،

لا القتلةُ الجيدون،

لا الموتى الجيّدونَ، أولاءِ الذين لا يتوقف الموتُ عن التبشير بهم

أنبياءَ في ممالك الموتى، يعيدونني إلى ما كنتُه.

لا السماويُّ وحرصُ بناته على دفوفهنَّ،

لا ربابنةُ المهجورِ،

لا ملاحو الكثبانِ الكبرى، يعيدونني إلى ما كنتُه.

لا الحياةُ النومُ تحت شجرة الموت،

لا الألوف الأعوام استغرقت الإنسان كي يعرف أنَّ البرتقاليَّ لونٌ

وليس برتقالةٌ،

وأنَّ الشكوك ذئبيَّةٌ مع الزوال الحائر في قسمه بالزوالِ،

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ومع الكُفر نبيلاً في إيمان الكُفر بالشجرة تلك، التي أنا ظلُّها،
ستعيدني إلى ماكنتُه
لا الموتُ معترفاً للموتِ بأرقه كبشر الباطن مولودين سفاحاً من
أساطير المنتظرين، يعيدني إلى ما كنتُه.
لا الموت بسيطاً في الأزمنة الكبرى،
أو مختلطاً تعقيداً في الأزمنة الصغرى، يعيدني إلى ما كنتُه.
لا المعذِّبون يقين الجبل أنَّه الأعلى،
القساة الطيبون كالمرق الطَّيِّب،
يعيدونني إلى ماكنته.
حين الأمهاتُ جميعهنَّ أُمهاتُ الغرق في الأديان الغرق،
لا أمهات يُعيذنني إلى ماكنتُه.

لا
أحد
يعيدني
إلى ماكنته

وعندما لا يبقى لسليم أهل ولا جماعة، ولا بيت...، يدرك أنّ «لا عافية» تعيده الى ما كانه، لا «جده الجبل» ولا «جدته الغابة» ولا «إخوته الطرق» ولا «شقيقاته الصخور...» فيستحضر معجمه الطبيعي، وهي طبيعة الشمال السوري الذي يتجذر منه، فيعبر عنها بسيميائيات تكرارية توزيعية لتقرير المعنى في ذهن السامع، يُنظر: (عتيق ع.، ط1، 2009م، صفحة 189/1)، وترسيخه والتأثير في عاطفته، منها تكرار مورفيم النفي "لا" والبنية الوصفية "الجيدون" والبنية الفعلية "تعيدوني" وشبه الجملة "إلى ما كنته" والبنية الإسمية "الموت" و"الكفر" الذي وظفه وأغنى به الكاتب الإيقاع الدلاليّ لنصه الإشهاري، وهو تأكيد للرفض القطعي الذي يحاول الكاتب إيصاله، فضلاً عن الإيقاع النغميّ والموسيقيّ الذي يدعم المعنى؛ وقد حقّق انسجاماً واتساقاً إيقاعياً يمتاز بقوّة تأكيدية تعبّر عن رفض الكاتب بنسق جماليّ في شكل عمودي ليقرّ بأهميّة التأثير البصري وفاعلية دلالته؛ ففي كلّ مرّة يأتي ببنية تواصلية ليشكّل بذلك

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

توكيداً للنفي وهو محور اختياري، يُنظر: (الغذامي، ط4، 1998م، صفحة 42)، محول من البنى السطحية، وسيميائية نسج منها الكاتب نصه ليبرز الصراع الداخلي الذي يعانيه.

فتكرار بنى معينة لها دور في إضاءة تجربة الكاتب وتعميقها، إذ يشير الإلحاح على بعض البنى داخل تراكيب ثابتة أو متغيرة إلى أشياء لا تستطيع التجربة الشعرية الإيماء إليها، دون تكرار، ويعمل على إنتاج فوائد جديدة داخل كيان العمل، يُنظر: (زينة، ط1، 2013م، الصفحات 70-71)، وكل هذا يدور في فلك مراودة المعنى ومطاردة سرابه.

يغوص سليم بركات في إباحة ما يسميه «آداب القتلى» (بركات، سوريا، ط1، 2015م، صفحة 11)، التي أصبحت تتكرر أمام عينيه وتتجسد في مخيلته بما يشبه بطقوس للقتل والذبح المستمر كما يقول: «ينجز عبوره من السهل إلى الجبل» (بركات، سوريا، ط1، 2015م، صفحة 10)، بل هو يشبه الذبح وكأنه «مأدبة لا ينصرف عنها داخل إلا متخماً». وهذه الإنفعالات السيميائية للأهواء من أنجح المناهج الحديثة التي تحاول فهم اشتغال العواطف في النصوص الإشهارية الأدبية ويمكن التمييز بين مقاربتيين سيميائيتين لإشكالية الأهواء، يُنظر: (مليزة، 2015-2016م، صفحة 26):

- المقاربة الأولى: تقرُ بأنّ سيميائية الأهواء تتبثق من سيميائية الحدث فتتخذ نماذجها كمنطق لها.

-المقاربة الثانية: تقر بأنّ البعد العاطفي ينبثق من الوضع المميز الذات العاطفة بالمقابلة مع ذات المحاكمة.

وقد ركز و((تنبأ "غريماس" وتلميذه "جاك فونتاني" إلى هذه الاشكالية وحاولا سد هذا الفراغ من خلال منهج جديد عُرف "بسيميائية الأهواء" وكانت ركيزتها الإرث الغريماسي، فاعتمدت المبادئ والمفاهيم والتصنيفات الأساسية للسيميائية الكلاسيكية، واستغلتها للانفتاح على مناطق إنسانية جديدة، لتسلط بها الضوء على الحالات النفسية التي تمر بها الذات وهي تعمل باعتبار الهوى أريجا ملازما للذات يتحلى عبر الخطاب (النصوص الإشهارية))) (مليزة، 2015-2016م، الصفحات 2-3)، فإنّ سيميائية الأهواء تسعى إلى ((دراسة الذات والانفعالات الجسدية والحالات النفسية، ووصف آليات اشتغال المعنى داخل النصوص والخطابات الاستهزائية من خلال التركيز على مكونين أساسيين: المكون التوتري، والمكون العاطفي أو الانفعالي، ويتولد عبرهما ما يسمى بكينونة المعنى، وخلق ما يسمى كذلك بذات الإدراك والعاطفة)) (حمداوي، مستجدات النقد الروائي، ط1، 2011م، صفحة 31)، فالدلالة هذه السيميائيات تشكل عوامل إدراكية شعورية أولية ترتبط ارتباطا مباشراً بالبعد العاطفي الذاتي والنفسي في

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

النصوص الإشهارية وتضع هذه النصوص كذلك أحداثا وحالات انفعالية متعددة ترافق الذات المشهِرة في منهجه العاطفي، وعليه فالحالة النفسية وردة الفعل تحدث نتيجة لمثير خارجي أو داخلي ويأتي، إمّا على شكل انفعال سريع ومؤقت الظهور والزوال كحالات (الغضب، الخوف، الفرح...) أو انفعال هادئ يستولي على النفس وتصبح ردة فعل لعامل مؤثر كالعاطفة، ك (الصداقة، الحزن، الحنان...) وهكذا.

الاستنتاجات:

وبعد هذا التجوال بين صفحات كتاب سوريا الشعرية توصلنا إلى مجموعة نقاط هي حصيلة الدراسة وتمعن والتفحص:

1. إنّ سليم بركات لا يعطي القارئ مفهوم دلالة قصائده بسهولة بل إنّ القارئ ليكد ويتعب لاستخراج المعاني الكامنة وراء البنية السطحية لقصائده من خلال التفكيك الصوتي والصرفي والتركيبي ثم الدلالي.
2. ويبدو أنّ القارئ وإن كان متضلعاً من اللغة العربية، ولكنه يحتاج الى معجم ليستعين به أحياناً، حين يضعف عن فهم مفردة، هي بالطبع وليد جبلة هذا الكاتب حصيف وليس ما هو وليد تمرن في اللغة.
3. لا يقتصر التعسر على فهم نصوصه على انتقائيته المعجمية الصعبة فقط، بل تتعداها الى حصافة التواشج والتلاحم في نصوص معقدةٍ من خلال اللعب في بناء التراكيب بارتكاز على آليات أُبتكرت من صميم تراث البيان العربي، ناهيك عن السيميائيات التي وُظفت بأبهى صورة.
4. في كتابه «سوريا» وهو عنوان سياسي، وفق ما يومأ إليه راثياً إياه باسم "البلد" ومناديا إياه "يا أيّها البلد" بلد السفاكين، وفي أحدى مقاطع نصوص كتابه يخاطب بلده مخاطبة الخصم قائلاً: «يا لك كفراً أيها البلد/ يا لك هضّاً في العظم ورضّاً في اليقين»، وهذا ما كان منتظراً من الكاتب إذ عانى منذ نعومة أضفاره مرارة العيش تحت ظلم النظام البعثي، وهو في الأصل متحدر من جذور كردية، وينتمي إلى أقلية عاشت في زمن سعت فيه البعثية، وقضت على كل أقلية أو نفَسٍ أو روح.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

5. وليس اعتماد وتوظيف بنية «أنا» المتكلم للكاتب في نصوصه الشعرية إلا «نحن» الدالة على ضمير الجماعة، فعندما يصف المشهر (الكاتب) نفسه بالضحية فإنما يقصد الجماعة بصفتها الضحية أيضاً. إذ يقول: «أيها البلد كم قُتلتُ؟ كم سأُقتل لأُنجز حيّاً؟»، فهو في الوقت نفسه خطاب للجماعة التي لا تشعر كم مرة قُتلت وكم مرة ستُقتل. لأنّ "الأنا" هي "نحن" الجماعة، وغير مستغرب في هذا البلد أنّ تستدين الحياة من الموت كما يقول المشهر (الكاتب): «ما تنفقه على الموت» وأن «تُكره الموتى على دفن الأحياء»، فالنص الإشهاري «سوريا» في جوهرها تباين للذاتية والجماعية، ويمتزج فيها المكان، والأسطورة، و«الأقلية» والارتحال، وثنائية الحياة والممات.

6. لا يُقرأ النص الإشهاري لسليم بركات بسهولة، وفق معجمه، لا تخلو من مطبات، ومعارج تلتف على نفسها حتى ليشعر القارئ لنص الإشهاري أنّهُ في غابة متشابكة الأغصان، وسرعان ما تخونه ذاكرته في فك سيميائياتها، إنّها طريقة سليم بركات في السبك والتلاحم النصي في كتابه، عبر تفكيك التراكيب ومعاودة بنائها، وذلك بتقديم بنية في موضع وتأخيرها في موضع آخر، أو إحلالٍ واستبدالٍ للأسماء محلّ الصفات والإكثار من استخدام الحال مبيناً حاله في خضم هذا الزخم الشعوري الحزين.

7. وقد يوظف في بعض الأحيان مفردات أضحت نادرة في نصوص الوقت الحاضر: ك (لا جرم، هيت، هاك، سيّ، واهاً، إيهِ...) ونرى أنّ بركات ينسج لغة قصائده الطويلة برويّة وتمعن، متكئاً على تناغم الصوتي الداخلي واسع والأوزان الحرة غير مقيد بتفاعيل وتأليف نثري منسجم، منسوج من داخل معطياته راهنة.

8. توصلت الدراسة من خلال التقطيع الصوتي لفاتحة النص الإشهاري (سوريا) على غلبة المقاطع المغلقة وهي (30) مقطعاً على المقاطع المفتوحة (7) مقاطع، وهي دلالة بيّن على ما يعانيه المشهر من حالات انفعالية يريد الإفصاح عنها بسيميائيات لغوية فهو يعتمد على اللغة الإنسانية المنطوقة بكل ما يحمله من اضطراب وهيجان نفسي.

9. يتجلى لنا غلبة المقاطع المتوسطة المغلقة في فاتحة النص الإشهاري، فمجموع المقاطع: 58 مقطعاً صوتياً منها: المقطع القصير: 16 مقطعاً، ما يعادل 27,58%، والمقطع المتوسط المفتوح: 10 مقاطع، ما يعادل 17,24%، والمقطع المتوسط المغلق: 30 مقطعاً، ما يعادل 51,72%، والمقطع

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الطويل المغلق: 2 مقطعاً، ما يعادل 3,45%، وهذه سيميائية واضحة على الحالة الانفعالية المضطربة للمُشهِر (الكاتب) وهو يعاصر ما يحدث في بلده من كبت للحريات وكضم للحقوق.

10. ثم إنّ تكرار النفي والنهي المتمثل بمورفيم (لا) في النص الإشهاري سيميائية جلية على رفض المشهِر (الكاتب) للواقع المرير الذي تحياها سوريا، وإيمانه القاطع بعدم رجوع بلاده إلى ما كانه قبل الحرب والدمار والتشرد، من ازدهار وتطور.

11. وأخيراً بعد ترقب واستقصاء النص الإشهاري في كتاب سوريا للمُشهِر سليم بركات، يتراء لنا تحقق الوظائف اللغوية الستة التي أشار إليه ياكبسون في نظريته التواصلية سواء اللفظية منها والتي تجلت في السيميائيات اللغوية التي بنى على أساسها نصوصه الإشهارية، أو غير اللفظية والتي تمثلت بالحالات والانفعالات الشعورية التي خاضها المشهِر سليم بركات وعاشها خلال رحلة كتابة نصوص هذا الكتاب.

Conclusions:

After this wandering between the pages of Syria's poetry book, we reached a set of points that are the outcome of the study:

1. Salim Barakat does not easily give the reader the concept of the significance of his poems. Rather, the reader struggles to extract the meanings behind the surface structure of his poems through phonetic, morphological, syntactic and semantic decomposition.

2. It seems that the reader, even if he is well versed in the Arabic language, but needs a lexicon to use it sometimes, when he is weak in understanding a single word, is, of course, the product of a progeny.

3. Difficulty in understanding texts is not limited to its difficult lexical selectivity, but also goes beyond it to the judiciousness and cohesion of complex texts by playing in building structures based on mechanisms that were invented from the heart of the heritage of the Arab statement, not to mention the semiotics that were employed in the best way.

4. In his book "Syria," which is a political title, according to what he beckoned to him in the name of "the country," calling it "Oh country," the country of the butchers. You will be satisfied in the bone and contentment in the certainty." And this is what was expected of the writer, as he suffered from his early childhood the bitterness of living under the oppression of the Baathist regime, and he was originally descended from Kurdish roots, and

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

belonged to a minority that lived in a time when Baathism sought, and eradicated every minority or person or soul.

5. Adopting and employing the structure of the writer's speaking "I" in his poetic texts is only "we" indicating the collective conscience. When the publicist (the writer) describes himself as the victim, he means the group as the victim as well. He says: "O country, how many have I killed? How much will I be killed to be done alive?" At the same time, it is a speech to the group that does not feel how many times it has been killed and how many times it will be killed. Because the "I" is the "we" of the group, and it is not surprising in this country that life borrows from death, as the famous (author) says: "What you spend on death" and that "the dead are forced to bury the living." The advertising text "Syria" is essentially a variation Subjectivity and collective, mixing place, myth, "minority" and travel, and the duality of life and death.

6. Salim Barakat's advertising text is not easily read, according to his lexicon. It is not without bumps and pitfalls that twist themselves so that the reader of the advertising text feels that he is in a tangled forest, and soon his memory betrays him in deciphering its semiotics, it is Salim Barakat's method of casting and textual cohesion in His book, by dismantling structures and reconstructing them, by presenting a structure in one place and delaying it in another, or by substituting and substituting nouns for adjectives and using a lot of adverbs, showing his condition in the midst of this sad emotional momentum.

7. He sometimes employs vocabulary that has become rare in the texts of the present time: such as (la jeram, het, hak, se, wah, eh…) and we see that Barakat weaves the language of his long poems slowly and carefully, leaning on a wide internal vocal harmony and free weights that are not Constrained by interaction and harmonious prose composition, woven from within its current data.

8. The study found, through the phonetic segmentation of the opening of the advertising text (Syria), the predominance of closed syllables, which is (30) syllables over open syllables (7) syllables, which is a clear indication of the emotional states that the publicist suffers from that he wants to disclose with linguistic semiotics, as it depends on language Spoken humanity, with all its turmoil and psychological turmoil.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

9. The predominance of closed medium syllables is evident in the opening of the advertising text. The total of syllables: 58 audio syllables, including: the short syllable: 16 syllables, equivalent to 27.58%, the open medium syllable: 10 syllables, equivalent to 17.24%, and the medium syllable The closed section: 30 syllables, equivalent to 51.72%, and the long closed syllable: 2 syllables, equivalent to 3.45%.

10. Then the repetition of the denial and prohibition represented by Movim (no) in the advertising text is a clear semioticism on the libel (the writer)'s rejection of the bitter reality that Syria lives in, and his unequivocal belief that his country will not return to what it was before the war, destruction and displacement, of prosperity and development.

11. Finally, after anticipating and investigating the advertising text in Syria's book by the famous Salim Barakat, it appears to us that the six linguistic functions that Yakobson referred to in his communicative theory, whether verbal ones, were realized, which was manifested in the linguistic semiotics on the basis of which he built his advertising texts, or non-verbals, which were represented by situations and emotions. The feelings that the celebrity Salim Barakat experienced and lived through during the journey of writing the texts of this book.

المصادر والمراجع:

1. أمجد مجدوب رشيد. (ط1، 2019م). *السرد -الأنساق السيميائية والتخييل- دراسة نقدية تطبيقية*. العراق: دار أحمد المالكي.
2. تزفيتان تودورف، رولان بارت، أمبرتوإكو،مارك أنجينو، ت: أحمد المدني. (1981م). *أصول الخطاب النقدي الجديد*. بغداد: الدرا البيضاء، دار الشؤون الثقافية العامة.
3. جميل حمداوي. (ط1، 2011م). *مستجدات النقد الروائي*. شبكة الألوكة الألكترونية.
4. جميل حمداوي. (ط1، 2015م). *التواصل اللساني والسيميائي والتربوي*. شبكة الألوكة.
5. حليمة بوستة. (2015م). *رسالة ماجستير المستوى اللساني للخطاب الإشهاري تداخل المستويات اللغوية*. الجزائر: جامعة محمد خضير -بسكرة-.
6. رابح بوحوش. (ط2، 2009م). *اللسانيات وتحليل النصوص*. أربد، الأردن: دار الكتب الحديث.
7. روبرت دي بوجراند، ت: تمام حسان. (ط1، 1998م). *النص والإجراء والخطاب*. عالم الكتب.
8. سليم بركات. (ط1، 2007م). *الأعمال الشعرية/ شعر عربي معاصر*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
9. سليم بركات. (ط1، 2015م). *سوريا*. بغداد: دار المدى.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

10. سمر الديوب. (24-9-2012م). مضمرات الخطاب في النص الإشهاري. *جريدة طنجة الأدبية*.
11. سميحة صياد ، حاتم كعب. (م09، ع5، 2020م). التلقي الإشهاري لدى الكاتب محمد خاين- كتاب النص الإشهاري- نموذجاً. *مجلة إشكالات في اللغة والأدب*، صفحة 96.
12. صفية بن زينة. (ط1، 2013م). *أطروحة دكتوراه القصيدة العربية في موازين الدراسات اللسانية الحديثة -قصيدة أنشودة المطر أنموذجاً-*. الجمهورية الجزائرية: كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانيا وهران.
13. طريقة صفراء النبهاني. (2003م). *تعرجات المكان والزمان ومرجعياته الشخصية في رواية فتنة لأميرة القحطاني*. موقع جسد الثقافة: http://al-madina.com/node/76745/arbeaa.ملحق أربعاء المدينة .
14. عباس, ليلى شعبان شيخ محمد رضوان، سهام سلامة. (م1، ع33). المنهج السيميائي في تحليل النص الأدبي. *حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية*، صفحة 777.
15. عبد الرحمن الميداني. (ط1، 1996م). *البلاغة العربية أسسها وفنونها*. دمشق: دار القلم.
16. عبد العزيز عتيق. (ط1، 2009م). *علم المعاني*. بيروت- لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
17. عبد الله محمد الغذامي. (ط4، 1998م). *الخطيئة والتكفير(من البنيوية إلى التشريحية نظرية قراءة نقدية لنموذج معاصر)*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
18. عطا الله مليزة. (2015-2016م). *سيميائية الأهواء في رواية 2084حكاية العربي الأخير لواسيني الأعرج*. الجمهورية الجزائرية: قسم: اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة أكلي محند أولحاح البويرة.
19. مبارك حمد الدسمة. (2012م-2013م). *رسالة ماجستير التأثير الدلالي للكلمة والصورة في الخبر الإعلامي -دراسة نظرية في الإعلام الكويتي-*. جامعة الشرق الأوسط: كلية الإعلام.
20. محمد الساهل. (2018م- 26-12). القصيدة كفاصل إشهاري أو أبعد. *القدس العربي*.
21. محمد خليل الرفاعي. (2020م). *أساليب تحليل النص*. الجمهورية السورية العربية: الجامعة الافتراضية السورية.
22. محمد عيلان. (م4، ع7، 2002م). بنية النص الإشهاري. *مجلة اللغة العربية*، الصفحات 215-216.
23. محمد ناصر الدين. (21 مارس 2018م). سليم بركات- عرس الدم السوري. *نصوص من خارج اللغة، مجلة فصلية محكمة تصدرها شبكة أطياف*، 8-9.
24. معجم المعاني الجامع. (بلا تاريخ). *https://www.almaany.com/ar/dict/ar-/*.
25. نعمان بوقرة. (ط1، 2009م). *المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب - دراسة معجمية-*. عمان، الأردن: عالم الكتب الحديث.
26. يامن عيسى خضور. (2011م). *الخطاب الإشهاري دراسة سيميائية معمقة*. الجزائر: الأستاذ: محمد الأمين شيخة (المدونة الأكاديمية للأدب والنقد).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

27. يوسف, معمر منير العاني، إيمان سليم. (2020م). وظائف التواصل عند العرب. *مجلة مداد الآداب*(ع20)، صفحة 42.

Sources and References:

1. Amjad Majdoub Rashid. (1st Edition, 2019 AD). Narration - semiotic patterns and imagination - an applied critical study. Iraq: Dar Ahmed Al-Maliki.

2. Tzvetan Todorf, Roland Barthes, Umberto Eco, Marc Angenou, T: Ahmed Al-Madani. (1981 AD). The origins of the new critical discourse. Baghdad: Dar Al-Bayda, House of General Cultural Affairs.

3. Jamil Hamdaoui. (1st Edition, 2011 AD). Updates of novel criticism. Alukah electronic network.

4. Jamil Hamdaoui. (1st Edition, 2015 AD). Linguistic, semiotic and educational communication. Alukah network.

5. Halima Bousta. (2015 AD). Master's thesis: Linguistic level of advertising discourse, overlapping linguistic levels. Algeria: University of Mohamed Khedir - Biskra.-

6. Rabeh Bohosh. (2nd Edition, 2009 AD). Linguistics and text analysis. Irbid, Jordan: House of Modern Books.

7. Robert de Beaugrand, T.: Tammam Hassan. (1st edition, 1998 AD). Text, action and discourse. The world of books.

8. Salim Barakat. (1st edition, 2007 AD). Poetic Works / Contemporary Arabic Poetry. Beirut: The Arab Foundation for Studies and Publishing.

9. Salim Barakat. (1st Edition, 2015 AD). Syria. Baghdad: Dar Al-Mada.

10. Samar Al-Dioub. (24-9-2012 AD). Implications of speech in the advertising text. Tangier Literary Newspaper.

11. Samiha Sayad, Hatem Kaab. (AD 09, V 5, 2020 AD). The advertising reception of the writer Muhammad Khain - the book of the advertising text - as a model. Journal of Problems in Language and Literature, p. 96.

12. Safiya bin Zina. (1st Edition, 2013 AD). PhD thesis on the Arabic poem in the scales of modern linguistic studies - The Rain Song poem as a model. Republic of Algeria: Faculty of Letters, Languages and Arts, University of Sania Oran.

13. Safra' Nabhani Method. (2003 AD). Meanderings of space and time and its personal references in the novel Fitna by Amira Al-Qahtani. Jasd Al

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Thaqafa website: http://al-madina.com/node/76745/arbeaa. Wed Al-Madina Supplement.

14. Abbas, Laila Shaaban, Sheikh Muhammad Radwan, Siham Salameh. (V. 1, p. 33). The semiotic method in analyzing the literary text. Yearbook of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, page 777.

15. Abdul Rahman Al-Maidani. (1st edition, 1996 AD). Arabic rhetoric foundations and arts. Damascus: Dar Al-Qalam.

16. Abdulaziz Ateeq. (1st Edition, 2009 AD). Semantics. Beirut - Lebanon: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for printing, publishing and distribution.

17. Abdullah Muhammad Al-Ghadami. (4th edition, 1998 AD). Sin and Atonement (From Structuralism to Anatomical Theory of Critical Reading of a Contemporary Model). Egyptian General Book Authority.

18. Atallah Melissa. (2015-2016 AD). The semiotics of passions in the novel 2084, The Tale of the Last Arab by Wassini al-Araj. Republic of Algeria: Department: Arabic Language and Literature, Faculty of Letters and Languages, Akli Mohand Oulahah University of Bouira.

19. Mubarak Hamad Al-Dasma. (2012-2013 AD). Master's Thesis The semantic impact of the word and image in the media news - a theoretical study in the Kuwaiti media -. Middle East University: College of Mass Communication.

20. Mohammed Al-Sahel. (2018 AD - 26-12). The poem as a publicity break or beyond. Arab Jerusalem.

21. Muhammad Khalil Al-Rifai. (2020 AD). Text analysis methods. The Syrian Arab Republic: The Syrian Virtual University.

22. Muhammad Aylan. (M 4, 7, 2002). The structure of the advertising text. Arabic Language Journal, pp. 215-216.

23. Muhammad Nasir al-Din. (March 21, 2018 AD). Salim Barakat - The wedding of Syrian blood. Texts from outside the language, a refereed quarterly magazine published by Atyfa Network, 8-9.

24. The comprehensive dictionary of meanings. (No date). https://www.almaany.com/ar/dict/ar-/.

25. Nouman Bouguerra. (1st Edition, 2009 AD). Basic Terminology in Text Linguistics and Discourse Analysis - A Lexical Study. Amman, Jordan: The Modern World of Books.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

26. Yamen Issa Khaddour. (2011 AD). The advertising discourse is an in-depth semiotic study. Algeria: Professor: Mohamed El Amine Chikha (Academic Blog of Literature and Criticism).

27. Youssef, Muammar Munir Al-Ani, Iman Selim. (2020 AD). Arab communication jobs. Medad Al-Adab Journal (p. 20), p. 42.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

The communicative semiotics of the advertising text of Salim Barakat, the book "Syria" as a model

Dr. Tara Farhad Shakir Al-Qadi†
Salahaddin University/ Erbil
Kurdistan Region of Iraq
College of languages, Department of Arabic Language
Tara.shaker@su.edu.krd

Abstract :

Advertising is no longer as it used to be meetings in mosques, neighborhoods and public places. Rather, the situation has changed today according to the technological developments that have invaded our present world in all its fields across different places. Advertising has become enormous languages, cultures and technologies that distribute linguistic accumulations and stores covering a wide social area of the world. According to the linguistic and aesthetic techniques of the text, and the changing of the lifestyle and methods of living for nearby and distant societies of different sects and locations by means of well-developed communicative technical semiotics, and therefore it is not surprising that advertising has become an area for huge global investments, and a means of global trends on many levels, Hence, the advertising text had to keep pace with these transformations, to contain and express them with clear accuracy and comprehensiveness through textual communicative semiotics that are auxiliary factors for the communicative advertising text, given the diversity and density of the recipient audiences (advertising them) to the text.

Keywords: semiotics, communication, text, advertising, advertising text.

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مصطلح الخطاب بين الدراسات العربيَّة والغربيَّة

منال عبد القادر سعد الدين[1] *

[1]كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة البعث / سوريا

manalsadiddin@gmail.com

أ.د هايل محمد الطالب[2]

[2]المعهد العالي للغات / جامعة البعث / سوريا

hael73@yahoo.com

تاريخ الارسال : 2022/05/30 تاريخ القبول: 2022/06/12

الملخَّص :

يدرس البحث مصطلح الخطاب في المعاجم اللغويَّة العربيَّة والأجنبيَّة ، مُبيّناً التَّقارب المفهومي بينها المتمثِّل في الكلام المكتوب أو المنطوق المرتكِز على الحوار والفهم المتبادل ، و يتناول مصطلح الخطاب في الدِّراسات العربيَّة التُّراثيَّة لدى النُّحاة والنُّقَّاد والبلاغيين والأصوليين والفلاسفة ، مُبرِزاً تجلِّيهِ لديهم من خلال مصطلحات عدَّة ، كالكلام والخبر والبيان والتَّخاطب ، ومن خلال صيغه الاشتقاقيَّة كذلك ، كما يتناول مصطلح الخطاب لدى علماء العربيَّة المحدَثين ، مُبيّناً شموليَّته لديهم واكتنافه لجوانب عدَّة تركيبيَّة ودلاليَّة وسياقيَّة وتواصليَّة وتداوليَّة ، ويدرس كذلك مصطلح الخطاب في الدِّراسات الغربيَّة ، فيبيّن عودة جذوره إلى اللوغوس الإغريقي ، إذ ارتبط لدى الإغريق بجوانب فلسفيَّة عدَّة ، أمَّا في دراسات اللسانيين الغربيين المحدثين فقد اختلفت ماهيَّته ، نظراً لصدورهم عن مدارس وتوجُّهات لغويَّة مختلفة ، من هنا فقد انطوى لديهم تحت ثلاثة نماذج : صوري ، ووظيفي ، وتلفُّظي .

الكلمات المفتاحيَّة : الخطاب ، الكلام ، الكلام المكتوب ، الكلام المنطوق ، الحوار ، الخبر ، البيان ، التَّخاطب .

* المؤلِّفة المُرسلة: **منال عبد القادر سعد الدين** ، الايميل : **manalsadiddin@gmail.com**

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المقدّمة :

يُعدُّ مصطلح الخطاب من المصطلحات الدَّارجة في عصرنا الرَّاهن ؛ إذ تتداوله فروع علميَّة وميادين معرفيَّة عديدة ، كالأدب والتَّاريخ والأنثروبولوجيا والدِّين والفلسفة ...الخ ، وذلك من خلال طرحها مسميَّاتٍ عديدةٍ ، كالخطاب السِّياسي والخطاب الدِّيني والخطاب التَّاريخي والخطاب الأدبي ....الخ ، وكان بزوغ هذا المصطلح في هذه العلوم نتيجة التَّطوُّر المعرفي والتَّداخل العلمي بينها اللذين اقتضتهُما عجلة الحياة ، ونظراً لشيوع هذا المصطلح فقد ظهرت الحاجة لضرورة دراستهِ ، من هنا فقد سعى البحث لاستجلاء ماهيَّته والوقوف على مفهومهِ في الدِّراسات العربيَّة والغربيَّة ، قديمها وحديثها ، في محاولةٍ ترمي لاستكناه دلالتهِ فيها ، وتهدف لإيضاح أبرز ملامح التَّشابه فيما بينها ، وذلك من خلال تناولهِ في دراساتِ العربِ القدماء والمحدَثين ، كالمعاجم والمصنَّفات النَّحويَّة والبلاغيَّة والفلسفيَّة والأصوليَّة والنَّقديَّة ، وتناولهِ كذلك في الدِّراسات الغربيَّة ، بدءاً بالإغريق ، وانتهاءً بالمدارس والتَّوجُّهات اللسانيَّة المعاصرة .

1 _ مشكلة البحث :

يطرح البحث مُشكِل اختلاف مصطلح الخطاب في الدراسات اللسانيَّة العربيَّة والغربيَّة ، من خلال استقصاءٍ واسعٍ لماهية ذلك المصطلح في تلك الدِّراسات ، قديمها وحديثها ، ومحاولة استنطاق أبرز ملامح التَّشابه والاختلاف بين الحدود اللغويَّة المعجميَّة والاصطلاحية كذلك .

2 _ فرضيَّات البحث :

ينطلق البحث من عدد من الفرضيَّات وهي :

1 _ تأصيل مصطلح الخطاب في الدِّراسات العربيَّة التُّراثيَّة .

2 _ تجذير مصطلح الخطاب في الدِّراسات الغربيَّة .

3_ الاتِّفاق والاختلاف المفاهيمي في مصطلح الخطاب ما بين الدِّراسات العربيَّة والغربيَّة قديمها وحديثها

3 _ مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيَّة :

أبرز المصطلحات الواردة في البحث : الخطاب ، الكلام ، الخبر ، البيان ، التَّخاطب ، النَّص ، وسنترك التَّعريف بهذه المصطلحات إلى مواضعها في الدِّراسة ، لأنَّها تُمثِّل مُسمَّياتٍ مختلفةٍ شارحةٍ ، مُبِينةٍ للمصطلح الرَّئيس الخطاب ، بؤرة البحث وغايته .

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

4 _ الإطار النَّظري و الدِّراسات السَّابقة :

تناولت الخطاب دراساتٍ عربيَّةٍ وأجنبيَّةٍ كثيرةٍ ، سعى بعضها لدراسة ماهيَّته تأصيلاً وتجذيراً ومعاصرةً ، وسعى بعضها الآخر لدراسته تحت ما يُعرَف اليوم بلسانيات الخطاب ، وذلك باعتمادها منهجاً لسانيَّاً يتوخَّى مقاربة الخطاب شأنه في ذلك شأن المناهج اللسانية الحديثة المعتمدة في مقاربة النَّص كالأسلوبيَّة و البنيويَّة و السِّيميائيَّة .... الخ ، وقد اعتمد البحث حزمةً من هذه الدِّراسات أشرنا إليها في نهاية البحث .

5 _ منهج البحث و إجراءاته :

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتَّاريخي في مقاربة القضايا ومعالجتها لأنَّهما المناسبان لطبيعة البحث وأهدافه ، حيث وُظِّفَ المنهج الوصفي في وصف الظاهرة وتحليلها ، من خلال جمع المعلومات المتعلِّقة بمصطلح الخطاب من المصادر والمراجع ذات الصِّلة ، ثم دراسة تلك المعلومات ومناقشتها وتحليلها بغية تحقيق الهدف المنشود من الدراسة وهو الوقوف على ماهية مصطلح الخطاب في الدِّراسات العربيَّة والغربيَّة ، ليصل أخيراً إلى حزمة من النتائج .

كما اعتمد البحث كذلك المنهج التَّاريخي في تتبُّع التَّطوُّر التَّاريخي لدلالة المصطلح في الدِّراسات العربية والغربيَّة من خلال دراسة المصطلح لدى القدماء امتداداً واتِّساعاً إلى المحدَثين والمعاصرين .

أوَّلاً _ الخطاب لغةً :

1 _ الخطاب في المعاجم اللغويَّة العربيَّة :

جاء في لسان العرب لابن منظور ت (711هـ) ((الخَطبُ : الشَّأنُ أو الأمرُ ، صَغُرَ أو عَظُمَ ، ... والخَطبُ : الأمرُ الذي تقعُ فيه المخاطَبَةُ ، والشَّأنُ والحالُ ، وفي الحديث : " خَطَبَ فلانٌ إلى فلانٍ فخطَّبهُ و أخطبَهُ أي أجابهُ "..... والخِطابُ والمخاطَبَةُ : مُراجَعَةُ الكلامِ ، وقد خَاطَبَهُ بالكلامِ مُخاطبةً وخِطاباً ، وهما يتَخاطبَان ، ....الخطبة اسمٌ للكلام الذي يتكلم بهِ الخطيب ..... الخُطبةُ : الكلامُ المنثورُ المسجَّعُ ونحوهُ . والخُطبةُ مِثلُ الرِّسالةِ التي لها أوَّلٌ وآخرٌ .... وَالمخطَبة : الخُطبَةُ ، والمخاطبَةُ مُفاعلَةٌ من الخِطابِ والمشاورةِ ، ....التَّهذيبُ : قال بعضُ المفسِّرين في قولهِ تعالى : ((وَفصلَ الخِطابِ)) ، قالَ : هُوَ أن يَحكُمَ بالبيِّنةِ أو اليمين ، وقِيلَ : معناهُ أن يفصِلَ بين الحقِّ والباطلِ ، ويُميِّز بين الحُكمِ وضدِّهِ ، وقِيلَ : فصلُ الخِطابِ أمَّا بَعدُ ،....)) (ابن منظور ، بلا تاريخ ، ص1194_ 1195)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

يتَّضحُ من مقولة ابن منظور هذه دلالة " الخطب " على الأمر العادي أي الشَّأن اليومي للأفراد ، ودلالته كذلك على الشَّأن العظيم الذي يهمُّ جميع النَّاس ، وهذا الشَّأن العظيم يتمثَّل بالتَّعبير الحديث ب " الخطاب / المشروع " وبالتعبير القرآني ب " الرِّسالة " (الفجاري ، 1435هـ ،ص567) ((فالرِّسالة إذن خطاب ، والخطاب " مشروع حضاري " في المرجعيَّة اللسانيَّة الغربيَّة وكذلك في المرجعيَّة اللغويَّة الإسلاميَّة .)) (الفجاري ، 1435هـ ،ص567)

ويتَّضحُ كذلك أنَّ ابن منظور يجعل الخطاب رديفاً للكلام سواءً كان شفهيَّاً أم كتابيَّاً ، والخطاب لديه كلام عاديٌّ أو مزخرفٌ مسجوعٌ ، وله بدايةٌ ونهايةٌ ، كما أنَّهُ حاملٌ لغرضٍ ما ، و يمتاز بالتَّفاعل لأنَّهُ كلامٌ دائرٌ بين متخاطبين أو أكثر ، فهو المواجهة بالكلام ، أي الجواب ، أو ما يُخاطبُ بهِ الرجل صاحبهُ ونقيضهُ ، وبناءً على هذا فإنَّ معنى الخطاب يتمثَّل في الحوار الذي يربط بدوره بين ثلاثة عناصر : المرسل ، والمرسَل إليه ، والرِّسالة . (الفجاري ، 1435هـ ،ص568)

وفيما أورده حول قوله تعالى " وفصلَ الخطاب " دلالةٌ على أنَّ الخطاب له طاقةٌ تعبويَّةٌ ، لأنَّه سلطةٌ مؤثِّرةٌ على السَّامعين ، ووظائفه في الخطبة لا تخرج عن حيِّز السُّلطة ، فهي ردعيَّة وإقناعيَّة ، وتعبويَّة ، ووعظيَّة ...الخ . (الفجاري ، 1435هـ،ص569)

وبالعودة إلى المعاني اللغويَّة المعجميَّة للخطاب في معجم مقاييس اللغة (ابن فارس ،1997، ص198) والمعجم الوسيط (المعجم الوسيط ، بلا تاريخ ، ص251 _252) نجد أنَّها لا تخرج عن بعض المعاني التي ساقها ابن منظور في نصِّه باستثناء ثلاث إضافات في المعجم الوسيط ، فهو يشيرُ إلى أنَّ الخطاب موجَّهُ إلى أشخاصٍ محددين ، ويرمي كذلك إلى الإقناع ، وقد يكون كلام الشخص المتحدث نيابةً عن أشخاصٍ آخرين . (رقيق ، 2014 ، ص4)

أمَّا في كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم للتَّهانوي (التهانوي ، 1996 ،ص 749) فنلحظ تركيزه على الجانب التَّداولي في الخطاب ، وهو يُميِّز في الخطاب بين لحظة إنتاج الذات للكلام الموجَّه للآخر وبين حدث الكلام ، وذلك من خلال تفريقه في الخطاب بين فعل توجيه الكلام وبين الكلام ذاته ، مشترطاً في كلا المعنيين ضرورة وجود طرف آخر يحتاج إلى الفهم ، ، فلا وجود للخطاب دون وجود طرفين أو أكثر لها الرغبة في التَّواصل ، وبناءً على هذا فوظيفة الخطاب لديه تتمثَّل في الإفهام . (رقيق ، 2014 ،ص 3)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ويبدو من خلال تصوُّر التَّهانوي للخطاب انطلاقه من الأصول الشَّفهيَّة للمصطلح ، فمفهوم الخطاب لديه منوطٌ بمستوى التَّلفُّظ والنُّطق ، مثل الكلام الذي يُعَدُّ تجسيداً لغويَّاً ، ويبدو أيضاً إخراجه من دائرة الخطاب كل ما يعتمدُ على الحركة والإيحاء والإشارة بوصفها وسائلاً للإفهام ، وإخراجه كذلك الكلام المهمَل ، وكل كلامٍ لا يرمي مُنشئهُ من خلاله إلى إفهام السَّامع . (خليفاتي ، 2018 ،ص 11)

بعد استقراء مفهوم الخطاب في المعاجم اللغويَّة العربيَّة يتبيَّن لنا أنَّ معناه الأكثر دوراناً في تلك المعاجم هو: تبادل الكلام (أو الحوار أو المحادثة) المفيد ، الحامل لرسالة ما ، بين شخصين أو أكثر بغية تحقيق الفائدة .

2 _ الخطاب في المعاجم اللغويَّة الغربيَّة :

كلمة " الخطاب " : هي تعريب لكلمة " DISCOURSE " في الانكليزيَّة ، ونظيرتها " DISCOURS " في الفرنسيَّة ، أو DISKURS في الألمانيَّة . (عصفور ، 1997 ،ص 47)، وتُعبِّر كلمة " الخطاب " لدى أفلاطون والأفلاطونيَّة عموماً عن " الجدل dialectique " ، و " العقل أو النِّظام LOGOS " ، وهذه الكلمة DISCOURS أصلها اللاتيني هو : " DISCURSUS " ، وفعلها " DISCURURE " وهو يعني : " الجري هنا وهنالك " (بغورة ، 2000 ،ص 89 _ 90) ، أو ((" الجري ذهاباً و إياباً " وهو فعلٌ يتضمَّن معنى التَّدافع الذي يقترنُ بالتَّلفُّظ العفوي ، و إرسال الكلام و المحادثة الحرة و الارتجال ، وغير ذلك من الدلالات التي أفضت في اللغات الأوروبية الحديثة إلى معاني العرض والسَّرد .)) (عصفور ، 1997 ،ص 47_ 48)

وقد جاء في قاموس " لونجمان LONGMAN " في مادة " DISCOURSE " :

((_ كلام جاد أو جزء من الكتابة في موضوع مُعيَّن ، مثال : خطاب في الفن .

_ محادثة أو نقاش جاد بين النَّاس ، مثال : المرشَّحون لمنصب ينبغي أن يستخدموه في الخطابات السياسيَّة الجادَّة .

_ اللغة المستخدمة في أنماط الكلام أو الكتابة المحدَّدة ، مثال : دراسة الخطاب المحكي .

_ أن تصنع خطاب رسمي طويل حول شيء ما أو أن تُناقش شيئاً ما بشكلٍ جدِّيٍّ .)) (LONGMAN DICTIONARY, 2003 ,P 445)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ويُعرِّف أندريه لالاند A. LALANDE الخطاب أو الحديث " DISCOURS " في معجمه الفلسفي بأنَّه ((أ _ عمليَّة فكريَّة تجري من خلال سلسلة عمليَّات أوَّليَّة جزئيَّة ومتتابعة .

ب _ بنحوٍ خاص ، تعبيرٌ عن الفكر وتطويرٌ له . بسلسلة كلماتٍ أو عباراتٍ متسلسلةٍ .)) (لالاند ، 2001 ،ص 287)

ويُعرِّفهُ كذلك كلٌّ من ماريان جونسن MARIANNE JORGENSEN ولويس فيليبس LOUISE J PHILLIPS . في معجم تحليل الخطاب المسمَّى ب ((DISCOURSE ANALYSIS AS THEORY AND METHOD)) بأنَّه : ((انتظام اللغة انطلاقاً من مختلف النماذج التي تتبعها منطوقات النَّاس عندما يأخذون حيّزاً من مختلف مجالات الحياة الاجتماعيَّة .)) (MARIANNE JORGENSEN AND LOUISE J. PHILLIPS , 2002 ,P 1) ، فالخطاب لديهما يوازي الكلام لدى دوسوسير ، فهو التَّطبيق العملي للغة في نطاق الحياة الاجتماعيَّة ، ويُعرِّفانه كذلك في موضعٍ آخر من المعجم ذاته بقولهما :

((الخطاب هو شكل من أشكال العمل الاجتماعي الذي يلعب دوراً في إنتاج العالم الاجتماعي _ بما في ذلك المعرفة والهويات والعلاقات الاجتماعيَّة _ وبالتالي في الحفاظ على أنماط اجتماعيَّة محدَّدة .)) (MARIANNE JORGENSEN AND LOUISE J. PHILLIPS, 2002 ,P 5)

ويُلحَظُ في هذا التَّعريف كذلك تركيزهما على الجانب الاجتماعي العملي التَّطبيقي للخطاب في مجالات الحياة الاجتماعيَّة .

وجاء في قاموس كولينز الموجز :

((" DISCOURSE " : 1 _ تواصل شفاهي ؛ حديث ، حوار ؛ 2 _ المعالجة المنهجيَّة لموضوع ما شفاهيَّاً أو كتابيَّاً ؛ 3 _ وحدة من نص يستخدمها اللغويون لتحليل الظواهر اللغويَّة التي تشمل أكثر من جملة واحدة ؛ 4 _ TO DISCOURSE : القدرة على التَّفكير (مهجور) ؛ 5 _ ON/UPON TO DISCOURSE : تحدَّث أو كتبَ عن شيء ؛ 6 _ حاورَ ؛ 7 _ عزَفَ لحناً (مهجور) . (ق 14 ، من اللاتينيَّة الوسيطة . DISCURSUS : نقاش ، من اللاتينيَّة ، العَدُو جيئةً وذهاباً DISCURRERE) (ميلز ، 2016 ،ص 13)

وورد في معجم اللسانيات ثلاثة تحديداتٍ للخطاب وهي :

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

((أوَّلاً : اللغة في طور العمل ، أو اللسان الذي تتكلف بإنجازه ذات معيَّنة ، وهو هنا مرادف للكلام بتحديد دوسوسير ، وهو يعني ثانياً : وحدة توازي أو تفوق الجملة ، ويتكوَّن من متتالية تشكِّل مرسلة لها بداية ونهاية ، وهو هنا مرادف الملفوظ ، أمَّا التحديد الثالث : فيتجلَّى في استعمال الخطاب لكلِّ ملفوظٍ يتعدَّى الجملة منظوراً إليه من وجهة قواعد تسلسل متتاليات الجمل .)) (يقطين ، 2005 ،ص 21)

من خلال استنطاق الدلالات اللغويَّة لمفهوم الخطاب في المعاجم الأجنبيَّة ، يتَّضح التَّقارب اللغوي المعجمي مع نظيرتها العربية ، وذلك من حيث ترادف هذا المصطلح مع الكلام المكتوب ، أو المنطوق المرتكز على الحوار الشفوي ، و تركيزها كذلك على الوظيفة التَّداولية للخطاب من خلال التفاعل القائم بين طرفي التَّواصل في عملية التخاطب وهما المرسل و المتلقِّي .

ثانياً _ الخطاب اصطلاحاً :

1 _ الخطاب في الدِّراسات العربيَّة :

إنَّ استقراء المصنَّفات العربيَّة التُّراثيَّة يؤكِّد تردُّد مفهوم الخطاب في ثنايا وتضاعيف مؤلَّفات مفكِّريها ، مثل علماء إعجاز القرآن والبلاغيين والنحاة و أصحابِ المعاجم والأصوليين و الفلاسفة كذلك ، إذ يتوارد هذا المفهوم أحياناً بما يتوافق ومصطلحهِ المعاصر ، و أحياناً أخرى بما يتقاطع ويتوازى معه .وذلك وفقاً لتوجُّهاتِ أولئك العلماء ، ومساراتهم البحثيَّة ، ومشاربهم الفكريَّة ، ومقاصدهم العلميَّة .

لكنَّ معالجة الخطاب في التراث العربي لا تنهض إلى مستوى الصياغة المنهجية و المحتوى المفاهيمي في الدراسات المعاصرة ، و لا يمكن عدَّه كذلك نشاطاً معرفيَّاً مستقلاً ، لأنَّه لم يكن سوى مظهرٍ من مظاهر الدراسة ؛ إذ ظهرت العناية به في ظل حاجات إبستمولوجيَّة و منهجيَّة عرفتها تلك العلوم التي اتخذت من الخطاب موضوعاً لها مثل : علم التفسير ، و علم أصول الفقه ، وعلم الكلام ، و علم البلاغة ، و النقد ، ومن اللافت للنظر صدور تلك العلوم عن مشارب و مناهج مختلفة في معالجتها للخطاب رغم اشتراكها جميعاً في الاحتفال بالنَّص القرآني ، فالبلاغيون ينهضون للكشف عن وجوه إعجازهِ ، وعلماء التفسير يسعون إلى شرح نصوصهِ ، والأصوليون يعملون على استنباطِ أحكامهِ ، والنُّقَّاد يتَّجهون إلى تحديدِ معايير النَّقد من نماذج إبداعهِ ، والكلاميُّون يجتهدون في الدِّفاع عن عقيدته بالحجَّة و الجدل . (دبَّه ، 2011 ،ص 9 _ 10)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أمَّا عن أصحابِ المعاجم ، فقد تبيَّن لنا آنفاً دلالة مصطلح الخطاب لديهم على الكلام و الحوار الشَّفوي من خلال التَّفاعل القائم بين طرفي العمليَّة التَّواصليَّة " المخاطِب و المخاطَب " ، بغية تحقيق الإفهام وتوصيل المعلومات من المرسِل إلى المتلقِّي .

وقد ورد مفهوم الخطاب لدى النُّحاة إمَّا بلفظه وصيغه الاشتقاقية ، و إمَّا بما هو دالٌّ عليه كالكلام ، فقد ورد لدى المبرِّد ت (285هـ) تلميحاً لا تصريحاً ، فقال : ((من كلام العرب : الاختصارُ المفهِمُ ، والإطنابُ المفخَّمُ ، وقد يقَعُ الإيماءُ إلى الشَّيءِ فيُغني عندَ ذَوِي الألباب عن كَشفهِ ، كما قِيلَ : لَمحةٌ دَالَّةٌ ، وقد يُضطَرُّ الشَّاعرُ المفلِقُ ، والخَطِيبُ المِصقَعُ ، والكاتِبُ البليغُ ، فيَقَعُ في كلامِ أحدهم المعنى المستَغلِقُ ، واللفظُ المستَكرَهُ ، فإن انعطَفت عليهِ جَنبتا الكلامِ غطَّتا على عُوَارِهِ ، وسَتَرتَا من شَينهِ....فمن ألفاظ العرب البيِّنةِ القريبةِ المفهِمَة الحَسنةِ الرَّصفِ الجميلةِ الوَصفِ .)) (المبرِّد ، ج1 ، 1997 ،ص 40)

فيبدو من نص المبرِّد هذا اتِّضاح مفهوم الخطاب لديهِ تلميحاً لا تصريحاً ، لأنَّهُ يُعبِّرُ عنهُ بمصطلح الكلام ، وإن أشارَ في معرض حديثهِ لمصطلح الخطيب فللإشارةِ إلى المتكلِّمِ أحد طرفي عملية التَّخاطب وهو يتمثَّلُ لديهِ بالشَّاعر المفلِق ، و الخطيب المصقِع ، و الكاتب البليغ ، ويبدو جليَّاً في هذا النَّص تمحورهُ حولَ عمليَّةِ الإفهامِ مَقصَد العمليَّة التَّواصليَّة وغايَتها ، من هنا فهو يشترطُ وضوح ألفاظ المتكِّلمِ وليونتها ليَتمكَّن المتلقِّي من فهمها فيتحقق بذلك التَّفاعل بين أطراف العمليَّة التَّواصليَّة .

كما ورد مفهوم الخطاب لدى ابن جني ت (392 هـ) في كتابه الخصائص تحت مصطلح " الكلام " أيضاً ، إذ يقول : ((أمّا الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه ، مفيدٍ لمعناه ، وهو الذي يسمِّيه النحويون الجمل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، ..... فكلُّ لفظٍ استقلَّ بنفسه ، وجُنِيَت منه ثمرةُ معناه فهو كلام ..... ومن أدلِّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماعُ الناس على أن يقولوا : القرآن كلامُ الله ... فعُبِّرَ لذلك عنهُ بالكلام الذي لا يكونُ إلّا أصواتاً تامَّةً مفيدةً....فالكلام إذاً إنَّما هو جنسٌ للجمل التَّوام ،.... فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام ، .... ومعلومٌ أنَّ الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تَحزُن ، ولا تتملَّك قلبَ السَّامع ، إنَّما ذلك فيما طال من الكلام ، و أمتع سامعيه ، بعذوبة مستمَعهِ ، ورِقَّةِ حواشيه)) . (ابن جني ، ج1 ، 1952 ،ص 17 _ 18 ، 27)

يتَّضحُ من مقولة ابن جنّي السَّابقة تبلور مفهوم الخطاب لديه تحت إطار مصطلح الكلام ، وهو شفهيٌّ إذ عبَّر عن ذلك بقوله " أصواتاً تامَّةً مفيدةً " ، أو مكتوبٌ إذ جعلَ لبنته الأولى " الجملة " ، وقد عبَّر عن

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

تحقيقه للإفهام من خلال اشتراطه كونه مفيداً ، وبذلك يخرج من نطاقهِ كل ما لا يحقق شرط الإفادة أي الإفهام ، كما أنَّه يحقق التَّفاعل و التَّأثير بين طرفي العملية التواصلية المرسل والمتلقِّي ، وقد يكون كلاماً عاديَّاً أو غير عاديٍّ يمتاز بسلطته التَّعبويَّة على المتلقِّين كالقرآن الكريم .

وورد الخطاب بصيغه الاشتقاقيّة لدى النحاة ، فيقول ابن يعيش ت (643 هـ) : ((والمضمرَات لا لبس فيها ، فاستغنت عن الصِّفات ، لأنَّ الأحوالَ المقترنةَ بها قد تُغني عن الصِّفاتِ ، والأحوالَ المقترنةَ بها : حضورُ المتكلِّم والمخاطَب والمشاهدة لهما ، وتقدَّم ذكرُ الغائبِ الذي يصيرُ بهِ بمنزلةِ الحاضرِ المشاهِد في الحكمِ ، فأعرَفُ المضمراتِ المتكلِّم ، لأنَّهُ لا يُوهِمُكَ غيرُهُ ، ثمَّ المخاطَب ، والمخاطَب تلوَ المتكلِّم في الحضورِ و المشاهدةِ .)) (ابن يعيش ، ج3 ، بلا تاريخ ،ص 84 _ 85)

يتَّضحُ من نص ابن يعيش هذا انحصار مفهوم الخطاب لديه في ناحيته الشكليَّة التَّصنيفيَّة ، فهو يستخدم اسم المفعول (المخَاطَب) للدلالة على المتلقِّي ، وهو أحد أطراف العمليَّة التخاطبيَّة الذي يُوجِّه المرسِل كلامهُ إليه . (الشهري ، 2004 ،ص 35)

ويرد لفظ الخطاب لدى ابن فارس ت (395هـ) كذلك انطلاقاً من الناحية الشكلية التَّصنيفية في " باب الخطاب يأتي بلفظ المذكَّر ، أو لجماعة الذُّكران " ، فيرى أنَّ مجيء لفظ الخطاب بلفظٍ مُذكَّر دون النَّصِّ فيه على ذكر الرِّجال يُعتَبَرُ شاملاً للذّكرانِ و الإناث . (ابن فارس ، 1997 ،ص 141)

كما يرد لفظ الخطاب لديه أيضاً في موضع آخر بما يتقارب و دلالته الاصطلاحية في الدراسات الحديثة ، فيقول في ((باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل ، والفهمَ من السَّامع : يقعُ ذلك بين المتخاطبين من وجهين : أحدهما الإعراب ، و الآخر التَّصريف . هذا فيمن يعرف الوجهين ، فأمَّا من لا يعرفهما فقد يُمكِّن القائل إفهامَ السَّامع بوجوهٍ يطولُ ذِكرها من إشارةٍ وغير ذلك ، وإنَّما المعوَّل على ما يقع في كتاب الله جلَّ ثناؤه من الخطاب أو في سنَّةِ رسول الله صلَّى الله عليهِ و سلَّم أو غيرهما من الكلام المشتَرك في اللفظ . فأمَّا الإعراب فبهِ تُميَّز المعاني و يُوقفُ على أغراضِ المتكلِّمين ..... وأمَّا التَّصريف فإنَّ مَن فاته علمه فاته المعظم .)) (ابن فارس ، 1997 ،ص 143)

يُعبِّر ابن فارس في نصه هذا عن الخطاب بالكلام ، فهو كلام الله جلَّ جلاله ، أو كلام رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، أو غير ذلك ، وهو خطابٌ موجَّه من القائل إلى السَّامع ، ويتحقق فيه الإفهام من القائل والفهم من السَّامع بوجوه عدة : منها الإعراب و التَّصريف و الإشارة ....الخ ، ويُفهَم من نصه

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

هذا أنَّ الخطاب قد يكون مكتوباً أو منطوقاً ، يتحقق بوجوه لغويَّة أو غير لغوية كالإشارة ، كما يُلحَظ تركيزه على الوظيفة النَّفعيَّة للخطاب المتمثلة في إيصال أغراض المتكلمين للمتلقِّين ، وتحقيق فاعلية التأثير بين القائل و السَّامع ، من خلال تحقيق الإفهام من القائل و الفهم من السَّامع .

هذا التّركيز على الوظيفة النّفعيَّة للكلام نجده كذلك لدى الجاحظ و الجرجاني ، فيذهب الجرجاني ت (471 هـ) إلى ضرورة تحقيق مقاصد المتكلِم و أغراضه عند بثّهِ خطابه للمتلقِي فيقول : ((وجملةُ الأمرِ ، أنَ " الخبرَ " وجميعَ الكلامِ ، معانٍ يُنشِئها الإنسان في نفسهِ ، ويُصرّفها في فكرِهِ ، ويُناجِي بها قلَبه ، ويُراجع فيها عقلَه ، وتُوصَف بأنَّها مقاصد و أغراض ، و أعظمها شأناً " الخبرُ " .)) (الجرجاني ، 2004 ،ص 530)

ويتمثَّل الخطاب لدى الجرجاني في الكلام وأضربهِ ، و أهمُّها الخبر ، ووظيفته الرَّئيسة وظيفةٌ نفعيَّة ،لأنَّ المتكلِّم إنَّما يخاطب المتلقِّي لغاية إيصالِ غرض الخطاب و مقصوده إليهِ ، ف ((النَّاس إنَّما يُكلِّم بعضهم بعضاً ليعرفَ السَّامعُ غرضَ المتكلِّمِ ومقصودَه ، فينبغي أن يُنظَر إلى مقصود المخبِر من خبرِه ، ما هو ؟ أَهُوَ أن يُعلِم السَامعَ المخبَرَ به و المخبَر عنه ، أم أن يُعلِمه إثباتَ المعنى المخبَرِ به للمُخبَرِ عنه ؟))(الجرجاني ،2004 ،ص 530)

ويتم إيصال أغراض المتكلم ومقاصده لدى الجرجاني بشكلٍ معاكسٍ لما ورد عند غيرهِ من اللغويين ، فغاية العملية التَّواصليَّة هي نقل تلك الأغراض والمقاصد من الجهاز العصبي المركزي لدى المتكلِّم إلى نظيره لدى المتلقِّي ويتمثل دور المتكلم هاهنا في اتجاهٍ معاكسٍ لدور المتلقي ، إذ يحوّل المتكلِّم المعنى إلى مبنى ، في حين يحوّل المتلقِّي المبنى إلى معنى ، ليتم بالنتيجة أداء المبنى للمعنى بشكلٍ واضحٍ و صحيح . (حميدة ، 1997 ،ص 19)

أمَّا الجاحظ ت (255هـ) فيرى أنَّ : ((البيانُ اسمٌ جامعٌ لكلِّ شيءٍ كشفَ لكَ قِناعَ المعنى ، وهتَكَ الحِجابَ دونَ الضَّميرِ ، حتَّى يُفضِيَ السَّامعُ إلى حقيقتهِ ، ويَهجُمَ على محصولِهِ كائناً ما كان ذلك البيانُ ، ومِن أيِّ جنسٍ كان الدَّليلُ ؛ لأنَّ مدَارَ الأمرِ والغايَةَ التي إليها يجري القائلُ والسَّامعُ ، إنَّما هو الفَهمُ و الإفهامُ ؛ فبِأيِّ شيءٍ بلغتَ الإفهامَ وأوضَحتَ عن المعنى ، فذلك هو البيانُ في ذلك الموضعِ ....وجميعُ أصنافِ الدَّلالاتِ على المعاني من لفظٍ وغيرِ لفظٍ ، خمسةُ أشياءَ لا تنقصُ ولا تزيدُ : أوَّلُها اللفظُ ، ثمَّ

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الإشارةُ ، ثمَّ العَقدُ ، ثمَّ الخطُّ ، ثمَّ الحالُ التي تُسمَّى نِصبةً ، والنِّصبةُ هي الحالُ الدَّالَّةُ ، التي تقومُ مقامَ تلكَ الأصنافِ ، ولا تُقصِّرُ عن تلك الدَّلالات ....)) (الجاحظ ، ج1 ، 1998 ،ص 76 _ 81

يُلحَظُ في نص الجاحظ ما يكتنفهُ من تَجَلٍّ لملامحِ الخطابِ في الدِّراساتِ المعاصِرة ؛ إذ يتبدَّى من خلال هذا النَّصِّ تَبلوُرُ مفهومِ الخطابِ في ذهنِ الجاحظ وتصوُّرِهِ إيَّاه من خلالِ مفهومِ البيانِ ، وفي هذا تركيزٌ على الجانب التَّداوليّ ، فالغاية الأولى من التَّخاطُبِ بين المتكلِّمِ والسَّامعِ هي تحقُّق البيان ، أي تحقُّق الفهم و الإفهام ، فهي الهدفُ الذي يلهثُ وراءهُ كلاهما ، كما تتبدَّى ملامح الخطابِ و معاييرِهِ في هذا النَّصِّ من خلالِ ما أسماهُ الجاحظ " دلالات " ، وجعلها أسباباً و أصنافاً لتحقُّق البيان و كشف غمار المعنى ، فالخطاب لديه قد يتحقَّق بوسائلَ لغويَّةٍ فيكون مكتوباً وهو ما عبَّر عنهُ بالخطِّ ، أو منطوقاً وهو ما عبَّرَ عنهُ باللفظِ ، وقد يتحقَّق الخطاب بوسائلَ رمزيَّةٍ دالَّةٍ غيرِ لغويَّةٍ عبَّرَ عنها الجاحظ بالإشارةِ و العقدِ والنِّصبَة ، وهذه الوسائل غير اللغويَّة تومِئُ بإدراك الجاحظ لظروف إنتاج الخطابِ و ملابساتِهِ ، ولعلَّنا نستطيع تمثيل تبليغيَّةِ الخطاب لدى الجاحظ من المتكلِّم إلى السَّامع من خلال " أصناف الدلالات " أو " وسائل الخطاب " على النَّحوِ الآتي :

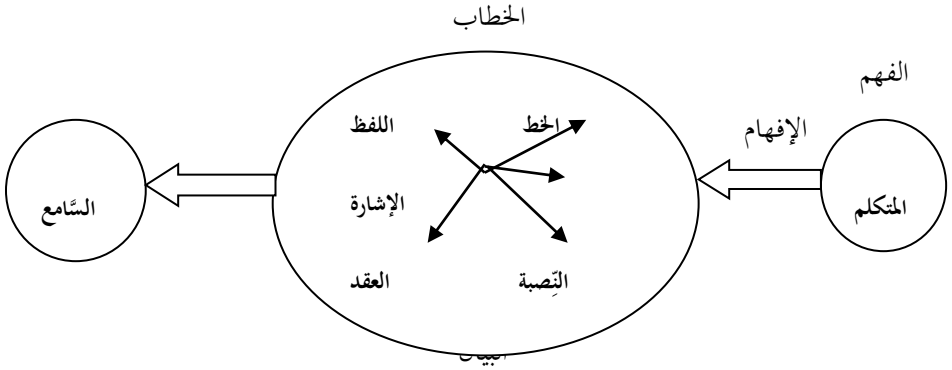

أمَّا عن مصطلح الخطاب لدى الأصوليين ، فلعلَّنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أنَّهُ قد وردَ لديهم أكثر ما وردَ ، فمصطلح الخطاب يتَّصلُ خاصَّةً بحقل علم الأصول ، ودلالته مُقيَّدة بإجراءات ذلك الحقل مباشرةً ، لأنَّهُ الأرضيَّة التي ارتكزت عليها أعمالهم ، وتمحورت حولها بحوثهم ، من هنا كان من الصَّعب حصرُ ممارسته في هذا الحقلِ ، نظراً لضخامة الموروث الأصولي من جهة ، وتعدُّد زوايا النَّظرِ إليهِ ، إذ تتلاقى فيهِ ميادين عديدة مثل علوم القرآن والحديث واللغة وعلم الكلام ...الخ ، كما تصطدمُ فيهِ كثيرٌ من الرُّؤى و

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المواقف ، و تُعتَمَدُ فيهِ كذلك إجراءات منهجيَّة غاية في الأهميَّة كالوصف و الاستقراء و الاستنتاج والتَّأويل و قواعد التَّحليل الدَّلالي . (الشهري ، 2004 ،ص 36) ؛ (إبراهيم ، 2010 ،ص 132 _ 133)

وقد ورد المصطلح لديهم بصيغه الاشتقاقيَّة ، من ذلك إيرادهم لاسم الفاعل " مُخاطِب " ، و لاسم المفعول " مُخَاطَب " ، باعتبارهما طرفي الخطاب ، (الشهري ، 2004 ،ص 36) و لمصطلح الخطاب في هذا الحقل منظومةٌ اصطلاحيَّةٌ خاصَّةٌ بهِ مثل : " دليل الخطاب " ، و " فحوى الخطاب " ، و " لحن الخطاب " . (إبراهيم ، 2010 ،ص 133) وقد أغفل بعض الأصوليين تعريف الخطاب لبداهته عندهم ، في حين عرَّفهُ آخرون (الشهري ، 2004 ، 36) تحت صيغته الصرفية الخطاب ، أو مشتقاتها ، أو تحت مُسمَّى الكلام ، المصطلح الأكثر تقارباً مع مصطلح الخطاب في نصوصهم .

إذ يُعرِّفهُ القاضي ناصر الدِّين البيضاوي ت (685 هـ) بقولهِ : ((يُقال خاطبَ زيدٌ عمراً يُخاطبُهُ خطاباً وَ مُخاطبةً أي وجَّهَ اللفظ المفيد إليهِ ، وهو بحيث يسمعهُ ، فالخطاب هو التَّوجيه ، وخطابُ الله تعالى توجيهُ ما أفادَ إلى المستمِع ، أو مَن في حكمهِ ، لكنَّ مُرادهم هنا بخطاب الله تعالى هو ما أفاد وهو الكلام النَّفساني ، لأنَّهُ الحكم الشَّرعي ، لا توجيه ما أفاد لأنَّ التَّوجيه ليس بحكم ، فأطلقَ المصدر وأُريدَ ما خُوطِبَ بهِ على سبيل المجاز من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، فالخطاب جنس وبإضافتهِ إلى الله تعالى خرج عنهُ الملائكة و الجن والإنس ....)) (البيضاوي ، ج1 ، بلا تاريخ ،ص 47)

ويُفهمُ من نص البيضاوي هذا أنَّ الخطاب هو الكلام المفيد الموجَّه من المتكلِّم إلى المستمِع أو من في حكمهِ ، سواءً كان خطاب الله تعالى أم غيرهُ ، كما يبدو كذلك تركيزه على الجوانب الصرفية للمصطلح ، من خلال مرادفته مع المصدر مخاطبةً ، وتفصيلُ كونه مصدراً أُطلِقَ على اسم المفعول على سبيل المجاز .

ويُعرِّفُ علي بن محمد الآمدي ت (631 هـ) الخطاب بأنَّهُ : ((اللفظ المتَواضع عليه المقصود بهِ إفهامُ من هو متهيئ لفهمه .)) (الآمدي ، ج1 ، 2003 ،ص 132) فيحترز ب " اللفظ " عمَّا وقعت المواضعةُ عليهِ من الحركات و الإشارات المفهِمة ، ويحترز ب " المتواضَعِ عليه " عن الألفاظ المهمَلة ، و يحترز بقوله " المقصود بها الإفهام " عن الكلام الذي لا يقصد به المتكلم إفهام المستَمِع ، ويحترز بقوله " لمن هو متهيئ لفهمهِ " عن الكلام لمن لا يَفهَم ، كالنَّائم والمغمَى عليهِ و نحوه . (الآمدي ، ج1 ، 2003 ،ص 132)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وفي حد الخطاب هذا نلحظُ اعتماد الآمدي العلامة المسموعة بقوله " اللفظ " وإخراجهِ العلامة المكتوبة ، و إخراجهِ كذلك كل وسائل الإفهام من العلامات غير اللغوية كالحركات و الإشارات ، وفي قولهِ " المتَواضَع عليهِ " يُخرِج من حد الخطاب كلَّ كلامٍ لم يتواضع عليه أبناء اللغة الواحدة ، وفي قوله " إفهام " يُخرِج كل وسائل الإلماح للمعنى و الإيحاء بهِ ، وفي قولهِ " متهيئ لفهمهِ " يُخرِج كلَّ مُتلقٍّ ليس بمقامِ تلقِّي الخطاب وليس مُستعِدَّاً لِتلقِّيهِ .

ويذهب أبو البقاء الكفوي ت (1094هـ) في حدّهِ للخطاب مذهب الآمدي ، منطلقاً كذلك من الأصول الشفاهيَّة للمصطلح ، محترزاً عن كُلِّ ما لا يدور في فلكهِ ، مرادفاً إيَّاه مع الكلام المراد منهُ الإفهام فيقول : ((الخطاب : ... وهو الكلام الذي يُقصَدُ بهِ الإفهام ... الخطاب : اللفظ المتواضع عليه المقصود بهِ إفهامُ من هو مُتهيّء لفهمهِ...)) (الكفوي ، 1998 ، ص 419)

ويُعرِّفهُ الجويني ت (478هـ) بقولهِ : ((الكلام ، والخطاب ، والتَّكلُّم ، والتَّخاطب ، والنُّطق ، واحدٌ في حقيقة اللغة ،وهو ما بهِ يصيرُ الحيُّ مُتكلِّماً)) (الجويني ، 1979 ،ص 32) وهو لا يتعدَّى في حدّه هذا مرادفة الخطاب مع المصطلحات الأخرى الدَّالة على المشافهة .

ويرى ابن القيِّم الجوزيَّة ت (751 هـ) أنَّ : ((المقصود من التَّخاطب التقاء قصد المتكلِّم و فهم المخاطَب على مِحزٍّ واحد .)) (ابن القيِّم الجوزيَّة ، ج1 ، بلا تاريخ ،ص 500 _ 501) وهو ينطلقُ في حدّهِ للخطابِ من منطلقٍ تداوليٍّ بحتٍ ، فيقصُرُ مفهومَ التَّخاطب على تحقيق النَّفعيَّة في العمليَّة التَّواصليَّة ما بين المتكلِّم و المتلقِّي .

أمَّا الشَّريف الجرجاني ت (816هـ) فيذهب في تعريفاته إلى تعريف الخطاب في اصطلاح النحويين تحت مُسمَّى الكلام فيقول : ((وفي اصطلاح النحويين : هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام .))(الشريف الجرجاني ، 2004،ص 155) و يُلحَظُ في تعريف الجرجاني عنايته بالجانب النَّحوي و الدَّلالي ، من خلالِ اشتراطهِ للإسناد التَّام في المعنى المركَّب ، دون تطرُّقٍ لعمليَّةِ الإفهامِ ما بين قطبي العمليَّة التَّواصليَّة " المرسِل و المتلقِّي " .

ويُعرِّفهُ كذلك الإمام أبو حامد الغزالي الطُّوسي ت (505هـ) تحت مسمَّى الكلام في معرض حديثه : " في طريق فهم المراد من الخطاب " ، فيقول : ((اعلم أنَّ الكلام إمَّا أن يسمعهُ نبيٌّ أو ملكٌ من الله تعالى ، أو يسمعهُ نبيٌّ أو وليٌّ من ملك ، أو تسمعهُ الأمَّة من النبي . فإن سمعه ملكٌ أو نبيٌّ من الله تعالى فلا

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

يكونُ حرفاً ، ولا صوتاً ، ولا لغةً موضوعةً ، حتى يُعرَف معناه ، بسبب تقدُّم المعرفة بالمواضعة ، لكن يُعرَف المراد منهُ بأن يخلق الله تعالى في السَّامع علماً ضرورياً بثلاثة أمور : بالمتكلِّم ، وبأنَّ ما سمعهُ من كلامه ، وبمرادهِ من كلامه ، فهذه ثلاثة أمور لا بدَّ وأن تكون معلومة .)) (الغزالي ، ج2 ، بلا تاريخ ،ص 18)

يُفهَم من حد الغزالي للخطاب مرادفتهُ إيَّاه مع الكلام ، وتأكيده ضرورة معرفة معنى ذلك الكلام ، كما يُلحَظُ في نصِّهِ هذا وعيهُ المتقدِّم دور المتلقِّي و أهميَّتِهِ في العمليَّة التَّداوليَّة وفي إنتاج المعنى و تلقِّيهِ ، ويبدو إدراك الغزالي كذلك كنهَ الخطاب و آليَّاتِ تجلِّيهِ من خلال طرقهِ و معالجتهِ لاحقاً جملةً من القضايا من قبيل قوله في : ((" ما يُؤخَذُ من إشارة اللفظِ لا من اللفظِ " : ونعني بهِ ما يتبَعُ اللفظَ من غيرِ تجريدِ قصدٍ إليهِ ، فكما أنَّ المتكلِّمَ قد يُفهِمُ بإشارتهِ و حركتهِ في أثناءِ كلامهِ ما لا يدلُّ عليهِ نفسُ اللفظِ ، فيُسمَّى إشارةً ، فكذلك قد يتبعُ اللفظَ ما لم يُقصَد بهِ ، ويُتنبَّه لهُ .)) (الغزالي ، ج2 ، بلا تاريخ ،ص 152)

إذ يتَّضحُ من مقولتهِ هذه إدراكهُ تجلِّي الخطاب عن طريق الإشارة ، وهو ما احترز منهُ غيره من الأصوليين عند حدِّهم الخطاب مثل الآمدي و الكفوي ، كما يتَّضحُ من مقولتهِ هذه إدراكه معنى دلالة الخطاب وهو ما عبَّر عنهُ ب " إشارةِ اللفظ " أي دلالة الخطاب و تأويله .

إنَّ مُحاولة استكناه الحد الاصطلاحي للخطاب في النصوص المقتطفة السابقة لعلماء أصول الفقه تؤكِّد صياغتهم ذلك الحد صياغةً دقيقةً وفق مفهومٍ واضحٍ يُخلِّصهُ من أيِّ تشويشٍ أو تعطيلٍ للمعنى ، ويُخرج من فحواه ما ليس بخطابٍ ، ويُفرِّق فيه بين المعطى اللفظي الدَّاخلي ، و المعطَى الخارجي الإفادي الذي تجسِّده العملية التَّواصليَّة ، و المتمثِّل في نيَّة المرسل للإفهام ، وتهيُّؤ المتلقِّي للفهم ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على وعي الأصوليين لأهميَّة العناصر الخارجيَّة في تحديد مفهوم الخطاب ، وإلى دراستهم النشاط اللغوي وفق منظورٍ تداوليٍّ تُراعى فيهِ مستوياته الإفاديَّة جنباً إلى جنب مع مستوياته اللفظيَّة الصُّوريَّة .(الطيب دبَّه ، 2011 ،ص 15)

هكذا بدا الخطاب في الدِّراسات العربيَّة التُّراثيَّة ، أمَّا في دراسات العرب المحدَثين فنقع على اختلافٍ في تحديدِ ماهيَّةِ مُصطلحِهِ ، نظراً لِتأثُّرِ علماءِ العربيةِ المحدَثين من نقَّادٍ و لغويين بما وردَ من ترجماتٍ لِمُؤلَّفات

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

علماء الغرب وصُدُورِ هؤلاء عن مدارسَ و تيَّاراتٍ لغويَّةٍ مُختلفةٍ ، تباينت رُؤاها و تصوُّراتُها في معالجةِ المفهومِ وتحديدِ ماهيَّتِهِ و أبعادِهِ .

فيُعرِّفُهُ د. محمد مفتاح بقوله : ((إنَّ الخطاب عبارةٌ عن وحداتٍ لغويَّةٍ طبيعيَّة مُنضَّدة مُتَّسقة مُنسجمة ، ونعني بالتَّنضيد ما يضمن العلاقة بين أجزاء النَّص و الخطاب مثل أدوات العطف وغيرها من الرَّوابط ، وبالتَّنسيق ما يحتوي أنواع العلائق بين الكلمات المعجميَّة ، وبالانسجام ما يكونُ من علاقة بين عالم النَّص وعالم الواقع .)) (مفتاح ، 1996 ،ص 35)

فهو يقصُرُ الخطاب على الوحدات اللغويَّة ، وبهذا يُخرِج من دائرة الخطاب الوحدات غير اللغويَّة كالإشارات و الحركات ، كما أنَّهُ يشترِطُ في هذه الوحدات اللغوية علاقاتٍ داخليَّةٍ وأخرى خارجيَّةٍ ، فالداخليَّة : نحويَّة رابطة بين أجزاء الخطاب ، ودلاليَّة رابطة بين الكلمات المعجميَّة المشكِّلة للخطاب ، و الخارجيَّة : علاقاتٌ رابطةٌ بين الخطاب والواقع الخارجي كالمقاميَّة .

ويُعرِّفهُ د. أحمد المتوكِّل بقولهِ : ((يُعدُّ خطاباً كلُّ ملفوظٍ / مكتوب يُشكِّلُ وحدةً تواصليَّةً قائمة الذَّات .)) (المتوكِّل ، 2010 ،ص 24)

يُستَفاد من هذا التَّعريف إقصاء الثُّنائيَّة التَّقابليَّة (جملة / خطاب) ، إذ أصبح الخطاب مُكتَنِفاً الجملة ، و مُشتَملاً عليها ، كما يُستَفاد اعتماد شرط التَّواصليَّة معياراً للخطاب ، و يُستَفاد أيضاً تحييد معيار الحجم من معايير الخطاب ، فالخطاب يُمكن أن يكون نصاً كاملاً أو جملةً أو مُركَّباً أو شبه جملةٍ .(المتوكِّل ، 2010 ،ص 24) ويُفهَم كذلك اعتماد المتوكِّل معيار (المنطوق والمكتوب) في الخطاب ، وعدم اقتصارهِ على كونهِ مُدوَّناً .

ويُعرِّفهُ د . محمود عكَّاشة بأنَّهُ ((كلام مُوجَّه إلى مُتلقٍّ بقصدِ التَّأثيرِ والإقناع ، أو المشاركة الكلاميَّة بين طرفي الاتِّصال مُشافهةً أو كتابةً للتَّأثير والإقناع ولتحقيق مقاصدٍ اتِّصاليَّةٍ ، ويُماثلهُ في الاصطلاح الغربي : " DISCOURSE ، DISCOURS " ، ويعني : حديث ، وخطاب مُوجَّه ، ومحاضرة ، ومقالة ، و رسالة .)) (عكَّاشة ، 2014 ،ص 13)

ويُلحظُ في حدِّ د. عكَّاشة للخطاب جملة من المعايير تتَّفقُ مع معايير التُّراثيين ، فهو يجعله رديفاً للكلام ، كما يشترَطُ فيهِ أن يكون مُوجَّهاً من المرسل إلى المتلقِّي أو كلاماً تشاركيَّاً بينهما ، ويشترطُ فيه كذلك

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

تحقيقهُ مقاصدَ العمليَّة التَّواصليَّة بين طرفيها كالتَّأثير و الإقناع ، من خلال التَّخاطب فيما بينهما مُشافهةً أو تدويناً ، مِمَّا يعني أنَّ الخطاب لديهِ قد يكون منطوقاً أو مكتوباً .

ويُعرِّفهُ د. عبد الواسع الحميري بقولهِ : ((يُمكن النَّظر إلى الخطاب ، بوصفهِ " استراتيجيَّة التَّلفُّظ " ، أو بوصفهِ نظاماً مُركَّباً من عدد من الأنظمة التَّوجيهيَّة والتَّركيبيَّة و الدَّلاليَّة والوظيفيَّة (النَّفعيَّة) التي تتوازى و تتقاطع جزئيَّاً أو كليَّاً في ما بينها .)) (الحميري ، 2009 ،ص 9)

فهو يقصُرُ الخطاب على المنطوق دون المكتوب ،كما يشترطُ فيهِ التَّوجيه من المخاطِب إلى المخَاطَب بغية تحقيق المنفعة ، مقصد العمليَّة التَّخاطبيَّة ، ويشترَطُ كذلك خضوع هذا المنطوق لجملة من الأنظمة المتكاتفة فيما بينها جزئيَّاً أو كُليَّاً ، وهي النظام التركيبي الخاضع لعلمي النحو والمعاني ، والنظام الدلالي الخاضع لعلم البيان التّقليدي الذي يوجِّه العلاقة الدلالية بين الكلمات والأشياء ، أو بين الدَّوال ومدلولاتها ، أو بين لغة القول و عالم القول ، و النِّظام التَّداولي المعني بتحقيق النَّفعيَّة بين طرفي العمليَّة التَّواصليَّة " المخاطِب و المخَاطب. (الحميري ، 2009 ،ص 9_ 11)

ويُعرِّفهُ د. عبد الرحمن بودرع بأنَّه : ((كيان لغوي يتعدَّى الجملة من حيث الحجم ، و يُلابس خصائص غير لغويَّة ، دلاليَّة وتداوليَّة وسياقيَّة ، ويندرج في حيِّز الإنجاز أكثر من اندراجه في حيِّز القدرة اللغويَّة ، ويُتَّخذُ موضوعاً لدرسٍ لسانيّ مُنفصلٍ يُدعى بلسانيَّات الخطاب أو تحليل الخطاب في مقابل لسانيات الجملة ، فيدخل في الخطاب الكلام والمتكلِّم وبيئة التَّنزيل وسياقه وأساليب التَّخاطب .)) (بودرع ، 2013 ،ص 29) ويُلحَظ في حدِّهِ هذا تركيزه على جوانبَ عدَّة في الخطاب ، فالخطاب لدبه :

- ✓ مُنجَز : أي يرتكزُ على الأداء اللغوي PERFORMANCE لا الكفاءة اللغويَّة COMPETENCE .
- ✓ كيان لغوي : وبهذا يُخرِج من حدِّه كل كيان غير لغوي ، كالإشارات والحركات والإيماءات .
- ✓ يفوق الجملة حجماً : وبهذا لا تُعدُّ الجملة وما يقصرُ عنها خطاباً لديهِ .
- ✓ يكتنفُ جوانب عدَّة غير لغويَّة دلاليَّة وتداوليَّة وسياقيَّة : وبهذا يربط الخطاب بظروف إنتاجه ، وبملابسات وأطراف العمليَّة التَّواصليَّة .

ويُعرِّفهُ د. طه عبد الرحمن فيقول : ((كُلَّما وقفنا على لفظ " الخطاب " ، سبقت إلى أفهامنا دلالته على معنى " التعامل " ، .... أو قُل إنَّ الخطاب أصلٌ في كُلِّ تعامل ، كائناً ما كان ، لكنَّ ماهيَّة الخطاب ليست في مجرّد إقامة علاقة تخاطبيَّة بين جانبين فأكثر ، لأنَّ هذه العلاقة ، على قدرها وفائدتها ، قد توجد حيث لا يوجد طلب إقناع الغير بما دار عليهِ الخطاب ؛ فقد يُحصِّل أحد الجانبين القصدين

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المطلوبين في قيام هذه العلاقة ، وهما : قصد التَّوجُّه إلى الآخر وقصد إفهامهِ مُراداً مخصوصاً ، من غيرِ أن يسعى إلى جلبِ اعتقادٍ أو دفعِ انتقادٍ ، ولا أن يزيد في يقينٍ أو يُنقِصَ من شكٍّ ، وإنَّما حقيقةُ الخطاب تكمن في كونهِ يُضيفُ إلى القصدين التَّخاطبيين المذكورين قصدين معرفيين هما : " قصد الادِّعاء " و " " قصد الاعتراض " .

أمَّا قصد الادِّعاء ، فمقتضاهُ أنَّ المنطوق بهِ لا يكون خطاباً حقَّاً ، حتى يَحصل من النَّاطق صريحُ الاعتقاد لما يقولُ من نفسهِ وتمامُ الاستعداد لإقامة الدَّليل عليه عند الضرورة ؛.... وأمَّا قصد الاعتراض ، فمقتضاه أنَّ المنطوق بهِ لا يكونُ خطاباً حقَّاً ، حتى يكون للمنطوق له حقُّ مطالبةِ النَّاطق بالدَّليل على ما يدَّعيه ...)) (عبد الرحمن ، 1998 ،ص 225)

ينطلق الدكتور طه عبد الرحمن في حدِّهِ للخطاب من تصوُّرٍ مُغايرٍ لمن سبقهُ من القدماء والمحدَثين ، إذ يجعلهُ رديفاً للحِجاج الذي يُعرِّفهُ بأنَّهُ " كلُّ منطوقٍ بهِ موجَّهٍ إلى الغير لإفهامهِ دعوىً مخصوصةً يحقُّ لهُ الاعتراض عليها " ، فالخطاب لديه ليس مُجرَّد الدُّخولِ في علاقةٍ مع الغير ، أو إقامةِ علاقةٍ تخاطبيَّةٍ بين طرفي التَّواصل ، وهو لا يقتصرُ على القصدين المعهودين ، قصد توجُّه المتكلِّم إلى المخاطب ، وقصدُ إفهامهِ ، وإنَّما يقتضي بالإضافة لهذين القصدين ، قصدين آخرين هما : قصد الادِّعاء ويختصُّ به المتكلِّم ، وقصد الاعتراض ويختصُّ بهِ المخاطَب ، ويُقصَدُ بقصد الادِّعاء أن يكون المخاطِب مُستعِدَّاً لإقامةِ الدَّليل على خطابهِ ، ويُقصَدُ بقصد الاعتراض أن يمتلك المخاطَب حقَّ مُطالبة المتكلِّم بإقامةِ الدَّليل على ما يدَّعيهِ ، وبناءً على هذا فإنَّ الدكتور طه عبد الرحمن يبني تصوُّرهُ للخطاب على العلاقة الاستدلاليَّة ، ويجعلها أصلاً تتفرَّع عنهُ العلاقة التَّخاطبيَّة ، من هنا فإنَّ الادَّعاء أصلٌ والتوجُّه إلى المخاطب لازم من لوازمهِ ، كما أنَّ الاعتراضَ على خطاب المتكلِّم أصلٌ والفهم لازم من لوازمهِ . (عبد الرحمن ، 1998،ص 225 _ 226)

2 _ الخطاب في الدِّراسات الغربيَّة :

يُعدُّ مُصطلحُ الخطاب مصطلحاً مائعاً مُتعدِّد الدَّلالات (يقطين ، 2005 ،ص 20) ، فهو من المصطلحات الدَّارجة التي اتَّسمت بالشِّيوع والازدهار في الكثير من الدِّراسات والبحوث الإنسانيَّة المعاصرة وبشكلٍ خاص في الأدب و النَّقد والفلسفة واللسانيَّات ، إذ طفق يُتَداول في النِّصف الثَّاني من القرن العشرين (شويحط ، خليل ، 2016 ،ص 1805) ، فبتنا نسمع بالخطاب السِّياسي والخطاب

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الأدبي والخطاب الثقافي والخطاب الدّيني والخطاب الرّوائي والخطاب التّربوي والخطاب التّاريخي .....الخ ، نظراً لتناولهِ من قِبَل مجالات وحقولٍ معرفيَّة وإنسانيَّةٍ عديدةٍ ، كالأدب والتّاريخ و اللسانيَّات وعلم النَّفس وعلم الاجتماع والدّين والأنثروبولوجيا والفلسفة .....الخ ، فتعدَّدت تبعاً لذلك المفاهيم والمسمَّيات ، وتداخلت وتقاطعت وجهات النَّظر في هذا التَّوجُّه . (العربي ، 2010 ،ص 33) (دايك ، 2000 ،ص 30_ 31) ، وأصبح البحث فيهِ معنيَّاً بكشف الأواصر الرَّابطة بين أنواع الخطابات المنتمية إلى جنسٍ واحدٍ ، وعلاقاتها فيما بينها من جهة ، وعلاقاتها مع الخطابات الأخرى من جهةٍ ثانية . (إبراهيم ، 2010،ص 143)

ولم يكن الخطاب بمفهومهِ المعاصر مُتبَلوِراً في أذهان المفكّرين والفلاسفة واللغويين في العصور السَّالفة ، لكنَّهُ كان ملحوظاً في آرائهم ، فهو مُرتبطٌ لدى الإغريق بجوانب فلسفيَّة عديدة (العمري ، 1986 ،ص 13) ، فمنذ السَّفسطائيين و سقراط انحصر الخطاب في حدود المعنى و تمثلت مهمته في تخليص المعنى مِمَّا هو ظنّي و نسبي ومُتغيّر لأنَّ طبيعته عقليَّة " لوغوس " (فوكو ، 1993 ،ص 7) ، من هنا فقد عارض الفلاسفة المعرفة الخطابية بالمعرفة الحدسيَّة ، ودمجوا الخطاب في العقل لما يكتنفهُ من نظام وترتيب ومنطق (بغورة ، 2000 ،ص 92) ، وقد تطوَّر معنى الخطاب ووظيفته مع تطوُّر الفكر الفلسفي ، لكنَّ بداية تبلوُره الفلسفي كانت مع أفلاطون إذ تماثل الخطاب مع العقل (لوغوس) وبذلك برزت أوَّل محاولة لضبط مفهوم الخطاب وعقلنته وبناء منطقهِ انطلاقاً من قواعد تُستلهَم من داخل الخطاب أكثر مِمَّا تُستَقى من مصدر خرافي أو وضعي يُفرَض عليه (حرب ، 1986 ،ص 771) ، ويرى نشفرNECHIFOR أنَّهُ مع الرَّغم من اندراج مفهوم الخطاب ضمن مجال اللسانيَّات ، إلَّا أنَّ أُصوله تعود إلى اللوغوس " logos " الإغريقي ؛ إذ كان الخطاب من منظور أرسطو ترتيباً وتفصلاً لوحدة جدليَّة مُستمرَّة وقابلة للعزل في الوقت ذاته ، ويبدو في هذا التَّعريف شرطان جوهريَّان لوجود الخطاب يتمثَّلان في التَّلاحم " COHERENCE " و تفصُّل الأجزاء . (العربي ، 2000 ،ص 33)

وبعد بزوغ عصر النَّهضة تحوَّل الخطاب من خطاب الإله إلى خطاب الإنسان ، وأبرز شاهدٍ على هذا التَّحوُّل كتاب ديكارت RENE DESCARTES " مقال في المنهج " ، إذ يُمثِّلُ انطلاقة العقلانيَّة الحديثة التي تؤمن بارتكاز المعرفة على التوافق بين الموضوع والذات ، وعلى التوافق بين الأشياء و تمثلاتها في الذهن ، (حرب ، 1986 ،ص 771) ويمتاز هذا الكتاب بتسلسل أجزائهِ تسلسلاً دقيقاً ،

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وترابطها فيما بينها ترابطاً وثيقاً ، فضلاً عن النِّظام والتَّرتيب والتَّبويب المتَّبع في هذا الكتاب (ديكارت ، 1968،ص 38) ، و تبدو فيه كذلك بعض ملامح الخطاب في مفهومه المعاصر كما في موقف ديكارت من العلوم والفنون والآداب فيرى أنَّ الحجَّة البالغة المقنِعة الواضحة المفهومة تكمن في ترتيب الأفكار جيّداً وإن كانت بكلام العامَّة ، (ديكارت ، 1968،ص 37) فبالإضافة إلى التسلسل و التَّرابط الوثيق الذي يمتاز به هذا الكتاب ، يذهب ديكارت إلى ضرورة وضوح الخطاب و جلائهِ ليكون حجَّةً يُقنِعُ بها المتكلِّم المخاطب بما يذهب إليه .

أمَّا في الدرس اللساني فتعود جذور الخطاب إلى فرديناند دي سوسير F. DE SAUSURE الذي ميَّز بدقَّة بين اللغة و الكلام ، فاتَّخذ من اللغة موضوعاً للدَّرس اللساني ، وأقصى الكلام من دائرته . (قيَّاس ، 2009 ،ص 37 _ 38) ، وهو يحدُّ اللغة LANGUAGE بأنَّها كنزٌ مُختَزن لدى جماعة من البشر المنتمين إلى مجموعة واحدة من خلال ممارسة اللفظ ، وهو منظومة لغويَّة موجودة بالقوَّة في أدمغتهم ، فهي لا تتم لدى فردٍ واحدٍ بمفردهِ إذ لا وجود لها على الوجه الأكمل إلَّا عند الجمهور . (دي سوسير ، 1985 ،ص 34 ، 355)

أمَّا الكلام PAROLE فيحدُّه دي سوسير بأنَّهُ : عمل فردي يخضع للإرادة والذَّكاء لذا فهو متعدد الأشكال متباين المقوِّمات مُوزَّعٌ بين جوانب عديدة بما فيها الفيزيائي والفيزيولوجي والنَّفسي . (دي سوسير ، 1985 ،ص 29 ، 35)

لكنَّ هذين المفهومين قد تطوَّرا لدى الباحثين و علماء اللغة اللاحقين ليأخذا تسمياتٍ ودلالاتٍ ومصطلحاتٍ أخرى ، ((فصار المفهومان عند هيلمسليف HELMSLEV (الجهاز ، النَّص) (SYSTEME , TEXTE) ، وعند نوام تشومسكي NOAM CHOMSKY (الطاقة ، الإنجاز) ، (COMPETENCE , PERFORMANCE) وعند رومان جاكبسون ROMANE JAKOBSON (الدليل ، الرسالة) (CODE , MESSAGE) ، وعند قصطاف غيوم GUSTAVE GUILLAUME (اللغة ، الخطاب) (LANGUE , DISCOURS) ، وعند رولان بارث ROLAN BARTH (اللغة ، الأسلوب) (LANGUE , STYLE) .)) (بوحوش ، 1999 ،ص 161) (بوحوش ، 2003 ،ص 59) (قيَّاس ، 2009 ،ص 38)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ويرى بعض الباحثين أنَّ أول من طرح مسألة الخطاب في الدراسات الألسنية هو : بيسونس BUYSSENS سنة 1943م ، فرأى أنَّ الخطاب يمكن أن يكون موضوع نظرية ألسنية ، بغية تأسيس ألسنية خطابية باتت اليوم فرعاً أساسيَّاً في التداولية PRAGMATIC . (بغورة ، 2000،ص 90)

ورغم ظهور دراسات عدَّة متناثرة يمكن عدها بدايات فعلية لتحليل الخطاب لتناولها بعض الأفكار النصية الجوهرية ، ورغم إشارة أكثر من باحث إلى أنَّ بداية البحث في الخطاب (النص) بشكل عام ترجع إلى رسالة I . NYE إذ تناولت فيها علامات عدم الاكتمال والتكرار انطلاقاً من معايير نصيَّة ، إلَّا أنَّ هناك إجماعاً بين الباحثين على أنَّ قصب الرِّيادة في هذا المجال يرجع إلى زليج هاريس HARRIS . ZELLIG الذي يُعَدُّ أوَّل لساني حديث يعدُّ الخطاب موضوعاً شرعيَّاً للدرس اللساني (بحيري ، 1997 ،ص 18) ؛ إذ فجَّر في دراستين له تحت عنوان " تحليل الخطاب DISCOURSE ANALYSIS " عام 1952م و 1969م في العدد الثالث عشر من مجلة (LANGUAGES) تمرُّده على الجملة البلومفيلدية ، مُبيِّناً قصور المنهج اللساني الوصفي البنيوي السابق في المعالجة و التحليل ، فبعد أن كانت اللسانيات قبل هاريس أسيرة النظرة التقليدية البنيويَّة الوصفيَّة القائمة على أجرومية الجملة وكانت العلاقة بين الجمل ومكونات التلفُّظ مجالاً تتحاشاه اللسانيات و تقصيه من التحليل والدراسة ، حوَّل هاريس اهتمام علم اللغة من الجملة التوليدية التحويلية إلى بنية أكبر أسماها " الخطاب " بنى تصوُّره فيها انطلاقاً من منهجية السلسلة التوزيعيَّة (بحيري ، 1997 ،ص 18) ؛ إذ سعى إلى الإبقاء على مناهج علم اللغة الوصفي إلى أبعد حد ولكن مع الاتساع إلى النص ، فمن الممكن من منظوره استعمال قيود التوزيع لعنصر ما بشكل يتجاوز حد الجملة أيضاً ، مثل توزيع مورفيمات الزمن على أفعال جمل متجاورة (بارتشت ، 2004 ،ص 235) ، و حاول في تصوُّره هذا نقل المناهج التركيبية في التجزئة و التصنيف وبناء أقسام التماثل من الجمل إلى النصوص ، ونظم تتابعات النص في تحويلات شارحة مفسِّرة ، (بحيري ، 1997 ،ص 18) وقد عرَّف الخطاب بأنَّه : ((ملفوظ طويل ، أو هو متتالية من الجمل ، تُكوِّن جملة منغلقة ، يمكن من خلالها معاينة سلسلة من العناصر ، بواسطة المنهجيَّة التَّوزيعيَّة ، وبشكلٍ يجعلنا نظلُّ في مجال لساني محض .)) (يقطين ، 2005 ،ص 17)

لقد خطا هاريس في منهجه هذا من الجملة إلى النص / الخطاب ، مُدركاً أنَّ وحدة الكلام لا يمكن أن تكون الجملة المفردة فالكلام لا يقع ((في صورة كلمات غير محدودة أو جمل ، بل بوصفه نصَّاً متتابعاً

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

بدءاً من الجملة المكونة من كلمة واحدة حتى العمل المؤلف من عشرة مجلدات ، من الحوار الذاتي حتى النقاش في الساحة النقابية (الاتحادية) .)) (بارتشت ، 2004 ،ص 234) (هاينه من ؛ فيهفيجر ، 1999 ،ص 21)

وقد وظَّف هاريس في منهجه لتحليل الخطاب DISCOURSE ANALYSIS المترابط إجراءات اللسانيات الوصفية DESCRIPTIVE LINGUISTICS سواء في حالة النطق SPEECH أو الكتابة WRITING ، بغية استكناه بنية النص STRUCTURE OF THE TEXT ، ولذلك ارتأى ضرورة تخطي مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية الوصفية و السلوكية ، وتتمثل هاتان المشكلتان في قَصْرِ الدراسة على الجمل ، و العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة ، وفي الفصل كذلك بين اللغة LANGUAGE والموقف الاجتماعي SOCIAL SITUATION ، من هنا فقد ارتكز منهج هاريس في تحليل الخطاب على ركيزتين :

_ الأولى : هي العلاقات التوزيعية بين الجمل THE DISTRIBUTIONAL RELATIONS AMONG SENTENCES

_ والثانية : الربط بين اللغة و الموقف الاجتماعي : THE CORRELATION BETWEEN LANGUAGE AND SOCIAL SITUATION (عبد المجيد ، 1998 ،ص 65 _ 66)

وتُعزى النقلة الألسنية الكبيرة في مسائل الخطاب إلى بنفنست E . BENVENISTE (بغورة ، 2000،ص 90) ، فبعد أن كانت الرؤى اللسانية التقليدية وخاصة البنيوية تُعنَى بمقاربة الخطاب بوصفهِ جهازاً نسقيَّاً شكليَّاً ، غير معنيٍّ بالمعطيات و الظروف المحفوفة بالنشاط الإنتاجي للعبارات والصياغات (واضح ، 2012 ،ص 19) ، نجد بنفنست يتخطى الجانب الشكلي للألسنية البنيوية من خلال معالجته جوانب الوظيفة ودور الفاعل المتكلم في العملية المنطوقية ، وانتهى إلى أنَّ الكلمة تمثِّلُ حداً فاصلاً في ميداني اللغة ، وهما : النظام الشكلي المرتكز على العلامة والوحدة ، والنظام التواصلي أو الخطابي المرتكز بين الوحدة و الخطاب ، وباتِّحادهما يتشكل نظام الدلالة في اللغة . (بغورة ، 2000،ص 90)

ويعرِّف بنفنست E . BENVENISTE الخطاب بأنَّه : ((عبارة عن ملفوظ يُنظر إليه من وجهة آليَّات وعمليات اشتغاله في التواصل ، وهو كل تلفظ يفترض مرسلاً ومستقبلاً للمرسلة اللغوية ، ويفترض عند الباث قصد التَّأثير على المتلقي بكيفيَّة ما . وهذا يشمل الخطاب الشفهي بكل أنواعه ومستوياته و

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مدوناته الخطية ، ويشمل الخطاب الخطي الذي يستعير وسائل الخطاب الشفهي وغاياته كالرسائل والمذكرات والمسرحيات والمؤلفات التعليمية ، أي كل خطاب يتوجه به شخص إلى شخص آخر معبراً عن نفسه بضمير المتكلم .)) (يقطين ، 2005 ،ص 19 _ 20) (زيتوني ، 2002 ،ص 88)

ويُفهَم من تعريف بنفنست أنَّ الخطاب وحدةٌ لغويَّةٌ تفوق الجملة، وهو ظاهرة فردية منوطة بالسياق الذي أُنتِجت فيه ، و هو يُخرِجُ في تعريفه هذا كلَّ الأنساق غير اللغويَّة ، ويُدخِل بالمقابل كل الأنواع الكلامية التي يتوجه فيها المتكلم إلى المتلقي ، كالمراسلات ، والمذكَّرات ، والمسرح ، والكتابات التربوية ، و المحاضرات ... ، كما يشير إلى ظروف إنتاج الخطاب من خلال مصطلح التلفظ ويُقصَد به إنتاج الملفوظ ، (معلِّم ، 2016 ،ص 19) و يمايز بنفنست بين مفهومي التلفُّظ والملفوظ ، فمفهوم التلفُّظ ENONCIATION ((الفعل الذاتي في استعمال اللغة، إنَّه فعل حيوي في إنتاج نص ما ، كمقابل للملفوظ ENONCE باعتباره الموضوع اللغوي المنجز و المستقل عن الذات التي أنجزته ، وهكذا يتيح التلفظ دراسة الكلام ضمن مركز نظرية التواصل ووظائف اللغة ، ويرى بنفنست أنَّ التلفظ هو موضوع الدراسة وليس الملفوظ .)) (يقطين ، 2005 ،ص 19)

ويشير بنفنست كذلك في تعريفه إلى نية أو قصد المتكلم في التَّأثير على المتلقي ، ليكتسب الخطاب بذلك طابع الاتصال والتَّأثير ، ولكي يتحقق ذلك لابدَّ من توفر الشفرة والسياق حتى يصل مقصد المرسل إلى المتلقي ، مما يعني اتساع مفهوم الخطاب وتجاوزه اللسانيات إلى السيميائيات وعلوم الاتصال ، كما أنَّهُ تجاوزٌ كذلك إلى التداولية لأنَّه يشترط القصدية والتَّأثير بين قطبي العمليَّة التَّواصليَّة . (معلِّم ، 2016 ،ص 19) ويمكن تمثيل تصوُّر بنفنست الخطاب على النحو الآتي :

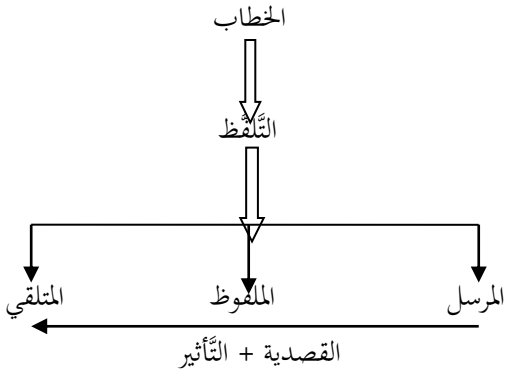

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أمَّا ميشيل فوكو M . FOCAULT فقد ساهم في تطوير نظريات كثيرة تندرج تحت مصطلح " نظرية الخطاب " ، من خلال أعماله التي توصف بصعوبة الفهم لتعقيدها وإحالاتها الكثيرة للأعمال الفلسفيَّة ، بالإضافة إلى اكتنافها الكثير من الموضوعات المختلفة المتنوعة كالجنسانيَّة والجنون والنظام والذاتيَّة واللغة ، من هنا يصعب وصفه بالمؤرّخ أو الفيلسوف أو العالم النفسي أو المفكِّر النقدي (ميلز ، 2016 ،ص 29) ، وقد عرَّف الخطاب من منظور تواصلي اجتماعي مُضاعفاً و مُتَّسعاً في معانيه متجاوزاً المفهوم اللساني ، مُتصوِّراً الخطاب على أنَّهُ محمولٌ لمجموعة من العبارات ، ممَّا يعني تنوُّع الخطاب لديه وفق المظهر و الوظيفة إلى خطاب اقتصادي وثقافي وغير ذلك ....الخ (فرحان بدري الحربي ، 2018م ،ص 419)

، وممَّا يؤسس لوعي نظري في نقد الأنساق الذهنية والخطابات الثقافيَّة ، ويُحوِّل النَّظر كذلك من النَّص إلى الخطاب (عبد الله الغذامي ، 2005م ، ص13)؛ فقد قارن فوكو بين النص والخطاب خلال استبيانه لخصائص الخطاب وربط إنتاجه بالعمليات الذهنية ، ورأى أنَّ الخطاب أكثر شموليَّة من الكتابة والكلام والنَّص (شويحط ؛ خليل ، 2016،ص 1805) ، وقد حدَّ الخطاب بقوله : ((فهو أحياناً يعني الميدان العام لمجموع العبارات ، وأحياناً أخرى مجموعة متميِّزة من العبارات ، وأحياناً ثالثة ، ممارسة لها قواعدها ، تدلُّ دلالة وصفٍ على عددٍ معيَّنٍ من العبارات وتُشير إليها .)) (ميشال فوكو ، 1987 ،ص 76)

ويحدُّه في موضعٍ آخر بقوله : ((مجموعة من العبارات بوصفها تنتمي إلى ذات التشكيلة الخطابية ، فهو ليس وحدة بلاغيَّة أو صوريَّة قابلة لأن تتكرر إلى ما لا نهاية ، يمكن الوقوف على ظهورها واستعمالها خلال التاريخ (مع تفسيره إذا اقتضى الحال) ، بل هو عبارة عن عدد محصور من العبارات التي نستطيع تحديد شروط وجودها .)) (ميشال فوكو ، 1987 ،ص 108)

ويُفهم من تعريفه هذا أنَّ العبارة هي الوحدة الأولية للخطاب ، إذ ((تبدو العبارة لأوَّل وهلة كعنصر بسيط ، أو جزء لا يتجزَّأ ، قابل لأن يستقل لذاته ويقيم علاقات مع عناصر أخرى مُشابهة لهُ ، فهي نقطة لا مساحة لها غير أن بالإمكان رصدها ضمن مستويات توزع وفي أشكال نوعيَّة للتجمُّع ، حبَّةٌ تطفو فوق سطح نسيج ، هي عنصره المكوِّن ، فالعبارة أبسط جزء في الخطاب .)) (ميشال فوكو ، 1987 ،ص 76)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ولمزيد استشفافٍ لكنه العبارة ، يقارب فوكو بينها وبين الجملة والقضيَّة والفعل اللساني ، فيرى أنَّ العبارة ليست وحدة من نفس نوع أولئك الثلاثة ولا تنطوي تحت نفس المعايير ، وبالمقابل فهي لا تمثل وحدة من نفس نوع الموضوع المادي المحدد الذي يشكل وحدة ، فالعبارة مهمة وضرورية لنحكم فيما إذا كانت الجملة صحيحة ، والقضية صادقة ، والفعل اللساني محققاً للشروط ومُنجَزاً بإحكام ، وهي تتحقق من خلال ارتباط منطقي أو نحوي أو تعبيري ، لذا قد تكون طويلة أو قصيرة ، محكمة البناء أو ضعيفة ، كما أنَّها ليست بنية ، بل وظيفة تزاول نفسها وتنتمي برمَّتها إلى الأدلَّة ، ومن خلالها نحكم فيما إذا كان لتلك الأدلَّة معنىً أم لا ، واستبيان قاعدة تتاليها و ترابطها ، والوقوف على مدلولها ونوع الفعل الذي تصوغه وتنجزه شفويَّاً أو كتابيَّاً . (ميشال فوكو ، 1987 ،ص 77 ، 82) ويُفهم ممَّا سبق أنَّه ((يعني بالعبارة بوصفها شيئاً قائماً بذاته ، لا تُحيلُ على شيءٍ آخر ، إنَّما كونها تتَّصفُ بذاتها لا بغيرها .)) (إبراهيم ، 2010،ص 138)

وقد رفض فوكو النَّظر إلى الخطاب على أنَّهُ مجموعة علامات أو امتدادٌ نصِّيٌّ ، وعدَّهُ جملة ممارسات تشكِّل الموضوعات التي نتناولها ، فهو شيءٌ ينتج شيئاً آخر مثل (الكلام والتصوُّر و المعنى) ، لا شيءٌ مُكتَنفٌ في داخله وباستطاعتنا تحليله على حدة . (ميلز ، 2016 ،ص 30) ويُفهَم من هذا أنَّ الخطاب لدى فوكو تداوليٌّ يتأتَّى من الممارسة ، توالديٌّ يتأتَّى من الإنتاج .

وعن علاقة الخطاب بالسلطة والمعرفة يرى فوكو أنَّه في الخطاب يحدث أن تتمفصل السلطة والمعرفة ، من هنا يتصوَّر الخطاب على أنَّه مجموعة أجزاء منفصلة ، وظائفها مختلفة غير ثابتة ، كما يرفض التسليم بوجود خطاب مقبول وخطاب مرفوض ، أو خطاب مُسيطِر وخطاب مُسَيطَر عليه ، إذ يتصوَّر الخطاب على أنَّه مجموعة عناصر خطابيَّة تعمل في استراتيجيَّات مختلفة ، ويرى أنَّ الخطابات والصَّمتات كذلك لا تخضع نهائيَّاً للسلطة أو تثور عليها (فوكو ، 1990،ص 108) ف ((الخطاب ينقل السلطة ويُنتِجها ؛ يُقوِّيها ، ولكنَّهُ أيضاً يلغِّمها يُفجِّرها ، يجعلها هزيلة ، ويسمح بإلغائها .)) (فوكو ، 1990،ص 109)

لم يكن فوكو ألسنيَّاً ، بل فلسفيَّاً ، ولم يكن هدفه الفلسفي أبداً تحليل المعنى ووصف بنى اللغة ، بل دراسة الوظائف المختلفة للخطابات في التاريخ أو ما يسميه بالوجود التراكمي للخطابات ووظائفها في التاريخ ، من هنا فإنَّ مفهوم الخطاب لديه لا يقوم على أصول ألسنيَّة أو منطقيَّة ، بل يُمثِّل وسيلة إجرائيَّة مناسبة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

لتحليل مختلف الموضوعات الفلسفيَّة ، كما أنَّه يُقيمُ علاقات إجرائيَّة مع مختلف حقول المعرفة والسياسة والأخلاق (بغورة ، 2000 ،ص 9 _ 10)

لقد ورد الخطاب أيضاً في تعريفاتٍ مُتباينةٍ لدى علماء غربيين آخرين ، فيعرِّفهُ تزفيتان تودوروف TZVETAN TODOROV بقوله: ((إنَّهُ الخطاب الأدبي ، أعني مجموع البنيات اللفظيَّة التي تعملُ في كلِّ عملٍ أدبيٍّ .)) (تودوروف ، 1990،ص 16)

ويُعرِّفهُ جان كارون بأنَّهُ : ((متتالية منسجمة من الملفوظات .)) (يقطين ، 2005 ، ص 24)

ويُعرِّفهُ بيير زيما PIERRE . V. ZIMA بأنَّهُ ((وحدة جمليَّة تُشكِّل بنيتها الدلاليَّة (بوصفها بنية عميقة) جزءاً من شفرة وتنطلق من لهجة جماعيَّة يمكن لمسارها التَّركيبي أن يقدَّم بمساعدة نموذج فاعلي (سردي) .)) (زيما ، 1991 ،ص 197)

ويعرِّفه بيار شارودو P. CHAREAUDEAU بأنَّه : ((ما تكوَّن من ملفوظ ومقام تخاطبي ، وأنَّ الملفوظ ENONCE يستلزم استعمالاً لغويَّاً عليهِ إجماع ، أي قد تواضعَ عليه المستعملون للغة ، وأنَّ هذا الاستعمال يؤدِّي دلالة مُعيَّنة .)) (معلِّم ، 2016 ،ص 21)

وترى سارة ميلز SARA MILLS أنَّ مصطلح خطاب كأي مصطلح آخر يمكن تعريفه وتحديد معناه من خلال المصطلحات المقابلة و المضادَّة والمفارقة له ، كمصطلح جملة ونص و عقيدة ، وتورد في هذا الإطار تعريف جيوفري ليتش J . LITCH و مايكل شورت M . CHORT للخطاب والنَّص ، فيذهبان إلى أنَّ : ((الخطاب تواصل لغوي يُنظر إليه باعتباره عمليَّة تجري بين متكلِّم ومُستمع ، أو تفاعل شخصي يحدِّد شكله غرضه الاجتماعي ، والنَّص تواصل لغوي (سواء شفاهي أو مكتوب) يُنظر إليه باعتباره رسالة مشفَّرة في أداتها السَّمعيَّة أو البصريَّة .)) (ميلز ، 2016 ،ص 15 _ 16)

ويؤكِّد دومينيك مانغونو DOMINIQUE MAINGUENEAU في حدِّه للخطاب على جانبه التَّداولي من خلال استعمال الأفراد للغة في سياقات مُعيَّنة ، كما يؤكِّد على انطواء الخطاب تحت جوانب لغويَّة لسانيَّة ، وغير لسانيَّة أيضاً بسبب تقاطع اللغة فيه مع معايير غير لغويَّة ، فيرى أنَّ ((مصطلح خطاب ، من حيث معناه العام المتداول في تحليل الخطابات ، يُحيلُ على نوع من التَّناول للغة ، أكثر ممَّا يُحيل على حقل بحثي مُحدَّد ، فاللغة في الخطاب لا تُعدُّ بنيةٌ اعتباطيَّة ، بل نشاطٌ لأفراد مُندرجين في سياقات مُعيَّنة ، والخطاب ، بهذا المعنى ، لا يحتمل صيغة الجمع : يُقال (الخطاب) و (مجال الخطاب)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الخ ، وبما أنَّهُ يفترض تمفصل اللغة مع معايير غير لغويَّة ، فإنَّ الخطاب لا يُمكن أن يكون موضوع تناول لساني صرف .)) (مانغونو ، 2008 ،ص 38)

ولاستشفافٍ دلاليٍّ أعمق لمصطلح الخطاب يُدرجهُ دومينيك مانغونو ضمن سلسلة من التقابلات ، تُكسبُه قيماً دلاليَّةً أكثر دقَّة ، وهي : (خطاب / جملة) ، (خطاب / ملفوظ) ، (خطاب / لغة) ، (خطاب / نص) ، (خطاب / سرد " وحكاية ") . (مانغونو ، 2008 ،ص 38 _ 40)

ويرى فاندايك VAN DIJK أنَّ كل عبارة منطوقة يجب أن تُوصَف من خلال الفعل التامّ الإنجاز المؤدي إلى إنتاجها بالإضافة إلى وصفها من الوجهة التركيبة و الدلاليَّة ، فالمستوى الصوري و الدلالي للعبارات ينبغي تكملته بمستوىً ثالث هو مستوى فعل الكلام ، كما أنَّ العبارات المنطوقة يجب إعادة صياغتها تحت وحدة أوسع ما تكون وهي المتن أو النص ، الذي يمثل الصياغة النظرية المجردة لما يُسمَّى بالخطاب (دايك ، 2000 ،ص 18 _ 19) في حين يُعدُّ الخطاب تجسيداً للنَّصِّ بوصفهِ فعلاً تواصليَّاً من خلال سياقه التَّداولي ، و عليه يمكن تمثيل تصوُّر فاندايك للخطاب وفق الشكل الآتي : (محمد خطابي ، 1991 ،ص 27

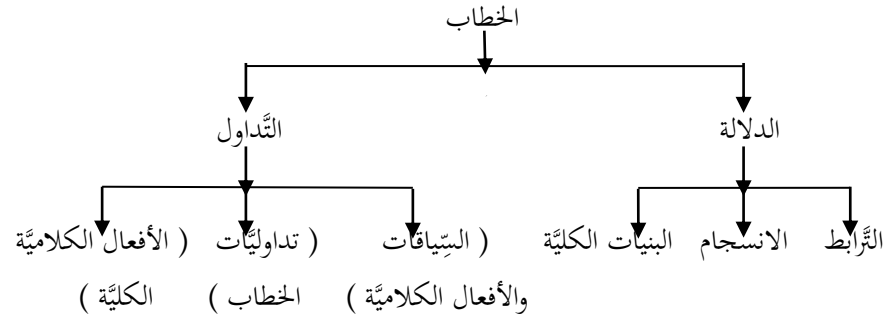

(المصدر:خطابي ، د.محمد ،1991م _ لسانيَّات النَّص (مدخل إلى انسجام الخطاب).المركز الثقافي العربي ،الطبعة الأولى .الدار البيضاء ، ص 27)

وعليه فالخطاب لدى فاندايك يكتنف مظاهر تركيبَّة و دلاليَّة و تداوليَّة .

ويبدو الخطاب لدى جون دوبوا J . DUBOIS متعدِّد المفاهيم فهو : ممارسة اللغة أي الكلام بالمفهوم السوسيري ، أو وحدة توازي الجملة أو تفوقها ، وهو بهذا المعنى مرادف للملفوظ وهو جزء من الكلام ، وفي البلاغة متوالية شفوية موجهة للإقناع و التَّأثير، وفي اللسانيات ملفوظ أكبر من الجملة ، يُنظر إليه من

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

خلال قواعد تسلسل الجمل ، بمعنى أنَّه يتعدَّى الجملة إلى فقرة أو مجموعة من الفقرات . ((معلِّم ، 2016 ، 20 _ 21) (العربي ، 2010 ، 34) ويمكن تمثيل مفهوم الخطاب عند دوبوا على النحو الآتي :

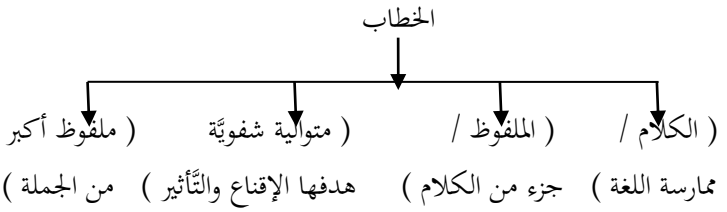

من خلال استقراء تعريفات الخطاب لدى علماء الغرب نتبيَّن تعدُّد واختلاف تلك التعريفات تبعاً لاختلاف التيَّارات اللغويَّة والفكريَّة ، واختلاف الأهداف البحثيَّة كذلك ، إلَّا أنَّ هذا الاختلاف لا يمنع من تصنيف تلك التَّعريفات في مجموعات على نحو ما ذهبت إليه ديبورا شفرن D. SCHIFFRIN ، إذ صنَّفتها إلى : (الشَّهري ، 2004 ،ص 37 _ 38) (العربي ، 2010 ،ص 35 _ 39)
(SCHIFFRIN , 2002 ,P 54_ 75)

1 _ تعريفات تندرج في إطار النَّموذج الصُّوري الذي يعدُّ الخطاب وحدةً متلاحمةً مُكوَّنةً من أكثر من جملة ، وتتجسَّد هذه التَّعريفات من خلال المنهج الشَّكلي الذي يُعنَى بعناصر انسجام الخطاب و ترابطِهِ وتركيبه ، وعلاقة وحداته بعضها ببعض في إطار بنيته المنجَزة ، ومن أبرز أعلام هذا الاتِّجاه هاريس .

2 _ تعريفات تندرج في إطار النَّموذج الوظيفي ، الذي يُسلِّم باكتناف اللغات وظائف خارجة عن النَّسق اللغوي ومُؤثِّرة في تنظيمه الدَّاخلي ، كما يربط الخطاب بسياق استعماله ، وذلك من خلال تجاوز مُعطيات المنهج الشَّكلي ، وعدم الاقتصار على العلاقات بين وحدات الخطاب ، والتَّركيز على دور عناصر السِّياق ، وتوظيفها في إنتاج الخطاب و تأويله ، كالعلاقة بين طرفي الخطاب ، وتحقيق المرسل مقاصده لدى المتلقِّي مُستثمراً جميع مُعطيات العمليَّة التَّخاطبيَّة اللغويَّة وغير اللغويَّة ، ومن أبرز أعلام هذا النَّموذج هاليداي ورقيَّة حسن .

3 _ تعريفات تندرج في إطار النَّموذج التَّلفُّظي الذي يربط الخطاب بالتَّلفُّظ ، فيُعرِّف الخطاب بوصفهِ ملفوظاً ، ويُمثِّل هذا النموذج نقطة التقاطع بين النَّموذجين السابقين أي بين البنية و الوظيفة ، وقد يتَّخذ

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

من الجملة وحدةً له ، لكن ليس بمفهومها التَّركيبي التَّجريدي ، وإنَّما بمفهومها التَّلفُّظي في السِّياق ، ليُصار إلى تعريف الخطاب على أنَّه مُكوَّنٌ من جمل سياقيَّة ، أو مجموعة من وحدات ذات سياقات تلفُّظيَّة خاصَّة بها ، ومن أبرز أعلام هذا النَّموذج بنفنست ، وشارودو .

ثالثاً : الخاتمة (نتائج البحث) :

خلُص البحث إلى جملة من النَّتائج ، أبرزها :

1 _ يدور مصطلح الخطاب في معظم المعاجم العربيَّة والغربيَّة بشكلٍ عام في فلك الكلام المنطوق أو المكتوب . ويُعنى بالوظيفة التَّداوليَّة لعمليَّةِ التَّخاطب .

2 _ وُظِّفَ مصطلح الخطاب في المصنَّفات العربيَّة التَّراثيَّة بلفظهِ حيناً ، وبصيغهِ الاشتقاقيَّة حيناً ، وبمرادفاتهِ كالكلام والخبر والبيان والتَّخاطب أحياناً أخرى ، وقد اقترب بعض العلماء كالجاحظ والأصوليين في تصوُّرهِم له من مفهومهِ اللسانيّ المعاصر .

3 _ اختلف تصوُّر اللسانيين العرب المعاصرين لمصطلح الخطاب تبعاً لتأثُّرهم بما ورد عن علماء الغرب في هذا الإطار ، وصدور هؤلاء الغربيين من جهةٍ أخرى عن تيَّارات ومدارس لغويَّة مختلفة متباينة في تناولها للمصطلح ، وقد اتَّسمت تعريفات اللسانيين العرب المعاصرين للخطاب بالشموليَّة لاكتنافها جوانب عدَّة : تركيبيَّة ، ودلاليَّة ، وسياقيَّة ، وتواصليَّة ، وتداوليَّة .

4 _ لمصطلح الخطاب امتدادٌ شاسعٌ في الدِّراسات الغربيَّة ، إذ تعودُ جذوره إلى اللوغوس الإغريقي ، امتداداً وتطوُّراً مروراً بالكلام لدى دوسوسير ، ومن ثمَّ دراسات اللسانيين المعاصرين ، ليظهر الخطاب من خلال مصطلحات موازية كالنَّص و الإنجاز (الأداء) والرِّسالة والأسلوب ....الخ ، وقد اختلف تصوُّرهم للمصطلح نتيجة انتمائهم لمدارس وتوجُّهات لغويَّة مختلفة ، ما نجم عنه اندراج تلك التَّصوُّرات وفق تصنيفاتٍ عدَّة ، ومنها تصنيفها إلى نموذج صوري ووظيفي وتلفُّظي .

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Conclusion

1 _ The term discourse in most Arabic and Western dictionaries in general revolves around spoken or written speech. It is concerned with the circulatory function of the speech process.

2 _ The term of discourse is used in traditional Arabic works, with its pronunciation sometimes and its derivational forms sometimes, and its synonyms, such as speech, news, statement, and conversation at other times.some scholars and fundamentalist such as Al-Jahiz have approached in their conception of his contemporary linguistic concept .

3_ Contemporary Arab linguists differed with the conception of discouse according to their influence on what was reported by Western scholars in this context, and the emergence of these Westerners on the other hand from different linguistic currents and schools in their approach to the term . the definitions of discourse by contemporary arab linguistic have been characterized by comprehensiveness .they include several structural , semantic, contextual, communicative and pragmatic aspects

4_ The term discourse has a wide extension in Western studies, as its roots go back to the Greek logos, an extension and development, passing through words by Dosaucer, and then studies of contemporary linguists, so that the discourse appears through parallel terms such as text, achievement (performance), message, style....etc. Their perception of the term differed as a result of their belonging to different schools and linguistic orientations, which resulted in the inclusion of those perceptions according to several classifications, including their classification into a formal and functional model.

المصادر والمراجع العربية :

1 _ إبراهيم ، د. عبد الله ،2010م _ الثقافة العربيَّة و المرجعيَّات المستعارة . دار الأمان ، الطبعة الأولى . الرِّباط .

2_ الآمدي ، علي بن محمد ، تحقيق الشيخ عفيفي ،عبد الرزاق ، 2003م _ الإحكام في أصول الأحكام . دار الصميعي ، الطبعة الأولى . الرياض

3_ بارتشت ، بريجيه ، ترجمة بحيري ، أ . د سعيد حسن ، 2004م _ مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي . مؤسسة المختار

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

4_ بحيري ، أ.د سعيد حسن ، 1997م _ علم لغة النص (المفاهيم و الاتجاهات) . مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، بيروت .

5_ بغورة ، د. الزواوي ، 2000م _ مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو . المجلس الأعلى للثقافة ، مصر .

6_ بوحوش ، د. رابح ، 1999م _ الخطاب والخطاب الأدبي وثورته اللغوية على ضوء اللسانيات وعلم النص . جامعة عنابة ، الجزائر .

7_ بوحوش ، د. رابح ،2003 م _ الشعريَّات و الخطاب . جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الملتقى الدولي الأوَّل في تحليل الخطاب يومي 11 إلى 13 مارس .

8_ بودرع ، د. عبد الرحمن ،2013م _ نحو قراءة نصيَّة في بلاغة القرآن والحديث .وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة ، الدوحة .

9_ البيضاوي ، القاضي ناصر الدِّين ؛ الشافعي ،الشيخ جمال الدين ، تحقيق الشيخ المطيعي ، محمد بخيت ، بلا تاريخ _ نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول . عالم الكتب ، القاهرة .

10_ التَّهانوي ، تحقيق دحروج ، د. علي وآخرون ، 1996م _ كشَّاف اصطلاحات الفنون و العلوم . مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى . بيروت

11_ تودوروف ، تزفيتان ، ترجمة المبخوت ،شكري ؛ بن سلامة ، رجاء ،1990م _ الشِّعرية . دار توبقال للنشر ، الطبعة الثانية . الدار البيضاء

12_ الجاحظ ، أبو عثمان ، تحقيق هارون ، عبد السلام محمد ، 1998م _ البيان و التبيين . مكتبة الخانجي ، القاهرة .

13_ الجرجاني ، عبد القاهر ، تحقيق شاكر ،محمود محمد ،2004م _ دلائل الإعجاز . مكتبة الخانجي ، الطبعة الخامسة . القاهرة .

14_ الجرجاني ، علي بن محمد ، تحقيق المنشاوي ، محمد صدِّيق ، 2004م _ معجم التعريفات . دار الفضيلة . القاهرة .

15_ الجويني ، ، تحقيق محمود ، د. فوقيَّة حسين ،1979م _ الكافية في الجدل . مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

16_ الحربي ، أ . د فرحان بدري ، 2018 م _ اللسانيات وتحليل الخطاب في النقد الأدبي (التواصل وانفتاح الذات) . مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانيَّة ، المجلد 8 ، العدد 3 .

17_ حميدة ، د . مصطفى ، 1997 م _ نظام الارتباط و الرَّبط في تركيب الجملة العربيَّة . مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى . بيروت .

18_ الحميري ، د. عبد الواسع ، 2009م _ ما الخطاب وكيف نحلِّلهُ . المؤسسة الجامعيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع ، الطبعة الأولى . بيروت

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

19_ حورية ، د. عيسى ، 2015 _ 2016م _ الخطاب الأدبي في التراث العربي بين تقنية التبليغ و آلية التلقي . رسالة دكتوراة مقدمة إلى قسم اللغة العربية و آدابها ،كلية الآداب و اللغات و الفنون ، جامعة وهران (أحمد بن بلة) .

20 _ خطابي ، د. محمد ، 1991م _ لسانيَّات النَّص (مدخل إلى انسجام الخطاب) . المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى . الدار البيضاء .

21_ خليفاتي ، د. حياة ، 2018م _ خصائص الخطاب الصَّحافي التَّلفزي الجزائري . بحث ضمن ندوة علميَّة حول (التَّداوليَّة والخطاب الصَّحافي التَّلفزي الجزائري) ، منشورات مخبر الممارسات اللغويَّة ، قسم اللغة العربية و آدابها ، كلية الآداب و اللغات ، جامعة مولود معمري تيزي _ وزّو.

22_ دايك ، فان ، ترجمة قنيني ،عبد القادر ، 2000 م _ النص و السياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي) . أفريقيا الشرق ، المغرب .

23_ دبَّه ، د. الطَّيِّب ،2011م _ تحليل الخطاب و أزمة المعنى عند الأصوليين . الخطاب (دوريَّة أكاديميَّة محكمة تُعنى بالدِّراسات والبحوث العلميَّة في اللغة والأدب) ، منشورات مخبر تحليل الخطاب ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، العدد الثامن .

24_ دي سوسير ، فردينان ، ترجمة القرمادي ، صالح و آخرون ، 1985م _ دروس في الألسنية العامَّة . الدارالعربية للكتاب . طرابلس .

25_ ديكارت ، رينيه ، ترجمة الخضيري ، محمود محمد ،1968م _ مقال عن المنهج . دار الكاتب العربي للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية . القاهرة.

26_ رقيق ، د. أمينة ،2013 _ 2014 م _ بلاغة الخطاب المكتوب (دراسة لتقنيات الحرف و اللون والصورة في خطاب الدعاية التجارية) . رسالة دكتوراة مقدَّمة إلى قسم الآداب و اللغة العربية ،كلية الأداب واللغات ، جامعة محمد خيضر (بسكرة) .

27_ زيادة ، د. معن ، 1986م _ الموسوعة الفلسفيَّة العربية . معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى . بيروت .

28_ زيتوني ، د. لطيف ، 2002م _ معجم مصطلحات نقد الرواية . مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى . بيروت.

29_ زيما ، بيير ، ترجمة لطفي ، عايدة وآخرون ، 1991م _ النقد الاجتماعي (نحو علم اجتماع للنص الأدبي) . دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى . القاهرة .

30_ الشَّهري ، عبد الهادي بن ظافر ، 2004م _ إستراتيجيات الخطاب (مقاربة لغويَّة تداوليَّة) . دار الكتاب الجديد المتحدة ، الطبعة الأولى . بيروت .

31_ شويحط ، إبراهيم أحمد محمد ؛ خليل ،عبد القادر مرعي ، 2016م _ فضُّ الشَّراكة المفاهيميَّة بين النَّص والخطاب . مجلة دراسات ، العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة ، المجلَّد 43 ، ملحق 4

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

32_ عبد الرحمن ، د. طه ، 1998م _ اللسان والميزان أو التَّكوثر العقلي . المركزالثقافي العربي ، الطبعة الأولى . الدارالبيضاء .

33_ عبد المجيد ، د. جميل ، 1998م _ البديع بين البلاغة العربية و اللسانيات النصية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

34_ العربي ، ربيعة ، 2010م _ الحد بين النَّص والخطاب . مجلة علامات ، مجلة ثقافيَّة محكمة ، تُعنى بالسِّيميائيَّات والدِّراسات الأدبيَّة الحديثة والتَّرجمة ، المغرب ، العدد 33

35_ عصفور ، د. جابر ، 1997م _ آفاق العصر . دار الهدى للثقافة و النشر ، الطبعة الأولى . دمشق .

36_ عكَّاشة ، د. محمود ، 2014م _ تحليل النص (دراسة الروابط النصيَّة في ضوء علم اللغة النَّصِّي) . مكتبة الرُّشد ناشرون ، الطبعة الأولى .

37_ العمري ، د. محمد ، 1986م _ في بلاغة الخطاب الإقناعي (مدخل نظري و تطبيقي لدراسة الخطابة العربية) . دارالثقافة ، الطبعة الأولى .الدار البيضاء .

38_ الغذامي ، د. عبد الله ، 2005م _ النقد الثقافي (قراءة في الأنساق الثقافية العربية) . المركز الثقافي العربي ، الطبعة الثالثة . الدار البيضاء .

39_ الغزالي ، الإمام أبو حامد ، تحقيق د. السويد ، ناجي ، المستصفَى من علم الأصول . المكتبة العصرية ، بيروت .

40_ ابن فارس ، أحمد ، تحقيق بسج ، أحمد حسن ، 1997م _ الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى . بيروت

41_ ابن فارس ، أحمد ، تحقيق هارون ،عبد السلام محمد ، 1979م _ مقاييس اللغة . دار الفكر ، القاهرة .

42_ أبو الفتح ، عثمان بن جني ، تحقيق النجار ، محمد علي ، الخصائص .دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية . القاهرة

43_ الفجاري ، د. مختار ، 1435هـ _ مفهوم الخطاب (بين مرجعهِ الأصلي الغربي وتأصيله في اللغة العربية) . مجلة جامعة طيبة : للآداب والعلوم الإنسانيَّة ، المدينة المنوَّرة ، السنة الثانية ، العدد 3

44_ فوكو ، ميشال ، ترجمة سالم يفوت ، 1987م _ حفريَّات المعرفة . المركز الثقافي العربي ، الطبعة الثانية. الدار البيضاء.

45_ فوكو ، ميشيل ، ترجمة صفدي ، مطاع وآخرون ، 1990_ إرادة المعرفة . مركز الإنماء القومي ، بيروت .

46_قيَّاس ، د. ليندة ، 2009م _ لسانيات النَّص _ النظرية والتَّطبيق _ (مقامات الهمذاني أنموذجاً)،مكتبة الآداب ، الطبعة الأولى . القاهرة .

47_ ابن قيِّم الجوزيَّة ، تحقيق الدخيل الله ، د. علي بن محمد ، الصواعق المرسلَة على الجهميَّة و المعطِّلة . دار العاصمة ، الرياض .

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

48_ الكبسي ، محمد علي ، 1993م _ ميشيل فوكو (تكنولوجيا الخطاب ، تكنولوجيا السلطة ، تكنولوجيا السيطرة على الجسد) . دار سيراس للنشر ، تونس .

49_ الكفوي ، أبو البقاء ، تحقيق درويش د. عدنان ، ؛ محمد المصري ، 1998م _ الكُلّيّات . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية . بيروت .

50_ لالاند ، أندريه ، ترجمة خليل ، خليل أحمد ، 2001م _ موسوعة لالاند الفلسفيَّة . منشورات عويدات ، الطبعة الثانية . بيروت _ باريس

51_ مانغونو ، دومينيك ، ترجمة يحياتن ، محمد ، 2008م _ المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب . منشورات الاختلاف ، الطبعة الأولى . الجزائر العاصمة .

52_ المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق الدالي ، د. محمد أحمد ، 1997م _ الكامل . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة . بيروت .

53_ المتوكّل ، د. أحمد ، 2010م _ الخطاب و خصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط) . منشورات الاختلاف ، الطبعة الأولى . الجزائر.

54_ معلم ، د. وردة ، 2015 _ 2016 _ محاضرات في مقياس تحليل الخطاب . قسم اللغة و الأدب العربي ، كلية الآداب و اللغات ، جامعة 08 ماي 45 ، الجزائر .

55_ مفتاح ، د. محمد ،1996م _ التشابه والاختلاف . المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى . الدار البيضاء .

56_ مفتاح ، د. محمد ، 1994م _ التَّلقي و التَّأويل . المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى . بيروت.

57_ ابن منظور ، تحقيق : الكبير ،عبد الله علي و آخرون ، بلا تاريخ _ لسان العرب . دار المعارف ، القاهرة .

58_ ميلز، سارة ، 2016م _ الخطاب . ترجمة علوب ،عبد الوهاب ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى . القاهرة .

59_ هاينه من ، فولفجانج ؛ فيهفيجر ، وديتر ، ترجمة بن شبيب العجمي ، د. فالح ، 1999م _ مدخل إلى علم اللغة النصي ، منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض.

60_ واضح ، أحمد ، 2011 _ 2012م _ الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في اللسانيات ، قسم اللغة العربية و آدابها ، كلية الآداب ، اللغات و الفنون ، جامعة وهران ، الجزائر .

61_ ابن يعيش ، بلا تاريخ _ شرح المفصل . إدارة الطباعة المنيرية ، مصر

62_ يقطين ، د. سعيد ، 2005م _ تحليل الخطاب الروائي (الزمن ، السرد ، التبئير) . المركز الثقافي العربي ، الطبعة الرابعة . بيروت .

63_ 1985م _ المعجم الوسيط ، منشورات مجمع اللغة العربية ،الطبعة الثالثة . القاهرة .

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المراجع الأجنبية :

1_ Jorgensen, M & Phillips, L 2002 _ Discourse Analysis as Theory and Method . Sage publications , first published . London & Thousand oaks . New Delhi .

2_ Schiffrin, D 2001_ , Discourse Markers : Language , Meaning , And Context , The Handbook of Discourse Analysis . Blackwell Publishers Ltd , first published . Oxford .

3_ 2003 _ Longman Dictionary of Contemporary English . Pearson Longman , Longman Corpus Network , London

Bibliography List :

1_ Ibrahim, d. Abdullah, 2010 AD _ Arab Culture and Borrowed References. Dar Al-Aman, first edition. The ribs

2_ Al-Amidi, Ali bin Muhammad, achieved by Sheikh Afifi, Abdul Razzaq, 2003 AD _ Al-Hakam fi Usul Al-Ahkam. Dar Al-Sumaei, first edition. Riyadh

3_ Barchett, Breguet, translated by Behairy, A. Dr. Saeed Hassan, 2004 AD _ Linguistics curricula from Herman Powell to Noam Chomsky. Al Mukhtar Foundation

4_ Behairy, Prof. Dr. Saeed Hassan, 1997 AD _ The Science of Text Linguistics (Concepts and Directions). Library of Lebanon Publishers, first edition, Beirut.

5_ Bghora, Dr. Al-Zawawi, 2000 AD - The concept of discourse in the philosophy of Michel Foucault. The Supreme Council of Culture, Egypt.

6_ Bohosh, Dr. Rabeh, 1999 AD _ Discourse, literary discourse and its linguistic revolution in the light of linguistics and text science. Annaba University, Algeria.

7_ Bohosh, d. Winner, 2003 AD _ Poetics and Discourse. Kasdi Merbah University of Ouargla, the first international forum on discourse analysis, on March 11-13.

8_ Boudraa, Dr. Abdul Rahman, 2013 AD - Towards a textual reading in the eloquence of the Qur'an and Hadith. Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Doha

9_ Al-Baydawi, Judge Nasir al-Din; Al-Shafi'i, Sheikh Jamal Al-Din, Investigated by Sheikh Al-Mutai'i, Muhammad Bakhit, No History - The

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

End of the Soul in Explanation of Minhaj Al-Usul. The world of books, Cairo.

10_ Al-Tahnawi, investigation by Dahrouj, d. Ali et al., 1996 AD _ explorer of arts and sciences conventions. Library of Lebanon Publishers, first edition. Beirut .

11_ Todorov, Tzvetan, translated by Mabkhout, Shukri; Ben Salama, Raja, 1990 _ Poetry. Toubkal Publishing House, second edition. White House

12_ Al-Jahiz, Abu Othman, investigated by Haroun, Abd al-Salam Muhammad, 1998 AD _ Al-Bayan and Al-Tabeen. Al-Khanji Library, Cairo

13_ Al-Jarjani, Abdel-Qaher, investigated by Shaker, Mahmoud Muhammad, 2004 AD _ Evidence of Miracles. Al-Khanji Library, Fifth Edition. Cairo

14_ Al-Jarjani, Ali bin Muhammad, achieved by Al-Minshawi, Muhammad Siddiq, 2004 AD _ A dictionary of definitions. The House of Virtue. Cairo

15_ Al-Juwayni, investigated by Mahmoud, d. Fawqiah Hussain, 1979 AD _ Enough in the Controversy. Issa Al-Babi Al-Halabi Press, Cairo.

16_ Al-Harbi, a. Dr. Farhan Badri, 2018 AD _ Linguistics and Discourse Analysis in Literary Criticism (communication and openness of the self). Journal of Babylon Center for Human Studies, Volume 8, Issue 3.

17_ Hamida, Dr. Mustafa, 1997 AD _ The system of association and linking in the structure of the Arabic sentence. Library of Lebanon Publishers, first edition. Beirut .

18_ Al-Humairi, d. Abdul Wasi', 2009 A.D. _ What is a discourse and how do we analyze it? University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, first edition. Beirut

19_ Houria, d. Issa, 2015 _ 2016 AD _ Literary discourse in the Arab heritage between the technique of communication and the mechanism of receiving. PhD thesis submitted to the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Letters, Languages and Arts, University of Oran (Ahmed Ben Bella).

20_ Khattabi, Dr. Muhammad, 1991 AD _ The Linguistics of the Text (Introduction to the Harmony of Discourse). The Arab Cultural Center, first edition. White House

21_ Khalifati, Dr. Hayat, 2018AD _ Characteristics of the Algerian TV journalistic discourse. Research within a scientific symposium on (Plagiarism and the Algerian TV press discourse), publications of the Linguistic Practices Laboratory, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Languages, Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou University.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

22_ Dijke, Van, translation of Kanini, Abdel Qader, 2000 AD _ Text and context (investigation of research in semantic and pragmatic discourse). East Africa, Morocc

23_ Dabba, Dr. Al-Tayyib, 2011 AD - Discourse analysis and the crisis of meaning among the fundamentalists. Al-Khattab (a refereed academic periodical concerned with scientific studies and research in language and literature), publications of the Discourse Analysis Laboratory, Mouloud Maamari University, Tizi Ouzou, No. 8.

24_ De Saussure, Ferdinand, translated by Al-Qarmadi, Saleh and others, 1985 CE _ Lessons in General Linguistics. Arabic House of the Book. Tripoli.

25_ Descartes, Rene, translated by Al-Khudairi, Mahmoud Muhammad, 1968 AD _ An article on the curriculum. Dar Al-Kateb Al-Arabi for printing and publishing, second edition. Cairo.

26_ Rafeeq, d. Amina, 2013 _ 2014 AD _ The eloquence of written discourse (a study of letter, color and image techniques in commercial advertising discourse). PhD thesis submitted to the Department of Arts and Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, University of Mohamed Khider (Biskra).

27_ ziada , d. Maan, 1986 AD - The Arab Philosophical Encyclopedia. Arab Development Institute, first edition. Beirut .

28_ Zitouni, Dr. Latif, 2002 AD - A Dictionary of Novel Criticism Terms. Library of Lebanon Publishers, first edition. Beirut.

29_ Zima, Pierre, translated by Lutfi, Aida et al., 1991 _ Social criticism (towards a sociology of literary text). Dar Al-Fikr for Studies, Publishing and Distribution, first edition. Cairo .

30_ Al-Shehri, Abdul-Hadi Bin Dhafer, 2004 AD - Discourse strategies (a pragmatic linguistic approach). The United New Book House, first edition. Beirut .

31_ Shuwaiht, Ibrahim Ahmed Muhammad; Khalil, Abdel Qader Marei, 2016 AD _ Breaking up the conceptual partnership between text and discourse. Dirasat Journal, Humanities and Social Sciences, Volume 43, Supplement 4

32_ Abdul Rahman, d. Taha, 1998 AD _ The tongue and the balance or mental proliferation. The Arab Cultural Center, first edition. White House .

33_ Abdul Majeed, d. Jamil, 1998 AD _ Al-Badi' between Arabic Rhetoric and Textual Linguistics. Egyptian General Book Authority, Cairo.

34_ Al-Arabi, Rabia, 2010 AD _ The boundary between text and discourse. Signs Magazine, a refereed cultural magazine, concerned with semiotics, modern literary studies and translation, Morocco, No. 33

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

35_ Asfour, d. Jaber, 1997 AD - Horizons of the Age. Dar Al-Huda for Culture and Publishing, first edition. Damascus .

36_ akkasha, Dr. Mahmoud, 2014 AD - Text analysis (studying textual connections in the light of textual linguistics). Al-Rushd Library Publishers, first edition.

37_ Al-Omari, Dr. Muhammad, 1986 AD - On the Rhetoric of Persuasive Discourse (Theoretical and Applied Introduction to the Study of Arabic Rhetoric). House of Culture, first edition. Casablanca.

38_ Al-Ghadami, Dr. Abdullah, 2005 AD - Cultural Criticism (Reading in the Arab Cultural Forms). The Arab Cultural Center, third edition. White House .

39_ Al-Ghazali, Imam Abu Hamid, investigated by Dr. Sweden, Naji, Al-Mustafa from the science of origins. Modern Library, Beirut.

40_ Ibn Faris, Ahmed, Investigated by Basaj, Ahmed Hassan, 1997 CE _ Al-Sahbi in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in their words. Scientific Books House, first edition. Beirut

41_ Ibn Faris, Ahmed, investigated by Haroun, Abd al-Salam Muhammad, 1979 AD _ Language standards. Dar Al-Fikr, Cairo.

42_ Abu Al-Fath, Othman bin Jinni, achieved by Al-Najjar, Muhammad Ali, Al-Khasais. The Egyptian Book House, second edition. Cairo .

43_ Al-Fajari, d. Mukhtar, 1435 AH - The concept of speech (between its original Western reference and its rooting in the Arabic language). Taibah University Journal of Arts and Humanities, Medina, Second Year, Issue 3

44_ Foucault, Michel, translated by Salem Yafut, 1987 AD _ Fossils of Knowledge. The Arab Cultural Center, second edition. White House.

45_ Foucault, Michel, translated by Safadi, Mutaa and others, 1990_ The Will to Know. National Development Center, Beirut.

46_ Qiyas, Dr. Linda, 2009 AD - Linguistics of the Text - Theory and Application - (Maqamat Al-Hamdani as a model), Library of Arts, first edition. Cairo .

47_ Ibn Qayyim al-Jawzia, investigated by al-Dakhil Allah, d. Ali bin Muhammad, the thunderbolts sent on the Jahmiyyah and the Mu'tila. Capital House, Riyadh.

48_ El-Kebsi, Muhammad Ali, 1993 _ Michel Foucault (discourse technology, power technology, body control technology). Dar Seras Publishing, Tunisia.

49_ Al-Kafwi, Abu Al-Baqa, investigated by Dr. Darwish. Adnan , ; Muhammad Al-Masry, 1998 _ Colleges. The Message Foundation, second edition. Beirut .

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

50_ Laland, Andre, translated by Khalil, Khalil Ahmed, 2001 AD - Laland Philosophical Encyclopedia. Owaidat publications, second edition. Beirut _ Paris

51_ Mangono, Dominic, translated by Yayatin, Muhammad, 2008 AD _ Key terms for discourse analysis. Difference Publications, first edition. aljeria .

52_ Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad Bin Yazid, investigated by Al-Dali, d. Muhammad Ahmed, 1997 _ full. The Message Foundation, third edition. Beirut .

53_ Al-Mutawakkil, Dr. Ahmed, 2010 AD _ Discourse and Characteristics of the Arabic Language (A Study of Function, Structure and Style). Difference Publications, first edition. Algeria.

54_ muealim , d. Warda, 2015 _ 2016 _ lectures on the discourse analysis scale. Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Languages, University of 08 May 45, Algeria.

55_ miftah , d. Muhammad, 1996 AD - Similarities and Differences. The Arab Cultural Center, first edition. White House .

56_ miftah, d. Muhammad, 1994 AD _ Reception and interpretation. The Arab Cultural Center, first edition. Beirut.

57_ Ibn Manzur, Investigated by: Al-Kabeer, Abdullah Ali and others, without history - Lisan Al-Arab. House of Knowledge, Cairo.

58_ Mills, Sarah, 2016 AD _ Al-Khattab. Alloub translation, Abdel Wahab, the National Center for Translation, first edition. Cairo .

59_ Heine Menn, Wolfgang; Vehager, Dieter, translated by Ibn Shabib Al-Ajmi, d. Faleh, 1999 _ Introduction to Textual Linguistics, King Saud University Publications, Riyadh.

60_ wadih, Ahmed, 2011_2012 AD_ Deliberative discourse in the Arab rhetorical heritage from the third century AH to the seventh century AH, a thesis submitted to obtain a PhD in Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Languages and Arts, Oran University, Algeria.

61_ Ibn Ya'ish, without history - Explanation of the Mufassal. Muniriya Printing Department, Egypt

62_ yaqtin, d. Saeed, 2005 AD - Analyzing the narrative discourse (time, narration, focus). The Arab Cultural Center, fourth edition. Beirut .

63_ 1985 AD _ Intermediate Dictionary, Publications of the Arabic Language Academy, third edition. Cairo .

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

The term of discourse between Arabic and western studies

Manal Abdul Kader Saad Aldeen
College of Arts and Humanities / Al-Baath University / Syria
manalsadiddin@gmail.com
Prof. Hael Muhammad Al-Taleb
Higher institute of languages / Al-Baath University / Syria
hael73@yahoo.com

Abstract

The research studies the term discourse in Arabic and foreign linguistic dictionaries , indicating the conceptual convergence of the operative in the operative articulation based on dialogue and mutual understanding. It deals with the term " discourse " in traditional Arabic among grammarians , critics , rhetoricians , and fundamentalist and philosophers forms , highlighting its manifestation through various studies such as speech , news , statement , discourse and through its derivation as well . It also deals with the term discourse among modern Arab scholars , indicating its comprehensiveness in them and its contention for SEVERAL structural , semantic , contextual , communicative and deliberative aspects . It also studies the term discourse in western studies , showing its roots back in the Greek logos , as it was associated with the Greeks with several philosophical aspects . as for the studies of modern western linguists , its essence differs due to different schools and directions , and from here , it contained under three models : formal , functional and verbal .

key words : discourse , speech , written speech , spoken ,speech , dialogue , information , statement , conversation

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الوقف في اللغة العربية "مقـــــاربة فونولـــوجية"

الزاهدي محمد*

المدرسة العليا للأساتذة (جامعة مولاي إسماعيل) – مكناس– المغرب

mohamedzahidi77@gmail.com

تاريخ الارسال : 2022/04/24 تاريخ القبول: 2022/05/10

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة، تحديد مفهوم الوقف الصوتي عند النحاة والصرفيين العرب القدامى، والوقوف على أنواعه، بالإضافة إلى مقاربته مقاربة صواتية صرافية انطلاقا من تنزيل الصواتة مستقلة القطع المنزلة المثلى لاستقطاب كل ملامحه التطريزية، والإحاطة بها بما يكفل احتواءها ورسم حدودها مع باقي الظواهر النغمية، وبروز إمكاناتها التأثيرية على بنية الكلمة في اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: الوقف، القطعة، مستقلة القطع، طبقة الهيكل، طبقة الصوامت.

مقدمة:

أولى القدماء عناية كبيرة بالظواهر التطريزية في اللغة العربية (فوق القطعية)، باعتبارها ظواهر صوتية مصاحبة للصوت اللغوي في إنتاج المعنى، والتي منها: النبر والتنغيم والوقف...، فإن الوقف في إجماع العلماء والدارسين هو انقطاع للصوت، واستراحة للمتكلم، وهذا لا يفصله البتة عن وظيفته الدلالية لما تكتسيه من أهمية بالغة في تحديد المعنى وتوجيهه.

حيث يعرف عن اللسان العربي أنه لا يبدأ بساكن، ولا ينتهي بمتحرك، فهو لسان يولي أهمية لبداية الكلمة كما يوليها لنهايتها، ولكن الفارق بين النظرتين أعني بين بداية الكلمة ونهايتها، أن ابتداءها بالساكن غير

*المؤلف المرسل: الزاهدي محمد، الايميل: mohamedzahidi77@gmail.com

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

جائز صوتيا، وذلك بسبب احتمال أن يكون الصامت الثاني ساكنا فيلتقي ساكنان، والتقاء ساكنين مستحيل أول الكلمة. ولئن كنا نستعيض عن التقاء الساكنين في حشو الكلمة بالتضعيف فإن هذه الظاهرة غير جائزة أول الكلمة.

يبدو أن الابتداء بالساكن غير ممكن صوتيا. في حين أن الوقوف على الساكن ليس ضروريا، بل هو صنعة واستحسان. وهو ما يعرف بالوقف الذي يعرفه القدامى بأنه قطع الكلمة عما بعدها.

ويدرس الوقف بما هو ظاهرة فونولوجية في مقابل الوصل، وهناك أمثلة عديدة قد تفسر بعض إشكاليات هذه الظاهرة، وتبرز أنواع الوقف فيها، منها ما يخص الفعل، ومنها ما يخص الاسم.

لهذا نروم في مقالنا طَرْقَ بابِ الوقفِ في اللغة العربية، ومقاربته صواتيا وصرافيا، وبعد طول نظر في ملامحه التطريزية، أيقنا أن وضعه مجبول على غلبة الحجج الفونولوجية، وإن ألمحت العديد من الدراسات التوليدية إلى هيمنة المنظور التركيبي، بل ومركزيته في صوغ كل معالجة تتغيَّا تبيان مظاهر القوة والضعف.

وسيتنزل الوقف ـ في بداية هذا المقال منزلة التمثيل الفونولوجي، حتى نرسم وضعه اللساني ونوطن ظواهره تطريزيا. فما زال الوقف يسلك منحى التجريب والاختبار، وينزع إلى الإنجاز لا إلى الكفاءة، وفي انتظار تبلور نظرية لسانية تدمج ظواهره سنكتفي بما توافر لنا من مستويات التحليل الصواتي الحديث.

يكمن هدفنا من وراء هذه الدراسة، في تحديد مفهوم الوقف عند النحاة والصرفيين العرب القدامى، والوقوف على أهم أنواعه، وأسبابه. وتنزيل الصواتة مستقلة القطع المنزلة المثلى لاستقطاب كل ملامحه التطريزية، والإحاطة بها بما يكفل احتواءها ورسم حدودها مع باقي الظواهر النغمية.

ويروم مقالنا إلى الإجابة على جملة من الأسئلة دأب عليها البحث اللساني، والتي تنبش في مفهوم الوقف عامة وتحديدا عند مذاهب العلماء، كما كان لابد من طرح أسئلة جوهرية نجيب عنها في ثنايا مقالنا، وهي كالتالي:

- ✓ ما مفهوم الوقف ؟
- ✓ ما أنواعه ؟
- ✓ كيف يمكننا مقاربة هذه الظاهرة انطلاقا من الصواتة مستقلة القطع؟

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

هذه الأسئلة الجوهرية هي الباعث على طرق باب الوقف والبحث في خصوصياته، لهذا عملنا على دراسته وفق منهجية اقتضت تقسيم هذا العمل إلى شقين: شق نظري والأخر تطبيقي، وقد سبقتهما هذه المقدمة وتلتهما خاتمة.

لقد كانت المقدمة مساحة لتقديم نبذة عامة عن الموضوع، وبيان الهدف المتوخى من هذا المقال وبنيته، وطرح إشكالياته، والمنهج المتبع فيه. أما الشق النظري فلقد خصص للحديث عن الوقف من حيث مفهومه اللغوي والاصطلاحي، وتعريفه عند القراء والبلاغيين والنحويين والفقهاء، والصواتيين، ثم تحديد أنواعه. أما الشق التطبيقي عملت فيه على دراسة الوقف التطريزي وفق مقاربة صواتية صرافية، منزلا الصواتة مستقلة القطع على مختلف الحالات منها ما يتعلق بالاسم ومنها ما يتعلق بالفعل.

أولا: مفهوم الوقف وأنواعه

1 مفهوم الوقف:

لغة: هو الحبس (الجرجاني، 1983، صفحة 253)والمنع.

فقد جاء في لسان العرب لابن منظور: وقف: الوقوف: خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفا ووقوفا، فهو واقف، والجمع وقف ووقوف، ويقال وقفت الدابة تقف. وقوفا، ووقفتها أنا وقفا. ووقف الدابة: جعلها تقف. (ابن منظور، 1414، صفحة 359)

قال ابن فارس (ت: 395 هـ): " الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكّث في شيء، ثم يقاس عليه" (ابن فارس، 1979، صفحة 135) والوقف مصدر وقف، وقفت الدابة تقف وقفا ووقوفا، سكنت ووقفتها أنا يتعدى ولا يتعدى ووقفت الدار وقفا حبستها في سبيل الله وشيء موقوف ووقف أيضا تسمية بالمصدر والجمع أوقاف... (الفيومي، 1987، صفحة 256).

اصطلاحا: وعرفه علماء الاصطلاح، "أنه قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل القطع عبارة عن قطع القراءة رأسا، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنا من دون زمن الوقف عادة من غير تنفس". (الأشموني، 1973، صفحة 8)

الوقف عند الفقهاء

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، ومنه الضيعة وهو حبسها عن تملك الواقف وغير الواقف واستغلالها مصرف إلى ما يسمى من المصارف، ولذا سمي حبيسا والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لن

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

تنالوا البر حتى تُنفِقُوا مما تُحبون﴾ (آل عمران: 91). روي أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضا فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحب أن يتصدق بها فقال عليه السلام: تصدق بأصله لا يباع ولا يورث، ولكن لينفق ثمرته، فتصدق بها عمر رضي الله عنه في سبيل الله. (النسفي، 2010، صفحة 231)

الوقف عند العروضيين

وهو تسكين آخر الوتد المفروق ف " مفعولاتُ " تصبح " مفعولاتْ " وتنتقل عند التقطيع إلى " مفعولان "، ويكون ذلك في السريع والمنسرح، كما جاء في اللسان العرب في مادة " وقف ": والموقوف من عروض مشطور السريع والمنسرح: الجزء الذي هو مفعولان. كقوله:

" ينضحن في حافاتها بالأبوال "

فقول الأبوال مفعولان أصله مفعولاتُ، أسكنت التاء فصار مفعولاتْ، فنقل في التقطيع إلى مفعولان، سمي بذلك لأن حركته آخره وُقفت فسمي موقوفا، كما سميت " منْ " و " قطْ " وهذه الأشياء المبنية على سكون الأواخر موقوفا .(ابن منظور، 1414، صفحة 360)

الوقف عند النحاة

وهو البناء على السكون وهو ضد الحركة ومقابلها، قال سيبويه في باب مجال أواخر الكلم من العربية: " وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف..." (سيبويه، 1988، صفحة 13)

وكما قال ابن جني: "... وكما يعبرون بالفتح عن النصب وبالنصب عن الفتح، وبالجزم عن الوقف (وبالوقف عن الجزم)، كل ذلك لأنه أمر عرف غرضه والمعنى المعني به ". (ابن جني، 1952، صفحة 469)

الوقف عند القراء

وهو عبارة عن " قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض، وتنبغي البسملة معه في فواتح السور، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسما، ولابد من التنفس معه ". (ابن الجزري، ، صفحة 240)

فالاهتمام عند القراء منصب على المواضع التي يكون فيها الوقف، أي أين يكون الوقف؟ متى يلزم الوقف؟ ومتى يحسن؟ ومتى يقبح؟، وعلاقة ذلك بالمعنى، واختلاف المقاصد بالاختلاف مواضع الوقف غير ذلك.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وإذا أردنا جمع ما سبق وتلخيصه قصد الخروج بتعريف شامل للوقف نقول: الوقف ظاهرة صوتية تطريزية تدخل في تكوين الكلام، وفعل أدائي يتم فيه قطع الصوت أو النطق في مفصل من مفاصل الكلام (الألفاظ والتراكيب)، ويأتي لإراحة القارئ، ولتسهيل النطق عندما ينقطع النفس، وتتضح المعاني حيث انتهت التراكيب وتمّت الدلالة.

2 أنواع الوقف:

اختلف العلماء في أقسام الوقوف وعددها، فقد أورد السيوطي أنّ "ابن الأنباري عدّها ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح. وأما السجاوندي عدّها على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوّز لوجه، ومرخص لضرورة" (السيوطي، 2010، الصفحات 178-179)

وأورد الزركشي أنّ "الوقف عند أكثر القرّاء ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك. (الزكرشي، 1957، صفحة 130)

ولقد عمل أبو عمرو الداني على تفسير وشرح أقسام الوقف الأربعة:

الوقف التام: هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، وأكثر ما يكون موجودا في الفواصل ورؤوس الآي. (الداني، 2006، صفحة 19) كقوله:

﴿وأولئك هم المفلحون﴾(سورة البقرة: الآية 5)

الوقف الكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه أيضا بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، كما ذكرنا (الداني، 2006، صفحة 21)، وذلك نحو الوقف على قوله:

﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ (سورة النساء: الآية 23).

الوقف الحسن: هو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا، (الداني، 2006، صفحة 22) وذلك نحو قوله:

﴿الحمد لله رب العالمين﴾ (سورة الفاتحة: الآية 2) و﴿الرحمان الرحيم﴾(الآية 3)

الوقف على ذلك وشبهه حسن، لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله :

﴿رب العالمين﴾ و﴿الرحمان الرحيم﴾ و﴿ملك يوم الدين﴾ (الآية: 4)

لا يحسن، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع لما قبله.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الوقف القبيح: هو الذي لا يعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على قوله (بسم) و(ملك) و(رب) و(رسل) وشبهه والابتداء بقوله (الله) و(يوم الدين) و(العالمين) و(السموات) و(الله) لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف، وهذا يسمى وقف الضرورة، لتمكن انقطاع النفس عنده، والجلة من القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب: وينكرونه، ويستحبونه لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى من قبله حتى يصله بما بعده، فإن لم يفعل فلا حرج عليه. (الداني، 2006، صفحة 19)

ثانيا: الوقف وفق مقاربة فونولوجية (الصواتة مستقلة القطع)

يعد الوقف من الظواهر التطريزية أي " صفة صوتية ذات مغزى أو قيمة في الكلام المتصل، وهذه الظواهر تكسو المنطوق كله وتكسبه صفات مميزة. وسميت بالظواهر التطريزية، لأنها أشبه بالظواهر أو السمات التطريزية التي قد تلحق بالثوب أو تضاف إليه، فتكسبه جودة ودقة. وتجعله أكثر قبولا. ويقصد بها ظواهر التلوين الصوتي، كما أنها تسمى بالفونيمات الثانوية. باعتبار أن الفونيم الرئيس هو الوحدة الصوتية التي تكون جزءا من أجزاء الكلمة مثل الفاء والعين واللام. أما الفونيم الثانوي فليس له نصيب في تركيب الكلمة، وإنما يكسوه فلا يمكن قطعه أو تمزيق امتداده. وقد يطلق على هذه الظواهر اسم البروسوديات. وذلك بعد تعريب الكلمة "prosodic" (الظالمي و سهير، 2016، صفحة 94)

كما أنه "قد استعمل مصطلح التطريزة، في الأعمال الراهنة في الفونيميات، بوصفه تنوعا أسلوبيا لملمح تطريزي وذلك لوصف مثل هذه التغييرات اللاحقة بالأصوات اللغوية الأساسية. وذلك مثل النغم والنبر والمدة" (حنون، في الصواتة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، 2003، صفحة 17) ، في حين يرى مارتيني أن الوحدات المميزة ضرورية لاشتغال أية لغة إن الفونيمات وحدات مميزة، بينما لا تعد الملامح التطريزية مثل ملامح التنغيم... مميزة. (حنون، في الصواتة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، 2003، صفحة 17)

تعد الظواهر التطريزية التي تكون مصاحبة للكلمة في اللغة العربية، من أبرز الموضوعات التي اشتغالت عليها النظرية الفونولوجية الحديثة، وهي ترتبط بمختلف الوحدات التطريزية أو التطريزات الفونولوجية. لتكون النظرية الفونولوجية التطريزية، هي من بادرت للاهتمام بموضوع التطريز في كل جوانبه، وكما يشير إلى ذلك اسمها، فقد دأبت على تحديد خصوصيات مختلف أنواع تلك الوقائع التطريزية الفونولوجية وتصنيفها، والتي سنحاول الوقوف عند البعض منها وأخص بالذكر الوقف، لأنه موضوعنا في هذا المقال.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

في حين أن النظريات الفونولوجية السابقة (الفونولوجية الكلاسيكية، والفونولوجية التوليدية المعيار) لم تولي العناية الكافية لمثل هذه الظواهر التطريزية، ليكون الحضن الوحيد لهذه الظواهر هو الفونولوجية التطريزية لأن من ملابسات الصواتة الكلاسيكية، والصواتة التوليدية المعيار، أنه تم تهميش الظواهر التطريزية بما فيهم ظاهرة الوقف، باعتبار هذا الأخير ظل لمدة طويلة ثانويا وهامشيا لعدة أسباب. " ولأن التمثيل الصواتي كان قطعيا وخطيا وسكونيا " (حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية نموذج الوقف، 2010، صفحة 14) بالنسبة لهما، عملوا في دراستهم للأنساق الصواتية إلى تقطيع السلسة الكلامية إلى عنصرين هما: الصوامت " Consonants" والمصوتات " Vowels ". بينما أغفلوا الملامح التطريزية التي تلحق الملفوظات في العربية، أو أقحموها في قوالب قطعية " Segmental " غير ملائمة، ولم تتبلور نظرية لسانية تدمج التطريز إلا مع الصواتة التطريزية التي تم تهميشها ولم تعد بعض جوانبها الوضاءة إلا مع الصواتة مستقلة القطع والصواتة العروضية.

حيث تمثل الصواتة مستقلة القطع فهما خاصا لهندسة التمثيلات الصوتية باعتبارها "نظرية ترى أن التمثيل الصوتي يتكون من جهاز من متواليات متزامنة لهذه القطع، وهي بدورها تقترن مستوى آخر ألا وهو المستوى النغمي عبر سطور الاقتران (عبد الواحد و اليحياوي، 2016، صفحة 158)". فتوجد في هذه الفونولوجية طبقتان متوازيتان أو أكثر من القطع الصوتية، الطبقة النغمية والطبقة الحاملة للنغم، ويتم الربط بينهما عبر سطور الاقتران، كما أن كل طبقة في ذاتها تتكون من سلسلة قطع، إلا أن القطع في كل طبقة تختلف بالنظر إلا الملامح التي تخص بها.

وهكذا يتم بناء التمثيل الفونولوجي في النظرية المستقلة القطع على عدة طبقات من مثل طبقة النغم التي تتصل عبر سطور الاقتران، وذلك بعد أن كانت الصواتة التوليدية تعتبر النغم سمة بسيطة ضمن سمات الصائت برمتها. لكن في حقيقة الأمر أن النغم يعد مكون جزئي داخل الصائت، لذلك وجب أن ينفصل عن السمات الفرعية التي تمثل الصائت، من هنا أصبحت لدينا طبقتان: طبقة نغمية تتعلق بنوعية النغم [-عال]، [+عال] وطبقة قطعية تتعلق بالسمات الخاصة بنوع تلك القطعة. (اليحياوي، 2018، صفحة 105)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 1:

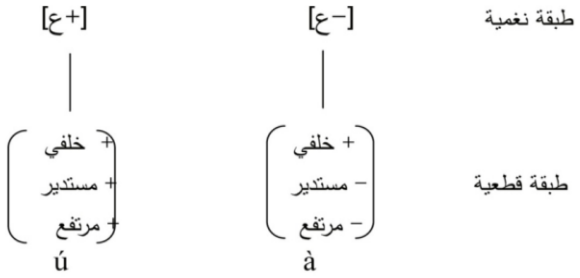

المصدر: د. مولدي اليحياوي (2018) ، الوقف: دراسة في فونولوجيا القطع المستقلة، مجلة العلوم الإنسانية، ص: 105.

وهذا التمثيل الوارد في الشكل 1 نرى أنه اعتمد فيه على طبقتين اثنتين: طبقة نغمية، وطبقة قطعية لأنه تعلق بقطعة نغمية مفردة، في حين أننا إذا كنا أمام سلسة من القطع أنذاك سنظطر لإضافة طبقة ثالثة كما هو مبين في الشكل الثاني.

الشكل 2:

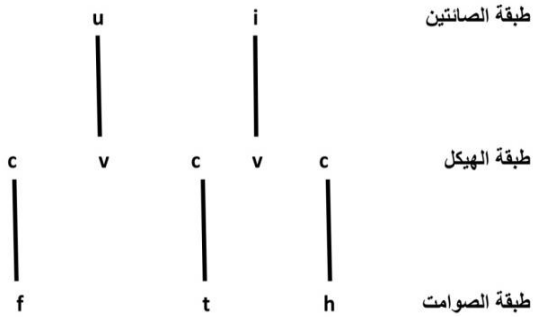

حيث تمثل الطبقة الأولى: طبقة الصوائت / ui / تدل على صيغة المبني للمجهول، والطبقة الثانية: طبقة الهيكل / cvcvc / هو الذي تشكل لنا صيغة هذه الكلمة. والطبقة الثالثة: طبقة الصوامت / F T H / تدل على جذر لفعل الفتح. وبالتالي نلاح أن طبقة الصوائت تلعب دورا كبيرا في تغيير صيغة وبنية الكلمة الذي يؤدي مباشرة لتغير في الدلالة، من فعل إلى اسم فاعل / aa.i /، أو من مبني للمجهول إلى للمبني للمعلوم، وغيرها من الصيغ في اللغة العربية.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

بطريقة مشابهة لهذا الاقتران، عمل ماكارثي على دراسة الجذور في اللغة العربية وفق الصواتة مستقلة القطع، إذا تفصل الصوامت والصوائت في طبقات منفصلة (ماكارثي 1979) كما هو معروف في المثال الآتي: (اليحياوي، 2018، صفحة 105)

الشكل 3:

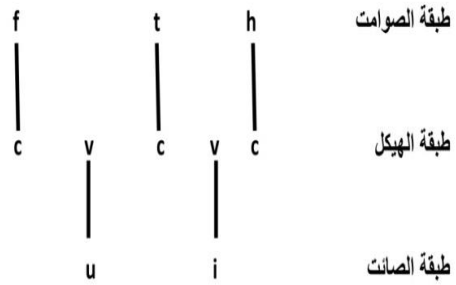

تبدو هنا الحالة عادية وبسيطة حيث العناصر الحاملة للنغم (سواء أكانت صوائت أم صوامت) مساوية للطبقة الهيكلية، وهنا يقع وصل كل عنصر بآخر انطلاقا من اليسار إلى اليمين وفق مواضعة الاقتران من اليسار إلى اليمين .[Grover, 1986, p. 88] Leftto right convention

الآن سنعمل على تحليل ظاهرة الوقف وفق النموذج الفونولوجي المستقل القطع. ولدينا في الوقف حالات متنوعة منها ما يخص الاسم ومنها ما يخص الفعل بنوعيه الصحيح والمعتل.

وكما أشرنا سابقا أن الوقف يعني السكون لكن في حقيقة الأمر هو جزء فقط من هذه الظاهرة "لأن الوقف قد يكون بالسكون أو الإشمام أو الروم أو التضعيف أو نقل الصائت". (عبد الحميد، 2004، صفحة 144)

1 الوقف في الأسماء والأفعال الصحيحة:

1-1 الوقف في الاسم الصحيحالصحيح

الوقف في الاسم الصحيح يأخذ ظاهرة التضعيف من خلال تضعيف الصامت الأخير كما في الاسم المجرور lil+jaball، والاسم المرفوع " جَبـَلٌ / jaball " الذي يقع تمثيله كالآتـي:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 4:

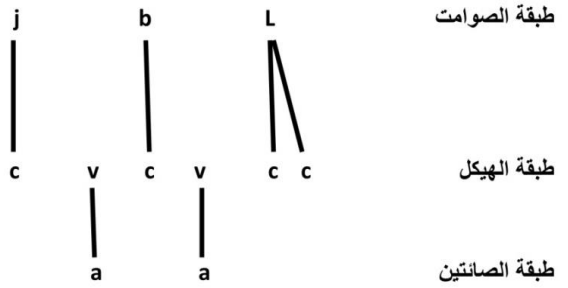

فعندما قمنا بتفكيك بنية الكلمة عن طريق الطبقات الثلاث، لاحظنا أنه عندما تم عزل الصوامت / j b L / عن الصائتين/ a^1 a^2 / ظهر لنا أن المقطع غلق بصامتين مزدوجين لا يحملان أي صائت بينهما / L L /، وهذا ما جعلنا نقف على تضعيف في هذه الكلمة التي تحلل مقطعيا كالآتي:

الشكل 5: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة JabaLL وفق تحليل جانيت واتسون. (Watson, 2002, p. 109)

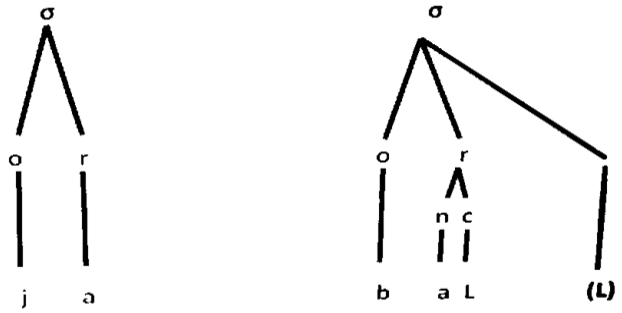

ففي تمثيلنا للبنية المقطعية الداخلية لهذه الكلمة الواردة في الشكل 5، والتي تتشكل من مقطعين أن المقطع الثاني يغلق بصامتين متتاليين لا يتوسطهما أي صائت، حيث نجد أن الصامت الأول يأخذ مكان القفل، أما الصامت الثاني يرتبط مباشرة بعقدة المقطع. فإذا أردنا إسكان الصامت الأخير في الأسماء النكرة نزعنا منها التنوين (مدرسةٌ = مدرسه) وأقحمنا هاء السكت بدل الصامت الأخير. أما فيما يخص الأسماء المعرفة، فينبغي علينا أن ننزع منها الصائت (العلمُ = العلمْ) هنا لم نقحم هاء السكت كما في الاسم النكرة، وبالتالي

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

سنكون الآن أمام حالتين: الصامت الأخير مسبوقا بصامت ساكن كما في: طَبْلْ tabl، أو الصامت الأخير مسبوق بصائت كما في: سَجَـدْ sajad

الشكل 6: كلمة tabl وفق الصواتة المستقلة القطع:

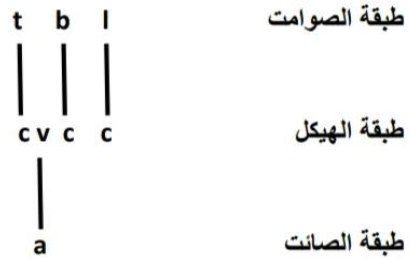

الشكل 7: تحويل كلمة tabl من تمثيل وفق مستقلة القطع إلى تمثيل مقطعي.

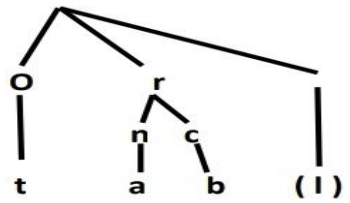

فإذا أردنا القيام بعملية نقل الصائت في هذا المثال الوارد في الشكل 7، تطلب منا وجود صامتتن في آخر الكلمة، والصامت الذي يقع موقع ما قبل الصامت الأخير لابد من أن يكون متحرك، لهذا نجد جوناثان أونز يشير على أن هناك " بعض العرب الذين يستعملون الإقحام في موضع الوقف كما في مثال بكُرُ # ←بكُرْ#. (Jonthon, 1998, p. 54)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 8: تمثيل كلمة bakur وفق الفونولوجيا المستقلة القطع.

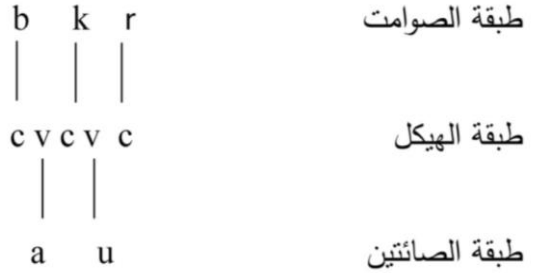

الشكل 9: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة bakur التي تحولت إلى bakru.

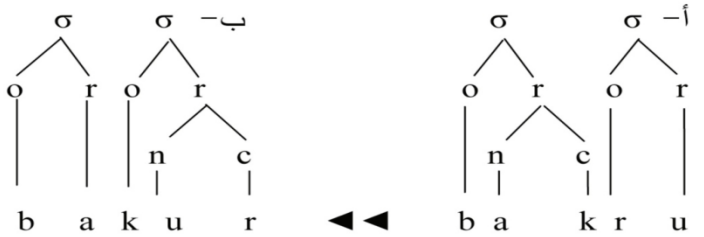

وهنا نجد أن المقطع الأول المتفرع في bakru ونعني به / bak / قد تحول إلى– ب – في المقطع الثاني، وتم ذلك بعد أن تحرك الصامت / k / الذي كان يشكل قفل المقطع، وأصبح في bakar يشكل صدر المقطع الثاني مستقلا عن المقطع الأول. (اليحياوي، 2018، صفحة 107)

الآن سنتطرق إلى حالة النكرة باعتبار أن التنوين لا يلحق إلا النكرة من الأسماء، في حين لا يلحق الأفعال، وإذا كان اسما فإنه يحتمل أمرين إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا. فإذا كان مذكرا قلنا " رجلاً" rajulan في الوصل، و " رجلَا " في الوقف بإشباع الصائت الأخير.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 10: تمثيل لكلمة rajulaa وفق الصواتة المستقلة التقطع.

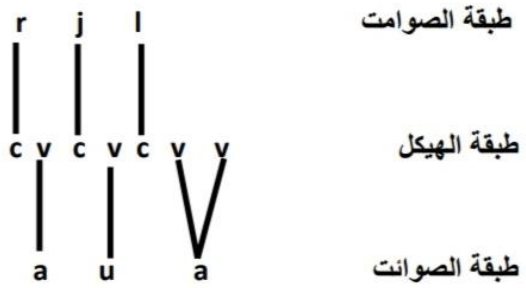

الشكل 11: تمثيل للبنية الداخلية لكلمة rajulaa

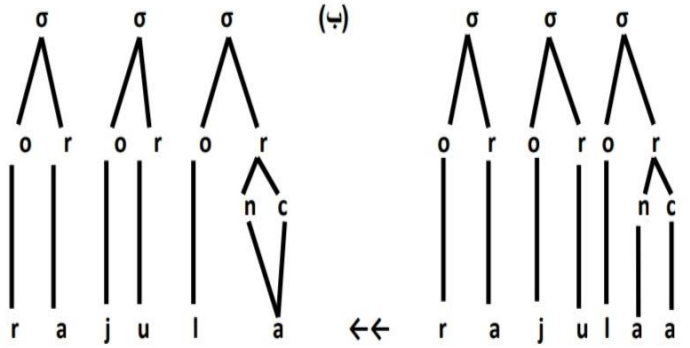

أما في حالة الوقف مع الاسم المؤنث فتكون كالآتي: (محاربهْ) في الوقف، و (محاربةٌ) في غير الوقف (Mitchell, 1960, p. 371) ، وبالتالي يتم نزع التنوين وتعويضه بهاء ساكنة، وهذه الهاء تعرف ب " هاء السكت ".التي يقف عليها القارئ أثناء القراءة..

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 12: تمثيل وفق الفونولوجيا المستقلة القطع لكلمة muhaaribah.

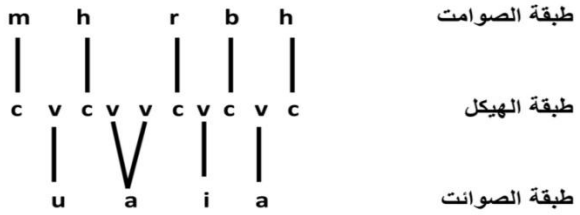

الشكل 13: تمثيل البنية الداخلية لكلمة muhaaribah.

وبالتالي نستنتج من خلال هذه التطبيقات التي أجريناها أن هناك خمس حالات للوقف في الأسماء الصحيحة وهي كالآتـــي:

- الوقف بالتضعيف من خلال تضعيف الصامت الأخير كما في الشكلين 4 و 5 (جبل).
- الوقف بالحذف عن طريق حذف الصائت الأخير كما بينا في الشكلين 6 و7 (طبل).
- الوقف بنقل الصائت يتم بجمع الإسكان مع نقل الصائت كما هو مبين في الشكلين 8و 9 (اسم بكر).

-الوقف بالإشباع وذلك بإشباع الصامت الأخير كما بينا في الشكلين 10و 11 (رجلاَ في الاسم المذكر).

- الوقف بهاء السكت حيث نعمل على إقحام هاء السكت ونزع التاء كما في في الشكلين 12و 13 (محاربه في الاسم المؤنث).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

1– 2 الوقف في الفعل الصحيح

إن أردنا الانتقال في الفعل الصحيح من الوصل إلى الوقف، لابد لنا وأن نعمل على تضعيف أو إسكان الكلمة، بالتضعيف لابد أن يكون الصائت الأخير مسبوقا بصامتين صحيحين ساكنين، ولا حاجة إلى تأكيد على وجوب تحرك الصامت الثالث قبل الأخير، وذلك لاستحالة اجتماع ثلاثة صوامت صحيحة ساكنة (اليحياوي، 2018، صفحة 108)،

على سبيل المثال المقطع/ cv /كما في / katama / يكون الوقف فيه بالإسكان ويتوفر ذلك في / katam / وفي / ?aktum وفي nktum وفي taktum /، أو حتى إذا كان المقطع على شاكلة cv مسبوقا بـ cvv مثلما / mii / في / taktumiina/ فسيكون الوقف هنا كان الوقف هنا بالإسكان كما في / taktumuun taktumaan وtaktumiin /، ويكون بالإسكان أيضا إذا كان المقطع الأخير cv يسبقه cvc وهو ما نجده في الأفعال من نوع taktumna وkatamta و katamna، ولا يظهر الوقف في حالة المقطع الأخير/ cvc /لأنه هو أيضا يوجد في حالة وقف، فالصامت الأخير صحيح وساكن، كما ينعدم الوقف في المقطع / cvv / لأنه يتكون من صامت وصائت طويل، وهذا الأخير لا يمكن تجزئته بالإبقاء على الجزء الأول من الصائت وحذف الجزء الثاني منه فنقول katam* في الوقف في katamuu أو katama* ونحن نقصد katamaa. وسنقدم مثالا لذلك لكل نوع وفق الصواتة المستقلة القطع.

الشكل 14: تمثيل كلمة samat وفق الصواتة المستقلة القطع.

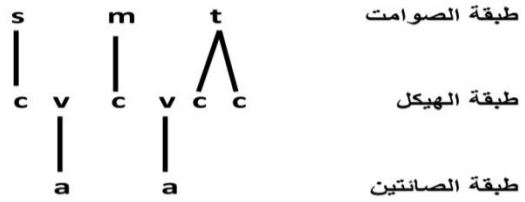

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 15: تمثيل katama وفق الفونولوجيا المستقلة القطع.

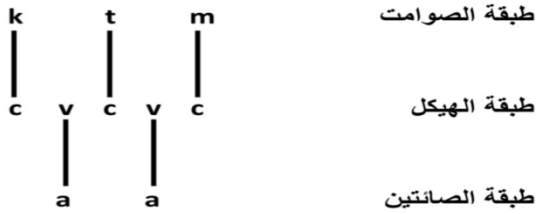

الشكل 16: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة katam.

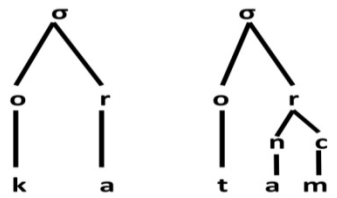

وفي هذا المثال قمنا بإسقاط الصائت الأخير / a /، ليصبح الصامت الأخير / m / في موضع القفل، ويضحى الصائت الذي يسبقه في موضع النواة التي تشرف عليها القافية، وهكذا نكون أمام كلمة مؤلفة من مقطعين في الوقف عوض ثلاثة مقاطع في الوصل.

الشكل 17: تمثيل طبقي مستقل القطع لكلمة taktumiina.

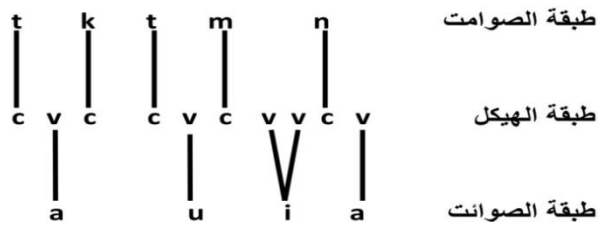

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 18: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة taktumiina.

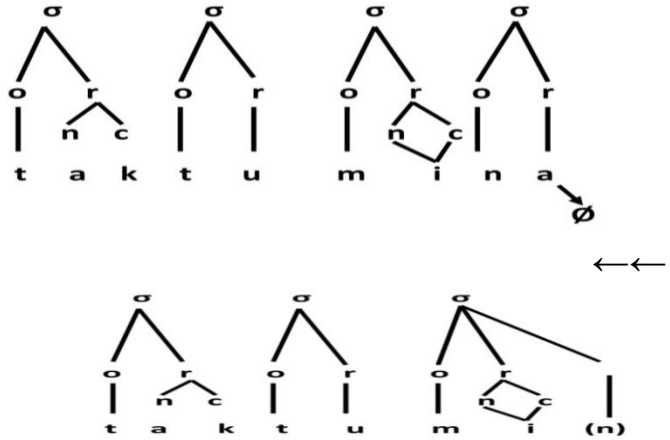

الشكل 19: وتمثيل وفق الفونولوجيا المستقلة القطع لكلمة katamna.

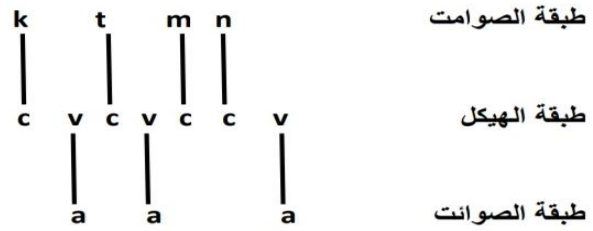

الشكل 20: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة katamn.

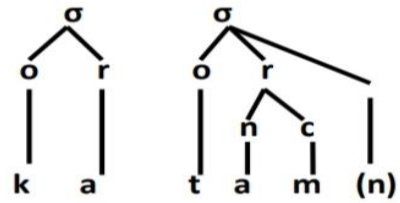

وبالتالي إذا أردنا تلخيص ظاهرة الوقف التطريزية في الصحيح من الأسماء والأفعال، يمكننا القول بأنه هناك إمكانية الجمع بينهما وفق مقاطعهما الأخيرة التي تكون محل وقف. فإن كان المقطع الأخير (cvcc) كان الوقف بالتضعيف، وقد أشرنا إلى التضعيف بجعل الصامت الأخير بين قوسين.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

في بعض الحالات يمكننا أن نصادف الوقف في كلمة آحادية المقطع تتألف من المقطع cvcc ويسمى هذا النوع من المقاطع مقطعا متناهي الطول، وهو عند ماكارتي وغولد سميت مقطع ثقيل جدا (اليحياوي، 2018، صفحة 158)، وهناك نوع آخر من المقاطع هو cvvc. وفي كلا النوعين يوصل الصامت الأخير مباشرة إلى عقدة الجذر وقد شبه غولد سميت الصامت الأخير في المقطع الثقيل جدا "بالمقطع المنحل" (A. Goldsmith, 1990, p. 198)

هناك حالة أخرى وهي الحالة التي يتم فيها نقل الصائت في الوقف، حيث ننتقل من المقطع cvccv إلى cvcvc وبهذا نكون أمام نقل لصائت ينتج عنه تلقائيا الإسكان، فهو وقف جمع الإسكان ونقل الصائت. كما أن هناك حالة، وتسمى حالة الإشباع، حيث تُشرف عقدة النواة على النصف الأول من الصائت، ويشرف القفل على النصف الثاني من الصائت نفسه. مثل الشكل الآتـي:

الشكل 21:

المصدر: د. مولدي اليحياوي (2018) ، الوقف: دراسة في فونولوجيا القطع المستقلة، مجلة العلوم الإنسانية، ص: 111.

فهنا كما نلاحظ يُوصل الصائت بالقفل والنواة كليهما للإشارة إلى أن الصائت هو نفسه، وكذلك الأمر مع كل الصواتة المضاعفة.

2– الوقف في الأسماء والأفعال المعتلة

2– 1 المعتل من الأسماء

ينقسم المعتل من الأسماء إلى قسمين أم أن يكون نكرة أو معرفة.

الاسم المعتل النكرة

إذا كان الاسم نكرة مثل قولنا" راعٍ " raa?in في الوصل، صار الوقف إما عن طريق إثبات الياء الأصلية فنحصل على raa?iyi. أو بحذف التنوين، ونقصد بذلك حذف الصامت الأخير والصائت الذي

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

يسبقه فنحصل على raa?.وهي كلمة مكونة من مقطع مغلقٍ ثقيل جدا شبيهٍ بالمقطع الأخير في الشكل 19 مع الكلمة taktumiin.

الشكل 22: تمثيل وفق الفونولوجيا المستقلة القطع لكلمة raa?in.

الشكل 23: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة " راعٍ " raa?in في الوصل.

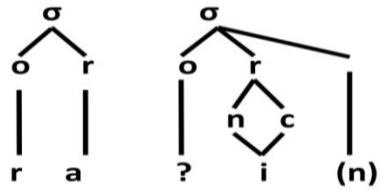

الشكل 24: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة " راعٍ " raa? في الوقف.

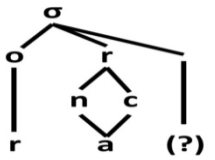

وهنا نكون أمام الحالة التي يجوز فيها الوقف بحذف الصامت الأخير والصائت الذي يسبقه، حيث نحصل على كلمة مكونة من مقطع واحد يكون مغلقا وثقيلا جدا. بالإضافة إلى هذا فهناك حالة أخرى عندما نثبت الصائت الطويل آخر الكلمة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 25: تمثيل وفق الفونولوجيا المستقلة القطع لكلمة raa?iyi في الوصل.

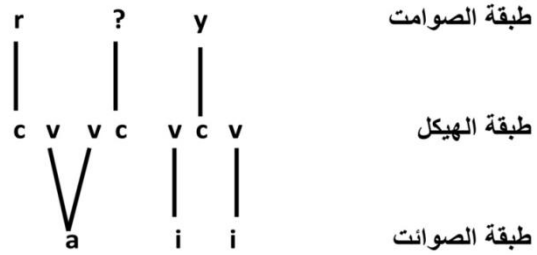

الشكل 26: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لكلمة " راعي " raa?iyi في الوقف.

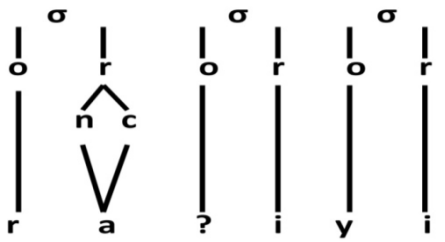

الاسم المعتل المعرفة

إذا كنا أمام اسم معرف سواء كان يحمل حركة رفع أو جر فإنه ظل على حاله دون تغيير فنقول:" مررت بالراعي " في الوقف أو الوصل كما نقول " هو الراعي " في الوقف أو الوصل. هذا ينطبق أيضا على كلمة " القاضي" نقول " مررت بالقاضي " ونقول " هو القاضي ".

أما إذا كان يحمل حركة النصب فنقول " انتظرت القاضي " al-qaaÐiya.

الشكل 27: تمثيل وفق الصواتة المستقلة القطع لكلمة al-raa?iya في الوقف.

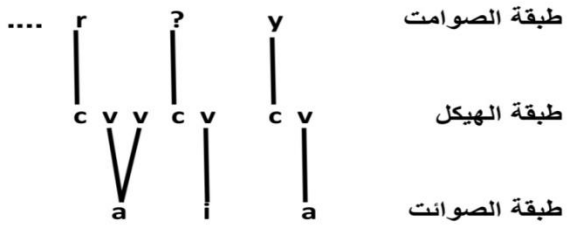

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 28: تمثيل للبنية القطعية الداخلية لكلمة " القاضيَ " al-raa?iyi a في الوقف.

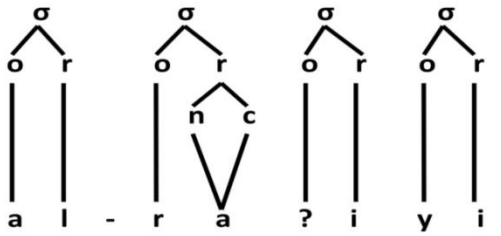

2-2 المعتل من الأفعال

إن الوقف يهم أيضا الأفعال المعتلة الآخر، والتي نجدها في زمن المضارع بأنواعه الثلاثة: المرفوع والمنصوب والمجزوم، أما الأفعال التي وردت في زمن الماضي فلا يجوز فيها الوقف، إذ لا يمكن أن نقول " سما " أو " رمى " ونحن نقصد الوقف في أحد هذين الفعلين.

بالإضافة على أن الوقف لا يشمل اللواحق مثل " ألف التثنية " أو " واو الجمع ". وبالتالي فإن الوقف في الأفعال المعتلة يكون كالآتي:

بالنسبة إلى الفعل المضارع المرفوع فلا وجود لأي فرق بين الوقف والوصل، نأخذ على سبيل المثال فعل (دعى)، فإذا قلنا في الوصل " يدعو yad?uw " نقولها حتى عند الوقف، وهذا التشابه في الحالتين راجع إلى سبب صوتي، وليس سبب فونولوجي، حيث إذ ذهبنا في الوقف إلى مخالفة الوصل نجد أنفسنا أمام ثلاث حالات لم يمكن تخطيها والخروج عنها وهي: إما الحذف أو التضعيف أو الإشباع، فإذا حذفنا الواو نكون قد وقعنا في اختلاط حالتين مختلفتين هما حالة الوقف مع المضارع المرفوع وحالة الوصل في المضارع المجزوم. وإذا رمنا التضعيف لم يكن ذلك ممكنا بطبيعة الحال لآن التضعيف لا يحصل في الصوامت اللينة، ولم يكن ممكنا حدوث الإشباع لأننا نكون حينئذ في جوارٍ صوتي شديد التجانس مؤلف من صامت لينٍ يوجد بين صائتين من جنسه. (اليحياوي، 2018، صفحة 158)

ولكي نبين ونبرز أسباب اشتراك الوقف والوصل في الحالة نفسها نمثّلُ الفعل ترمي tarmiy في حالتي الوصل والوقف.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 29: تمثيل وفق الفونولوجيا المستقلة القطع لفعل تمشيtarmiy.

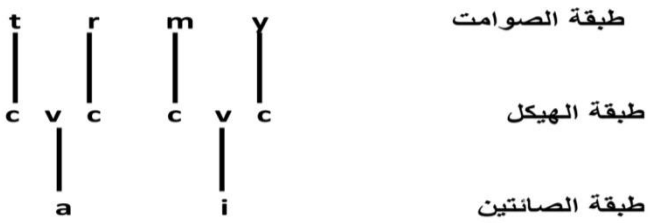

الشكل 30: تمثيل البنية المقطعية الداخلية لفعل ترمي tarmiy.

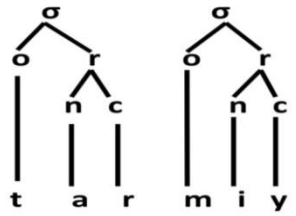

فهذا التمثيل يقاس على الوصل، وكذلك في الوقف في الفعل المعتل الآخر في المضارع المرفوع، وقيس على ذلك معتل الألف والواو أيضا.

أما فيما يتعلق بالفعل المضارع المنصوب فلا تحدث أي تغيرات بين الوصل وبين الوقف، فحتى وإن كان هناك تغير فإنه يلحق الفعل المضارع المرفوع الذي ينتهي بصامت لين y أو w أو بفتحة a وكذلك في حالة إذا تمت إضافة فتحة / a / في المضارع المنصوب، فنقول في المرفوع " يدعو yad?uw " أما في المنصوب " لن يدعوَ yad?uwa ".

وبالتالي يتم الاحتفاظ بنفس الكلمة في المضارع المنصوب، ونقول في الوقف كما نقول في الوصل " هي لن تدعوَ " وينطبق هذا حتى على الأفعال معتلة الياء ومعتلة الألف.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الجدول 01:

الوصل في المضارع المنصوب		الوقف في المضارع المنصوب	
لن تدعوّ	Yad ?uwa	لن تدعوّ	Yad?uwa
لن ترميّ	tarmiya	لن ترميّ	tarmiya
لن ترعى	Tar?aa	لن ترعى	Tar?aa

المصدر: د. مولدي اليحياوي (2018) ، الوقف: دراسة في فونولوجيا القطع المستقلة، مجلة العلوم الإنسانية، ص: 114.

الشكل 31: تمثيل وفق الصواتة المستقلة القطع لكلمة لن " تدعوَ tad?uwa " في الوصل وفي الوقف.

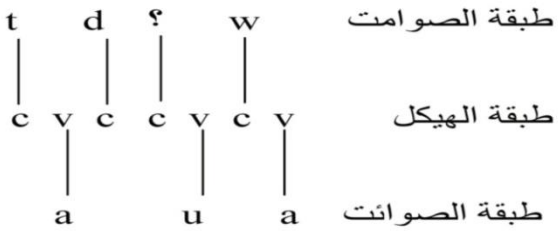

الشكل 32: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية لفعل لن تدعوَ tad?uwa.

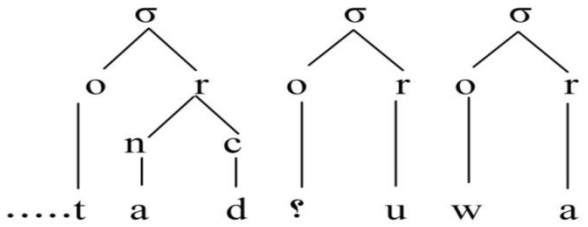

وبالتالي فإن الوقف في الأفعال المعتلة الآخر في المضارع المجزوم، يكون بإضافة هاء السكت فننتقل من " لم يغزُ ya?zu " في الوصل إلى " لم يغزُهْ ya?zuh " في الوقف ومن " لم يمش " إلى " لم يمشهْ yamʃiyh " في الوقف، عكس المضارع المرفوع أو المنصوب الذي لا يقع عليه أي تغيير أثناء الوقف، بل يحافظ على بنيته العميقة والسطحية في كلتا الحالتين في الوصل والوقف.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وهذا ما يورده ابن الحاجب في شرح الشافية "... وكل ما لحقه هاء السكت فإن كان محذوفا منه شيء نحو لم يخش ولم يغزو ولم يرمِ ... فالهاء به أولى " (لاستراباذي).

الجدول 02:

الوقف في المضارع المجزوم		الوصل في المضارع المجزوم	
لم تدعُهْ	Tad?uh	لم تدعُ	Tad?u
لم ترمِهْ	tarmih	لم ترمِ	tarmi
لم ترعَهْ	Tar?ah	لم ترعَ	Tar?a

المصدر: د. مولدي اليحياوي (2018) ، الوقف: دراسة في فونولوجيا القطع المستقلة، مجلة العلوم الإنسانية، ص: 115.

وبالتالي فهناك تغييرا سيطرأ على الأمثلة الآتية التي سنحاول أن ننظر في تمثيلها في الوصل كما في الوقف.

الشكل 33: تمثيل وفق الصواتة المستقلة القطع لفعل " لم ترعَ tar?a ".

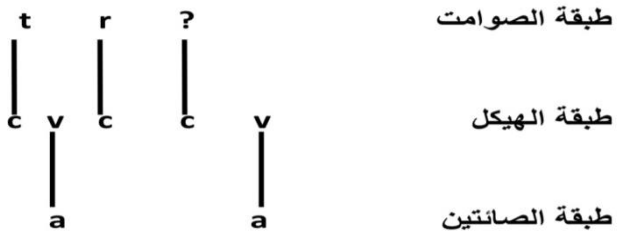

الشكل 34: تمثيل وفق الصواتة المستقلة القطع " لم ترعه tar?ah ".

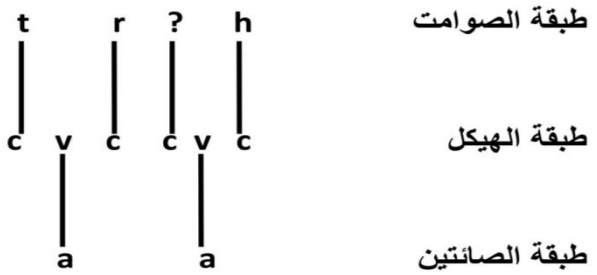

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 35: تمثيل للبنية المقطعية الداخلية للفعل لم ترعَ tar?a في الوصل، والفعل لم ترعَهْ tar?ah في الوقف.

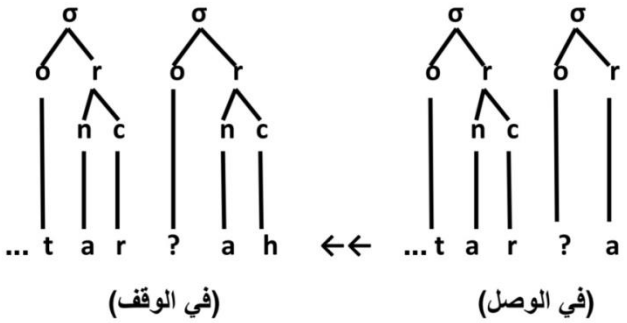

انطلاقا من هذا التمثيل نلاحظ اختلافا بين الفعلين حتى إن كان عدد المقاطع ثابتا: مقطعين في الوصل وكذلك في الوقف، لكن الفارق بينهما أن قافية المقطع الثاني في الوقف أصبحت متشظية نتيجة زيادة الهاء التي أضحت تحتل موضع القفل، وعاد الصائت يمثل نواة القافية بعد أن كان هو نفسه يشكل قافية المقطع الثاني في الوصل. (البحياوي، 2018، صفحة 158)

ثالثا: تحليل النتائج

حسب التطبيقات التي أجريناها على مختلف الكلمات من أسماء وأفعال صحيحة كانت أم معتلة في اللغة العربية، أيقنا بأن الوقف لا يعني إسكان الصامت الأخير في الكلمة فقط، وإنما يكتسي صيغا أخرى منها ما يكون بالزيادة، ومنها ما يكون بالإنقاص، فبالزيادة يتم ذلك إما بالتضعيف وهذا وجدناه في الاسم jaball ، أو بإضافة هاء السكت وهذا يهم الأسماء التي تنتهي بتاء مغلقة مثل محاربه muhaaribah أوالفعل المعتل الآخر المجزوم مثل لم ترعهْ tar?ah.

أما بالإنقاص، فيكون ذلك بحذف صامت اللين في الأسماء المنتهية بصامت لين كما في raa?، وإما بحذف الصائت في بعض الأفعال الصحيحة، وهذا ما وجدناه في taktumiin و katamn و katam. أما الحالات التي لا تقبل الوقف أوالتي لا يطرأ عليها أي تغيير لا من حيث الزيادة ولا النقصان، هي عندما نكون أمام صامت صحيح، أو مضارع منصوب ومرفوع، أو أثناء نقل صائت ليس فيه زيادة أو نقصان.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

خاتمة :

وختاما فإن هذا المقال حاولنا فيه مقاربة ظاهرة الوقف التطريزية في اللغة العربية مقاربة فونولوجية حديثة، وذلك بتنزيل الصواتة مستقلة القطع على مختلف الحالات منها ما يتعلق بالاسم ومنها ما يتعلق بالفعل، حيث توصلنا على أن الوقف يحكمه أمران إما الزيادة كما في حالة التضعيف، أو بهاء السكت، وإما بالإنقاص وذلك بحذف صامت اللين، أو الصائت في بعض الأفعال الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك لم نجد أي حالة يحذف منها الصامت الصحيح، علما أن التغييرات في المضارع المنصوب والمضارع المرفوع تنعدم تماما.

CONCLUSION

Finally, in this article, we attempted to approach the phenomenon of pause in Arabic language, a modern phonological approach, by applying the autosegmental phonology to different cases, including those related to the name and those related to the verb, where we concluded that the pause phenomenon is controlled by two things, either increase as in the case of reduplication or with the h sound added at a pause , or by decreasing, and that by deleting the lenis consonant , or the vowel in some correct verbs. Furthermore, we didn't come across any cases from which the " " was deleted, bearing in mind that the changes in the subjunctive and the nominative are completely absent.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم رواية ورش عن نافع

❖ **المراجع**

1. ابن الجزري (الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي)، د.ت، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان د ط.
2. ابن جني (أبي الفتح عثمان)، 1952م، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

3. ابن فارس (أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، 1399هـ، 1979م، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
4. ابن منظور (الإمام العلامة أبي الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري)، 1414هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط.
5. الاستراباذي (رضى الدين)، شرح شافية ابن حاجب، تح: محمد نور الدين ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، د ط، د ت.
6. الأشموني (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)، 1393هـ/ 1973م، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2.
7. الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، 1983م، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة، دط.
8. حنون (مبارك)، 1431 هـ/ 2010 م، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، دار الأمان، الرباط، ط 1.
9. حنون (مبارك)، 1424 هـ/ 2003 م، في الصواتة الزمنية: الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، دار الأمان، الرباط، ط 1.
10. الداني (لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان)، 1427 هـ/ 2006 م، المكتفي في الوقف والابتداء، تح: جمال الدين أحمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، د ط.
11. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، 1376هـ/ 1957م، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت – لبنان،ط 1.
12. سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، 1408 هـ/ 1988م، الكتاب (كتاب سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3.
13. السيوطي (جلال الدين)، 1429هـ/ 2008 م، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للناشرون، بيروت– لبنان، ط 1.
14. عبد الواحد (عبد الحميد)، 2004م، الكلمة في التراث اللساني العربي، صفاقس، مكتبة علاء الدين،د ط.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

15. علي الفيومي (أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ)، 1987م، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، د ط.

16. النسفي (نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد)، 2010م، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تح: خالد عبد الرحمان العك، دار النفائس، بيروت– لبنان، ط 3.

❖ المراجع الأجنبية

17. Grover Hudson. 1986. ArabicRoot and Pattern Morphology Without Tiers. Journal Of Linguistics.
18. Janet Watson . 2002. ArabicPhonology and Morphology. Oxford UniversityPress.
19. John Goldsmith. 1990. Autosegmental and MetrialPhonology. Oxford. UK. Basil Blackwelltd.
20. Jonthan Owens. 1998. Case and Proto Arabic Part l. Bulletin Of The School Of Oriental andAfrican- studies. University of London.
21. Mitchell. T. F. (1960). Prominence and syllabication in Arabic . Bulletin of the School of oriental and AfricanStudies. University of London.

❖ المجلات والدوريات:

22. حامد الظالمي وسهير كاظم حسن، 2016، الدراسة التاريخية للظواهر التطريزية والظواهر الصوتية في اللغة العربية: عند المستشرقين، مجلة آداب البصرة، العدد 78.

23. عبد الحميد عبد الواحد و مولى اليحياوي، 2016، الفونولوجيا المستقلة القطع ونماذج من تطبيقاتها على العربية، مجلة اللسانيات العربية، العدد 3.

24. مولدي (اليحياوي)، صيف 2018، الوقف: دراسة في فونولوجيا القطع المستقلة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31.

Bibliography List :

The Quran recited with Riwayat Warsh A'n Nafi

❖ **Sources and references:**

1. Abdel Wahed (Abdul Hamid), 2004, The Word in the Arabic Linguistic Heritage, Sfax, Aladdin Library, D. T.
2. Al-Ashmouni (Ahmed bin Muhammad bin Abdul Karim), 1393 AH / 1973 AD, Manar Al Hudaa fi bayan Al Waqf Wal IIbtidaa , Mustafa

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Al-Babi Al-Halabi & Sons , Company and printing Press, Egypt, 2nd Edition.

3. Al-Dani (by Abu Amr Al-Dani Othman bin Saeed bin Othman), 1427 AH / 2006 AD, in Al Waqf Wal IIbtidaa , edited by: Jamal Al-Din Ahmed Sharaf, Dar Al-Sahaba for Heritage, Tanta, D. T.
4. Ali Al-Fayoumi (Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi Al-Maqri), 1987 AD, The Illuminating Lamp In Gharib Al-Sharh Al-Kabir, Library of Lebanon, d.
5. Al-Istrabadi (Rida al-Din), Shafia Ibn Hajeb, edited by: Muhammad Nur al-Din, Muhammad al-Zafzaf and Muhammad Muhi al-Din, Beirut, Dar al-Kotob al-ilmiyah (DKI), Dr. T. Dr. T.
6. Al-Jarjani (Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif), 1983 Ad, Dictionary of Definitions, Dar Al-Fadilah, Cairo, d.T., d.T.
7. Al-Nasafi (Najm Al-Din Abu Hafs Omar bin Muhammad), 2010, students of the students in jurisprudential conventions, edited by: Khaled Abdel-Rahman Al-Ak, Dar Al-Nafaes, Beirut - Lebanon, 3rd edition.
8. Al-Suyuti (Jalal Al-Din), 1429 AH / 2008 AD, Perfection to the Sciences of the Qur'an, edited by: Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation for Publishers, Beirut - Lebanon, Edition 1.
9. Al-Zakrashi (Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah), 1376 AH / 1957 AD, Al-Burhan in the Sciences of the Quran, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books, Beirut - Lebanon, 1.
10. Hanoun (Mubarak), 1424 AH / 2003 AD, in the Time phonology : Al Waqf in Classical Linguistics, Dar Al-Aman, Rabat, Edition 1.
11. Hanoun (Mubarak), 1431 AH / 2010 AD, in the Rhythmic Organization of the Arabic Language, Waqf Model, Dar Al-Aman, Rabat, Edition 1.
12. Ibn Al-Jazari (Al-Hafiz Abi Al-Khair Muhammad bin Muhammad Al-Dimashqi), Publishing in the ten recitations, edited by: Ali Muhammad Al-Sabbagh, Scientific Books House, Beirut-Lebanon, d.T., d.T.
13. Ibn Faris (Abu Al-Hussein Ahmed Bin Faris Bin Zakaria), 1399 AH, 1979 AD, A Dictionary of Language Standards, edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

14. Ibn Jani (Abu Al-Fath Othman), 1952 Ad, Characteristics, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House, Scientific Library, d. T.
15. Ibn Manzur (Imam Allama Abi Al-Fadl, Jamal Al-Din Muhammad Bin Makram Ibn Manzur the African-Egyptian), 1414 Ah, Lisan Al-Arab, Dar Sader, Beirut, d.T.
16. Sibawayh (Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar), 1408 AH / 1988 AD, the book (Sibawayh's Book), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, publisher, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition.

❖ **foreign references**

17. Grover Hudson. 1986, ArabicRoot and Pattern MorphologyWithout Tiers. Journal Of Linguistics.
18. Janet Watson, 2002, ArabicPhonology and Morphology. Oxford UniversityPress.
19. John Goldsmith. 1990, Autosegmental and MetrialPhonology. Oxford. UK. Basil Blackwelltd.
20. Jonthan Owens. (1998), Case and Proto Arabic Part l. Bulletin Of The School Of Oriental andAfrican- studies. University of London.
21. Mitchell. T. F. Prominence and syllabication in Arabic . Bulletin of the School of oriental and AfricanStudies (1960). University of London.

❖ **Journals and reviews**

22. Abdel Hamid Abdel Wahed and Mawla Al Yahyaoui, March 2016 AD, Autosegmental phonology and examples of its applications to Arabic language, Journal of Arabic Linguistics, Issue 3, Jumada II 1438 AH.
23. Hamed Al-Zalami and Suhair Kazem Hassan, 2016, The orientalists diachronic studies of prosodic phenomenon and phonological features in the Arabic language, Basra Literature Journal, Issue 78.
24. Mawlid (Al-Yahawi), Summer 2018, An Autosegmental study of pause , Journal of Human Sciences, Issue 31.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Pause in Arabic "Phonology Approach"

EZ-ZAHIDY MOHAMMED
ECOLE NORMALE SUPERIEUR
(Université Moulay Ismail) –meknés le Maroc
mohamedzahidi77@gmail.com

Abstract:

Through this study, we aim to identify the concept of the pause phenomenon of the ancient Arab grammarians and morphologists , and to identify its types, furthermore to its morpho-phonological approach based on the applying of the autosegmental phonology, the optimal method to attract all its prosodic features, and surround them in a way that ensures its containment and draw its boundaries with the rest of the tonal phenomenon, and the emergence of its impact potentials on word structure in Arabic language.

Keywords: Pause, Segment, Autosegmental phonology, skeletal tier, consonantal tier.

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الأحكام الفقهية للكمامة للطبية

صلاح أحمد فراج حمد الله

أستاذ مساعد جامعة منيسوتا وجامعة المدينة العالمية

Salahazhary2020@gmail.com

تاريخ الارسال : 2022/02/14 تاريخ القبول: 2022/03/05

الملخص

يهدف البحث، وهو بعنوان: **الأحكام الفقهية للكمامة للطبية** إلى بيان ما يتعلق بالكمامة الطبية من أحكام فقهية، وقد قسمت بحثي إلى مقدمة، وخمسة مباحث، بينت فيه حكم الصلاة بالكمامة خوفًا من كورونا، وحكم إلزام الناس بلبس الكمامة في التجمعات في دور العبادة وغيرها، وحكم احتكار الكمامات الطبية.، وحكم التسعير الجبري للكمامة بسبب الاستغلال، وحكم التعزير على عدم ارتداء الكمامة، ثم الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الأحكام- الفقهية-الكمامة

مقدمة:

الإصابة بالأوبئة العامة سنة من السنن الربانية، التي يصيب الله -عز وجل- بها العباد، قال تعالى: {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ} [البقرة: 155]، فأخبر الله تعالى أن يصيب عباده بما شاء(أبو جعفر الطبري، 2001، ص703) ، وقال تعالى: {لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ } [آل عمران: 186]، فالله –عز وجل- يبتلي عباده بما شاء من المصائب، والكوارث(الثعالبي، د.ت ، ص317) ، وهو الأمر الذي لم تتركه الشريعة الإسلامية، بل إن الله عز وجل- جعل لتلك الكوارث فقهاً، فقال تعالى: {وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ} [الأعراف: 157]، أي يرفع الحرج عنهم، وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ» (البخاري، د.ت، ص39) ، ومن الأوبئة التي شلت العالم بأسره وباء كورونا، وهي كارثة عظيمة عطلت كل شيء في الحياة، وتسببت في الكثير من الأمور، وتعلق بها الكثير من الأحكام في العبادات وغيرها، ومن هنا جاء البحث بعنوان : " **الأحكام الفقهية للكمامة للطبية**".

أهمية البحث وأسباب اختياره:

1-الأوبئة سنة ربانية فوقوعها محتم، ويحتاج إلى بيان ما يتعلق بها من أحكام.

2-سؤال الناس عن الكثير من المسائل المتعلقة بلبس الكمامة في العبادات وغيرها.

2-تبصير الناس بفقه الأوبئة .

3-الحاجة الماسة إلى تبصرة الناس بالأحكام المتعلقة بوباء كورونا.

أهداف البحث:

1-بيان حكم الصلاة بالكمامة خوفًا من كورونا.

2-بيان حكم إلزام الناس بلبس الكمامة في التجمعات في دور العبادة وغيرها

3-بيان حكم احتكار الكمامات الطبية.

4-بيان حكم التسعير الجبري للكمامة بسبب الاستغلال.

5-بيان حكم التعزير على عدم ارتداء الكمامة.

مشكلة البحث:

في ظل انتشار وباء كورونا ألزمت المؤسسات الحكومية الناس بارتداء الكمامة في دور العبادة، وغيرها، وهذا يتعلق به العديد من الأحكام، ومن هنا جاءت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما حكم الصلاة بالكمامة خوفًا من كورونا؟

2-ما حكم إلزام الناس بلبس الكمامة في التجمعات في دور العبادة وغيرها؟

3-ما حكم احتكار الكمامات الطبية؟

4-ما حكم التسعير الجبري للكمامة بسبب الاستغلال؟

5-ما حكم التعزير على عدم ارتداء الكمامة؟

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

منهج البحث:

اتبعت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات، وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج حيادية موضعية.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة وخمسة أبحاث، وهي كالتالي:

المبحث الأول: حكم الصلاة بالكمامة خوفًا من كورونا.

المبحث الثاني: حكم إلزام الناس بلبس الكمامة في التجمعات في دور العبادة وغيرها

المبحث الثالث: حكم احتكار الكمامات الطبية.

المبحث الرابع: حكم التسعير الجبري للكمامة بسبب الاستغلال.

المبحث الخامس: حكم التعزير على عدم ارتداء الكمامة.

الخاتمة، وفيها:

أهم النتائج.

المصادر والمراجع.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المبحث الأول: حكم الصلاة بالكمامة خوفًا من كورونا

الحديث عن حكم لبس الكمامة في الصلاة بسبب كارثة فيروس كورونا، يقتضي بيان مفهوم الكمامة، ثم بين أقوال العلماء في المسألة.

أولاً: مفهوم الكمامة:

الكمامة لغة:

أصل الكم التغطية. وفي حديث عمر أنه رأى جارية متكمكمة فضربها بالدرة وقال: أتشبهين بالحرائر، أراد بالمتكمكمة المتكممة، وأصله من الكمة، وهو القلنسوة، فشبه قناعها بها، المكمة: شيء يوضع على أنف الحمار كالكيس؛ وكذا الغمامة والكمامة(الأزهري الهروي، 2001، ص344) ، ويقال للبعير إذا شددت على فمه جلدة أو غير ذلك لئلا يعض: هذا بعير مَكْمُوم(ابن السكيت، 2002، ص288) ، والكِمامُ بالكسر والكِمامَةُ أيضاً: ما يُكَمُّ به فم البعير لئلا يعضّ(الجوهري، د.ت، ص2024).

وجاء في المعجم الوسيط: "(الكمامة) الكمام ووعاء الطلع وغطاء النور وما يجعل على أنف الحمار أو البعير لئلا يؤذيه الذباب"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص799).

فالكمامة لفظة عربية(بن محمد تيمور، 2002، ص251) ، وهي عبارة عن غطاء يوضع على الفم لدفع الأذى، وكانت تستخدم مع الحيوانات، وهي الآن تستخدم لمنع أذى كارثة فيروس كورونا.

الكمامة اصطلاحاً:

لا تخرج الكمامة في معناها اللغوي عن المعنى الاصطلاحي، فهي غطاء يوضع على الفم والأنف يستخدمه الأطباء وغيرهم لدفع أذى العدوى، ومنع وصول الأذى لهم.

ثانياً: أقوال العلماء في المسألة:

القول الأول: كراهة تغطية الفم في الصلاة، إلا لسبب

وهو مذهب الحنفية(السرخسي، 1993، ص31)(الكاساني، 1986، ص216) ، والمالكية(الثعلبي البغدادي، د.ت، ص231) ، والشافعية(الشيرازي، د.ت، ص127)(الروياني، د.ت، ص91) ، ومذهب الحنابلة(الكلوذاني، 2004، ص77) (الجماعيلي، 1994، ص233)

قال الكاساني: "إلا إذا كانت التغطية لدفع التثاؤب فلا بأس به".

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

قال الدميري: " فإن كان لحاجة، لم يكره، كما إذا تثاءب، فإنه يستحب وضعها"(أبو البقاء الشافعي، 2004، ص239).

وقال البهوتي: "ويكره في الصلاة تغطية وجهه، واللثام على فمه وأنفه بلا سبب"(البهوتي، 1438هـ، ص217).

القول الثاني: جواز وضع الكمامة على الأنف دون الفم

وهو مذهب الحنابلة(الكلوذاني، د.ت، ص77)(ابن قدامة، د.ت، ص233)

أدلة القول الأول:

1- قوله صلى الله عليه وسلم: "كفوا أيديكم في الصلاة، واسكنوا في الصلاة"(الجصاص، 2010، ص577).

وجه الدلالة:

دل الحديث على كراهية وضع الكمامة على الفم والأنف في الصلاة، حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن وضع اليد على الفم والأنف، والكمامة مثله(السرخسي، د.ت، ص31).

مناقشة:

قوله(كفوا أيديكم في الصلاة) لا أصل له، فلا توجد في كتب الحديث، لا الصحيحة، والضعيفة، ولا الموضوعة، ولا يوجد في أي مظان من مظان الحديث.

2- النبي – صلى الله عليه وسلم – «نهى عن التلثم في الصلاة»(الكاساني، د.ت، ص216)

وجه الدلالة:

في الحديث نهي عن التلثم وهو شد القناع على الفم والأنف(بن سيدة، 2000، ص159) ، فيكره لبس الكمامة على الفم والأنف»(الكاساني، د.ت، ص216).

مناقشة:

الحديث ليس له أصل.

3-عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ»(أبو داوود، د.ت، ص174)(ابن الخراط، 1995، ص318).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وجه الدلالة:

قوله: (وأن يغطي الرجل فاه)، فإن من عادة العرب التلثم بالعمائم على الأفواه فنهوا عن ذلك في الصلاة إلا أن يعرض للمصلي التثاؤب، فيغطي فمه عند ذلك"(الخطابي، 1932، ص179).

قال التوربشتي: "نهي عن ذلك؛ لأنه يحجر الرجل عن أداء القراءة على نعت الكمال والإتيان بالسجود على وجه التمام، وكان من دأب العرب أن يتلثموا بعمائمهم فيغطوا بها أفواههم كيلا يصيبهم الهواء بأذى من حر أو برد فنهوا عن ذلك الصنيع في حال الصلاة للمعنى"(التوربشتي، 2008، ص224).

مناقشة:

1-الحديث ضعيف.

قال الإمام أحمدُ: "حديث أبي هريرة في السَّدل ليس هو صحيح الإسناد، وقد صح النهيُّ فيه عن عليٍّ"(المقدسي الحنبلي، 2012، ص256)

قال الذهبي: "هذا منكر، والحسن وإن كان من رجال البخاري فقد قال أحمد: أحاديثه أباطيل"(الذهبي الشافعي، 2001، ص681).

2-من حسن الحديث حسنه بشواهده، ولكن هذه الزيادة(وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ) لم يتابع عليها، فهي ضعيفة.

3-عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَتَلَثَّمَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ»(ابن أبي شيبة، د.ت، ص 130).

وجه الدلالة:

دل الأثر على كراهة تغطية الفم والأنف بالكمامة في الصلاة.

4- قال سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: سَمِعْتُ ابْنًا لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، يُحَدِّثُ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُمْسِكْ بِيَدِهِ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ»(مسلم، د.ت، 2293).

وجه الدلالة:

قوله: (فليمسك بيده على فيه)، أي فليغط فمه بكف(الهرري الشافعي، 2009، ص426) ، فالحديث فيه دلالة على جواز تغطية الفم والأنف عند الحاجة(الدميري، د.ت، ص239).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

5-تغطية الفم والأنف في الصلاة ضرب من سوء الأدب وترك التوقير للصلاة(عبد الوهاب المالكي، د.ت، ص231).

6-الفم والأنف عضو في الوجه يسجد عليه فأشبه الجبهة ولأن مباشرته إذا قلنا بوجوب السجود عليه واجبة أو سنة مؤكدة فإن سجد على الحائل كان مكروها وأن حسر اللثام احتاج إلى عمل ولأنه ربما حصلت معه غنة في الحروف ولأنه من الوجه وهو ابلغ من اللحية(ابن تيمية، د.ت، ص358).

7-التغطية منعا من القراءة والأذكار المشروعة؛ ولأنه لو غطى بيده فقد ترك سنة اليد، فيه تغطية فمه بغطاء كالكمامة بدون سبب فيه تشبه بالمجوس؛ لأنهم يتلثمون في عبادتهم النار(السرخسي، د.ت، ص31)(الكاساني، د.ت، ص216).

8-الرجل إذا ستر فمه لا تخرج الحروف من فمه صحيحة، فيقرأ لحنا كثيرا في الفاتحة وغيرها(المظهري، 2012، ص95).

أدلة القول الثاني:

1-عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ»(تقدم تخريجه).

وجه الدلالة:

دل الحديث على عدم كراهة لبس الكمامة على الأنف؛ لأن تخصيص الفم بالنهي عن تغطيته تدل على إباحة تغطية غيره(بن قدامة، 1968، ص419).

2-عَنْ قَتَادَةَ، فِي الرَّجُلِ يُغَطِّي أَنْفَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ «كَرِهَ تَغْطِيَةَ الْأَنْفِ»(ابن أبي شيبة، د.ت، ص130).

2-في وضع الكمامة على الفم تعويق عن تحقيق الحروف، ومنعاً من إكمال ركن الصلاة(ابن المنجي التنوخي، 2003، ص308).

الرأي الراجح:

الراجح في المسألة- والله أعلم- لبس الكمامة في الصلاة جائز لا كراهة فيه، وذلك لما يأتي:

1-أجاز جمهور الفقهاء تغطية الفم والأنف لحاجة، والكمامة يحتاج إليها المصلي للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

2-أجاز العلماء تغطية الوجه لحر أو برد، قال أحمد بن حنبل: "وقال لا بأس بتغطية الوجه لحر أو برد"(محمد ابن مفلح، 1997، ص332).

ولا شك أن الحاجة إلى الكمامة بسبب فيروس كورونا أشد بكثير من الحر والبرد.

3-الأحاديث التي استدل بها الفريقان كلها ضعيفة، فلا يثبت بها حكم شرعي.

وبناء على ما سبق فلا كراهة في لبس الكمامة للمصلي مطلقاً.

المبحث الثاني: حكم إلزام الناس بلبس الكمامة في التجمعات في دور العبادة وغيرها.

شروط إلزام ولي الأمر:

تتمثل شروط إلزام ولي الأمر فيما يلي:

1-أن تكون المصلحة حقيقة:

من شروط إلزام ولي الأمر أن تكون المصلحة حقيقية، وليست موهمة، ولا شك أن تعاطي أمصال التطعيم يقينا تحقق مصلحة عامة(بن شاكر الشريف، 2008، ص25).

2-أن يكون المباح قابلاً للتقييد:

يشترط في الإلزام بالمباح أن يكون قابلاً للتقييد، متعلقاً به حق الغير، حيث إن حق الغير محافظ عليه شرعاً(الشاطبي، 1997، ص545).

3-أن يترتب على ترك المباح ضرر:

وعدم إجبار الناس على تعاطي الأمصال فيه ضرر متوقع على الأمة كلها، ويرى بان حزم عدم جواز تقييد المباح من أجل ضرر متوقع، قال ابن حزم:" وما أباح الله تعالى قط إبطال حق ولا المنع من الطاعة من أجل معصية عصاها ذلك الممنوع، أو خيف أن يعصيها ولم يعص بعد كما لم يبح أن تنفذ معصية، وأن يمضي باطل من أجل باطل عمل به ذلك المخل ومعصيته، بل الباطل مبطل قل وجوده من المرء أو كثر، والحق نافذ قل وجوده من المرء أو كثر"(ابن حزم، د.ت، ص146).

4-أن يكون التقييد مؤقتاً:

التأقيت يكون ببقاء مبرر التقييد، وليس له زمن معين، "سدَّ الذرائع من أصول التشريع، وكان سدُّها في أحوال معينة، لزم أن يكون موكولاً لنظر المجتهدين سدّاً وفتحاً بأن يراقبوا مدّة اشتمال الفعل على عارض

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

فساد فيمنعوه، فإذا ارتفع عارض الفساد أرجعوا الفعلَ إلى حكمه الذاتي له"(بن عاشور التونسي، 2004، ص390).

5-أن يكون تقييد المباح والإلزام به لتحقيق مصلحة شرعية:

إجبار ولي الأمر على لبس الكمامة فيه تحقيق للعديد من المصالح الشرعية، التي تعود بالنفع على الأجيال بأسرها، فليزم تقييد الإمام للمباح، ويكون له الحق في الإجبار على تناول الأمصال، حيث فيه نفع عام للأمة، وقد سبق أن "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"(السيوطي، د.ت، ص121)(ابن نجيم، د.ت، ص104).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن لولي الأمر إلزام الناس بالكمامة في التجمعات، وفي أثناء التواجد في دور العبادة؛ لتحقق شروط الإلزام، فإنه يقبل التقييد، كما أنه في تحقيق مصلحة يقينية، من خلق أمة قوية، وبناء جيل قادر على مواجهة الأعداء، كما أنه يحقق نفع للأمة بدفع ضرر عام عنها، حيث يترتب على عدم ارتداء الكمامة انتشار الأوبئة والأمراض معدية، والتي قد يكون بعضها من الوباء العام.

المبحث الثالث: حكم احتكار الكمامات الطبية:

أولاً: مفهوم الاحتكار لغة واصطلاحاً:

الاحتكار لغة:

فلان يحكِرُ فلاناً: أدخَلَ عليه مَشَقّة، ومَضَرَّةً في مُعاشَرته، ومُعايَشته، والحَكْر: ما احتَكَرْتَ من طَعام ونحوه ممّا يُؤكَل، ومعناه: الجمع، والفعل: احتَكَر وصاحبه مُحتَكِرٌ ينتظر باحتباسه، الغلاء(الفراهيدي البصري، د.ت، ص61) ، واحْتِكارُ الطعام: جَمْعه وحَبْسه يُتَرَبَّص به الغلاء(الفارابي، 1987، ص635).

قال ابن فارس: "الحاء والكاف والراء أصل واحد، وهو الحبس. والحكرة: حبس الطعام منتظرا لغلائه، وهو الحكر، وأصله في كلام العرب الحكر، وهو الماء المجتمع، كأنه احتكر لقلته"(القزويني الرازي، 1979، ص92).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الاحتكار اصطلاحاً:

عرفه بدر الدين العيني بأنه :" حبس أقوات الناس، والبهائم عن البيع يتربص الغلاء شهرا فما زاد فيهما اشتراه في المصروفية؛ إضراراً بالناس"(بن حسين الغيتابي، 2000، ص210).

يمكن تعريف الاحتكار بأنه: تخزين السلع التي تشتد حاجة الناس إليها، وتقليل المعروض منها في الأسواق، أو حجبها عن الأسواق؛ لرفع سعرها.

ثانياً: آراء العلماء في احتكار الدواء:

احتكار الدواء يتعلق باحتكار غير الطعام والشراب، وهي مسألة اختلف فيها الفقهاء:

القول الأول: حرمة الاحتكار في أقوات الآدميين، ولا يكون في غيرها.

وهو قول أبي حنيفة، ومحمد الحنفية(القدوري، 1997، ص241)(الكاساني، د.ت، ص129)(المرغياني، د.ت، ص377) ، ومذهب الشافعية(الماوردي، 1999، ص411)(الشيرازي، د.ت، ص64) ، والحنابلة(بن قدامة الجماعيلي، 1968، ص167)(بن مفرج، 2003، ص179)(المرداوي، 1995، ص198).

أدلتهم:

1-قال مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعِ بْنِ نَضْلَةَ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»(مسلم، د.ت، ص1228).

وجه الدلالة:

قال القنازعي :" قال الفقهاء: إنما هذا إذا قل الطعام في الأسواق واحتاج الناس إليه، فإن من احتكر حينئذ فهو مضر بالناس، فمن فعل ذلك فليتب منه إلى الله -عز وجل-، وليبع ذلك الطعام من أهل الحاجة إليه بمثل ما ابتاعه به"(المطرف القَنَازِعي، 2008، ص459) ، فخصوا الحديث بالأقوات.

مناقشة:

تخصيص الحديث بالأقوات تخصيص بالعرف، والعرف يتغير من زمان إلى زمان، والدواء اليوم قد يكون أهم من الأقوات في بعض الأحايين.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

2-الضرر في الأعم الأغلب إنما يلحق العامة بحبس القوت، والعلف، فلا يتحقق الاحتكار إلا به(الكاساني، د.ت، ص129)(البابرتي، د.ت، ص58).

القول الثاني: حرمة الاحتكار في الأقوات، والعلف وغيرها.

وهو قول أبي يوسف من الحنفية(الكاساني، د.ت، ص129)(المرغيناني، د.ت، ص377)(أبو الفضل الحنفي، 1937، ص162) ، ومذهب المالكية(ابن الجلاب المالكي، 2007، ص111)(الثعلبي البغدادي، د.ت، ص1035)(ابن بزيزة، د.ت، ص997)

أدلتهم:

1-قال مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعِ بْنِ نَضْلَةَ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»(تقدم تخريجه).

وجه الدلالة:

الاحتكار "أسوأ ما يمكن أن يصيب حقوق المستهلكين بالإضرار، فهو يؤدي إلى نقص ارتفاع الأسعار، وتقليص فرص الاختيار الحر المتاحة للمستهلكين، ويحول دون تطوير الإنتاج والخدمات إلى الأحدث تكنولوجياً، ويقتل القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية"(لطفي، 1991، ص12) ، ولذلك نهى عنه النبي –صلى الله عليه وسلم، وهذا عام في كل ما بالناس حاجة إليه، وضرورة إلى شرائه، وكثرته، سواء كان طعامًا، أو ثيابًا أو أي شيء كان من أنواع الأموال(عبد الوهاب، د.ت، ص1035).

2-قال عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ-رضي الله عنه-: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ»(البيهقي، د.ت، ص287).

وجه الدلالة:

بين الحديث أن الذي يحتكر السلع؛ ليبيعَه بقيمةٍ كثيرةٍ، آثم وبعيد من الخير ما دام في ذلك الفعل، ولا تحصل له البركة(المظهري، 2012، ص461) ، وكان المحتكر ملعون؛ لتضييقه على الناس(الهروي القاري، 2002، ص1951) ، وهو عام في كل ما يحتاج الناس إليه من طعام وغيره(الكاساني، د.ت، ص129)(المرغيناني، د.ت، ص377).

3-إن كراهة الاحتكار سببها الإضرار بالعامة وهذا لا يختص بالقوت والعلف(الكاساني، د.ت، ص129)(المرغيناني، د.ت، ص377).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الرأي الراجح:

الراجح في المسألة –والله أعلم– هو القول الثاني، وذلك لما يأتي:

ما ورد في الاحتكار كما في الحديث الصحيح هو عام يشمل كل ما يلحق بالناس من ضرر، وكان بالناس حاجة إليه.

القائلون بحرمة الاحتكار وقصره على الأقوات فقط خصصوا الأحاديث بالعرف، والعرف يتغير من زمان إلى زمان، والناس في زماننا في أشد الحاجة إلى الأدوية، فهناك من لا يمكن أن يعيش لحظة بدون دواء، ومن تكون حياته عذاب بدون دواء.

قد يترتب على عدم وجود الدواء ضرر كبير، وضيق شديد على كثير من الناس.

ومن خلال ما سبق يتضح أن تحريم الاحتكار في الدواء مبني على ما يلي:

1–عدم وجود فرق بين احتكار الدواء واحتكار الطعام وللشراب، حيث إن الأدوية مثل الأغذية.

قال ابن القيم: "والتحقيق في ذلك أن الأدوية من جنس الأغذية، فالأمة والطائفة التي غالب أغذيتها المفردات، أمراضها قليلة جدا، وطبها بالمفردات، وأهل المدن الذين غلبت عليهم الأغذية المركبة يحتاجون إلى الأدوية المركبة، وسبب ذلك أن أمراضهم في الغالب مركبة، فالأدوية المركبة أنفع لها، وأمراض أهل البوادي والصحاري مفردة، فيكفي في مداواتها الأدوية المفردة، فهذا برهان بحسب الصناعة الطبية"(ابن قيم الجوزية، 1994، ص10).

2–عدم وجود فرق بين احتكار الطعام والشراب والدواء؛ لأن الضرر المرتب على الدواء قد يكون أعظم من الضرر المترتب على احتكار الطعام.

قال الحطاب: "ماعدا الأطعمة من العصفر والكتان، والحناء وشبهها من السلع يجوز احتكارها إذا لم يضر ذلك بالناس"(الحطاب الرعيني، 1984، ص148).

"فكثيرًا من المصالح تتغير بتغير الأزمان وتغير الأحوال. وهذا التغير من شأنه أن يؤثر تأثيرًا ما، على الأحكام الشرعية التي نيطت بتلك المصالح. (الريسوني، 1992، ص264).

3– لا فرق بين احتكار الأدوية واحتكار الطعام، فكلاهما مبناه على العرف، فمن قصر الحديث في الاحتكار على الأقوات خصصها بالعرف، والعرف يتغير من زمن إلى زمن، وفي زماننا يعتبر الدواء من الأمور الضرورية التي تشتد حاجة الناس إليها أكثر من الطعام والشراب، كأدوية الأمراض الفتاكة، والمعدية، وغيرها.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

قال القرافي: "إجراء الأحكام التي مدركها العوائد مع تغير تلك العوائد: خلاف الإجماع وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد: يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة"(القرافي، 1995، ص218-220).

وبذلك يتضح أن التعليل بالفرق إثباتاً ونفياً له أثر على حكم احتكار الأدوية.

4-الاحتكار في أقوات الآدميين فيه إضرار بالعامة، وكذلك احتكار الأدوية في إضرار بالعامة.

5- الاحتكار في الأقوات من باب الظلم؛ لأن فيه تعلق بحق العامة، وكذلك احتكار الأدوية فيه تعلق بحق العامة، وفيه ظلم شديد، حيث إنه يمس حاجة طائفة ضعيفة في المجتمع، وفي حالة شدة وكرب، فقد يكون الظلم فيه أشد من الظلم في احتكار الأقوات.

6-احتكار الأقوات فيه تضييق على الناس في حياتهم، وهو مخالف لمقاصد الشريعة الإسلامية، التي جاءت بالتيسير على الناس، وكذلك احتكار الأدوية فيه تضييق على أكثر طوائف المجتمع احتياجاً إلى التيسير، وهم المرضى، فالمنافاة فيه لمقاصد الشريعة أكبر.

المبحث الرابع: حكم التسعير الجبري للكمامة بسبب الاستغلال:

مفهوم التسعير لغة واصطلاحاً:

التسعير لغة:

السعر: سعر السوق الذي تقوم عليه بالثمن، وأسعر أهل السوق إسعارا، وسَعَّروا تسعيرا إذا اتفقوا على سعر.(الفراهيدي، د.ت، ص339)(الزمخشري، د.ت، ص179)

قال ابن منظور:" السعر: الذي يقوم عليه الثمن، وجمعه أسعار وقد أسعروا وسعروا بمعنى واحد: اتفقوا على سعر. وفي الحديث: أنه قيل للنبي، صلى الله عليه وسلم: سعر لنا، فقال: إن الله هو المسعر؛ أي أنه هو الذي يرخص الأشياء ويغليها فلا اعتراض لأحد عليه، ولذلك لا يجوز التسعير. والتسعير: تقدير السعر".(ابن منظور، د.ت، ص365)

التسعير اصطلاحاً:

عرف التسعير بعدة تعريفات، ومنها:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

تعريف المالكية:

عرفه ابن عرفة بأنه: تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرًا للمبيع بدرهم معلوم.(ابن عرفة، د.ت، ص349)

التسعير: "تقديره سعر الطعام، ونحوه بثمن لا يتجاوزه الاحتكار".(بن شرف النووي، 1408هـ، ص186)

تعريف الشافعية:

التسعير: "أن يأمر الوالي أهل الأسواق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا وكذا، سواء كان في بيع الطعام أو في غيره، وسواء كان في حال الرخص أو في حال الغلاء".(العمراني، د.ت، ص354)

تعريف الحنابلة:

التسعير: "هو أن يسعر الإمام أو نائبه على الناس سعرا ويجبرهم على التبايع به".(البهوتي، د.ت، ص187)

وعرف بأنه :"تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرا للمبيع بدرهم معلوم".(الأنصاري، 1350هـ، ص258)

وعرفه الشوكاني: "هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمرا أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة".(الشوكاني اليمني، 1993، ص260)

التعريف المختار:

ومن خلال ما سبق من تعريفات يتبين لنا أنها متقاربة المعاني على اختلاف ألفاظها، والمختار هو تعريف التسعير بأنه: "هو أن يسعر الإمام أو نائبه على الناس سعرا ويجبرهم على التبايع به فهو من التعريفات السهلة الجامعة المانعة.

حكم التسعير بسبب الكوارث:

بداية اتفق الفقهاء على تحريم التسعير، واختلفوا في حكم التسعير وقت الكوارث على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية(الرازي، 1417هـ، ص235)(الموصلي البلدحي، 1937، ص161) ، والمالكية(ابن عبد البر، د.ت، ص730)(المازري المالكي، 2008، ص1010) ، وهو المعتمد عند

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشافعية(الجويني، 2007، ص63)(الروياني، 2009، ص175) إلى أنه يجوز للسلطان التسعير في الكوارث.

القول الثاني: وذهب الحنابلة(ابن مفلح، 1997، ص47) ، ووافقهم الظاهرية(ابن حزم، د.ت، ص537) ، والإمامية(بن حسن الهدلي، 1431هـ، ص201) ، إلى أنه لا يجوز للسطان التسعير في الكوارث

القول الثالث: الأظهر عند الشافعية (الجويني،2007، ص63)(السنيكي، د.ت، ص38)(البكري، 1997، ص31) ، والزيدية(الشوكاني اليمني، د.ت، ص516) جواز التسعير إلا في القوتين.

استدل أصحاب القول الأول بالسنة والمعقول:

1- السنة النبوية:

الدليل الأول: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ».(ابن ماجه، د.ت، ص728)(الدارمي، د.ت، ص1657)(العسقلاني، 1379هـ، ص348)(الزرقاني المصري، 2003، ص449)

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على مشروعية التسعيرُ (المظهري، د.ت، ص461)، وفي ذم الاحتكار دليل على جواز التسعير، حيث إن التسعير يكون لإزالة أمر منكر، وحرمة الاحتكار بحبس المشترى في المصر لتعلق حق العامة به فيصير ظالما بمنع حقهم ، وفي التسعير رفع لهذا الظلم عنهم(الكاساني، د.ت، ص129) ، فلما زجر عن الاحتكار كان للإمام الزجر عليه والنهي عنه(الماوردي، 1999، ص410) ، وإذا جاز التسعير كان في وقت الكوارث أولى بالجواز.

ويناقش هذا الدليل من وجهين:

الأول: هذا الاستدلال مردود، وذلك لأن الحديث في الاحتكار، والتسعير غير ذلك. لأن المسعر هو الذي يأتي إلى الذي يبيع متاعه فيسعره عليه، ويقدر له الثمن فيه، لأن لا يزيد عليه، والمحتكر الممتنع من بيعه.

الثاني: الأمر في الحديث للإرشاد.(الماوردي، 1999، ص410)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الدليل الثاني: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ بِحَاطِبٍ بِسُوقِ الْمُصَلَّى، وَبَيْنَ يَدَيْهِ غَرَارَتَانِ فِيهِمَا زَبِيبٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ سِعْرِهِمَا، فَسَعَّرَ لَهُ مُدَّيْنِ لِكُلِّ دِرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَدْ حُدِّثْتُ بِعِيرٍ مُقْبِلَةٍ مِنَ الطَّائِفِ تَحْمِلُ زَبِيبًا، وَهُمْ يَعْتَبِرُونَ بِسِعْرِكَ، فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ فِي السِّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تُدْخِلَ زَبِيبَكَ الْبَيْتَ فَتَبِيعَهُ كَيْفَ شِئْتَ، فَلَمَّا رَجَعَ عُمَرُ حَاسَبَ نَفْسَهُ، ثُمَّ أَتَى حَاطِبًا فِي دَارِهِ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الَّذِي قُلْتُ لَيْسَ بِعَزْمَةٍ مِنِّي، وَلَا قَضَاءٍ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَرَدْتُ بِهِ الْخَيْرَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ، فَحَيْثُ شِئْتَ فَبِعْ، وَكَيْفَ شِئْتَ فَبِعْ".(البيهقي، د.ت، ص48)

وجه الدلالة من الحديث:

سعر عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة، لما في ذلك من مصلحة العامة، وإذا كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سعر؛ لدفع المضرة عن أهل السوق(شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، د.ت، ص449) ،فلإن يتدخل الحاكم لتسعير السلع وقت الكوارث لرفع الحرج والضر عن الأمة أولى، فدل هذا على أن التسعير ومن الكوارث جائز.(الجويني، ص63)

ويناقش الحديث من وجهين:

1-أن عمر رضي الله عنه رجع وحاسب نفسه ثم عاد إلى حاطب فقال: (إن الذي قلت

2- ليس بعزيمة مني، ولا قضاء، وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد)، فكان هذا من أدل الأدلة على أن التسعير لا يجوز.(الروياني، ص176)

3- حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – عام فلا يخصص ذهب إليه الصاحب رضي الله عنه.(شرح التلقين، د.ت، ص1013)

الدليل الثالث: عن علي رضي الله عنه أنه سعر على قوم طعاماً فخالفوه فحرقه عليهم من الغد.(الماوردي، ص409)(الروياني، ص176)

وجه الدلالة من الحديث:

تسعير علي بن أبي طالب رضي الله عنه(الماوردي، ص409)، فيه دلالة على جواز تدخل الإمام للتسعير، وإذا جاز التسعير بدون سبب كان في وقت الكوارث من باب أولى.

ويناقش من ثلاثة أوجه:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الأول: هذا الخبر المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فليس بصحيح؛ حيث لم يوجد من أخرجه مسنداً.

الثاني: فيه من تحريق الأموال ولا يجوز للإمام تحريقها عليهم.(الماوردي، ص409)

الثالث: المروي عنه أنه مر بسوق التمارين بالبصرة فأنكر عليهم بعض باعاتهم.(الماوردي، ص410)

2- المعقول:

التسعير في وقت الكوارث مراعاة لمصلحة المؤمنين، وهي من الأعمال المنوطة بالسلطان، فهو يعمل من أجل تحقيق مصالحهم، بجلب النفع لهم، ودفع الضر عنهم، وفي التسعير في وقت الكوارث جلب للمصلحة، ودفع للمفسدة عن جموع المسلمين.(الجويني، ص63)(الفراء البغوي، 1997، ص584)

قال ابن تيمية:" لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخمصة، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل".(ابن تيمية الحراني، د.ت، ص21)

مناقشة:

ويناقش بأن فيه مصلحة الناس في رخص أسعارهم عليه غلط، بل فيه فساد، وغلاء الأسعار، لأن الجالب إذا سمع بالتسعير امتنع من الجلب فزاد السعر، وقل الجلب، والقوت، وإذا سمع بالغلاء وتمكين الناس من بيع أموالهم كيف احتووا جلب ذلك طلبا للفضل فيه، وإذا حصل الجلب اتسعت الأقوات ورخصت الأسعار.(الماوردي، ص410)

أدلة القول الثاني الكتاب والسنة والمعقول:

أما الكتاب: قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: 29]

وجه الدلالة من الآية:دلت الآية على تحريم التسعير مطلقاً؛ لأن من أمره أحداً على بيع ماله بدون رضاه فقد أكل ماله بالباطل، فيكون التسعير من أكل أموال الناس بالباطل، وأكل أموال الناس بالباطل حرام، فيكون التسعير حراماً. (الكاساني، ص129)(الشوكاني، ص516)

قال الشافعي: "ولأن الناس مسلطون على أملاكهم، فلا يجوز أن يؤخذ منهم إلا برضاهم ما لم تكن حالة الضرورة وسواء اختلفوا فيما يبيعون أو اتفقوا".(ابن الأثير، 2005، ص142)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وقوله تعالى: {الله لطيف بعباده يرزق من يشاء} [الشورى: 19]

وجه الدلالة من الآية:

معنى الآية: أن الله رفيق بعباده، والقول بالتسعير مناف للآية، حيث إن في التسعير على الناس في الأسواق إيقاع حجر عليهم، فيكون التسعير مخالفاً للقرآن الكريم، فلا يجوز (الأندلسي المحاربي، 1422هـ، ص32)(الماوردي، ص409)، سواء كان في الكوارث أم لا.

ثانياً: السنة النبوية:

1- عن أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ(بن المغيرة البخاري، د.ت، ص24) ، عَنْ عَمِّهِ(العسقلاني، 1415هـ، ص121) ، قَالَ: كُنْتُ آخِذًا بِزِمَامِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، أَذُودُ عَنْهُ النَّاسَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هَلْ تَدْرُونَ فِي أَيِّ يَوْمٍ أَنْتُمْ؟ وفِي أَيِّ شَهْرٍ أَنْتُمْ؟ وَفِي أَيِّ بَلَدٍ أَنْتُمْ؟» قَالُوا: فِي يَوْمٍ حَرَامٍ، وَشَهْرٍ حَرَامٍ، وَبَلَدٍ حَرَامٍ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَهُ» ، ثُمَّ قَالَ: " اسْمَعُوا مِنِّي تَعِيشُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا، إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ".(أحمد، ص299)

وجه الدلالة من الحديث:

الحديث فيه بيان لحرمة مال المسلم، وأنه لا يحل أخذ شيء من مال، إلا طيبة به نفسه، والتسعير هو إجبار، ويترتب عليه أخذ مال المسلم بدون رضاه، وهو منهي عنه، فيكون التسعير محرماً.(الجصاص، ص140)(الماوردي، ص409)(الكاساني، ص129)

2- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: غَلَا السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَلَا السِّعْرُ فَسَعِّرْ لَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ».(أبو داوود، ص272)

وجه الدلالة من الحديث:

قوله: (إني لأرجو) إلي آخره، إشارة إلي أن المانع له من التسعير مخافة أن يظلم الناس في أموالهم؛ فإن التسعير تصرف فيها بغير إذن أهلها فيكون ظلما، ومن مفاسد التسعير تحريك الرغبات، والحمل علي الامتناع من

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

البيع، وكثيرا ما يؤدي إلي القحط، ولا فرق في ذلك بين وقت الكوارث التي يحدث فيها غلاء للأسعار، ولا بين غيرها.(عبد الله الطيبي، 1997، ص2169)

3- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعِّرْ، فَقَالَ: «بَلْ أَدْعُو» ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعِّرْ، فَقَالَ: «بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ».(أبو داوود، ص272)(أحمد، ص163)(الهيثمي، ص99)

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على تحريم التسعير وقت الرخاء والشدة من وجهين:

أحدهما: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسعر، وقد سألوه ذلك، ولو جاز لأجابهم إليه.

الثاني: النبي صلى الله عليه وسلم علل بكونه مظلمة، والظلم حرام، ولأنه ماله، فلم يجز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان، كما اتفق الجماعة عليه.(ابن قدامة، ص164)(عبد الرحمن بن قدامة، ص44)

ثالثاً: المعقول:

الدليل الأول: الناس مسلطون على أموالهم، وفي التسعير حجر عليهم، فلا يجوز.(ابن رسلان، ص352)

الدليل الثاني: الثمن حق العاقد فلا ينبغي له أن يتعرض لحقه.

الدليل الثالث: التسعير سبب الغلاء، لأن الجالبين إذا بلغهم ذلك، لم يقدموا بسلعهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها، ويكتمها، ويطلبها أهل الحاجة إليها، فلا يجدونها إلا قليلا، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها، فتغلوا الأسعار، ويحصل الإضرار بالجانبين، جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشتري في منعه من الوصول إلى غرضه، فيكون حراما.

الدليل الرابع: تصرف الإمام في الأسعار يحرك الرغبات ويفضي إلى القحط.(الغزالي الطوسي، 1417هـ، ص68)

الدليل الخامس: الإمام مأمور برعاية مصلحة الكافة، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بوفور الثمن، فإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم.(ابن رسلان، ص352)(العظيم آبادي، 1415هـ، ص230)(المباركفورى، د.ت، ص452)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أدلة القول الثالث المعقول، وهو:

القول بعدم تسعير القوتين (كاللحم والسمن)؛ الغرض منه رعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم، حيث إن هذه السلع مما تشتد الحاجة إليها.(الصنعاني، د.ت، ص33)

ويناقش بأن ذلك يختلف بحسب كل زمان ومكان.(الشوكاني، ص516)

الرأي الراجح:

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات يبدو لي- والله أعلم- أن الرأي الراجح هو أن للإمام التدخل بالتسعير وقت الأوبئة، وله أن يجبر الصيدليات على بيع الكمامة بسعر معين، وذلك لما يأتي:

1- التسعير وقت الكوارث فيه رفع للضرر عن عامة المسلمين، وهو من أولى وظائف السلطان.

2-الشريعة الإسلامية جاءت بجلب المصالح ودرأ المفاسد وفي التسعير وقت الكوارث جلب للمصالح، ودرأ للمفاسد.

3-تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وفي التسعير تحقيق لمصلحة عامة، وفي عدم التسعير تحقيق لمصلحة بعض التجار وهي مصلحة خاصة، فتقدم المصلحة العامة على الخاصة.

المبحث الخامس: حكم التعزير على عدم ارتداء الكمامة:

مفهوم التعزير لغة واصطلاحاً:

التعزير لغة:

التعزير لغة: النصرة، الخسف والإعواز، وإفساد الشيء وتعييبه، والتعزير أيضاً: التأديب، ومنه سمّي الضرب دون الحدّ تَعْزيراً (الفراهيدي البصري، 2000، ص351) . :" عزرت الرجل عززا منعته من الشيء وعزرته، وقرته وأيضا أدبته من الأضداد" (ابن القطاع الصقلي، 1983، ص364) ، وسمي التعزير تعزيراً؛ لأنه يمنع الجاني من معاودة الجناية مرة أخرى.(الهروي، 1999، ص1268)

فالتعزير لغة: النصرة، الخسف والإعواز، وإفساد الشيء وتعييبه، والتعزير أيضاً: التأديب، ومنه سمّي الضرب دون الحدّ تَعْزيراً

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

التعزير اصطلاحاً.

عرف التعزير بأنه: "ضرب دون الحد لمنعه الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية".(ابن منظور، ص561)

وعرف بأنه: "تأديب لا يبلغ الحد الشرعي كتأديب من شتم بغير قذف".(مجمع اللغة العربية، 2004، ص598)

وقيل في تعريفه: "تأديب السلطان دون الحد".(السعدي، 1984، ص646)

وقيل: هو اسم يختص بالضرب الذي يضربه الإمام أو خليفته؛ للتأديب في غير الحدود (اليمني الشافعي، 2000، ص532)

ومن تعريفاته أنه: "تأديب على ذنب ليس فيه حد ولا كفارة".(ابن الرفعة، 2009، ص434)(السنيكي، ص161)

ومن أفضل تعريفات التعزير أنه: "تأديب استصلاح وزجر على ذنوب لم يشرع فيها حدود ولا كفارات".(ابن فرحون، 1986، ص288)

التعريف المختار:

المختار من التعريفات أن التعزير عبارة عن عقوبة على جناية ليس فيها حد ولا كفارة، بهدف ردع الجاني عن جنايته، وزجر من تسول له نفسه بارتكاب الجريمة.

الجرائم الموجبة للتعزير:

تنقسم الجرائم الموجبة للتعزير إلى قسمين:

القسم الأول: جرائم في حق الله تعالى، كترك الصلاة والصيام.

القسم الثاني: جرائم في حق الآدميين، كالسب والشتم.

قال الكاساني:" أما سبب وجوبه فارتكاب جناية ليس لها حد مقدر في الشرع، سواء كانت الجناية على حق الله – تعالى – كترك الصلاة والصوم ونحو ذلك، أو على حق العبد بأن آذى مسلما بغير حق بفعل أو بقول يحتمل الصدق والكذب بأن قال له: يا خبيث، يا فاسق، يا سارق، يا فاجر، يا كافر، يا آكل الربا، يا شارب الخمر، ونحو ذلك، فإن قال له: يا كلب، يا خنزير، يا حمار يا ثور".(الكاساني، ص63)

وقال القرافي:" موجبه فهو معصية الله تعالى في حقه، أو حق آدمي".(القرافي، 1994، ص118)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وقال الغزالي:"أما الموجب فكل جناية...مما يعصي العبد بها ربه فيستوجب بها التعزير سواء كان على حق الله تعالى، أو على حق الآدمي، إذ حق الآدمي أيضاً لا يخلو عن حق الله تعالى".(محمد تامر، 1417هـ، ص513)

وقال ابن قدامة:" وهو مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة، كوطء جاريته المشتركة، أو المزوجة، ومباشرة الأجنبية فيما دون الفرج، وسرقة ما لا يوجب الحد، والجناية بما لا يوجب القصاص ونحوه". (بن قدامة، 1994، ص111)

إذاً التعزير يشرع في كل جناية لا يجب فيها الحد، سواء أكانت في حق الله تعالى، أو في حق آدمي، أو حتى في حق حيوان.

حكم التعزير بالمال لمخالف ارتداء الكمامة في زمن الأوبئة:

يجوز التعزير بأخذ المال وإتلافه (القحطاني الحنبلي، 1406هـ، ص347)، وهو نوع من أنواع العقوبة.

ويدل على جواز التعزير بالعقوبة المالية العديد من الأدلة، ومن ذلك:

الدليل الأول: عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ مِنَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَا يُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حَالِهَا، فَمَنْ أَعْطَاهَا مُتَّجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنِّي آخِذُهَا وَشَطْرَ مَالِهِ عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَيْسَ لِآلِ مُحَمَّدٍ فِيهَا شَيْءٌ».(الطبراني، ص411)

وجه الدلالة من الحديث:

أخذ شطر المال نوع من أنواع العقوبات التعزيرية المالية، والحديث نص في جوازها.(الخطابي، 1988، ص1167)

الدليل الثاني: : سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ يَوْمَ خَيْبَرَ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ أَصَبْنَا لِلْقَوْمِ حُمُرًا خَارِجَةً مِنَ الْمَدِينَةِ، فَنَحَرْنَاهَا، فَإِنَّ قُدُورَنَا لَتَغْلِي، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنِ اكْفَئُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا»، فَقُلْتُ: حَرَّمَهَا تَحْرِيمَ مَاذَا؟ قَالَ: تَحَدَّثْنَا بَيْنَنَا، فَقُلْنَا: «حَرَّمَهَا الْبَتَّةَ، وَحَرَّمَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمْ تُخَمَّسْ».(مسلم، ص1538)

وجه الدلالة من الحديث:أمر النبي–صلى الله عليه وسلم– بتكسير القدور، وهو نوع من العقوبات المالية، فدل الحديث على جواز التعزير بالعقوبات المالية(*).(ابن البطال، ص436)

(*)شرح صحيح البخاري، لابن بطال(436/5).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الدليل الثالث: جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «رَأَيْتُ الدُّخَانَ مِنْ مَسْجِدِ الضِّرَارِ حِينَ انْهَارَ».(الحاكم، د.ت، ص638)

وجه الدلالة من الحديث:

حرق النبي–صلى الله عليه وسلم– مسجد الضرار؛ عقوبة لمن بناه، وفي هذا دليل على جواز التعزير بالمال.(ابن القيم، ص225)

التعزير بالحبس لمخالف ارتداء الكمامة في زمن الأوبئة:

التعزير بالحبس:

عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَسَ رَجُلاً فِي تُهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ.

وَكَتَبَ إِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي ثَلَاثِ قَضِيَّاتٍ مِنْهَا الْمُخْتَلِسُ قَالَ: فَأَقْرَأَنِي إِيَاسٌ الْكِتَابَ حِينَ جَاءَهُ، فَإِذَا فِيهِ أَنْ: «يُعَاقَبَ الْمُخْتَلِسُ, وَيُخَلَّدَ الْحَبْسَ السِّجْنَ».

وعليه فيجوز التعزير بالحبس لعدم ارتداء الكمامة في زمن الأوبئة، كوباء كورونا.

الخاتمة

النتائج:

1-الراجح في مسألة لبس الكمامة في الصلاة بسبب وباء كورونا أنه جائز من غير كراهة.

2-لولي الأمر إلزام الناس بالكمامة في التجمعات، وفي أثناء التواجد في دور العبادة؛ لتحقق شروط الإلزام.

3-تحريم الاحتكار للكمامات والمغالاة في سعرها؛ لشدة حاجة الناس إليها.

4-للإمام التدخل بالتسعير وقت الأوبئة، وله أن يجبر الصيدليات على بيع الكمامة بسعر معين.

5-جواز التعزير بالمال والحبس على عدم مخالفة ارتداء الكمامة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المصادر المراجع

1 ابن الأثير(2005)، الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعِي، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان – أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1.

2ابن الجلاب المالكي(2007)، التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس، عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجَلَّاب المالكي (المتوفى: 378هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1.

3ابن الحسن الهدلي(1431هـ)، المختصر النافع، جعفر بن الحسن الهدلي، المحقق الحلي، مؤسسة البعثة، ط1.

4ابن الخراط(1995)، الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم –، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: 581 هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية.

5ابن الرفعة(2009)، كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: 710هـ)، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط1.

6ابن السكيت (2002)، إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ)، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1.

7 ابن القطاع الصقلي(1983)، كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: 515هـ)، عالم الكتب،ط1.

8ابن المنجي التنوخي(2003)، الممتع في شرح المقنع، زين الدين المَنَجَّى بن عثمان بن أسعد (631 – 695 هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي – مكة المكرمة، ط3.

9ابن تيمية الحراني(د.ت)، الحسبة في الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، ط1 دار الكتب العلمية.

10 ابن فرحون(1986)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1.

11ابن قدامة(1994)، الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، دار الكتب العلمية، ط1.

12 ابن قيم الجوزية(1994)، زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت،ط27.

13ابن مفلح(1997)، المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: 884هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

14أبو البقاء الشافعي(2004)، النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي (المتوفى: 808هـ)، دار المنهاج (جدة)، المحقق: لجنة علمية، ط1.

15أبو الفضل الحنفي(1937)، الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: 683هـ)، مطبعة الحلبي – القاهرة.

16الأزهري الهروي(2001) ، تهذيب اللغة، محمد بن أحمد ، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.

17الأندلسي المحاربي(1422هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1.

18الأنصاري(1350هـ)، شرح حدود ابن عرفة للرصاع، محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي (المتوفى: 894هـ)، المكتبة العلمية،ط1.

19البابرتي(د.ت)، العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: 786هـ)، دار الفكر.

20البخاري(د.ت)، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الدين يسر.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، 129/5، الهداية في شرح بداية المبتدي، المرغيناني، 4/ 377.

21البكري(1997)، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (المتوفى: 1310هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، ط1.

22بن المغيرة البخاري(د.ت)، التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

23بن حسين الغيتابي(2000)، البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط1.

24بن سيدة(2000) ، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.

25بن شاكر الشريف(2008)، تقييد المباح أو الإلزام به، محمد بن شاكر الشريف، مجلة البيان، العدد(253).

26بن شرف النووي(1408هـ)، تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط1.

27بن عاشور التونسي(2004)، مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

28بن قدامة(1968)، المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: 620هـ)، مكتبة القاهرة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

29بن محمد تيمور(2002)، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، أحمد بن إسماعيل (المتوفى: 1348 هـ)، المحقق: دكتور حسين نصّار، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة،ط2.

30بن مفرج(2003)، الفروع، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج(المتوفى: 763هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،ط1.

31البهوتي(1438هـ)، الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر المقنع، منصور بن يونس البهوتي (ت: 1051 هـ)، المحقق: أ. د خالد بن علي المشيقح، د. عبد العزيز بن عدنان العيدان، د. أنس بن عادل اليتامى، دار الركائز للنشر والتوزيع – الكويت، ط1.

32التميمي الحنفي(1999)، قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني (ت: 489هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

33التُّورِبِشْتِي(2008)، الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (المتوفى: 661 هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط2.

34الثعالبي(د.ت)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت: 875هـ)، تحقيق: أبو محمد الغماري الإدريسي، دار الكتب العلمية.

35الثعلبي البغدادي(د.ت)، المعونة على مذهب عالم المدينة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر (المتوفى: 422هـ)، المحقق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة.

الثعلبي البغدادي(د.ت)، المعونة على مذهب عالم المدينة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: 422هـ)، المحقق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة.

36الجصاص(2010)، شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370 هـ)، المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد – أ. د. سائد بكداش – د محمد عبيد الله خان – د زينب محمد حسن فلاتة، دار البشائر الإسلامية – ودار السراج،ط1.

37الجماعيلي(1968)، المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي (المتوفى: 620هـ)، مكتبة القاهرة.

38الجماعيلي(1994)، الكافي في فقه الإمام أحمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (المتوفى: 620هـ)، دار الكتب العلمية،ط1.

39الجويني(2007)، نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط1.

40 الحطاب الرعيني(1984)، تحرير الكلام في مسائل الالتزام، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، المحقق: عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان،ط1.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

41الخطابي(1932)، معالم السنن شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، المطبعة العلمية – حلب،ط1.

42الخطابي(1988)، أعلام الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 388 هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1.

43 الذهبي الشافعي(2001)، المهذب في اختصار السنن الكبير، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان (المتوفى: 748 هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميٍ، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط1.

44 الرازي(1417هـ)، تحفة الملوك، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، المحقق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1.

45 الروياني(2009)، بحر المذهب، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت 502 هـ)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية،ط1.

46 الريسوني(1992)،نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2.

47 الزرقاني المصري(2003)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط1.

48 الزمخشري(د.ت)، الفائق في غريب الحديث والأثر، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة – لبنان.

49 السرخسي(1993)، المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (المتوفى: 483هـ)، دار المعرفة – بيروت.

50 السعدي(1984)، النتف في الفتاوى، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغْدي، حنفي (المتوفى: 461هـ)، المحقق: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، دار الفرقان /مؤسسة الرسالة – عمان الأردن /بيروت لبنان،ط2.

51 الشاطبي(1997)، الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1.

52 الشوكاني اليمني(1993)، نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1.

53 الشوكاني اليمني(د.ت)، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (المتوفى: 1250هـ)، دار ابن حزم، ط1.

54 الشيرازي(د.ت)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، دار الكتب العلمية.

55 الصنعاني(د.ت)، سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ)، دار الحديث.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

56 الطبري(2001)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت: 310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1.

57 الطوسي(1417هـ)، الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، المحقق: أحمد محمود إبراهيم , محمد محمد تامر، دار السلام – القاهرة، ط1.

58 عبد الرحمن بن قدامة(د.ت)، الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن قدامة.

59 عبد الله الطيبي(1997)، الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض، ط1.

60 العسقلاني(1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت،.

61 العسقلاني(1415هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1.

62 العظيم آبادي(1415هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت،ط2.

63 الغزالي الطوسي(1417هـ)، الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، المحقق: أحمد محمود إبراهيم , محمد محمد تامر، دار السلام – القاهرة،ط1.

64 الفارابي(1987)، الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4.

65 الفراء البغوي(1997)، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516 هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية،ط1.

66 الفراهيدي البصري(2000)، العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط1.

67 الفراهيدي البصري(د.ت)، العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

68 الفراهيدي(د.ت)، العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

69 القحطاني الحنبلي(1406هـ)، الإحكام شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (المتوفى: 1392هـ)، ط2.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

70 القدوري(1997)، مختصر القدوري في الفقه الحنفي، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (المتوفى: 428هـ)، المحقق: كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط1.

71 القرافي(1994)، الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، المحقق:محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1.

72 القرافي(1995)، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684 هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،ط2.

73 القزويني الرازي(1979)، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

74 الكاساني(1986)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد (المتوفى: 587هـ)، دار الكتب العلمية، ط2.

75 الكلوذاني(2004)، الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله، محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوذاني، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع،ط1.

76 لطفي(1991)، شريف، حماية المستهلكين في اقتصاد السوق، مجلة مصر المعاصرة – مصر، مجلد(82)، عدد(425).

77 المازري المالكي(2008)، شرح التلقين، محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفى: 536هـ)، المحقق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإسلامي، ط1.

78 الماوردي(1999)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1.

79 الماوردي(1999)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1.

80 المباركفوري(د.ت)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: 1353هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

81 مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2004)، المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.

82 مجمع اللغة العربية بالقاهرة(2004)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

محمد ابن مفلح(1997)، المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: 884هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

83 المرداوي(1995)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المِرْداوي (المتوفى: 885 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي – الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة – جمهورية مصر العربية،ط1.

84 المرغيناني(د.ت)، الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: 593هـ)، المحقق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

85 المطرف القَنَازِعي(2008)، تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي (المتوفى: 413 هـ)، حققه وقدم له وخرج نصوصه: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، دار النوادر – بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1.

86 المظهري(2012)، المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمظْهِري (المتوفى: 727 هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، ط1.

87 المظهري(2012)، الحسين بن محمود بن الحسن، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، ط1، دار النوادر.

88 المقدسي الحنبلي(2012)، المقرر على أبواب المحرر، يوسف بن ماجد بن أبي المجد المقدسي الحنبلي، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، ط1.

89 الموصلي البلدحي(1937)، الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: 683هـ)، مطبعة الحلبي – القاهرة.

90 الهرري الشافعي(2009)، الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها، دار المنهاج – دار طوق النجاة، ط1.

91 الهروي القاري(2002)، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان.

92 الهروي(1999)، الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى 401 هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية،ط1.

93 اليمني الشافعي(2000)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني (المتوفى: 558هـ) ،المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج – جدة، ط1.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Sources References :

1 Ibn Al-Atheer (2005), Al-Shafi in the explanation of the Musnad of Al-Shafi'i, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim Al-Shaibani Al-Jazari Ibn Al-Atheer (died: 606 AH), Investigator: Ahmed bin Suleiman - Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Rushd Library, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition.

2 Ibn Al-Jallab Al-Maliki (2007), Branching in the Jurisprudence of Imam Malik Bin Anas, Obaid Allah Bin Al-Hussein Bin Al-Hassan Abu Al-Qasim Bin Al-Jallab Al-Maliki (died: 378 AH), Investigator: Sayed Kasroui Hassan, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, i 1.

3 Ibn Al-Hassan Al-Hadali (1431 AH), Al-Mukhtasar Al-Nafi', Jaafar bin Al-Hassan Al-Hadali, Al-Mohaqiq Al-Hilli, Foundation of the Mission, 1st Edition.

4 Ibn Al-Kharrat (1995), the middle provisions of the hadith of the Prophet - may God bless him and grant him peace -, Abdul Haq bin Abdul Rahman bin Abdullah bin Al-Hussein bin Saeed Ibrahim Al-Azdi, Al-Andalusi Al-Ashbili, known as Ibn Al-Kharrat (died: 581 AH), investigation: Hamdi Al-Salafi Sobhi Al-Samarrai, Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh - Saudi Arabia.

5 Ibn al-Rafa (2009), the adequacy of the prophet in explaining the warning, Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Ansari, Abu Al-Abbas, Najm Al-Din, known as Ibn Al-Rafa' (died: 710 AH), the investigator: Majdi Muhammad Surur Basloom, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, i. 1.

6 Ibn Skeet (2002), Reform of Logic, Abu Yusuf Yaqoub bin Ishaq (deceased: 244 AH), Investigator: Muhammad Mereb, House of Revival of Arab Heritage, 1st Edition.

7 Ibn al-Qatta al-Siqali (1983), The Book of Acts, Ali bin Jaafar bin Ali al-Saadi, Abu al-Qasim, known as Ibn al-Qatta al-Siqali (died: 515 AH), the world of books, i 1.

8 Ibn Al-Manji Al-Tanoukhi (2003), Al-Mumti' fi Sharh Al-Muqna', Zain Al-Din Al-Munaji bin Othman bin Asaad (631 - 695 AH), study and investigation: Abdul Malik bin Abdullah bin Duhaish, Al-Asadi Library - Makkah Al-Mukarramah, 3rd Edition.

9 Ibn Taymiyyah Al-Harrani (D.T), Al-Hisbah in Islam, Ahmed bin Abdul-Halim bin Abdul-Salam bin Abdullah bin Abi Al-Qasim bin Muhammad Ibn

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Taymiyyah Al-Harani Al-Hanbali Al-Dimashqi (died: 728 AH), 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
10 Ibn Farhoun (1986), the rulers' insight into the origins of the districts and the curricula of rulings, Ibrahim bin Ali bin Muhammad, Ibn Farhoun, Burhan Al-Din Al-Yamari (deceased: 799 AH), Al-Azhar Colleges Library, 1st.
11 Ibn Qudamah (1994), al-Kafi in the jurisprudence of Imam Ahmad, Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah bin Ahmad bin Muhammad bin Qudamah al-Jama'ili al-Maqdisi and then al-Dimashqi al-Hanbali, famous for Ibn Qudamah al-Maqdisi (died: 620 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, i. 1.
12 Ibn Qayyim al-Jawziyah (1994), Zad al-Ma'ad fi al-Abbad, Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Saad Shams al-Din Ibn Qayyim al-Jawziyya (died: 751 AH), Al-Risala Foundation, Beirut - Al-Manar Islamic Library, Kuwait, 27th Edition.
13 Ibn Muflih (1997), the creator in explaining the mask, Ibrahim bin Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Muflih, Abu Ishaq, Burhan al-Din (died: 884 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.
14 Abu al-Baqaa al-Shafi'i (2004), The Waking Star in Explanation of the Curriculum, Kamal al-Din, Muhammad bin Musa bin Issa bin Ali al-Damiri, Abu al-Baqa al-Shafi'i (died: 808 AH), Dar al-Minhaj (Jeddah), Investigator: Scientific Committee, 1st ed.
15 Abu al-Fadl al-Hanafi (1937), the choice for the reasoning of al-Mukhtar, Abdullah bin Mahmoud bin Mawdud al-Mawsili al-Baladhi, Majd al-Din Abu al-Fadl al-Hanafi (died: 683 AH), al-Halabi Press - Cairo.
16 Al-Azhari Al-Harawi (2001), Language Refinement, Muhammad bin Ahmed, Abu Mansour (deceased: 370 AH), Investigator: Muhammad Awad Mereb, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, 1st ed.
17 Andalusi al-Muharibi (1422 AH), the brief editor in the interpretation of the dear book, Abdul Haq bin Ghaleb bin Abdul Rahman bin Tammam bin Attia Al-Andalusi al-Muharibi (died: 542 AH), the investigator: Abdul Salam Abdul Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, i 1.
18 Al-Ansari (1350 AH), Explanation of Ibn Arafa's Limits to Conflict, Muhammad bin Qasim Al-Ansari, Abu Abdullah, The Tunisian Maliki Conflict (died: 894 AH), Scientific Library, i 1.
19 Al-Babarti (D.T), Al-Inayah, explaining the guidance, Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud, Akmal Al-Din Abu Abdullah Ibn Sheikh Shams

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Al-Din Ibn Al-Sheikh Jamal Al-Din Al-Rumi Al-Babarti (died: 786 AH), Dar Al-Fikr.

20 Al-Bukhari (D.T), Al-Bukhari included it in his Sahih, Book of Faith, Chapter: Religion is Easy. Badaa' al-Sana'i fi Tarb al-Shari', al-Kasani, 5/129, al-Hidaya fi Sharh Bidayat al-Mubtadi, al-Marghinani, 4/377.

21 Al-Bakri (1997), Helping the Students to Solve the Words of Fath Al-Mu'in, Abu Bakr (famously known as Al-Bakri) Othman bin Muhammad Shata Al-Damiati Al-Shafi'i (died: 1310 AH), Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution, 1st.

22 Ibn Al-Mughirah Al-Bukhari (D.T), The Great History, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah Al-Bukhari, Abu Abdullah (died: 256 AH), Edition: The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad - Deccan.

23 Ibn Husayn al-Ghitabi (2000), the building, Sharh al-Hidaya, Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmed bin Musa bin Ahmed bin Hussein al-Ghitabi al-Hanafi, Badr al-Din al-Aini (died: 855 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, Lebanon, 1st Edition.

24 Ibn Sayda (2000), the arbitrator and the greatest ocean, Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayeda al-Mursi [T: 458 AH], Investigator: Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1st Edition.

25 Bin Shaker Al-Sharif (2008), restricting or obligating what is permissible, Muhammad Bin Shaker Al-Sharif, Al-Bayan Magazine, issue (253).

26 Ibn Sharaf al-Nawawi (1408 AH), Editing Words of Warning, Abu Zakaria Muhyi al-Din Yahya Ibn Sharaf al-Nawawi (died: 676 AH), Investigator: Abd al-Ghani al-Daqer, Dar al-Qalam - Damascus, 1st Edition.

27 Ibn Ashour al-Tunisi (2004), the purposes of Islamic law, Muhammad al-Taher ibn Muhammad ibn Muhammad al-Tahir ibn Ashour al-Tunisi (died: 1393 AH), the investigator: Muhammad al-Habib Ibn al-Khoja, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

28 bin Qudamah (1968), Al-Mughni, Abdullah bin Ahmed bin Muhammad (T.: 620 AH), Cairo Library.

29 Ibn Muhammad Taymour (2002), Timur's Great Dictionary of Colloquial Words, Ahmed Ibn Ismail (deceased: 1348 AH), Investigator: Dr. Hussein Nassar, National Books and Documents House in Cairo, 2nd Edition.

30 Ibn Mufarrej (2003), The Branches, Muhammad Ibn Muflih Ibn Muhammad Ibn Mufarrej (deceased: 763 AH), Investigator: Abdullah Ibn Abd al-Muhsin al-Turki, Al-Resala Foundation, 1st Edition.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

31 Al-Bahooti (1438 AH), Al-Rawd Al-Murba', explaining Zad Al-Muntaqa, the summary of Al-Muqni', Mansour bin Younis Al-Bahooti (T.: 1051 AH), Investigator: A. Dr. Khaled bin Ali Al-Mushaiqh, d. Abdul Aziz bin Adnan Al-Aidan, d. Anas bin Adel Al-Yatama, Dar Al-Rakaez for Publishing and Distribution - Kuwait, 1st Edition.
32 Al-Tamimi Al-Hanafi (1999), Breaking the Evidence in the Origins, Mansour bin Muhammad bin Abdul-Jabbar bin Ahmad Al-Marwazi Al-Samani (d.: 489 AH), the investigator: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi'i, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st Edition.
33 Al-Turbishti (2008), the facilitator in explaining the lamps of the Sunnah, Fadlallah bin Hassan bin Hussein bin Yusuf Abu Abdullah, Shihab Al-Din Al-Turbishti (died: 661 AH), the investigator: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Nizar Mustafa Al-Baz Library, 2nd floor.
34 Al-Thalabi (D.T), Al-Jawaher Al-Hassan in the Interpretation of the Qur'an, Abu Zaid Abdul Rahman bin Muhammad (T.: 875 AH), investigation: Abu Muhammad Al-Ghamari Al-Idrisi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
35 Al-Thalabi Al-Baghdadi (D.T), Aid on the Doctrine of the Madinah Scholar, Abu Muhammad Abdul-Wahhab bin Ali bin Nasr (died: 422 AH), Investigator: Hamish Abdul-Haq, Commercial Library, Mustafa Ahmed Al-Baz - Makkah Al-Mukarramah. Al-Thalabi Al-Baghdadi (D.T), Aid on the Doctrine of the City Scholar, Abu Muhammad Abdul-Wahhab bin Ali bin Nasr Al-Thalabi Al-Baghdadi Al-Maliki (died: 422 AH), Investigator: Hamish Abdul-Haq, Commercial Library, Mustafa Ahmed Al-Baz - Makkah Al-Mukarramah.
36 Al-Jassas (2010), a brief explanation of Al-Tahawi, Ahmed bin Ali Abu Bakr Al-Razi Al-Jassas Al-Hanafi (deceased: 370 AH), the investigator: Dr. Ismat Allah Enayat Allah Muhammad - a. Dr.. Saed Bakdash - Dr. Muhammad Obaidullah Khan - Dr. Zainab Muhammad Hassan Fallata, Dar Al-Bashaer Islamic House - and Dar Al-Sarraj, 1st Edition.
37 Al-Jamaili (1968), Al-Mughni, Abdullah bin Ahmed bin Muhammad bin Qudamah Al-Jamaili (died: 620 AH), Cairo Library.
38 Al-Jama'ili (1994), Al-Kafi in the jurisprudence of Imam Ahmad, Abdullah bin Ahmed bin Muhammad bin Qudamah (deceased: 620 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1st Edition.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

39 Al-Juwayni (2007), the end of the requirement in the knowledge of the doctrine, Abd al-Malik bin Abdullah bin Yusuf bin Muhammad al-Juwaini, Abu al-Ma'ali, Rukn al-Din, nicknamed the Imam of the Two Holy Mosques (died: 478 AH), achieved and made its indexes: a. Dr. Abdel Azim Mahmoud El-Deeb, Dar Al-Minhaj, 1st Edition.
40 Al-Hattab Al-Raa'ini (1984), Editing Speech in Issues of Commitment, Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad bin Abdul Rahman Al-Tarabulsi Al-Maghribi, known as Al-Hattab Al-Raa'ini Al-Maliki (died: 954 AH), Investigator: Abdul Salam Muhammad Al-Sharif, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut - Lebanon, i 1.
41 Al-Khattabi (1932), Milestones of the Sunnahs, Explanation of Sunan Abi Dawood, Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab Al-Basti, known as Al-Khattabi (died: 388 AH), Scientific Press - Aleppo, 1st Edition.
42 Al-Khattabi (1988), Flags of Hadith, Abu Suleiman Hamad bin Muhammad Al-Khattabi (d. 388 AH), Investigator: Dr. Muhammad bin Saad bin Abdul Rahman Al Saud, Umm Al-Qura University (Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage), 1st ed.
43 Al-Dhahabi Al-Shafi'i (2001), the polite in abbreviating the great Sunan, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman (died: 748 AH), investigation: Dar Al-Mishkat for Scientific Research, under the supervision of Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Watan Publishing House, 1st Edition.
44 Al-Razi (1417 AH), Masterpiece of Kings, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir Al-Hanafi Al-Razi (died: 666 AH), investigator: Dr. Abdullah Nazir Ahmed, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah - Beirut, 1st Edition.
45 Al-Ruyani (2009), Bahr Al-Madhab, Abu Al-Mahasin Abdul Wahed bin Ismail (died 502 AH), Investigator: Tariq Fathi Al-Sayed, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, 1st Edition.
46 Raissouni (1992), The Theory of Intentions at Imam Shatby, Ahmed Raissouni, International House of Islamic Books, 2nd ed.
47 Al-Zarqani Al-Masry (2003), explaining Al-Zarqani on the Muwatta of Imam Malik, Muhammad bin Abdul-Baqi bin Youssef Al-Zarqani Al-Masri Al-Azhari, investigation: Taha Abdul-Raouf Saad, Library of Religious Culture - Cairo, 1st ed.
48 Al-Zamakhshari (D.T), Al-Faiq in Gharib Hadith and Athar, Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jar Allah (died: 538 AH), Investigator:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Ali Muhammad Al-Bajawi - Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 2nd Edition, Dar Al-Maarifa - Lebanon.
49 Al-Sarakhsi (1993), Al-Mabsout, Muhammad bin Ahmed bin Abi Sahel Shams Al-Imaam (died: 483 AH), Dar Al-Maarifa - Beirut.
50 Al-Saadi (1984), Plucking in Fatwas, Abu Al-Hasan Ali Bin Al-Hussein Bin Muhammad Al-Saghdi, Hanafi (died: 461 AH), Investigator: Lawyer Dr. Salah Al-Din Al-Nahi, Dar Al-Furqan / Al-Resala Foundation - Amman Jordan / Beirut Lebanon, 2nd Edition.
51 Al-Shatibi (1997), approvals, Ibrahim bin Musa bin Muhammad Al-Lakhmi Al-Gharnati, known as Al-Shatibi (deceased: 790 AH), investigator: Abu Obeida Mashhour bin Hassan Al Salman, Ibn Affan House, 1st Edition.
52 Al-Shawkani Al-Yamani (1993), Neil Al-Awtar, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani Al-Yamani (died: 1250 AH), investigation: Essam Al-Din Al-Sabbati, Dar Al-Hadith, Egypt, 1st Edition.
53 Al-Shawkani Al-Yamani (D.T), The Jarrar Torrent Flowing over the Gardens of Flowers, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah (deceased: 1250 AH), Ibn Hazm House, 1st Edition.
54 Al-Shirazi (D.T), the polite in the jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusuf Al-Shirazi (died: 476 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
55 Al-San'ani (D.T), Subul Al-Salam, Muhammad bin Ismail bin Salah bin Muhammad Al-Hasani, Al-Kahlani then Al-San'ani, Abu Ibrahim, Ezz Al-Din, known as his predecessors as the Prince (deceased: 1182 AH), Dar Al-Hadith.
56 Al-Tabari (2001), Jami' Al-Bayan on Interpretation of the Verse of the Qur'an, Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Kathir bin Ghalib Al-Amali (T.: 310 AH), investigation: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Dar Hajar for printing, publishing, distribution and advertising, 1st.
57 Al-Tusi (1417 AH), the mediator in the doctrine, Abu Hamid Muhammad bin Muhammad al-Ghazali al-Tusi (died: 505 AH), the investigator: Ahmed Mahmoud Ibrahim, Muhammad Muhammad Tamer, Dar al-Salaam - Cairo, 1st ed.
58 Abdul Rahman bin Qudamah (D.T), the great explanation on the board of the mask, Abdul Rahman bin Qudamah.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

59 Abdullah Al-Tibi (1997), the revealer of the facts of the Sunan, Sharaf Al-Din Al-Hussein bin Abdullah Al-Taybi (743 AH), the investigator: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Nizar Mustafa Al-Baz Library (Mecca - Riyadh, 1st ed.).
60 Al-Asqalani (1379 AH), Fath Al-Bari, Explanation of Sahih Al-Bukhari, Ahmed bin Ali bin Hajar Abu Al-Fadl Al-Asqalani Al-Shafi'i, Dar Al-Maarifa - Beirut.
61 Al-Asqalani (1415 AH), the injury in distinguishing the companions, Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar Al-Asqalani (died: 852 AH), investigation: Adel Ahmed Abdel-Mawgod and Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut, 1st Edition.
62 The Great Abadi (1415 AH), Awn al-Ma'bood, explaining Sunan Abi Dawood, and with him the footnotes of Ibn al-Qayyim: Refining the Sunan Abi Dawood and clarifying its causes and problems, Muhammad Ashraf bin Amir bin Ali bin Haider, Abu Abd al-Rahman, Sharaf al-Haq, Siddiqi, Azimabadi (deceased: 1329 AH), Scientific Books House - Beirut, 2nd Edition.
63 Al-Ghazali al-Tusi (1417 AH), the mediator in the doctrine, Abu Hamid Muhammad bin Muhammad al-Ghazali al-Tusi (died: 505 AH), the investigator: Ahmed Mahmoud Ibrahim, Muhammad Muhammad Tamer, Dar al-Salaam - Cairo, i. 1.
64 Al-Farabi (1987), Al-Sahah, Ismail bin Hammad Al-Gawhari Al-Farabi (died: 393 AH), investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm for Millions - Beirut, 4th edition.
65 Al-Fara Al-Baghawi (1997), Refinement in the Jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, Al-Hussein bin Masoud bin Muhammad bin Al-Fara Al-Baghawi Al-Shafi'i (died: 516 AH), Investigator: Adel Ahmed Abdel-Mawgod, Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, i. 1.
66 Al-Farahidi Al-Basri (2000), Al-Ain, Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (died: 170 AH), Investigator: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, House and Library of Al-Hilal, 1st ed.
67 Al-Farahidi Al-Basri (d. T.), Al-Ain, Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (died: 170 AH), Investigator: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library.
68 Al-Farahidi (d. T.), Al-Ain, Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (died: 170 AH), Investigator: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

69 Al-Qahtani Al-Hanbali (1406 AH), Al-Ahkam Explanation of the Origins of the Rulings, Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim Al-Asimi Al-Qahtani Al-Hanbali Al-Najdi (died: 1392 AH), 2nd Edition.
70 Al-Qaddouri (1997), Al-Qaddouri's summary of Hanafi jurisprudence, Ahmed bin Muhammad bin Ahmed bin Jaafar bin Hamdan Abu Al-Hussein Al-Qadduri (died: 428 AH), Investigator: Kamel Muhammad Muhammad Owaidah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1st Edition.
71 Al-Qarafi (1994), Al-Zahira, Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed bin Idris bin Abdul Rahman Al-Maliki, known as Al-Qarafi (died: 684 AH), investigator: Muhammad Hajji, Saeed Arab, and Muhammad Abu Khabza, Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, i. 1.
72 Al-Qarafi (1995), the provisions in distinguishing fatwas from rulings and the actions of the judge and the imam, Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed bin Idris bin Abdul Rahman Al-Maliki, known as Al-Qarafi (died: 684 AH), taken care of by: Abdel Fattah Abu Ghaddah, Dar Al-Bashaer Islamic Printing, Publishing and Distribution Beirut - Lebanon, 2nd Edition.
73 Al-Qazwini Al-Razi (1979), A Dictionary of Language Measures, Ahmed bin Faris bin Zakaria, Abu Al-Hussein (died: 395 AH), Investigator: Abdul Salam Muhammad Harun, Dar Al-Fikr.
74 Al-Kasani (1986), Badaa' Al-Sana'i in the arrangement of the laws, Alaa Al-Din, Abu Bakr bin Masoud bin Ahmed (deceased: 587 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2nd ed.
75 Al-Kalouthani (2004), Guidance on the Doctrine of Imam Abi Abdullah, Mahfouz Bin Ahmed Bin Al-Hassan, Abu Al-Khattab Al-Kolthani, Investigator: Abdul Latif Hamim - Maher Yassin Al-Fahal, Ghirass Publishing and Distribution Institute, 1st ed.
76 Lotfy (1991), Sherif, Consumer Protection in a Market Economy, Journal of Contemporary Egypt - Egypt, Volume (82), Issue (425).
77 Al-Maziri Al-Maliki (2008), explanation of indoctrination, Muhammad bin Ali bin Omar Al-Tamimi Al-Maziri Al-Maliki (deceased: 536 AH), investigator: His Eminence Sheikh Muhammad Al-Mukhtar Al-Salami, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st.
78 Al-Mawardi (1999), Al-Hawi Al-Kabeer in the Jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib Al-Basri Al-Baghdadi, known as Al-Mawardi (died: 450 AH), Investigator:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Sheikh Ali Muhammad Moawad - Sheikh Adel Ahmed Abdul-Mawgod, House of Scientific Books Beirut - Lebanon, 1st Edition.

79 Al-Mawardi (1999), The Great Container in the Jurisprudence of Imam Shafi'i, Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib Al-Basri Al-Baghdadi, known as Al-Mawardi (died: 450 AH), Investigator: Sheikh Ali Muhammad Moawad - Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgod, Scientific Books House, Beirut Lebanon, 1st floor.

80 Al-Mubarakfuri (d.T), Tuhfat Al-Ahwadhi with the explanation of Jami' Al-Tirmidhi, Muhammad Abdul-Rahman bin Abdul-Rahim Al-Mubarakfuri (died: 1353 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut.

81 The Arabic Language Academy in Cairo (2004), the intermediate dictionary, (Ibrahim Mustafa / Ahmed Al-Zayyat / Hamid Abdel Qader / Muhammad Al-Najjar), Dar Al-Da`wah.

82 The Arabic Language Academy in Cairo (2004), the intermediate dictionary, the Arabic Language Academy in Cairo, Dar Al-Da`wah. Muhammad Ibn Muflih (1997), the creator in explaining the mask, Ibrahim bin Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Muflih, Abu Ishaq, Burhan al-Din (died: 884 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

83 Al-Mardawi (1995), fairness in knowing the most correct of the dispute, Ala Al-Din Abu Al-Hassan Ali bin Suleiman bin Ahmed Al-Mardawi (deceased: 885 AH), investigation: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki - Dr. Abdul-Fattah Muhammad Al-Helou, abandoned for printing, publishing and distribution And Advertising, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st Edition.

84 Al-Marghinani (D.T), Al-Hidaya in explaining the beginning of the beginner, Ali bin Abi Bakr bin Abdul Jalil Al-Farghani Al-Marghinani, Abu Al-Hassan Burhan Al-Din (died: 593 AH), investigator: Talal Youssef, Arab Heritage Revival House - Beirut - Lebanon.

85 Al-Mutref Al-Qanazei (2008), the interpretation of Al-Muwatta, Abdul Rahman bin Marwan bin Abdul Rahman Al-Ansari, Abu Al-Mutref Al-Qanazei (died: 413 AH), edited and presented to him and its texts came out: Professor Dr. Amer Hassan Sabry, Dar Al-Nawader - funded by the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar, 1st floor.

86 Al-Mazhari (2012), Al-Maftahat fi Sharh Al-Masabih, Al-Hussein bin Mahmoud bin Al-Hassan, Mazhar Al-Din Al-Zaydani Al-Kufi, the blind

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Shirazi Al-Hanafi, famous for Al-Mudhahri (died: 727 AH), investigation and study: a specialized committee of investigators under the supervision of: Nour Al-Din Talib, Dar Al-Nawader, which is Publications of the Department of Islamic Culture - Kuwaiti Ministry of Awqaf, 1st Edition.

87 Al-Mazhari (2012), Al-Hussein bin Mahmoud bin Al-Hassan, Al-Maftahat fi Sharh Al-Masabih, investigation and study: a specialized committee of investigators, 1st edition, Dar Al-Nawader.

88 Al-Maqdisi Al-Hanbali (2012), the decision on the doors of the editor, Youssef bin Majid bin Abi Al-Majd Al-Maqdisi Al-Hanbali, verified and narrated by his hadiths: Hussein Ismail Al-Jamal, Dar Al-Resala Al-Alameya, Damascus - Syria, 1st ed.

89 Al-Mawsili Al-Baladhi (1937), The Choice for the Explanation of Al-Mukhtar, Abdullah bin Mahmoud bin Mawdud Al-Mawsili Al-Baladhi, Majd Al-Din Abu Al-Fadl Al-Hanafi (died: 683 AH), Al-Halabi Press - Cairo.

90 Al-Harari Al-Shafi'i (2009), Al-Kawkab Al-Wahhaaj and Al-Rawdah Al-Bahaj in the explanation of Sahih Muslim bin Al-Hajjaj, Muhammad Al-Amin bin Abdullah Al-Arami Al-Alawi Al-Hariri Al-Shafi'i, the guest of Makkah and its neighborhood, Dar Al-Minhaj - Dar Touq Al-Najat, 1st.

91 Al-Harawi Al-Qari (2002), Ali Bin (Sultan) Muhammad, Abu Al-Hassan Nour Al-Din Al-Mulla Al-Harawi Al-Qari (T.: 1014 AH), Mirqat Al-Maftaheh, Explanation of Mishkat Al-Masbah, I 1, Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon.

92 Al-Harawi (1999), The Strangers in the Qur'an and Hadith, Abu Obaid Ahmed bin Muhammad Al-Harawi (died 401 AH), investigation and study: Ahmed Farid Al-Mazeedi, presented to him and reviewed by: a. Dr.. Fathi Hegazy, Nizar Mustafa Al-Baz Library - Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed.

93 Al-Yamani Al-Shafi'i (2000), The Statement in the Doctrine of Imam Al-Shafi'i, Abu Al-Hussein Yahya bin Abi Al-Khair bin Salem Al-Amrani (died: 558 AH), Investigator: Qasim Muhammad Al-Nouri, Dar Al-Minhaj - Jeddah, 1st Edition.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Jurisprudence provisions for the mask for medical

Salah Ahmed Farrag Hamdallah
Assistant Professor, University of Minnesota and
Al-Madinah International University

Astract:

The research, entitled: Jurisprudence Rulings for Medical Muzzle, aims to clarify the jurisprudential rulings related to the medical mask. And the ruling on the monopoly of medical masks, the ruling on the compulsory pricing of the muzzle due to exploitation, the discretionary ruling on not wearing the muzzle, and then the conclusion.

Keywords: rulings - jurisprudence - the mask

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

نجاح الجهوية المتقدمة وعلاقته بالحكامة الترابية بالمغرب

دة. نادية فتح*
جامعة عبد المالك السعدي -كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، طنجة، المغرب
nadia.fath@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/05/04 تاريخ القبول: 2022/05/11

ملخص:

تناقش الدراسة مسألة نجاح الجهوية المتقدمة وعلاقته بالحكامة الترابية بالمغرب؛ تبرز أهميتها في محاولة رصد العلاقة الرابطة ما بين الحكامة الترابية والتنزيل السليم للجهوية المتقدمة، خاصة بعد ظهور المجال الجهوي كإطار ملائم لمواجهة الاختلالات التنموية، بالموازاة مع تفعيل آليات الحكامة الترابية، واعتماد الآليات التدبيرية الحديثة. وذلك وفق المنهج التحليلي، مع الاستئناس بأسلوب المقارنة. تنطلق الدراسة من فرضية وجود علاقة تبادلية بين الجهوية المتقدمة والحكامة الترابية، تهدف الرفع من مستويات التنمية، فكلاهما تساهمان بشكل متبادل في تحسين حياة المواطنين. يطرح التساؤل الرئيسي للدراسة: كيف يمكن لنجاح الجهوية المتقدمة بالمغرب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالحكامة الترابية؟ ثم تطرح بعده بعض الأسئلة الفرعية مثل: كيف يمكن ترسيخ الآليات التدبيرية للحكامة الترابية في الفعل الترابي الجهوي؟ وماهي مقومات ومستلزمات الحكامة الترابية؟ للإحاطة بالموضوع تم تقسيمه لمحورين: يتطرق الأول لمقومات الحكامة الترابية عبر تناول مكانة اللاتمركز الإداري، والديموقراطية التشاركية إلى جانب الديموقراطية التمثيلية في منظومة الحكامة الترابية؛ ويتطرق المحور الثاني لمستلزمات الحكامة الترابية من دعم الإمكانيات المالية للجهات ولتأهيل بنيتها الإدارية. تخلص الدراسة لتأكيد العلاقة التبادلية بين الجهوية وتفعيل آليات الحكامة الترابية في إنجاح الورش الجهوي

* **المؤلف المرسل**: نادية فتح، **الإيميل**: nadia.fath@gmail.com

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

بالمغرب، خاصة بعد الاشتغال على نظام اللاتمركز الإداري، وتكريس كونه لازمة للنظام اللامركزي، وتعزيز دور الديموقراطية التشاركية في منظومة الحكامة الترابية؛ وتقوية البنية الإدارية والمالية للجهة، كونهما أهم شروط نجاح الجهوية المتقدمة والحكامة الترابية.

الكلمات المفتاحية: الجهوية المتقدمة–الحكامة الترابية–اللامركزية–اللاتمركز–المغرب

مقدمة:

تعد الجهوية المتقدمة محور أساسيا في عملية الإصلاح الجارية بالمغرب، وقد تم تكريسها من خلال دستور المملكة المغربية لسنة 2011، والذي جعل من التنظيم الترابي الجهوي الإطار الأنسب لتحقيق التنمية السوسيو–اقتصادية، خاصة بعد أن أبانت الوحدات اللامركزية الأدنى عن عجزها عن استيعاب المشاكل الاقتصادية وعن تقديم حلول للإكراهات التي يعاني منها المجال، فظهر المجال الجهوي كإطار ملائم لمواجهة هذه الاختلالات، بالموازاة مع تفعيل آليات الحكامة الترابية واعتماد الآليات التدبيرية الحديثة.تنطلق الدراسة من فرضية وجود علاقة تبادلية بين الجهوية المتقدمة والحكامة الترابية تهدف الرفع من مستويات التنمية، فكلاهما تساهمان بشكل متبادل في تحسين حياة المواطنين. لنطرح التساؤل الرئيسي للدراسة: كيف يمكن لنجاح الجهوية المتقدمة أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالحكامة الترابية؟ لنطرح بعده بعض الأسئلة الفرعية الضرورية لتفكيك السؤال الرئيسي مثل: كيف يمكن ترسيخ الآليات التدبيرية للحكامة الترابية في الفعل الترابي الجهوي؟ ماهي الآليات الضرورية للرفع من جودة التدخلات التنموية للجهات؟ وماهي مستلزمات الحكامة الترابية؟ وكيف يمكن للآليات الحكامة الترابية أن تساهم في إنجاح الجهوية المتقدمة؟ للإحاطة بالموضوع تمت هيكلته بشكل يلبي التناول العلمي له، بتقسيمه لمحورين: يتطرق الأول لمقومات الحكامة الترابية عبر تناول مكانة اللاتمركز الإداري، والديموقراطية التشاركية إلى جانب الديموقراطية التمثيلية في منظومة الحكامة الترابية؛ ويتطرق المحور الثاني لمستلزمات الحكامة الترابية من دعم الإمكانيات المالية للجهات ولتأهيل بنيتها الإدارية. تخلص الدراسة لتأكيد العلاقة التبادلية بين الجهوية وتفعيل آليات الحكامة الترابية في إنجاح الورش الجهوي بالمغرب، خاصة بعد الاشتغال على نظام اللاتمركز الإداري، وتكريس كونه لازمة للنظام اللامركزي، وتعزيز دور المقاربة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

التشاركية في منظومة الحكامة الترابية؛ وتقوية البنية الإدارية والمالية للجهة، كونهما أهم شروط نجاح الجهوية المتقدمة والحكامة الترابية.

المحور الأول: الجهوية المتقدمة ومقومات الحكامة الترابية بالمغرب، أية علاقة؟

تعتبر الحكامة الجيدة عموما هي عملية اتخاذ القرار بشكل جماعي، تهدف اتخاذ قرارات مقبولة من لدن الأغلبية، عبر الإدارة المثلى للبنيات والهياكل والموارد، فهي بذلك تعبير حقيقي عن أفضل ما يمكن القيام. ومن خلال إسقاط هذا التعريف على الحكامة الترابية، يمكن القول بكونها نظام إدارة الفعل العمومي الترابي، من خلال الوصول إلى أحسن تدبير محلي ممكن بأقل تكلفة ومجهود وفي أسرع وقت، وبالدقة والنجاعة المطلوبتين. ويرى الباحث "رضوان زهرو" أنها عملية تمكين الساكنة المحلية من اختيار الإطار العام لحياتها اليومية بكل حرية وتشاركية، وتوسيع قدراتها وتنويع خياراتها وتحفيزها على المشاركة في القرار التنموي؛ لكن هذه المشاركة لا تلغي حق الإدارة المركزية في اتخاذ القرار التنموي، مما يحيل على مكانة اللاتمركز الإداري في منظومة الحكامة الترابية وأهميتها في تنزيل وتقعيد الجهوية المتقدمة بالمغرب. ويعد اللاتمركز الإداري نظاما يعترف في ظله لبعض الموظفين العموميين، "بسلطة اتخاذ بعض القرارات تكون على درجة قليلة أو كبيرة من الأهمية، والفصل فيها بصفة نهائية وبنوع من حرية التقدير دون الرجوع إلى الوزير في شأنها" (إدريسي، 2008، صفحة 34)، إذ يقوم هذا النظام على توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية على مختلف المصالح الخارجية للوزارات في المستويات الجهوية والإقليمية، "بحيث يتمتع بعض الموظفين التابعين للوزير بسلطة التقرير في بعض المسائل الإدارية في الحدود التي يرسمها القانون" (لعيوني، 2003، صفحة 53). وعلى هذا الأساس، اتفق سياسيا وقانونيا، وفي جميع الدول التي اختارت الأسلوب اللامركزي أن اللاتمركز لازمة لقيام اللامركزية (Diederichs & Luben, 1995, p. 25)، فهو ضرورة لقيامها ومقوم من مقومات الحكامة الترابية؛ مما يتطلب الوقوف على مكانته (الفرع الأول)، ومكانة الديموقراطية التشاركية إلى جانب الديموقراطية التمثيلية في منظومة الحكامة الترابية (الفرع الثاني).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

1: مكانة اللاتمركز الإداري في منظومة الحكامة الترابية

يعتبر النهوض بالشأن العام المحلي والجهوي الهدف الرئيسي لاعتماد المغرب أسلوب اللاتمركز الإداري، فالإدارة المركزية مهما كانت إمكانياتها البشرية والمادية، لن تتمكن من الاستجابة لمختلف الحاجيات على المستوى الترابي، وعلى الرغم من أن اعتماد أسلوب اللامركزية الترابية استطاع تحرير الدولة من بعض الالتزامات، إلا أنه يبقى ناقصا إذا لم يتم تطويره ودعمه من خلال اعتماد اللاتمركز الإداري، خاصة وأن المغزى منهما واحد (أبركان، نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، 2015، صفحة 29)، وهو تحقيق التنمية المحلية والجهوية والحكامة الترابية. لقد ظل اللاتمركز الإداري بالمغرب دائم الحضور في الخطاب الرسمي للدولة وفي تصور ملك البلاد بصفته رئيسا للدولة من خلال الخطب والتصريحات الملكية، وذلك عبر مختلف الفترات الزمنية من تاريخ المغرب الحديث، حيث اعتبر الملك الراحل الحسن الثاني اللامركزية ثقافة، وعدم التركيز عقلية؛ إذ، لابد من علاقة وطيدة بينهما لتحقيق التنمية المستدامة (أبركان، نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، 2015، صفحة 29). واعتبر أيضا في خطابه الملقى بمناسبة المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية التي انعقدت تحت شعار "اللامركزية واللاتمركز"، أن "اللاتمركز هو المفتاح الذي يمكن الإنسان من أن يفتح باب التمتع باللامركزية على مصراعيه؛ وبعبارة أوضح، فاللامركزية هي الميدان واللاتمركز هو الوسيلة". وقد سار الملك محمد السادس على نفس النهج إذ صرح بمجرد توليه مقاليد الحكم على ضرورة "تعميق اللامركزية مع تطبيق سياسة ملائمة لعدم التمركز الإداري، اعتبارا للأثر الهام الذي له في إنجاح اللامركزية"، كما دعا إلى تغيير قوانين اللامركزية واللاتمركز وفق مفهوم جديد، "يجعل من السياسة التعاقدية أداة أساسية لبلورة تصور مجالي توافقي" (انبعاث أمة، 2000، صفحة 53)، كما دعا في نفس الاتجاه على ضرورة "الإسراع بترسيخ اللامركزية واللاتمركز، في اتجاه إفراز مجالس محلية وإقليمية وجهوية، تجمع بين ديموقراطية التكوين، وعقلانية التقطيع، ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير" (انبعاث أمة، 2000، صفحة 692). وبناء عليه، يعد اللاتمركز الإداري مقوما من مقومات الحكامة الترابية، يجب تعميمه، حيث "يتعين علينا إعطاء نفس جديد لمسار اللامركزية والجهوية، والعمل على أن يصبح التدبير اللامتمركز، قاعدة أساسية في جميع القطاعات العمومية ومقوما ضروريا للحكامة الترابية الجيدة" (انبعاث أمة، 2000)؛ فاقتناع المؤسسة الملكية بأهمية اللاتمركز الإداري في التدبير العمومي كان سببا لدعوة الحكومة المغربية من خلال الخطاب الملكي

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

بمناسبة الذكرى 33 للمسيرة الخضراء يوم 6 نونبر 2008 "إلى إعداد ميثاق وطني لعدم التمركز، يتوخى إقامة نظام فعال لإدارة لا ممركزة، يشكل قطيعة حقيقية مع المركزية المتحجرة، نظام يعتمد مقاربة ترابية، ويقوم على نقل صلاحيات مركزية للمصالح الخارجية، وانتظامها في أقطاب تقنية جهوية" (انبعاث أمة، 2008، صفحة 490). وكنتيجة لهذه الصيرورة التاريخية، عمل المغرب على بناء شبكة واسعة من الإدارات الترابية، لكنه بالمقابل ترك جزء هاما من الوظائف الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للوحدات اللامركزية التي تستمد قوتها من عنصر التمثيلية الناتج عن الانتخابات؛ إلا أن الإدارات المركزية بدعوى ضعف البنية الإدارية والبشرية وقلة الموارد المالية على المستوى الترابي، لازالت تستأثر بأكبر نصيب من الاختصاصات والسلطات، وفي نفس الآن تسند لتمثيلياتها اللامتمركزة مجموعة من الصلاحيات وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية، بهدف تنسيق واندماجية وتكامل البرامج والمشاريع، ولإدارة القرب. وبالرجوع لدستور 2011 نلاحظ أنه لم يعمد إلى تغير توازن السلطات في الدولة بشكل كبير، لكنه أعطى انطلاقة جديدة للامركزية من خلال منطوق الفقرة الأخيرة من الفصل الأول منه والتي تنص على أن "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة"، أي تأسيس تنظيم ترابي متكامل، يقوم على تقوية المسار الديموقراطي وترسيخ مكانة الجماعات الترابية كشريك للدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تدبير التنمية. إذ أن هناك ارتباطا وثيقا ما بين النظام اللامركزي القائم على الجوية المتقدمة ونظام اللاتمركز الإداري بكونه لازمة له، فهو يواكب التنظيم الترابي ويلازمه. ولمواكبة التغييرات التي طرأت على التنظيم الترابي القائم على الجهوية المتقدمة، كان لابد من مجاراة هذه التغييرات عبر سن ميثاق وطني حديث للاتمركز الإداري بالمغرب، بمعنى أنه ميثاق وطني لمصالح الدولة (سكلي، 2020، صفحة 246)، يهم تفعيل السياسات العامة لها، مما يفرض نقل السلطات والوسائل المادية والبشرية من المركز نحو المستويات الترابية، بهدف تحقيق النجاعة والفعالية.

يرتكز التنظيم اللامتمركز على وجود مؤسستين مهمتين، يتعلق الأمر أولا بمؤسسة والي الجهة وثانيا بمؤسسة الجهة نفسها. إذ يعتبر والي الجهة حسب المقتضيات الدستورية ممثلا السلطة المركزية على مستوى الجهة، يعمل باسم الحكومة على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارس المراقبة الإدارية على الوحدات اللامركزية. ويقوم كذلك بمساعدة رئيس الجهة على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية، بالإضافة لتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية والسهر على حسن سيرها. إذ يتضح من خلال المركز القانوني لوالي الجهة أن هذا الأخير يعد أعلى مسؤول في الهرم الإداري الترابي على مستوى

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الجهات، تتركز تحت سلطته مجموعة مهمة من الاختصاصات والموارد البشرية والوسائل القانونية والمادية الضرورية لإدارة هذا المستوى الترابي. أما مؤسسة الجهة، من خلال نظام الجهوية المتقدمة، فهي تعد أساس التنظيم الترابي المغربي والإطار الأكثر ملائمة لتحقيق التنمية لبلوغ الديموقراطية بشقيها التمثيلي والتشاركي، وتنزيل مبادئ الحكامة الترابية الجيدة، بالنظر لما يتيحه المجال الجهوي من إمكانيات للتنسيق بين مختلف البرامج المحلية والمخططات الوطنية، إذ لا تنمية دون مجال ترابي واسع ومتكامل (زهرو، 2015، صفحة 8)، كفيل بإدماج مختلف عوامل التنمية في مسلسل الإقلاع الاقتصادي الجهوي، والحد من الاختلالات والتباينات الاجتماعية والمجالية. فالجهة والجهوية تعتبر "خيارا استراتيجيا وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديموقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية..." (خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، 2011)؛ وعلى الرغم من تدعيم المركز القانوني للجهة وجعلها المرتكز الأساسي للتنظيم الترابي بالمغرب، إلا أنها لا زالت تخضع لمراقبة المركز من خلال السلطات الممنوحة للولاة في هذا الشأن.

2: مكانة الديموقراطية التشاركية إلى جانب الديموقراطية التمثيلية في منظومة الحكامة الترابية

يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا على المستوى الترابي، في إطار المشاركة المواطنة عبر الآليات المتعددة التي يتيحها القانون، والتي يعد أبرزها ظهور الديموقراطية التشاركية كشكل من أشكال الديموقراطية، التي تكمل الديموقراطية التمثيلية، إذ يعتبر الأستاذ "حارسي عبد الله" أن "الديموقراطية التمثيلية هي الأصل، والديموقراطية التشاركية تضاف إليها لأنها تنظم العلاقة بشكل آخر مع الهيئات المنبثقة عن عملية الإنتخاب"، والتي يسمح من خلالها للمواطنات والمواطنين بالانخراط في النقاشات العمومية والمساهمة في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالسياسات الترابية بمختلف مستوياتها المحلية، الإقليمية والجهوية. وللاستفادة من العلاقة التكاملية التي تربط الديموقراطيتين، كان من الضروري العمل على إشراك المجتمع المدني في هذه المرحلة من التجربة، وعلى وجه الخصوص المنظمات العاملة في المجالات ذات الصلة بالشباب والمرأة من أجل إعدادها للمشاركة الفاعلة في المراحل الإجرائية للجهوية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016)، حيث يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم بفعالية في تدعيم وتقوية المؤسسة الجهوية، نظرا لكون آليات اشتغاله تتماشى وعملية التحديث السياسي، كما أن حاجة الشأن الجهوي بالمغرب إلى حراك اجتماعي يبرز أن أهمية وخصوصية الجهوية هي التي تزكي ضرورة وحيوية المجتمع المدني على المستوى الجهوي (العيساوي، 2006-2007). وهو المطلب الذي تبناه المشرع الدستوري، حيث ينص تصدير الدستور المغربي على

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

بناء دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون وترتكز على المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، كما تطرق الفصل 12 منه لمساهمة جمعيات المجتمع المدني في إطار الديموقراطية التشاركية في إعداد وتفعيل وتقييم قرارات ومشاريع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وتأمين "مشاركة السكان في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة" (الفصل 136 من الدستور المغربي، 2011)، من خلال "آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها" (الفصل 139 من الدستور المغربي، 2011) ليستجيب بعد ذلك الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية عموما والجهوية المتقدمة خصوصا لهذا التوجه خاصة بمناسبة إعداد برامج العمل والتنمية. جاء ذلك بعد عقود من الممارسة الديموقراطية التمثيلية، أثبتت هذه الأخيرة من خلال النخب المنتخبة عن محدوديتها في الاستجابة لمختلف توقعات وانتظارات المواطنين، "وأحدثت خللا في التوازن المؤسساتي وفجوة متسعة بين السياسيين والمواطنين" (الغالي، 2013، صفحة 123)، وبالتالي عمل المشرع الدستوري على التعاطي مع مسألة الديموقراطية التشاركية وفق فلسفة وجوهر فكرة الديموقراطية باعتبارها تجسيدا للإرادة الشعبية، "وبالتالي نقل المواطن من مجرد صوت معبر عنه في مسار البحث عن مشروعية الفاعل السياسي داخل المؤسسات التمثيلية" (ابراهيم، 2020، صفحة 205)، إلى فاعل أساسي يشارك في صناعة وتتبع وتقييم السياسات العمومية. لقد عمل المشرع الدستوري على معالجة هذه الإشكالية من خلال اعتماد بنود دستورية "تجعل من الديموقراطية التشاركية منهجا جديدا لإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمواطنين مركزيا وترابيا" (ابراهيم، 2020، صفحة 206)، ومدخلا حقيقيا لتكريس المشاركة كمنهج جديد في حياة الأفراد والمجتمع المدني، تمكن المساهمة من خلاله في صناعة السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها. ولأجل ذلك، أصبح المجتمع المدني مطالبا بأن يكون فاعلا ومؤثرا في الحقل المحلي الإقليمي والجهوي المغربي، فهو يجب أن يعمل على تحقيق الأهداف التالية (الدرداري، 2000-2001، صفحة 95): تعزيز حرية الجماعات الترابية؛ العمل على ترسيخ الجهوية واللامركزية على قاعدة ديمقراطية؛ التوعية بالمهام الجهوية والمحلية والجماعية وذلك بنوع من الإستقلالية والمسؤولية؛ والمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في محاربة الأمية والنهوض بالمهام الإقتراحية التأطيرية التربوية والترافعية .وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمع المدني قد سبق أن تحمل مسؤولية تحقيق التنمية، خاصة بعد فشل المشروع التنموي الحكومي الموجه وكذلك لتنوع الحاجيات وارتفاع كلفتها، وبالتالي أصبحت المؤسسات الفاعلة في الحقل المدني مساهمة إلى جانب المؤسسات الأخرى في

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

إيجاد المقترحات والحلول للإشكالات التنموية، لكونها الأقرب إلى السكان والأفضل في التعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم، وهي تشكل مدخلا من مداخل الإنتقال الديمقراطي وإرساء الفكر الجهوي عن طريق تأهيل العنصر البشري وجعله محور التنمية الجهوية، وكذا تعزيز البنيات الأساسية والمساهمة في الحد من الأمية والإدماج الفعلي للفئات التي تعاني من الهشاشة والإقصاء، وإنعاش مشاركة المواطنين في الحياة العامة لإرساء دعائم الديمقراطية والسياسة الجهوية (تملكوتان، 2014-2015، صفحة 160). فوجود مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الجهوي من شأنه أن يساهم في التفكير والاجتهاد والإبداع بخصوص كل ما يهم الإنسان والتراب، وبالتالي، سيؤدي إلى تشييد الأسس المتينة والمقومات اللازمة للاختيار الجهوي التدبيري الديمقراطي (العيساوي، 2006-2007، صفحة 104)، فهي دون شك، ستساهم إلى جانب المؤسسات الأخرى في إيجاد مقترحات حلول للإشكالات التنموية، مما من شأنه المساهمة في إفراز نخب جهوية لا يمكن بدونها تعميق اللامركزية الجهوية أو تطوير النظام الجهوي. وبناء عليه، نستخلص أن كون الجهة كفاعل أساسي وإطار ملائم للتنمية لا يمكنها من العمل على تفعيل اختصاصاتها لوحدها، دون إشراك حقيقي وفعلي لباقي المتدخلين المؤسساتيين من مصالح لا متمركزة وفعاليات المجتمع المدني، فالإشراك الحقيقي لجميع هؤلاء مدخل رئيسي لتحقيق متطلبات التنمية وإنجاح الجهوية المتقدمة.

المحور الثاني: مستلزمات الحكامة الترابية في خدمة الجهوية المتقدمة

إن توفر الجهة على موارد مالية قارة خاصة الذاتية منها، بجانب توفرها على إدارة جهوية مستقلة قادرة على النهوض بالوظائف الإدارية والإختصاصات التنموية الملقاة على عاتقها، إنما يعكس درجة الحكم الجهوي، وكذا قدرته على التخطيط والتدبير بشكل متطور وناضج. حيث لم تتمكن مؤسسة الجهة في ظل التجارب السابقة من تلبية الإحتياجات والمتطلبات الضرورية للساكنة بالنظر لما تتوفر عليه من موارد مالية وبشرية محدودة، رغم منح الترسانة القانونية المؤطرة للجهوية مجموعة من الموارد المالية والبشرية لها، إلا أنها لم تستطع أن تلبي المطلوب منها والمتمثل في تحقيق التنمية، على اعتبار أن تخصيص الجهة بمجموعة من الإختصاصات التنموية يتطلب تقوية بنيتها المالية، ومدها بالموارد البشرية الكافية للقيام بشؤون الإدارة الجهوية على أكمل وجه.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

1: دعم الإمكانيات المالية للجهات

إعادة التوزيع المالي لدعم التوازن الجهوي: إن الفوارق الكبيرة المسجلة بين جهات المغرب والمتعلقة بالمساحة والسكان والإختلال في الأسس الضريبية واللاتناسب الحاصل بين تحويل الإختصاصات والموارد، يستلزم البحث عن حلول من أجل التخفيض من حدة هذه الفوارق والتفاوتات. فمن الصعب جدا تصور إمكانية تصحيح هذا التفاوت دون إحداث آليات من شأنها تحقيق توازن مالي يعيد النظر في أسلوب التوزيع بين الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية. إن تمتع الجهة بالسلطة المالية يقوم على مدى مرونة وحرية تحديدها للموارد المالية، سواء تعلق الأمر بالضرائب أو العائدات من التدخلات الاقتصادية، وكذا تحديد نفقاتها اعتيادية كانت أو تنموية، مع رصدها في إطار ميزانياتي ومحاسبي مناسب، من خلال توسيع مجال المبادرة وملائمة المساطر الميزانياتية والمحاسباتية (Chabih, 2004, p. 318)، وبالتالي فالإستقلال المالي للجهات رهين بإصلاح المالية الجهوية بشكل يتلائم ومتطلبات هذا الإستقلال، الذي لا يستقيم إلا بتمتع الجهة بموارد ذاتية كفيلة بتلبية حاجياتها وتفعيل دورها في التنمية الإقتصادية (حمو، 2016-2017، صفحة 71)، وتوظيفها لآليات التدبير المالي الحديث من أجل ترشيد النفقات والرفع من المردودية. بدون شك فاللجوء للتمويل الخارجي يحد بشكل كبير الإستقلال المحلي (Smires, 2001, p. 124) سواء تعلق الأمر بالجهة أو غيرها من الجماعات الترابية، خاصة إذا علمنا أن الموارد المحولة تظل دون تلبية حاجيات الجهة، ولا تغطي حجم الإنتظارات وحجم الخصاص والعجز المسجل على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، خصوصا في العالم القروي (عسو، 2016) الذي يعرف خصاصا فيما يخص هذه البنيات والتجهيزات. وعليه، يصبح من اللازم تمتيع الجهة بموارد ذاتية كافية، والعمل على تأهيل الجهات الأكثر فقرا من خلال تسهيل نظام الاقتراض وتفعيل آليات الإستثمار العمومي وغيرها من الآليات المالية والإقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تعتبر الموارد المالية الذاتية أساس الاستقلال المالي للجهة والذي لا يعني الاستعمال الحر للموارد فقط، بل كذلك في إحداث موارد ذاتية (Es-Sehab، 2011، صفحة 198) سواء تعلق الأمر بالموارد الجبائية التي تتمتع الجهة بسلطة تحديدها واستخلاصها، أو بالعائدات الناتجة عن التدخلات الاقتصادية والأملاك الجهوية. إن تمتع الجهة بموارد مالية ذاتية أصبح ضرورة ملحة حتى تتمكن من تدبير شؤونها، دون الحاجة للجوء لوحدة إدارية أخرى كالدولة أو إحدى الجماعات الترابية أو حتى مؤسسات التمويل (حمو، 2016-2017، صفحة 73) بحيث تقرر

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

لوحدها أوجه استعمال مواردها (Mouchtaray, 1999-2000, p. 55)، وباعتبار أن الموارد الجبائية هي أهم مورد ذاتي تتمتع به الجهة، فإنه لا يمكن الحديث عن الإستقلال المالي حتى مع تمتعها بحرية التدبير المالي، دون أن يصحب ذلك تمتعها بسلطة جبائية (Bouvier, 2011, p. 43). فمن خلال استقراء النصوص القانونية المؤطرة للجهوية بالمغرب، السابقة منها أو الحالية، نستشف عدم تمتع الجهات بأي سلطة جبائية تأسيسية مع غياب إمكانية قيامها بشكل مستقل بفرض اقتطاع جبائي، دون أن تكون مفوضة بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية (قزيبر، 2009، صفحة 113)، مما يضعف استقلالها ويكرس تبعيتها للجباية الوطنية مادة وتصفية وتحصيلا (حضراني، 2001، صفحة 419)، فالدولة ما زالت تستأثر بالضرائب ذات المردودية المهمة وكذا بسلطة القرار المطلقة في إقرار وتحديد أوعية وتصفية وحساب هذه الضرائب، في ظل سلطة منعدمة للمجالس الجهوية في هذا الشأن، حيث لا تمتلك إلا سلطة تنفيذية (معمر، 2016). تنفرد السلطة المركزية بسلطة تحديد قواعد تأسيس وتوزيع الموارد الجبائية في غياب هيئة مستقلة مكلفة بتوزيع الموارد الجبائية بين الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية الأخرى، فتوزيع المادة الجبائية كان دائما لصالح الدولة من خلال استحواذها على الضرائب الأوسع مردودية والأكثر مرونة إزاء النشاط الإقتصادي (حمو، 2016-2017، صفحة 74)، في حين لا تستفيد الجهات والجماعات الترابية الأخرى سوى من رسوم ذات عائدات مالية ضعيفة. وبناء عليه، يمكن القول أن عملية إعادة توزيع الموارد المالية بين الجهات وباقي المستويات الإدارية الأخرى أصبح حاجة ملحة، تفرضها الظرفية الراهنة التي جعلت من الجهة الإطار المعول عليه من أجل تحقيق التنمية، وكذا بغية تمكينها من تحقيق الاستقلال المالي الذي يعتبر أساس اللامركزية الحقة، والتدبير الترابي الحكيم. وفي نفس الاتجاه، نرى أنه من اللازم الاستئناس ببعض التجارب المقارنة مثل التجربة الإسبانية التي عملت على إحداث هيئة وطنية للسياسة الجبائية والمالية للجهات، على غرار مجلس الجباية والمالية للمجموعات المستقلة (حمو، 2016-2017، صفحة 75)، وظيفته الأساسية ضمان مشاركة الجهات في تحديد معايير توزيع الموارد المحولة من الدولة إلى تلك الوحدات الترابية في إطار إعمال الشفافية (أمجد، 2007، صفحة 114)، حيث تحاول المجموعات المستقلة (بعد فشلها في خلق موارد جبائية ذاتية بعائدات كافية) إعادة توزيع مصادر التمويل العمومي بين الدولة والوحدات اللامركزية في اتجاه تمتيع الدولة ب 50 % من عائدات الضرائب مقابل 25 % للوحدات المستقلة و25 % للجماعات (الماموني، 2013-2014، صفحة 113). وبالتالي، فالمغرب مدعو اليوم أكثر مما مضى، خاصة أمام

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ارتفاع الضغط الضريبي الذي يرهق كاهل المواطن والمستثمر على حد سواء، إلى إعادة توزيع الموارد الجبائية بين الدولة والجهات (عسو، 2016)، وذلك عبر إعادة توزيع الأوعية الضريبية بين الجهات والمركز عوض توزيع الحصيلة الضريبية، من خلال منح الجهات ضرائب تتولى تدبيرها الجهة باعتبارها ضريبة جهوية (عسو، 2016)، بشكل تتمتع فيه هذه الأخيرة بسلطة جبائية تضمن استقلالها المالي عن تمويل الدولة وبالتالي استقلاليتها في اتخاذ القرار التنموي. بالإضافة إلى ضرورة العمل على تعزيز الموارد الذاتية الجبائية للجهة من أجل تحقيق المزيد من الإستقلالية، وكذا إعادة توزيع الموارد الضريبية بين الدولة والجهات، نجد أن هناك موارد أخرى غير جبائية يتحتم تعبأتها والتي من شأنها إن تم تعزيزها أن تشكل مصدرا للتمويل يجعل من الجهة في غنى عن تدخلات الدولة. ويتعلق الأمر بالأملاك العقارية من جهة أولى، والتدخل الاقتصادي للجهات من جهة ثانية من خلال المساهمة في شركات التنمية وعقد اتفاقيات التعاون والشراكة وغيرها من التقنيات التي من شأنها أن تؤمن للجهة الوسائل المالية لممارسة اختصاصاتها وفق مطلب الإستقلال المالي. ففيما يتعلق بتدبير الممتلكات الجهوية ومن أجل تحسين مردوديتها ومساهمتها في تعزيز الإمكانيات الذاتية للجهة، يجب قبل كل شيء أن يتم إجراء عملية التحديد الإداري لهذه الأملاك من أجل المحافظة عليها، وملئ الفراغ القانوني المتعلق بالأملاك الجهوية، والتي تتسبب في الكثير من المشاكل على مستوى المنازعات بينها وبين باقي الوحدات الترابية بسبب أحقية استغلال وتدبير هذه الأملاك، بالإضافة لاعتماد آليات ترفع من قيمتها عبر تبسيط مساطر استغلالها وتنظيمها، وتقوية الضمانات المقدمة للمستغلين الخواص بغية تشجيع الإستثمار وتحريك عجلة التنمية، وغيرها من الآليات القانونية والمسطرية الكفيلة بتثمين الأملاك العقارية للجهة، وتقويتها باعتبارها موارد مالية ذاتية تساهم في الاستقلال المالي للجهات. أما على مستوى آليات التدخلات الاقتصادية للجهات، فيمكن للجهة ومجموعاتها ومجموعات الجماعات الترابية أن تحدث شركات مساهمة تسمى بشركات التنمية الجهوية أو المساهمة في رأسمالها بالاشتراك مع شخص أو عدة أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام أو الخاص، على أن تحدث هذه الشركات بهدف ممارسة الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية التي تدخل في نطاق اختصاصات الجهة أو تدبير مرفق عمومي تابع لها، شريطة أن ينحصر الغرض من هذه الشركة في حدود الأنشطة ذات الطبيعة الصناعية والتجارية، التي تدخل ضمن اختصاصات الجهة ومجموعاتها ومجموعات الجماعات الترابية على أن يستثنى تدبير الملك الخاص للجهة من ذلك. وبالتالي يمكن اعتبار شركات التنمية الجهوية إحدى أهم وسائل التدخل الاقتصادي المخولة للجهات، التي من

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

خلالها تعطى لهذه الأخيرة الفرصة لممارسة الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية والمساهمة في تنمية إمكانياتها الاقتصادية، بما يتماشى وطبيعة وأهداف إحداث الجهات نفسها واعتبارها محركات تنموية واقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك "يمكن للجهات في إطار الاختصاصات المخولة لها، أن تبرم فيما بينها أو مع جماعات ترابية أخرى أو مع الإدارات العمومية أو المؤسسات العمومية أو الهيئات غير الحكومية الأجنبية، أو الهيئات العمومية الأخرى، أو الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، اتفاقيات للتعاون أو الشراكة من أجل إنجاز مشروع أو نشاط ذي فائدة مشتركة لا يقتضي اللجوء إلى إحداث شخص اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص" (المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات، 2015). كما منح المشرع للجهة بعض التقنيات المالية الأخرى بغاية تعزيز مواردها الذاتية، ويتعلق الأمر بالحسابات الخصوصية للخزينة والميزانيات الملحقة (حمو، 2016-2017، صفحة 77)، على اعتبار أنها وسائل مرنة لتسيير بعض الميادين التي تتميز بخصوصية معينة، وتحتاج نوعا من المرونة في التسيير من أجل الرفع من مردوديتها، أما بالنسبة للميزانيات الملحقة فإنها تحدث من أجل إدراج العمليات المالية لبعض المصالح التي لا تتمتع بالشخصية الإعتبارية والتي يهدف نشاطها بصفة أساسية إلى إنتاج سلع أو إلى تقديم خدمات مقابل أداء أجر (المادة 182 من القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات، 2015)، أما فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية والتي يمكن اعتبارها آليات تساهم في توفير الظروف الملائمة لإنعاش الإقتصاد الجهوي، فقد تم توسيع مجالات تدخلها لتشمل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من أجل تعبئة الموارد وخلق ديناميكية اقتصادية (نكاز، 2004-2005، صفحة 268) بغية دعم الوضع الاقتصادي للجهة وتعزيز مواردها الذاتية. وعليه، فإن ضرورات التوازن الجهوي والتنمية الجهوية تستوجب تدعيم الموارد المالية الذاتية للجهة بالقدر الذي يمكنها من القيام بالبرامج والاستثمارات لأن نجاح المشروع الجهوي يتوقف على مدها بهذه الإمكانيات، ولعل تبني توزيع جيد للموارد المالية بين الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية الأخرى، سيسمح بتطوير الممارسة الجهوية، إلا أن التدابير المالية وحدها غير كافية بل يجب الارتكاز على رقابة مالية ملائمة تمكنها من تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

رقابة مالية أكثر ملائمة: يعتبر مفهوم المسؤولية والمحاسبة المرتكز الوحيد ضمن الحكامة المالية المحلية الذي شهد تجسيدا من خلال مختلف تقارير الأجهزة الرقابية (حيمود، 2011، صفحة 18)، باعتباره الكفيل بالحفاظ على الموارد المالية من أي تبذير واختلاس يمكن أن يلحق مالية الجهة (حمو، 2016-2017،

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

صفحة 108)، ولأجل تحقيق ذلك، أجمع المختصون في المالية والاقتصاد والإدارة على أن أي نظام لا تتوفر فيه الآليات الرقابية، يعتبر نظاما ناقصا يفتقر إلى المقومات المتكاملة (زيتوني، 2011، صفحة 198). فتوفير الموارد المالية الكافية للجهات يبقى دون أهمية إذا لم يرافق برقابة ملائمة تساهم في الحفاظ على هذه الموارد وتثمينها وحسن استغلالها. تحظى الرقابة المالية بأهمية كبرى بالنظر لدورها الحاسم في حماية المال العام من سوء الاستغلال، فقد اعتمدت الرقابة المالية كلازمة للنظام اللامركزي، تنظم من خلالها العلاقة ما بين السطات المركزية والسلطات الجهوية بهدف تحقيق حسن إدارة الوحدات الجهوية، غير أن هذا لا يعني ضرورة التمسك بالاتجاه التقليدي في تطبيق الرقابة، لأن التطبيق الجامد لها، قد يعمل على المس بالشروط الأساسية للامركزية المتمثلة في دعم فعلي للشخصية المعنوية (الغيوبي، 2002-2003، صفحة 301) والإستقلال المالي للوحدات الجهوية. ونظرا للتأثيرات السلبية لتحكم الإدارة المركزية في التدبير المالي الجهوي، من إضعاف لسلطة الفاعل الجهوي على القرار المالي وبالتالي ضعف مسؤوليته عن أي اختلالات تهم التدبير المالي (حمو، 2016-2017، صفحة 109) كانت هناك مطالب بإصلاح العلاقة بين الجهة والمركز، حيث أصبحت ضرورة ملحة بالإضافة لاستحضار الآليات اللازمة لضمان رقابة فعالة على التدبير المالي للجهة؛ فإصلاح هذه العلاقة أصبح ضرورة بالنظر لثقل الصلاحيات والإختصاصات التي خولت للجهة، وبالنظر كذلك للثقل الرقابة المركزية الممارسة عليها، الأمر الذي لا يتماشى والمبادئ الأساسية للامركزية المتمثلة في الإستقلالية وخاصة منها الإستقلال المالي، مما يتطلب مراجعة أنماط التدبير الترابي والإتجاه نحو التخفيف من قبضة السلطات المركزية على التدبير المالي للجهة .وقد جاء الإصلاح الدستوري لسنة 2011 بمجموعة مهمة من الضمانات الكفيلة بتعزيز استقلالية الجهة عن المركز، حيث تم اعتبار الجهة شخصا اعتباريا يخضع لأحكام القانون العام، يسير شؤونه بكيفية ديموقراطية حيث ينتخب المجلس الجهوي بالإقتراع العام المباشر. والاستقلالية الجهوية تعني تحديدا: الاستقلالية التنظيمية حيث توفرت الجهة لأول مرة في تاريخ المغرب على إطار مؤسساتي منتخب بالإقتراع العام المباشر مع التأكيد على ذلك دستوريا خلافا للوضع السابق؛ ثم الإستقلالية الوظيفية التي تتمثل من خلال التحول الواقع في العلاقة من بين المركز ومؤسسة الجهة، من قبيل التأكيد دستوريا على مبدأ التدبير الحر ومنح الجهة السلطتين التقريرية والتنفيذية بشكل صريح، بالإضافة لمنحها السلطة التنظيمية من أجل ممارسة صلاحياتها؛ وكذلك الإستقلالية المالية التي تم تكريسها دستوريا من خلال مقتضيات الفصل 135 من الدستور، الذي أكد على كون الجهة شخصية اعتبارية خاضع

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

للقانون العام، أو الفصل 141 من ذات الدستور الذي أكد على توفر الجهة على موارد ذاتية، إضافة للموارد المحولة والموارد المقترنة بالإختصاصات المنقولة (أمين، 2013، الصفحات 94-95). يلاحظ من خلال قراءة المقتضيات الدستورية المؤطرة للجهوية بالمغرب أن المشرع الدستوري قد كان جريئا عند وضع تصوره للجهوية المتقدمة، فقد رسم سقفا مرتفعا لاستقلالية الجهة عن السلطات المركزية، إلا أن القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات قد قزم من هذا السقف حيث وسع مجالات تدخل ممثل الإدارة المركزية في كافة العمليات المالية للجهة، سواء على مستوى التوجيهات القبلية أو المصاحبة للمسطرة الميزاناتية أو على مستوى حصر الميزانية (حمو، 2016-2017)، خاصة وأن عملية تمويل الميزانيات الجهوية يتم الإعتماد فيها على التمويل المركزي بشكل كبير. وبالرجوع إلى بعض التجارب المقارنة خاصة الفرنسية منها، نجد أن المشرع الفرنسي قد منح المجالس المنتخبة وهيئاتها التنفيذية كامل الصلاحيات في تدبير شؤونها وجعل مهمة مراقبة هذه المجالس وأعمالها من اختصاص القضاء، على أن تنصرف السلطات الوصية إلى بذل جهودها في وظائف تتعلق بوضع التصورات العامة والبحث والتنشيط والتأطير والتكوين. ففي فرنسا دائما، وطبقا لمبدأ الإدارة الحرة أو التدبير الحر وتنفيذا لمبدأ مسؤولية المنتخبين، تتمتع قرارات مجالس الجهات والجماعات الترابية وكذا قرارات رؤسائها بقوة التنفيذ المباشر والفوري دون حاجة إلى سريان أي أجل أو الحصول على أية تأشيرة أو ترخيص، فقط تخضع هذه القرارات لمراقبة شرعيتها وهو الإختصاص الممارس من طرف القضاء الإداري. أما في المغرب، فقد نحى المشرع الدستوري نحو تحسين ومراجعة علاقة الدولة بالجهة، إلا أن نوع وحجم المراجعة ما زالت تسمه بعض الضبابية، رغم وجود مؤشرات قوية على منح استقلالية أكبر للجهات؛ فعند قراءة التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية للجهوية، نجد أنها قد تحدثت عن مراقبة أكثر حداثة ومرونة من طرف السلطة المركزية وإعادة النظر في المفهوم التقليدي للوصاية، عبر الحد من إعمال المراقبة القبلية ومراقبة الملائمة أولا؛ وتعزيز المراقبة البعدية وخصوصا المراقبة القضائية الممارسة من طرف المجالس الجهوية للحسابات، واللجوء للافتحاص الخارجي عبر مكاتب مستقلة، والإبقاء على مراقبة القضاء الإداري لشرعية القرارات مع التأكيد على اختصاص المحاكم الإدارية دون غيرها في هذا الشأن. وبالفعل فقد عمل المشرع من خلال مقتضيات القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات على تغيير تسمية الوصاية الإدارية بالمراقبة الإدارية، وكذا عمل على إلغاء مراقبة الملائمة واحتفظ بمراقبة شرعية قرارات رؤساء المجالس ومقررات هذه الأخيرة، لكن هذه الإصلاحات وهذا التوجه قد اصطدم بمقتضيات

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

تنظيمية تحد من حرية التدبير المالي للجهة. فإذا كان الاتجاه المعتمد سلفا يجد تبريره في غياب المراقبة البعدية، وبغض النظر عن عدم فعالية الرقابة السابقة في تتبع تنفيذ ما تمت المصادقة عليه (حمو، 2016-2017، صفحة 111)، فقد تغيرت المعطيات خاصة مع إحداث المجالس الجهوية للحسابات ومنحها اختصاص مراقبة أعمال المنتخبين، فالمسؤوليات التي أصبح يتحملها المنتخبون رؤساء المجالس الجهوية في مواجهة المحاكم المالية الجهوية، وبالنظر للدور الرقابي الذي أنيط بهذه الأخيرة، أصبح لا يتناسب مع ممارسة التدخلات الرقابية الكثيفة لممثلي الإدارة المركزية في كافة مراحل مسلسل الميزانية (مجيدي، 2007-2008، صفحة 192)، بالإضافة إلى إمكانية إثارة مسؤولية المسؤولين الجهويين عن كيفية استخدام الموارد المالية سواء أمام الناخبين أو أمام أجهزة الرقابة على مالية الجهة، مما يؤسس لرقابتين: الأولى سياسية والثانية قضائية. فعلى الرغم من كون الإطار القانوني الجديد يعطي الانطباع بأن هناك تخفيفا للرقابة الممارسة، غير أن هناك الكثير من المقتضيات القانونية والتنظيمية احتفظت بالرقابة الإدارية القبلية (Zanane, 2015, p. 201). كما أن استقلالية الجهة في تدبير شؤونها المالية مرتبط بمدى رغبة السلطة المركزية في التخفيف من هيمنتها على صناعة القرار المالي للجهة، وبالتالي تحسين العلاقة ما بين الجهة والمركز، وتطويرها من علاقة تحكم إلى علاقة تعاون وتكامل (حمو، 2016-2017، صفحة 112)، فنجاح الجهوية المتقدمة رهين بعلاقة تعاون فعالة بين الدولة والجهات (Bensalem, 2015, p. 193). وعلى ذلك الأساس، تتحول الدولة من وصي مراقب للجهة إلى ضامن لاستقلالها المالي، مما يستدعي القيام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والمالية، التي تهم حذف الرقابة القبلية وتفعيل الرقابة البعدية عبر تدعيم وتفعيل الدور الرقابي للمجالس الجهوية للحسابات، وتحميل المنتخبين المسؤولية عن أعمالهم، إضافة للتفعيل الفعلي لدور القاضي الإداري في هذا الشأن (السعداني، 2015، صفحة 89) من خلال مراقبته لمقررات المجلس الإنتدابي الجهوي ولقرارات رئيسه، باعتباره-القاضي الإداري- الفاعل الأول في تنظيم الممارسة الجهوية والمحلية من خلال معاقبة الوحدات اللامركزية وهيئاتها ومراقبة شرعية تصرفاتها (Zanane, 2015, p. 200).

2: تقوية البنية الإدارية للجهة

إن وظيفة الموارد البشرية لمؤسسة الجهة هي النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة، وهي وظيفة لن تتحقق إلا إذا تغيرت الرؤية التقليدية للتنمية الجهوية إلى رؤية تقوم على أفكار مقاولاتية، تسييرا وتدبيرا ومتابعة، حيث يمكن للموارد البشرية الجهوية امتلاك تقنيات التدبير العمومي، والتركيز على الحكامة كأسلوب ناجح في

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

دمقرطة الشأن العام الجهوي. وإذا كانت النخب الإدارية والتقنية الجهوية تتوفر على قدرات تحليلية وتدبيرية مهمة من أجل تشخيص الإمكانيات والحاجيات الجهوية، وهي كذلك قادرة على صياغة خطط وبرامج ومشروعات تستجيب لمطالب المواطنات والمواطنين، فإن التركيز على موارد معينة من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ووضع آليات للمحاسبة، وإعمال مبدأ الشفافية في معاملاتها، والحد من مظاهر الفساد الإداري من شأنه إعطاء دفعة قوية للشأن الجهوي (تملكوتان، 2014-2015، صفحة 95)، كل ذلك في إطار نظام جهوي منفتح على الساكنة الجهوية ومعتمدا على موارد بشرية مؤهلة في التدبير والتسيير. وكما لا يخفى على أحد أن إنجاح الورش الجهوي وربح الرهان التنموي يقتضي وضع دعامات ومقومات لتأهيل البنية الإدارية للجهة عبر تنمية وتطوير الموارد البشرية الجهوية من خلال التكوين والتحفيز وسن إطار قانوني ملائم ومحفز. وكذا تمكين الجهة من مؤسسات تقنية مواكبة لعملها تقوم بتنفيذ المشاريع التنموية الجهوية.

تأهيل البنية الإدارية للجهة: إذا كانت السياسة الجهوية تستهدف بالدرجة الأولى تفعيل عملية التنمية، خاصة في ظل اتساع رقعة الاختصاصات الجهوية، نجد أن الإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها الجهة من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينقصها الدعم الضروري والتأطير الفعال والتكوين الملائم حتى تضطلع بالمهام التنموية التي عبرت عنها أدبيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واتخذتها الجهوية شعارا من شعاراتها (الخمال، 2007-2008، صفحة 152). وحتى تتمكن الجهة من الاضطلاع بمهامها المتعددة يجب أن تتوفر على إدارة مؤهلة بأطر كفأة، ونخب جهوية ذات مؤهلات تدبيرية جيدة. ومن أجل تسيير فعال مبني على تدبير استراتيجي لموارد الجهة البشرية، لا بد من تبني الآليات التدبيرية الحديثة حتى يمكن صناعة مؤهلات بشرية تنسجم ورهانات الجهوية المتقدمة (تملكوتان، 2014-2015، صفحة 96)، تتمثل أساسا في الرفع من قدرات الموارد البشرية الجهوية من خلال التكوين والتحفيز وسن إطار قانوني ملائم.

التكوين: إذا كانت الموارد البشرية بمثابة قاعدة أساسية لبلورة لامركزية جهوية متقدمة، أساسها الإستقلالية، فهذا الإستقلال لا يمكن تحقيقه في غياب الكفاءات العلمية، إذ لا يمكن تصور عناصر بشرية فعالة في الهيكل الجهوي إلا إذا كانت تتوفر على كفاءة واستعداد نفسي وعلمي للإضطلاع بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقها (زيتوني، 2011، صفحة 205). وتقع مسؤولية تكوين العنصر البشري الجهوي على الجهة بذاتها، إذ أن القانون يلزمها بتكوين الموظفين التابعين للجماعات الترابية على مستوى الجهة ككل، ويفرض

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

عليها كذلك تأطير المستشارين الجهويين. فتوفر الجهات على إطار قانوني ينظمها وينظم اختصاصاتها، يبقى غير كاف لوحده في غياب عنصر بشري كفئ ذو رؤية استراتيجية ومستوعب للنصوص القانونية والتنظيمية (أبركان، قراءة تحليلية في القانون التنظيمي للجماعات، 2015، صفحة 142)، وقادر على التحاور والتشاور واختيار الشركاء من أجل بلورة استراتيجيات تنموية على أرض الواقع وإخراجها إلى حيز التنفيذ. من هنا تبرز أهمية التكوين والتكوين المستمر للموارد البشرية الجهوية سواء تعلق الأمر بالمنتخبين الجهويين أو بالموظفين العاملين بالجهة، لذلك يكتسي التكوين المستمر أهمية كبرى، ويعتبر كذلك المدخل الرئيسي للنهوض بالتنمية الجهوية؛ فتكوين الأطر الإدارية والتقنية والمنتخبين هو مدخل أساسي لترجمة أهداف وطموحات الجهة، لأن نجاح السياسة التنموية للجهة مرتبط بنوعية الكفاءات التي تتوفر عليها.

ففيما يخص المنتخب الجهوي، الذي يعتبر محركا للتنمية باعتباره المسؤول والمخطط والمقرر في شؤون الجهة ومشاريعها وبرامجها من جهة، والركيزة الأساسية لأي تطور إيجابي يهم تدبير شؤونها من جهة أخرى، ومن خلاله تمارس المجالس الجهوية اختصاصاتها. فنجاحه في تحقيق التنمية وتطوير الآليات الترابية مرتبط بكفاءته، فهو يلعب دورا أساسيا في تسيير وتدبير شؤون الجهة، ولكي يتحمل المنتخب الجهوي مسؤوليته بكل نجاح وفعالية يتعين عليه أن يكون فاعلا ترابيا، صاحب تصور استراتيجي، ومدعو لبلورة رؤى جديدة وتعبئة الشراكات ومضاعفة عملية التعاون، بالإضافة إلى تقييم الإنجازات وإعداد وتنفيذ برامج التنمية الجهوية وفق المنهج التشاركي. ولبلوغ هذا الهدف، يجب تأهيل المنتخبين الجهويين حتى يكونوا قادرين على التحاور والتفاوض وعقد شراكات سواء مع القطاع الخاص أو العام، وإبرام اتفاقيات تعاون وشراكة تهم التنمية الترابية. بالإضافة إلى ذلك، يشترط وجود منتخب مؤهل ثقافيا وأخلاقيا للقيام بواجبه أحسن قيام تجاه المواطن (حيون، 2016-2017، صفحة 133)، وبالتالي فتكوين المنتخب الجهوي عنصر لا محيد عنه في كل استراتيجية حقيقية للتنمية. وتبقى فكرة الوصول إلى منتخب جهوي نموذجي يساهم بشكل فعال في تنمية جهته رهين بالحرص على تكوينه بشكل مستمر، وذلك حتى يتمكن من الإلمام بالتقنيات الحديثة في التدبير، إذ يعتبر التكوين أساس التدبير الترابي، ويمر كذلك عبر تجديد النخب السياسية وتمكينها من مهارات التدبير العمومي والقيادة، مما يلقي على الأحزاب السياسية مسؤولية تجديد نخبها والتأطير الجيد لها وبالتالي الإرتقاء بنوعية أطرها (كومغار، 2015، صفحة 163). كما ينبغي توفر رؤساء المجالس الجهوية على مستويات علمية عالية، الشيء الذي سيمكنهم من فهم اختصاصاتهم ووضع برامج التنمية الجهوية

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

على أحسن وجه ونهج أساليب الديموقراطية التشاركية، حيث أنه يصعب تصور وضع غير ذلك خاصة في ظل الحديث عن الجودة والمردودية والنجاعة والفعالية وتقنيات التواصل والإدارة الالكترونية... وعموما يمكن الجزم بكون عملية تكوين المنتخب الجهوي تشكل الحجر الأساس والدعامة الرئيسية في العملية التنموية، إلى جانب الأطر الإدارية والتقنية للجهة، لذلك يجب تزويدهما بمختلف الوسائل والآليات الضرورية للرفع من قيمة تدخلاتهما، وبالتالي الرفع من وتيرة الوظيفة التنموية لهما.

أما فيما يخص الموظف الجهوي، فلا يقل تكوينه أهمية عن تأهيل المنتخبين، خصوصا لعلاقة التكامل بينهما لبناء أسس إدارة جهوية في مستوى الرهانات التنموية اللامركزية، فهو يشكل محور الترابط في التدخلات الجهوية، سواء في علاقته برئيس الجهة أو بالمستشارين الجهويين، لذلك تعتبر تنمية الموارد البشرية للجهة من خلال تزويدها بالكفاءات وبرمجة دورات تكوينية إحدى أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق تنمية الجهة والرفع من تنافسيتها. وموازاة مع التطورات التي عرفتها اللامركزية عملت الدولة على تسخير مجموعة من الإمكانيات المادية التي اعتمدتها في سياسة التكوين التي خصصتها للموظفين الجماعيين (بلحاج، 2009-2010، صفحة 149) الإقليميين والجهويين. الأمر الذي يدفعنا إلى استحضار دور بعض المؤسسات العليا في التكوين ومن بينها المدرسة الوطنية العليا للإدارة بالرباط، التي نظمت دورات تكوينية وأطوارا لاستكمال الخبرة لفائدة أطر الإدارات العامة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل هيئة عامة أو خاصة. وفي نفس الإتجاه نسجل الدور الذي كانت تلعبه مراكز التكوين الإداري والتقني التابعة لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية لوزارة الداخلية المغربية والتي ساهمت بشكل فعال في مد الإدارات المحلية والترابية بالأطر الكفأة والمؤهلة نظرا لنوعية التكوينات المبرمجة وفي اختصاصات من شأنها سد الخصاص المسجل على مستوى هذه الإدارات. إلا أنه يطرح تساؤل حول الأسباب الحقيقية التي دعت إلى إلغاء هذه التكوينات لسنوات دون البحث عن بدائل لها. ويبدو أن وزارة الداخلية قد استدركت هذا الأمر مؤخرا، بإحداثها وتنظيمها لمعاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين في مهن الجماعات الترابية (قرار لوزير الداخلية رقم 18-3392 صادر في 28 من صفر 1440 (7 نونبر 2018) بإحداث وتنظيم معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين التابعة لوزارة الداخلية. ج. ر. عدد: 6745 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1440 (21 يناير 2019) ص: 175، 2018)، غير أن من المؤاخذات التي يمكن تسجيلها هو اقتصارها على التخصصات التقنية والتقنية المتخصصة وغياب التكوينات ذات البعد الإداري التدبيري كالمدراء العامون

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

للجهات والمكلفون بالدراسات. وانطلاقا من مسلمة أن تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتطلب إدارة كفأة وفعالة (حيون، 2016-2017، صفحة 135)، يجب الاعتماد على الأطر الإدارية والتقنية الجهوية، وإشراكها إيجابيا في صلب العمل التنموي، كما يجب الإستفادة القصوى من هذه الأطر من خلال احترام اختصاصاتهم، وذلك بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وفتح المجال للطاقات الشابة ذات التكوين العالي وإعطائها فرصة المساهمة في العملية التنموية. كما ينبغي وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة هدفها تأهيل وتكوين الموظفين وضمان كفاءتهم واستيعابهم لمختلف التقنيات الجديدة في التدبير. كما يتطلب الرفع من مستوى الوظيفة الجهوية كذلك الأخذ بأساليب التحديث وإدخال الآليات التقنية والتكنولوجية، وخاصة نتائج الثورة المعلوماتية وتقنيات التدبير المالي والمحاسبي، والتعرف على آليات التواصل الحديثة، وتفعيل اللجوء إلى نظام التعاقد مع الأشخاص أو مع الشركات بهدف الاستفادة من مهارات وكفاءات خاصة قد لا تتوفر عليها الجماعات الترابية لإنجاز مشاريع من شأنها أن تساهم في الدفع بعجلة التنمية. ولعل أكبر تحدي يقوده المغرب اليوم هو إنجاح الورش الجهوي في إطار الجهوية المتقدمة، التي تتطلب تحقيق تعبئة الموظفين بشكل متواصل ورسم دقيق للأهداف من خلال دورات تكوينية والإعداد المهني المناسب ومكافآت ملائمة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016).

التحفيز: لطالما حظي موضوع تحفيز العنصر البشري باهتمام كبير، وذلك راجع إلى كون الحوافز تعد أهم المتغيرات المستقلة الدافعة بانعكاساتها وبعلاقتها الإيجابية على الكفاءة الإنتاجية والنشاط الإداري (زيتوني، 2011، صفحة 209)، فالاهتمام بالتحفيز تعكسه الرغبة في تحسين الأداء الوظيفي ورفع الكفاية الإنتاجية بما يكفل تحقيق أهداف المنظمة (القرقوري، 2007-2008، صفحة 73). وبالتالي فالتحفيز يعتبر أحد أهم المؤثرات التي تدفع العنصر البشري إلى بذل جهد أكبر في الإقبال على تنفيذ مهامهم بجد وكفاءة والرفع من إنتاجيتهم. والتحفيز يمكن أن يكون ماديا ومعنويا؛ فبالنسبة للحوافز المادية يمكن اعتبارها، هي تلك التي تشبع حاجات الموظف الفيسيولوجية أو العضوية وتشمل: الأجر، ضمان استقرار العمل، ظروف وإمكانيات العمل المادية (باهي، 2002، صفحة 133). أما الحوافز المعنوية، فتهدف إلى إشباع حاجات الموظف المعنوية والمتمثلة في إثبات ذاته وتحقيق أهدافه وطموحاته النفسية وكذا حاجته للاحترام والاعتراف بجهده وعمله وإعطائه الأهمية التي يستحقها مع تمكينه من الحرية الضرورية لفسح المجال إبداء إبداعه ومهاراته،

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وأخيرا حاجته إلى العطف والرعاية والصلات الإنسانية التي يحتاج إليها كل إنسان (عقلة، 2002، صفحة 87).

سن إطار قانوني ملائم: بالإضافة لعامل التكوين والتحفيز في الرفع من القدرات التدبيرية للموارد البشرية الجهوية، يجب الإسراع في إخراج قانون الوظيفة الجماعية الذي نصت عليه القوانين التنظيمية للجماعات الترابية الثلاث، خاصة أن مرسوم 1971 المتعلق بالوظيفة الجماعية لم يعد يساير التطورات الحاصلة على مستوى تنزيل وتفعيل اللامركزية وخاصة الجهوية المتقدمة. فاحترام القانون والالتزام بقواعد النزاهة والشفافية في تدبير الشؤون الجهوية يقتضي تمكين الموارد البشرية لها من إطار قانوني من شأنه أن يمثل حافزا على الوفاء والإخلاص في عملهم، لذلك يشكل وضع نظام أساسي محفز دعامة نفسية وضمانة قانونية للموظف الجهوي تعمل على تأطير علاقته بالرؤساء التسلسليين والمنتخبين على حد سواء، كما يحدد له حقوقه وواجباته. ولتفادي مثل هذه الثغرة ينبغي الاقتداء بالنموذج الفرنسي الذي اعتمد مفهوم الوظيفة العمومية الترابية التي تتضمن مختلف الوظائف والمهام المرتبطة بكل مستوى ترابي معين: جماعات محلية، عمالات وأقاليم، ومجالس الجهات (القرقوري، 2007-2008، صفحة 75). وفي هذا الصدد، يلاحظ أن القانون التنظيمي للجهات يتحدث عن نظام أساسي خاص بموظفي الجماعات الترابية شبيه بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، لكن نرى أنه يتعين أن يكون هذا النظام الأساسي متميزا عن نظيره المتعلق بالوظيفة العمومية، بحيث يستهدف تفعيل دور الوظيفة الجهوية في تحقيق التنمية، ويضم آفاقا للوظيفة الإدارية الجهوية، ويضع مخططا مستقبليا شاملا للتوظيف بالجهات والجماعات الترابية الأخرى وفق معايير تساير نوعية الوظيفة الترابية، مع ضرورة تضمنه لمقتضيات تهم تحفيز الموارد البشرية.

تمكين الجهة من آلية تنفيذ المشاريع التنموية الجهوية: يبدو أن تحقيق التنمية الترابية لا يتوقف على توفير الموارد المالية والبشرية فقط، بل يحتاج توفير آليات لضمان ذلك، حيث أن التشخيص أظهر بعض مظاهر التعثر المتمثلة في ضعف نسب الإنجاز الفعلي للمشاريع وتعثر خروجها إلى حيز الوجود داخل الآجال المحددة لها، مما حتم على المشرع وضع آليات جديدة لتنفيذ المشاريع والتغلب على تحديات التدبير الحكماتي للجهة. ولذلك جاء القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بآلية جديدة ويتعلق الأمر بوكالة تنفيذ المشاريع الجهوية. تعتبر وكالات تنفيذ المشاريع الجهوية من أهم المؤسسات التي أحدثها القانون التنظيمي المتعلق بالجهات والتي ستمكنها من تنفيذ سياساتها العمومية الترابية بشكل ذاتي، ويندرج إحداثها في إطار تدعيم الإدارة الجهوية

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وتصحيح الثغرات التي عرفتها التجارب الجهوية السابقة في تدبير المجال الترابي، كما تمثل هذه الوكالة جهاز تنسيق بين مختلف الفاعلين القانونيين والمتدخلين في إدارة المجال الترابي على مستوى الجهات وذلك من أجل وضع مشروع مدمج لتنميتها (بنبلة، 2018-2017، صفحة 108). ومن أجل ذلك نص القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات في المادة 128 منه على أنه تحدث لدى الجهة الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لأجل تمكينها من تدبير شؤونها، وهي شخص اعتباري يخضع للقانون العام ويتمتع بالإستقلال الإداري والمالي. يكون مقر الوكالة في الدائرة الترابية للجهة، كما تخضع لوصاية المجلس الجهوي، وهي وصاية تهدف إلى ضمان احترام أجهزتها لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، خاصة تلك المتعلقة بالمهام المنوطة بها. كما تخضع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع أيضا للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة وهيآت أخرى طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل. لقد أثار الشروع في تفعيل وكالات تنفيذ المشاريع نقاشات واسعة داخل مجالس الجهات والمنتديات العلمية والبحثية، سواء من جهة اختصاصاتها وحدود تدخلها أو من جهة علاقتها مع مجلس الجهة وأعضائه، أو مع الأطراف الأخرى من جماعات ترابية ومصالح إدارية. وهو نقاش طبيعي وصحي بالنظر لمساهمته في إرساء قواعد العمل وتجويد أداء هذا الجهاز التنفيذي الذي وضعه المشرع ليساعد المجالس الجهوية في وضع سياساتها الترابية الجهوية وفي تنفيذ البرامج والمشاريع المقررة عبر الإعتماد على آليات قائمة على الحكامة في التدبير الإداري والمالي. وعلى اعتبار أن الوكالات هي جزء لا يتجزأ من مجالس الجهات وهي بمثابة الذراع التقني والعملي لهذه المؤسسة، تم تكليفها بتولي القيام بمجموعة من المهام المحددة في مد المجلس الجهوي كلما طلب رئيسه ذلك بكل أشكال المساعدة القانونية والهندسة التقنية والمالية عند دراسة وإعداد المشاريع وبرامج التنمية، كما تقوم بتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي يقرها مجلس الجهة. ومن المهام التي يمكن للمجلس أن يسندها للوكالة كذلك استغلال أو تدبير بعض المشاريع لحساب الجهة، كما يمكن لها أن تقترح على مجلس الجهة إحداث شركة من شركات التنمية الجهوية تشتغل تحت إشراف الوكالة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

خاتمة:

تخلص الدراسة إلى تأكيد فرضية وجود علاقة تبادلية ما بين الجهوية المتقدمة ومستلزمات الحكامة الترابية، من خلال إبراز الإرتباط الوثيق ما بين النظام اللامركزي القائم على الجوية المتقدمة بالمغرب ونظام اللاتمركز الإداري بكونه لازمة له، وذلك من خلال تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي يهم تفعيل السياسات العامة للدولة بالمستويات الترابية، مما يفرض نقل السلطات والوسائل المادية والبشرية من المركز نحو هذه المستويات، والارتكاز على كل من الولاة والعمال كممثلين للسلطات الحكومية والجهة كوعاء ترابي لممارسة الفعل التنموي وتصريف السياسات العمومية، بهدف تحقيق النجاعة والفعالية. وتأكد العلاقة التكاملية ما بين الديموقراطية التشاركية والديموقراطية التمثيلية هذه الفرضية، بحيث يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المساهمة بفعالية في تدعيم وتقوية المؤسسة الجهوية، نظرا لكون آليات اشتغاله تتماشى وعملية التحديث السياسي الذي انخرط به المغرب، المبنية على تأمين مشاركة السكان في تدبير شؤونهم من خلال آليات الحوار والتشاور، وبالتالي أصبحت الديموقراطية التشاركية منهجا جديدا لإعادة ترتيب العلاقة ما بين الدولة والمواطنين مركزيا وترابيا، تمكن المساهمة من خلاله في صناعة السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها. إذ أن الجهة كفاعل تنموي لن تتمكن من العمل على تفعيل اختصاصاتها لوحدها، دون إشراك المتدخلين المؤسساتيين من مصالح لا متمركزة وفعاليات المجتمع المدني، فالإشراك الحقيقي لجميع هؤلاء مدخل رئيسي لتحقيق متطلبات التنمية وإنجاح الجهوية المتقدمة. كما تندرج مستلزمات الحكامة الترابية ضمن الآليات الضرورية لبناء جهوية قوية، إذ يعد توفر الجهة على موارد ذاتية مالية وبشرية ضرورة حتمية لتحقيق المهام الملقاة على عاتقها، فمدى استقلاليتها المالية يعكس مدى استقلاليتها في اتخاذ القرار التنموي، ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة التوازن المالي للجهة، وتمتعها بسلطة مالية تقوم على مرونة وحرية تحديدها للموارد المالية، سواء تعلق الأمر بتمتعها بسلطة جبائية أو العائدات من تدخلاتها الاقتصادية وتدبير ممتلكاتها، وإبرامها للشراكات، واستفادتها من تقنيات مالية مرنة كالحسابات الخصوصية للخزينة والميزانيات الملحقة. ويعتبر تفعيل رقابة مالية ملائمة ضرورة في مسار إصلاح العلاقة بين الدولة والجهة، وأصبح ضرورة بالنظر لثقل الإختصاصات الجهوية، ولثقل الرقابة المركزية الممارسة عليها، الأمر الذي لا يتماشى والمبادئ الأساسية للامركزية المتمثلة في الإستقلالية وخاصة منها الإستقلال المالي، مما يتطلب مراجعة أنماط التدبير الترابي والإتجاه نحو التخفيف من قبضة السلطات المركزية على التدبير المالي للجهة. لتتحول الدولة من وصي مراقب للجهة إلى ضامن

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

لاستقلالها المالي، حيث تم حذف الرقابة القبلية مقابل تفعيل الرقابة البعدية من خلال تكريس الدور الرقابي للمجالس الجهوية للحسابات والقضاء الإداري. كما يعد تمكين الجهات من بنيات إدارية مهمة تتوفر فيها عناصر الكفاءة وحسن التدبير من بين مستلزمات الحكامة الترابية إلى جانب الموارد المالية الذاتية، ولتقوم هذه الموارد البشرية بالأدوار المنوطة بها لا بد من تحفيزها وتكوينها وسن إطار قانوني ملائم لها، كما تجب الاستفادة من النخب السياسية مما يحيل على أدوار الأحزاب السياسية في تأطير ودعم الكفاءات بها ومنحها تزكيتها لخوض غمار التدبير الترابي؛ كما يستحب تثمين تجربة دعم الإدارات الجهوية بمؤسسات تقنية تحت إمرتها لتنفيذ مشاريعها التنموية ذات الطبيعة التقنية؛ لتكون بذلك مقومات ومستلزمات الحكامة الترابية في خدمة الجهوية المتقدمة، هذه الأخيرة التي تعد بدورها الفضاء الأنسب لممارسة الحكامة الترابية تحقيقا للغاية الفضلى لهما والمتمثلة في التنمية.

CONCLUSION: The study concludes with the assertion that there is a mutual relationship between advanced regionalism and the requirements of earthy governance by highlighting the close link between Morocco's advanced air decentralized system and the administrative decentralization system as necessary, Through the activation of the National Charter for Administrative Status, which is important for the operationalization of the State's public policies at terrestrial levels impose the transfer of material and human powers and means from the Centre to these levels, It is based on both the governors and the workers as representatives of the government authorities and the authority as a territorial base for the exercise of the development act and the conduct of public policies, with a view to achieving effectiveness and effectiveness. The complementary relationship between participatory democracy and representative democracy also confirmed this premise. So that civil society institutions can contribute effectively to strengthening and strengthening the regional institution, Given that its operational mechanisms are in line with Morocco's political modernization process s participation in governance through dialogue and consultation mechanisms, Participatory democracy has thus become a new approach to centralizing the relationship between the State and citizens. Policy ", through which it can contribute to public policy-making, tracking and evaluation. As a development actor, the Authority will not be able to work to operationalize

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

its competencies alone, without involving institutional interventions from non-centric interests and civil society actors. The genuine involvement of all these organizations is a key entry point for achieving the requirements of development and the success of advanced regionalism. The requirements of earthy governance are also among the necessary mechanisms for building strong regionalism s financial and human resources are imperative for the fulfilment of the tasks entrusted to it, The extent of its financial independence reflects its autonomy in development decision-making To achieve this, it is necessary to rebalance the entity's financial balance and to enjoy financial authority based on flexibility and freedom to determine its financial resources. Economic interventions and management of their property, conclude partnerships and benefit from flexible financial techniques such as treasury's own accounts and annexed budgets. The implementation of appropriate financial control is also necessary in the course of reforming the relationship between the State and the entity. It has become necessary to consider the wealth of regional competencies and the weight of central control exercised thereon, which is inconsistent with the fundamental principles of decentralization, namely financial independence, which requires a review of the patterns of dirt measure and a trend towards alleviating the central authorities' hold on the financial management of the entity. To transform the State from a supervisor's guardian to a guarantor of its financial independence, it is important to remove tribal censorship in exchange for activating remote censorship by establishing the oversight role of the Regional Councils of Accounts and the Administrative Judiciary. Empowering entities with important managerial structures with competencies and good governance is one of the requirements of earthy governance as well as self-sustaining financial resources. in order for these human resources to fulfil their mandated roles, they must be stimulated and constituted and an appropriate legal framework enacted, Political elites must also be used to prevent political parties' roles in framing, supporting and sponsoring competencies in order to engage in a dirt measure; It is also desirable to appreciate the experience of supporting regional administrations with technical institutions under their command to implement their development projects of a technical nature; In order to serve the advanced regionalism, the Earth is the most suitable space for the exercise of the Earth's governance to achieve their best development.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

قائمة المراجع:

1- ابراهيم كومغار. (2015). أي مستقبل للحكامة المحلية من خلال القانون التنظيمي للجماعات. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد(33-34).

2- أحمد الدرداري. (2000-2001). الأبعاد السياسية والاجتماعية لنظام الجهة بالمغرب. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. الرباط.

3- أحمد حضراني. (2001). النظام الجبائي المحلي على ضوء التشريع المغربي المقارن. المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية(22).

4- الشريف الغيوبي. (2003-2002). الأسس القانونية والمقومات المالية للتنمية الجهوية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. الرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب.

5- الدستور المغربي. (2011).

6- القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات. (2015)

7- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية. المملكة المغربية، الرباط. تم الاسترداد من www.cese.ma

8- المصطفى بلقزبور. (2011). توزيع الاختصاص بين الدولة والجهات، أي نموذج ممكن في أفق مغرب الجهات. السلسلة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال.

9- المصطفى معمر. (2 يونيو, 2016). الجهوية المتقدمة وإشكالية الإستقلال المالي. يوم دراسي بعنوان: أبعاد وإكراهات تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب. مكناس، جهة فاس مكناس وجامعة مولاي إسماعيل، المغرب.

10-الملك محمد السادس. (2011). خطاب بمناسبة عيد العرش.

11-انبعاث أمة. (2000). الجزء 45، 45. الرباط: المطبعة الملكية.

12-انبعاث أمة (المجلد 53 القسم الثاني). (2008). الرباط، المغرب: المطبعة الملكية.

13-أنس آيت حمو. (2017-2016). الاستقلال المالي للجهة على ضوء المستجدات القانونية. بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام. طنجة، المغرب.

14-ثورية لعيوني. (2003). القانون الإداري المغربي. وجدة، المغرب: مطبعة الجسور.

15-حجيبة زيتوني. (2011). الجهة والاصلاح الجهوي بالمغرب (المجلد 3). السلسلة المغربية لبحوث الإدارة والإقتصاد والمال، المغرب: طوب بريس.

16-حفظ الله بلحاج. (2010-2009). السياسة الجهوية ورهان التنمية بالمغرب-دراسة مقارنة. رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام. سطات، جامعة الحسن الأول، المغرب.

17-حمحد حيمود. (2011). الحكامة المالية بالمغرب على ضوء الاصلاحات القانونية والمالية. شبكة الحقوقيين المغاربيين "مالية الجماعات المحلية في دول المغرب العربي.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

18-حميد المامون. (2013-2014). العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية على ضوء الجهوية المتقدمة-دراسة تحليلية لمقتضيات دستور 2011. رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام. الرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب.

19-خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش. (2011).

20-رشيدة حيون. (2016-2017). الآليات الترابية على ضوء القانون التنظيمي للجماعات رقم 14-113. رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام. تطوان، الكلية متعددة التخصصات-جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

21-رضوان زهرو. (2015). الحكامة الترابية، في الجماعة الترابيةالجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد(30-29)، الصفحات 10-7.

22-زبيدة نكاز. (2004-2005). الحسابات الخصوصية في المالية العامة. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

23-سارة الخمال. (2007-2008). آفاق الجهة بالمغرب دراسة قانونية - دراسة تحليلية. رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام. طنجة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

24-شليح ابراهيم. (يونيو, 2020). الجهوية المتقدمة والثقافة التشاركية المواطنة، واقع ورهانات حالة الجهات الجنوبية الثلاث. مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية-عدد خاص بالجماعات الترابية، الصفحات 216-201.

25-عبد الالاه بنبلة. (2017-2018). الجهوية المتقدمة كنمط حديث للحكامة الترابية. رسالة لنيل الماستر في القانون العام. طنجة، جامعة عبد المالك السعدي.

26-عبد الاه أمين. (27-26 أبريل, 2013). الجهوية المتقدمة ورهان تنظيم العلاقة بين المركز والمحيط. أشغال الأيام المغاربية التاسعة للقانون المنظمة من طرف شبكة الحقوقيين المغاربيين.

27-عبد اللطيف تملكوتان. (2014-2015). دور الموارد البشرية للجهات في تحقيق التنمية. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. طنجة، المغرب.

28-عبد الله إدريسي. (2008). التنظيم الإداري المغربي. وجدة: مطبعة الجسور.

29-عبد الله عقلة. (2002). القانون الإداري، المبادئ الأساسية لدراسة القانون والعلم الإلإداريين. الرباط: دار القلم للطباعة والنشر.

30-علي أمجد. (2007). الموارد المالية والبشرية: مقومات أساسية للامركزية الجهوية ووسيلة لتطويرها. المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية(74).

31-عماد أبركان. (2015). قراءة تحليلية في القانون التنظيمي للجماعات. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد(33-34).

32-عماد أبركان. (2015). نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد(30-29)، الصفحات 44-27.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

33-قرار لوزير الداخلية رقم 3392-18 صادر في 28 من صفر 1440 (7 نونبر 2018) بإحداث وتنظيم معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين التابعة لوزارة الداخلية. ج. ر. عدد: 6745 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1440 (21 يناير 2019) ص: 175. (2018).

34-قطيفة القرقوري. (2008-2007). الجهوية بين تدعيم اللامركزية ورهانات التنمية-دراسة مقارنة بين جهة طنجة تطوان وجهة الأندلس. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. طنجة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

35-كريم الحرش. (2011). مغرب الحكامة: التطورات، المقاربات والرهانات. سطات: مكتبة الرشاد.

36-محمد العيساوي. (2007-2006). تطور نظام الجهوية المتقدمة بالمغرب-دراسة قانونية سوسيو سياسية- دراسة مقارنة. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام. طنجة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب

37-محمد الغالي. (يونيو, 2013). دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في ضوء الربيع العربي: جدلية الثابت والمتحول. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد الأول (4)، صفحة 123.

38-محمد باهي. (2002). تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية. الدارالبيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

39-محمد سكلي. (2020). اللاتمركز الاداري والتحديث الجهوي بالمغرب: قراءة على ضوء ميثاق اللاتركيز الإداري. المنارة للدراسات القانونية والادارية، الصفحات 253-233.

40-محمد قزيبر. (يوليوز-أكتوبر, 2009). حدود الدور الجبائي للجماعات المحلية. المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية(87-88).

41-محمد مجيدي. (2008-2007). دور المجالس الجهوية للحسابات في تطوير أداء الجماعات المحلية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. الرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب.

42-منصور عسو. (2 يونيو, 2016). مصادر تمويل الجهة وتحديات التنمية. مداخلة خلال أشغال يوم دراسي "أبعاد وإكراهات تنزيل الجهوية المتقدمةبالمغرب. مكناس، جهة فاس مكناس وجامعة مولاي إسماعيل.

43-نور الدين السعداني. (2015). الجماعات الترابية بالمغرب بين توسيع الإختصاصات التدبيرية وإكراهات الإستقلالية المالية. الرباط: مكتبة دار السلام.

44- Abderrahman Zanane *17-18)* .avril, 2015 .*(*Le rôle administratif des collectivités territoriales .Actes des 10 emme journées maghrebines de Droit organisées par le réseau des juristes maghrebins.

45- Boutaina Bensalem *17-18)* .avril, 2015 .*(*la réforme des collectivités territoriales . actes des 10 emme journées maghrebines de Droit organisées par le réseau des juristes maghrebins.

46- Boutayeb Es-Sehab .*(2011)* .la reforme de la fiscalité locale au Maghreb (Algerie-maroc-tunisie), apports et limites .les finances des collectivités locales dans les Etats du Maghreb.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

47- Jilali Chabih*) .*Janvier-Avril, 2004 *.(*Réflexions sur le pouvoir financier au Maroc ou la nature de la répartition constitutionnelle des compétences financières entre l'Etat et les Collectivités Locales .Revue Marocaine d'Administration Locale et de développement*.(54-55)*

48- Mfaddel Smires *.(2001)* .centralisation et decentralisation territoriale au Maroc *.* Série thèse ،collection de la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales .Fès ،Maroc: Université Sidi Mohamed Ben Abdellah*.*

49- Michel Bouvier *.(2011)* .les finances locales .Paris: Lextenso éditions*.*

50- Mohammed El Mouchtaray *.(1999-2000)* .le rôle des collectivités locales dans le developpement économique et social au Maroc .Thèse pour l'obtention du doctirat d'Etat en Droit Public .Casablanca ،Université Hassan 2 ،Maroc*.*

51- Olivier Diederichs ،Ivan Luben *.(1995)* .la déconcentration .Paris: Imprimerie Universitaires de Paris*.*

Bibliography List:

1- Ibrahim Koumghar. (2015). any future for local governance through the community regulatory law. Masalek Magazine in through, Politics and Economics (33-34).

2- Ahmed Adardari. (2000-2001). Political and social dimentions of regional's system in Morocco. Doctoral thesis in Public Law. Rabat. Mohamed 5 University. Morocco.

3- Ahmed Hadrani. (2001). Local taxation system in light of morocco's comparative legislation. Moroccan Journal of Local Administration and Development. (22).

4- Echarif Elghayoubi. (2002-2003). Legal foundation and financial components of regional development. Doctoral thesis in Public Law. Rabat. Mohamed 5 University. Morocco.

5- Moroccan Constitution. (2011).

6- The Organic Law n° 111-14 relating to the regions. (2015)

7- Economic, social and environmental council. (2016). Advanced regional requirements and challenges to integrate sectoral policies. Kingdom of Morocco. Rabat. www.cese.ma.

8- El Mostafa Bel Kazbour. (2011). Distribution of competence between the state and region, any possible model in Morocco's region horizon. Moroccan Series for Management, Economics and Finance Research.

9- El Mostafa Moamar. (2 June, 2016). Advanced regionalism and the problem of financial independence. Conference on: dimentions and compulsions of Morocco's advanced regionalism. Meknes. Region of Fes Meknes and Moulay Ismail University. Morocco.

10- King Mohamed 6. (2011). Speech of Throne Day.

11- Rebirth of the Nation. (2000). the 45 part. Morocco. Royalty Printing.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

12- Rebirth of the Nation. (2008). Volume 53. 2 part. Morocco. Royalty Printing.
13- Anas Ait Hamou. (2016-2017). Financial independence of the region in the light of legal developments. Research for Master's in Public Law. Tangier. Abdemalek Essaedi University. Morocco.
14- Touria Elayouni. (2003). Moroccan Administrative Law. Oujda. Morocco. Printing Joussour.
15- Hajiba Zaytouni. (2011). Morocco's regional authority and reform. Moroccan Series for Management, Economics and Finance Research.
16- Hefdallah Belhaj. (2009-2010). Regional policy and development bet in morocco-comparative study. Research for Master's in Public Law. Settet. Elhassan 1 University. Morocco.
17- Mohamed Haymoud. (2011). Morocco's financial governance in the light of legal and fiancial reforms. Network of Moroccan jurists "financial of local communities in the Maghreb states".
18- Hamid Elmamouni. (2013-2014). the relationship between the state and the territorial communities in the light of advanced regionalism- analytical study of the requirements of the 2011 constitution. Research for Master's in Public Law. Rabat. Mohamed 5 University. Morocco.
19- King Mohamed 6. (2011). Speech of Throne Day.
20- Rachida Hayoun. (2016-2017). Earth machinery in the light of the communities regulatory law n° 14-113. Research for Master's in Public Law. Rabat. Mohamed 5 University. Morocco.
21- Redouan Zehrou. (2015). The territorial governance. In regional entities and good governance. Masalek Magazine in through, Politics and Economics. (29-30).
22- Zoubida Nakaz. (2004-2005). Private accounts in public finance. Doctoral thesis in Public Law. Fes. Sidi Mohamed Ben Abdallah University. Morocco.
23- Sara Elkhamal. (2007-2008). Region Perspectives in Morocco. Study- analytical study. Research for Master's in Public Law. Tangier. Abdemalek Essaedi University. Morocco.
24- Chlih Ibrahim. (June, 2020). Advanced regionalism and participatory culture citizenship, the reality and bets of the case of the three southern regions. Al manara journal of legal and administrative studies. Special number of local communities.
25- Abdelillah Benbellah. (2018-2019). Advanced regionalism as a modern style of territorial governance. Research for Master's in Public Law. Tangier. Abdemalek Essaedi University. Morocco.
26- Abdeillah Amine. (26-27, April, 2013). Advanced regionalism and bet regulating the relationship with centre and the perimeter. Ninth Maghreb day works of law. Organizated by the network of Moroccan jurists.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

27- Abdellatif Tamlouktan. (2014-2015). the role of regional human resources in achieving development. Research of postgraduate in depth diploma. Tangier. Abdemalek Essaedi University. Morocco.
28- Abdellah Idrissi. (2008). Moroccan administrative organization. Oujda. Printing Joussour.
29- Abdellah Akla. (2002). Administrative law, basic principles for the study of law and administrative science. Rabat. Printing Dar Alkalam.
30- Ali amjed. (2007). Financial and human resources: key elements of regional decentralization and a means of their development. Moroccan Journal of Local Administration and Development. (74).
31- Imad Abarkan. (2015). Analytical reading in communities regulatory law. Masalek Magazine in through, Politics and Economics. (33-43).
32- Imad Abarkan. (2015). Deconcentration system and requirements of territorial governance. Masalek Magazine in through, Politics and Economics. (29-30).
33- Decision of the Minister of Interior n° 18-3392 of 28 Saffar 1440 (7 Novembre, 2018) establishment and organization of specialized technical and technical training insitutes of the Ministry of the Interior. Official journal n° 6745 dated 14 Joumada Oula 1440 (21 Janury, 2019) p: 175. (2018).
34- Katifa Elkarkoury. (2007-2008). Regionalism between decentralization support and development bets. Comparative study between Tangier Tetouan and Andalusia. Research of postgraduate in depth diploma. Tangier. Abdemalek Essaedi University. Morocco.
35- Karim Elharech. (2011). Morocco governance: development, approaches and bets. Settat. Library Arrachad. Morocco.
36- Mohamed Elissaoui. (2006-2007). Development of Moroccan's advanced regional system: socio political legal study. Research of postgraduate in depth diploma. Tangier. Abdemalek Essaedi University. Morocco.
37- Mohamed Elghali. (June, 2013). The constitution of Kingdom of Morocco in the light of the Arab spring: fixed and transformative arguments. Arab centre for policy study, editor. Journal of intellectual and cultural studies. 1 Volume (4).
38- Mohamed Bahi. (2002). Management of human resources in public administration. Printing Annajah Al Jadida.
39- Mohamed Selky. (2020). Administrative deconcentration and regional modernization in Morocco: read in ligth of deconcentration administrative charter. Al manara journal of legal and administrative studies.
40- Mohamed Kziber. (July- October, 2009). Boundaries of communities's fiscal role. Moroccan Journal of Local Administration and Development. (87-88).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

41- Mohamed Majidy. (2007-2008). the role of regional audit councils in developing the performance of local communities. Doctoral thesis in Public Law. Rabat. Mohamed 5 University. Morocco.
42- Mansour Assou. (2 June, 2016). Souces of funding and development challenges. Intervention during a day's work: dimentions and compulsions of Morocco's advanced regionalism. Fez Meknes and Moulay Ismail University. Morocco.
43- Nour Edine Assaadani. (2015). Morocco's territorial communities between the expansion of management competencies and the compulsory financial autonomy. Rabat. Printing dar essalam. Morocco.
44- Abderrahman Zanane. (17-18, April, 2015). The administrative role of local and regional authorities. Proceedings of the 10 maghebian day of law organised by the network of maghrebin jurists.
45- Boutaina Bensalem. (17-18, April, 2015). The teritoriale community's reform. Proceedings of the 10 maghebian day of law organised by the network of maghrebin jurists.
46- Boutayeb Es-Sehab *.(2011) .* The reform of local taxation in the Maghreb, Algeria, Morocco, Tunisia. Advantages and limites. In les finances of local authorities in the Maghreb states.
47- Jilali Chabih. (Janury- April, 2004). Reflections on the financial power in Morocco or the nature of the of the constitutinal division of trade between the state and local authorities. Moroccan Journal of Local Administration and Development.*(54-55)*
48- Mfaddel Smires *.(2001) .*Territorial centralisation and decentralization in Morocco. Series of theses. Collection of the faculty of law, economics and social science, Fes. Sidi Mohamed Ben Abdellah University. Morocco.
49- Michel Bouvier *.(2011) .*Local finances. Paris: Lextenso éditions.
50- Mohammed El Mouchtaray *.(1999-2000) .*the role of local authorities in the economic and social development in Morocco. These for obtaining a doctorate in Public Law. Casablanca, Hassan 2 University. Morocco.
51- Olivier Diederichs ،Ivan Luben *.(1995) .* The deconcentration .Paris. Universitary printing of Paris.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

The success of advanced regionalization and its relationship to territorial governance in Morocco

NADIA FATH
Abdelmalek Assaedi University. The faculty of law, economics and social sciences, tangier. Morocco.
nadia.fath@gmail.com

Abstract: The study discusses advanced regionalism and territorial governance requirements in Morocco. The importance is to monitor the relationship, between a good governance, and advanced regionalism. Especially after the emergence of the regional field as an appropriate framework for addressing developmental imbalances, in parallel with the activation of governance mechanisms, and the adoption of modern management mechanisms, in accordance with the descriptive approach and the adoption of the method of analysis and comparison. The study based on the premise of an interrelationship between advanced regionalism and territorial governance, aimed at raising levels of development, both of which contribute mutually to improving citizens' lives. The study's main question arises: how can the success of Morocco's advanced regionalism be closely linked to good governance. Some sub-questions then arise, such as how can the measure mechanisms of good governance be entrenched in the territorial act. What are the ingredients and requirements of good governance? To take note of the topic, it divided into two themes, the first addresses the elements of good governance, by addressing the place of deconcentration in the system of good governance, and the role of participatory democracy manner alongside representative democracy in the system of good governance. The second axis addresses the requirements of good governance, by supporting the entities' financial capabilities and rehabilitating their administrative structure. The study concludes to affirm the interrelationship between regionalism, and the mechanisms of territorial governance, in the success of the regional workshops in Morocco. Especially after working on the system of administrative deconcentration and establishing that, it is necessary for the decentralized system to strengthen the role of participatory democracy in the system of territorial governance. The entity's administrative and financial structure strengthened by the fact that they are the most important conditions for the success of advanced regionalism and territorial governance.

Keywords: advanced regionalism; territorial governance; decentralization; deconcentration; Morocco.

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

النُّخب الفاعلة في الحياة السياسية العربية وعلاقتها بإنتاج التطرف

د. عصام نظام عيروط*

جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني– فلسطين

تاريخ الارسال: 2022/04/15 تاريخ القبول: 2022/05/02

ملخص:

صمم البحث بهدف قياس دور النُّخب الفاعلة في الحياة السياسية وعلاقتها بإنتاج التطرف، فالمجتمعات العربية يتمحور سلوكها الاجتماعي والسياسي حول النخب الحاكمة، فالنخب في المجتمعات العربية تجاوز دورها القيادي ليصل الى المفهوم الأبوي والملهم فهذه المجتمعات تغلب عليها الطبيعة الاجتماعية والمعرفية، حيث أنها أعطت النُّخب دوراً رئيسياً في القضايا السياسية والاجتماعية فهي مجتمعات عاطفية وليست عقلانية.

كما تعتبر القوى الخارجية من العوامل المركزية التي لعبت دوراً كبيراً في تكريس سطوة النخب السياسية والاقتصادية، لهذا فقد بحثنا في المراحل التي مرت بها هذه النخب وحاولنا استنتاج دورها في انتاج التطرف، فقد عملت النُّخب السياسية والاقتصادية على الحفاظ على ذاتها باستخدام عدة أدوات مثل الثورات أو الانقلابات العسكرية، أو عبر الخيارات الديمقراطية والانتخابات الموجهة. تبين لنا أنه كان للنخب السياسية والاقتصادية دور فاعل في الحد من استقرار المجتمعات العربية وإنتاج التطرف داخلها وبدلاً من أن تكون دافعة للتنمية أصبحت معيقاً لها.

الكلمات المفتاحية: النخب الاقتصادية، الدول العربية، النخب السياسية، التطرف.

* **المؤلف المرسل: د. عصام نظام عيروط، الإيميل:** issam.ayrout@nu-vte.edu.ps

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مقدمة:

لقد تشكلت النُّخب في معظم الدول العربية –خاصة الجمهوريات العربية– من العسكريين العاملين والمتقاعدين، ومع مرور الوقت اتسعت النُّخبة لتضم فئات جديدة، مثل المتخصصين ذوي الخبرات(التكنوقراط) الذين أصبح دورهم خدمة النظام، والمنتفعون الذين يلعبون دوراً مهماً في إقناع الناس بفعالية النظام وضرورة الطاعة والتبعية له، ورجال الأعمال الذين يملكون أهدافاً مادية من خلال التقرب من النظام إضافة إلى الأقرباء والمعارف والذين تربطهم شبكة علاقات عميقة مستندة إلى تشابه النشأة والمصالح المشتركة، وأصبحت السياسات العامة وعملية صنعها تكريساً لقيم وخيارات نخبوية، وأصبح الشغل الشاغل لهذه النُّخب مصالحهم الذاتية وتحصيل المنافع وإدارة الصراع والتوازنات في ما بينها، وانعكست أدوارهم من مساهمين فاعلين في التنمية إلى معيقين للتنمية.(أحمد فهمي، 2012، ص.24-25)

لذا فإنّنا نلاحظ عند الاطلاع على تقرير مؤشر النُّخبة الصادر عن مؤسسة (Elite quality2020م index) والذي يقيس جودة النُّخب وفاعليتها من خلال العديد من المؤشرات العالمية، والتي تتعلق بالمجال السياسي والاقتصادي والبناء القيمي والتمكين، بأن الدول العربية جاءت متأخرة بالتصنيف الذي يختص بجودة وفعالية النُّخب فيها من مجموع (32) تكتل عالمي من الدول. (Elite Quality Report, 2020)

ولذا سوف نحاول في الفرعيين التاليين تناول النُّخب السياسية والاقتصادية الفاعلة في الحياة السياسية في العالم العربي للوقوف على قصورها ودورها في إنتاج التطرّف والعُنف.

الإشكالية

داخل كل مجتمع توجد نخبة تملك السلطة بمختلف تجلياتها؛ وتحظى بمكانة رائدة وبأدوار رئيسية؛ بالصورة التي تمكنها من اتخاذ مختلف القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وفي مقابل ذلك توجد أيضا طبقة واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات وهي نخبة تابعة من الأهداف الرئيسية لدراسة موضوع

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

النخب نحاول فهم السلطة السياسية داخل الدولة والمخرجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنخب التي تصنع القرار السياسي والسياسة الاقتصادية وتتمحور إشكالية البحث بالسؤال الرئيسي التالي وهو ما طبيعة الدور الذي لعبته النخب الاقتصادية والسياسية في انتاج التطرف في العالم العربي؟

أولاً: النُّخبة السياسية

النُّخبة السياسية هي مجموعة من الأفراد يتمتعون بإمكانيات فكرية وإبداعية ويملكون قوة وسلطة وتأثير في شؤون المجتمع تمارس هذه النُّخب نَمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم في إطار النظام السياسي، فالحاكم لا يستطيع ممارسة السّلطة لوحده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه الحكم وصنع القرار –بنسب متفاوتة– على مستوى باقي مكونات الدّولة التي يحكمها، علماً أنّه لا يوجد نظام سياسي يخلو من النُّخب، حيثُ تتميز النُّخب السياسية بصغر حجمها، وليس بالضرورة أنْ تكون النُّخبة السياسية من السياسيين، إلاّ أنّهم يملكون تأثيراً سياسياً ويؤثرون على عملية التخصيص السلطوي للقيم كما تتمتع النُّخب بقوة كبيرة تستند فيها إلى قدراتها التنظيمية وخصائصها السّلوكية أو احتكارها للموارد الإنتاجية أو تمثيلها لقيم دينية واجتماعية مرتبطة بتقاليد المجتمع.(أميرة مصطفى، 2019)

هذا وتحاول النُّخب السياسية السيطرة على الجماهير من خلال التحكم بالاقتصاد واحتكار وسائل الإنتاج، وأيضاً من خلال التفرد بالسيطرة على الإعلام والتعليم لتسويق مبادئها وإكسابها الشرعية، كما تلجأ هذه النُّخب إلى تحقيق بعض مطالب المواطنين لكي تحافظ على سلطتها ومصالحها...(ديما أمين، 2016)

على الرغم من أنّ النُّخب في العالم العربي تشترك مع غيرها من النُّخب في القيام بالعديد من الأدوار إلاّ أنّها في العالم العربي تلعب دوراً مميزاً عن غيرها من النُّخب في باقي المجتمعات، وبالذات عندما يتعلق الأمر بموضوع التطرّف والعُنف وهنا لا بد من الوقوف على أبرز هذه التمايزات وعلاقتها بإنتاج التطرّف:(نصر محمد عارف، 1996)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أولاً: معظم المجتمعات العربية مجتمعات يتمركز سلوكها الاجتماعي والسياسي حول القائد وليس حول المؤسسة فالقائد في المجتمعات العربية يتجاوز الدَّور القيادي ليدخل إلى محيط الدَّور الأبوي والملهم الفكري وراسم المسار.

ثانياً: المجتمعات العربية ذات طبيعة اجتماعية ومعرفية تمنح النُّخب دوراً متميزاً حيثُ أنّها مجتمعات عاطفية وليست عقلانية وكذلك مجتمعات غير قائمة على القراءة والتفحص العلمي، ومن هنا نجد أنّ النُّخب تؤثر بسهولة في المجتمعات العربية ويتعاظم دورها.

ثالثاً: دور الدين والخطابة في المجتمعات العربية مَنح النُّخب دوراً مميزاً حيثُ أنّ الشيخ في المجتمعات العربية يلعب دور المرشد الروحي والمفتي في كل تفاصيل الحياة، مما يجعل علاقة الأفراد بالنُّخب الدينية علاقة وجودية وضرورة لحظية.

رابعاً: غياب الدَّور التنموي والفاعلية السياساتية للدولة العربية حَوّل جُل الصراع والتنافس في العالم العربي ليكون مركزهُ الأيديولوجيات، وهنا برزت النُّخب كمتصدر أساسي لهذا الصراع.

خامساً: الدَّور الخارجي، والذي يُعتبر من العوامل المركزية المميزة لدور النُّخبة في العالم العربي وعلاقته بالتطرّف وذلك من عدة اتجاهات، أبرزها:(Tannous, 1955)

1. أن أغلب نخب التنوير في العالم العربي هي نخب تكونت في الخارج وبالذات في أوساط الدول الاستعمارية.
2. أن الصراع على التجديد والتحديث في العالم العربي تمركز حول القيم الغربية، كالحرية، والديمقراطية...الخ.
3. أن غالبية النُّخب المتطرّفة استندت إلى أيديولوجيات رفض الاستعمار وسياساته، وقِيمه.
4. تعدد المشارب للنخب أدَّى إلى تفتت النُّخب في العالم العربي وغياب وجود الجماعة النُّخبوية الوطنية.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

علاوة على ذلك مرت مسيرة تكوين النُّخب العربية بمراحل معقدة زادت من عزلتها وحدّت من فاعليتها في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى أضعفت دورها، وعليه فإن مسيرة النُّخب العربية تميزت بثلاث مسارات مهمة:(عبده وازن، 2019)

المسار الأول: وهي النُّخب المندمجة في فلك النظام السياسي ومحسوبة على النظام السياسي، وهذه الصيغة أضعفت من دور هذه الشريحة كون طبيعة الدّولة العربية ليست طبيعة علمية أو مستندة إلى أسس فلسفية نهضوية، ولذا لم تستطع أنْ تستثمر جُهد النُّخبة بل حولت النُّخبة إلى مُدافع عن النظام وسياساته الفاشلة ومروضة للجماهير، وهذا ما أنتج في عالمنا العربي مصطلح (علماء السلاطين) مما أفقدهم دورهم التغييري في المجتمع وزاد من حدة الصراع بين النُّخب نفسها.(Brumberg, 2003)

المسار الثاني: وهي النُّخب المعزولة عن النظام والمستبعدة، حيثُ أدّت عزلتها إلى عدم واقعيتها وارتهانها فقط إلى أيديولوجياتها، وطوباوية فكرها في كثير من الأحيان، وطرحها لأفكارها بصورة (الفكر المخلص) أو (الإجابات الجاهزة) وهذا جعل النُّخب في سلوكها تطرح نفسها على أنّها تملك الحلول القطعية، وأصبحت الجماهير كذلك تتعامل مع هذه النُّخب من هذا المنطلق.(Ibrahim, 1993)

المسار الثالث: ظهور النُّخب المعولمة، وهي النُّخب التي تمتلك قيم معولمة وشبكة علاقات كونية.

هذا جميعه أدَّى إلى زيادة التطرّف في غالبية الدول في العالم العربي، وذلك كون النُّخب في بعض دول العالم العربي لم تستطع أنْ تنتج خطاباً وفكراً واقعياً، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كون النُّخب لم تركز في إنتاجاتها الفكرية على تقديم حلول للقضايا السياسية في العالم العربي، بل إنّها استندت إلى تقديم حلول أيديولوجية عامة ثبت عدم قدرتها على إيجاد الحلول للإشكاليات التي يعاني منها المجتمع، كما أنّ جُل إسهامات النُّخب في العالم العربي ارتكزت على النقض للفكر والسّلوك القائم ضمن أُطر فلسفية، وهناك نخب عربية تفاعلت مع المجتمع في إطار (المثقف العضوي) الموجود في الميدان. (Kruse, 2016)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

نرى أنّ إشكاليات النُّخبة في العالم العربي لم تكن وليدة ظروف ذاتية تتعلق بالنُّخبة العربية نفسها، وإنما لعبت الطبيعة التكوينية للبيئة والسياسات العربية دوراً مهماً في تشكيل النُّخبة وتحديد مسارات فعلها ودورها، كما كان للتدخلات الخارجية دورٌ بارزٌ في تعميق مشكلة النُّخب السياسية العربية، وللوقوف على حجم هذا الدور سيتم تقسيم مراحل تشكيل النُّخبة العربية إلى أربع مراحل رئيسة لتوضيح كيف أثرت كل مرحلة في تكوين البنية والدَّور للنخبة وما هو تأثير البيئة الخارجية فيها، وكيف أثّر كل ذلك في إنتاج التطرّف والعُنف:

المرحلة الأولى: مرحلة بروز الفكر القومي والتنويري في العالم العربي والذي ترافق مع بدايات القرن الثامن عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيثُ دار السؤال المركزي وهو: أي فكر سياسي قابل لأن يكون فكراً نهضوياً في العالم العربي؟ وهنا دار جدل كبير بين القيم الغربية التي حملها العديد من الدارسين في الجامعات الغربية، وبين المفكرين المسلمين الذين قالوا بعدم وجود حاجة إلى تطوير الفكر الإسلامي، بل هناك حاجة إلى العودة إلى الإسلام كون الإسلام يحتوي على كل هذه القيم، هذا الصراع لم يكن صراعاً بسيطاً حيثُ أنّه غُذِّي بفعل عاملين مهمين: العامل الأول: وهو الاستعمار وأهدافه، والعامل الثاني: هو أنّ التجديد والتغيير كان يتعلق بموضوع الدين وما له من دور في المجتمع العربي الإسلامي. (العسكر والدولة في مصر، 2019، ص.185-190)

وسميت هذه المرحلة مرحلة النُّخبة الإصلاحية والتي اتسمت بزيادة الوعي وظهور مفهوم الإصلاح من خلال أشخاص من أمثال: (خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف) في تونس، وفي مصر أمثال: (رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده) فمصر كانت على الدوام منبعاً لحراك النُّخب السياسية، حيثُ تميزت هذه النُّخب بأنّها كانت نُخباً إصلاحية توفيقية، وكان لها مواقف وطنية مشرفة، فقد شاركت الحاكم في السّلطة بهدف الإصلاح وعارضته لنفس الغاية، ومع سيطرة الدول الغربية

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

واحتلالها لبعض البلدان العربية ظهرت نُخب جديدة هدفها الاستقلال وتحرير البلاد من الاستعمار وبناء الدّولة الوطنية الحديثة (رياض الصيداوي، 2009)

المرحلة الثانية: وهي مرحلة قيام الدّولة العربية الحديثة حيثُ شهدت هذه المرحلة محطتين مهمتين، الأولى: قيام دولة إسرائيل واحتلال فلسطين عام 1948م والثانية: شيوع الفكر القومي ففي هذه المرحلة دار صراع بين الفكر القومي المتمثل في التيارات القومية العربية واندماجها في النظم والتيارات الإسلامية، ولقد ساد العالم العربي في هذه المرحلة الفكر الثوري والنضالي، واشتد الصراع بين الفرقاء مما أنتج التطرّف والتطرّف المضاد فزاد عدد السجون في العالم العربي وامتلأت بالمعارضين، وفي هذه الفترة سادت أفكار أسّست لإنتاج التطرّف والعُنف.(Lynch, 2015)

وقد أُطلق على هذه المرحلة مرحلة (النُّخب الثورية) والتي امتدت من الحرب العالمية الأولى سنة 1914م حتى عَقَدَ الرئيس المصري (أنور السادات) اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979م وشجع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتركزت هذه النخب في الجمهوريات العربية حيثُ ظهرت في هذه المرحلة الأفكار الثورية وحلَّت مكان أفكار الإصلاح وذلك بسبب بُطئ مسار الإصلاح وحاجته إلى الكثير من الوقت لتحقيق الأهداف المنشودة، على عكس مسار الثورة الذي يتسم بالسرعة والإنجاز السريع، وعليه فقد عملت هذه النُّخب على توجيه جهدها إلى عملية التحرر الوطني من الاستعمار ثم الولوج إلى مسار بناء الدّولة الوطنية، حيثُ ألهم غالبية النُّخب العربية نموذج المعسكر الاشتراكي كون هذا المعسكر كان داعماً لحركة التحرر العربي من ناحية اقتصادية وعسكرية، في ذلك الحين تميزت هذه النُّخب بالصدق والإخلاص الوطني رغم بعض الصراعات الداخلية والأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها إلاّ أنّها لم تتسم بالفساد(رياض الصيداوي، 2009)

وفي العقدين الأخيرين من هذه المرحلة والتي جاءت بعد النكسة الأولى في العام 1967م والتي ألحقت الهزيمة بالجيوش العربية وصَدمت النُّخب العربية المتطلعة للتحرر وبناء الدّولة الاشتراكية تفككت هذه النُّخب وزاد فسادها، وبذلك تضاءلت أحلام التحرر والوحدة العربية لكنّ النُّخب العربية حاولت تضميد جراحها

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ومراجعة ذاتها بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه فرَفَعت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (1967م-1970م) من معنويات هذه النُّخب، وكذلك فعلت قمة الخرطوم التي اعتمدت الشعارات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) كما عملت حرب أكتوبر1973م إلى إعطاء المزيد من الآمال للنخب العربية، لكن ما حدث من تطورات دراماتيكية في النظام المصري بوصفها دولة مركزية وذات ثقل في العالم العربي غيّر المشهد بشكل كامل فقد ذهب (أنور السادات) إلى صلح مباشر مع إسرائيل سُمي باتفاقية كامب ديفيد، أتبعه بسياسة جديدة من الانفتاح الكبير، وبذلك ضرب قيم النُّخب السياسية وحاول زرع قيم هجينية مكانها، وبسبب ما يملك من صلاحيات كبيرة وبسبب دعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة له فقد أحدث تحوّلاً كبيراً لدى النُّخب السياسية المصرية ثم انتقل النموذج المصري لأغلب البلدان العربية (رياض الصيداوي، 2009)

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانفتاح وانشغال الدول العربية في الصراع في أفغانستان، فقد تميّزت هذه الفترة بدعم الدّولة العربية لسياستين الأولى: وهي دمج التيارات المعارضة في الحكم وانتهاج سياسات شبه تصالحية وتبني دعم الدّولة للجماعات الجهادية في أفغانستان، هذه المرحلة أسست لظهور العُنف المنظم في العالم العربي حيثُ أنّه وبانتهاء الحرب في أفغانستان لم يتم العمل على دمج المقاتلين العرب والمسلمين في المجتمعات ضمن برامج وخطط بل تم استهداف وقتل قادتهم مما منح الفرصة لقيادات متطرفة في المرتبة الثانية أنْ تتولى القيادة.

المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي المرحلة الممتدة من احتلال العراق ولغاية يومنا هذا، حيثُ شهدت هذه المرحلة انهيار جمهوريات عربية وازنة وكذلك انهيار مخرجات الربيع العربي وعودة الأنظمة الاستبدادية من جديد.

ثانياً: النُّخبة الاقتصادية

منذ القدم هناك أقلية حاكمة وأكثرية محكومة ومع تطور المجتمعات والعلوم الطبيعية والاجتماعية تعددت النظريات والاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير العلاقة بين المجتمع والسّلطة، حيثُ ظهرت نظريّة النُّخبة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

في القرن السادس عشر وهي نظريّة فكرية ليبرالية دافعت عن الديمقراطيات الحرة وعن النظام الرأسمالي وبناء القوة وتوزيع السّلطة، وجاءت هذه النظريّة كردّة فعل على نظريّة الطبقات الاجتماعية التي وضعها (ماركس) والتي تدعو إلى توزيع السّلطة بناءً على المصالح الاقتصادية الطبقية بين مالكي وسائل الإنتاج والقوى العاملة، وبذلك نشأت جدلية تفسير العلاقة بين المجتمع وقواه المختلفة من جهة والسّلطة والنظام السياسي ومكوناته الرئيسية من جهة أخرى، وحسب طرح (ميلزوميشلز) والذي ركزا فيه على الدَّور الوظيفي البنّاء أو النسق الاجتماعي، واعتباره عنصراً أساسياً في العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع يقوم على أساس التوازن والتكيف بين الأجزاء المختلفة وليس الصراع، فالدّولة في رأيه حيادية، وقد أتت للتوفيق بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الأرض والأمن والعدالة للمجتمع.(شوميلييه مونيك وكلود كورفوازييه، 1986، ص 57-58.)

أمّا (موسكا) فقد اعتبر أنّ السّلطة السياسية في الدّولة تتمثل في طبقة أقلية حاكمة قادرة على تحقيق السيطرة والهيمنة من خلال قدراتها التنظيمية ومعرفتها بمصادر القوة في المجتمع وقدرتها على التواصل والتوفيق فيما بينهما، كما أنّها قادرة على التعامل مع أي تهديد خارجي، وتتوفر لديها طبقة وسطى من البيروقراطيين الذين يأتمرون بأمر هذه الطبقة وينفذون رغباتها وينظمون علاقاتهم بالمجتمع، بالمقابل هناك طبقة ضعيفة غير منظمة(Musca, Geetano, 2015, P.273-274) ويرى (بارنتي) في كتابه (ديمقراطية للقلة) بأنه في الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتشكل النُّخبة من الأثرياء ورجال الأعمال، وأن الغالبية العظمى من الرؤساء الأمريكيين جاؤوا من عائلات ذات طبقة اجتماعية راقية ذات نفوذ ووضع اقتصادي يفوق ما يمتلكه (90%) من الأمريكان، وأن معظم الاقتصاديين وصنّاع القرار والعسكريين قد جاؤوا من إدارات الشركات الكبيرة مثل: بنوك (وول ستريت) والمؤسسات المرموقة (بارنتي مايكل، 2005، ص.290) أمّا (بيرنهام) وعند حديثه عن النُّخبة قال: "إن النُّخبة الاقتصادية هي المسيطرة على المجتمع ومقدراته"(شعبان الطاهر الأسود ، 1999، ص97)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وحسب النظريّة (الماركسية) فإن الدّولة في المجتمع الرأسمالي محصورة بالطبقة الرأسمالية التي تحتكر رأس المال وتكرس سيطرتها من خلال أجهزة الدّولة القمعية، كما تمارس القمع والسيطرة وتتحكم بالثروات وتدعم – بشكل خفِي– الأيديولوجيا التي تمثل مصالحها، وفي نفس الوقت تظهر دعمها للمساواة والحرية والعدالة والقوانين، وتعمل على توازن الصراع وتأجيجه بين الطبقات، كما تعمل على خلق النُّخب السياسية ودعمها من خلال تطويع التكنولوجيا لخدمة مصالحها، إضافة إلى دعمها للأحزاب الرأسمالية فهي تمتلك أجهزة قمعية وتسيطر على النظام التعليمي، فهي تُهيمن على مقدرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعمل على تحضير أبناء الطبقة الرأسمالية ليتقلدوا مناصب رفيعة المستوى في الدّولة، كما تستخدم البيروقراطية من خلال مؤسسات الدّولة للسيطرة على المجتمع المدني وتفريغه من محتواه وإخضاعه لسلطة الدّولة وحرفه عن دوره الطبيعي كمعارضة للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة والطبقات المهمشة (إرنست ماندل، 1969)

تعمل النُّخب الاقتصادية على المحافظة على استمرار دورة حياتها من خلال طرق عديدة منها: الثورات، والتي ينتج عنها فقدان السيطرة على الدّولة والقوى المجتمعية، أو الانقلابات العسكرية، أو عبر الخيارات الديمقراطية والانتخابات الموجهة. أمّا المجتمع العربي المعاصر فيغلب عليه بأنه مجتمع يعتمد على الزراعة والتجارة ويتمحور تنظيمه حول العائلة والنُّخب والعلاقات القبائلية، حيثُ أنّ أنماط هذا المجتمع متعددة إذْ تتكيف في وسائل إنتاج مختلفة فيوصف بأنه شبه إقطاعي لأنّ النُّخب الحاكمة وامتداداتها تسيطر على السّلطة ومصادر الثروة، ويوصف بشبه رأسمالي وشبه برجوازي، لأنه يجمع بين الملكية الخاصة وملكية الدّولة والعائلات الحاكمة وبين وسائل الإنتاج التقليدية والحديثة. (إسحاق ديوان، 2016)

فالعائلة تمثل أبرز الجماعات الوسطية بين الأفراد والمجتمع، وهي المسؤولة عن زرع القيم والثقافة المتناقضة والمتكاملة ما بين العائلة والمجتمع، ويتميز المجتمع والدّولة العربية بالذكورية والأبوية وهما يشبهان العائلة إلى حد كبير من حيثُ التركيب الهرمي ومن حيثُ مركزية السّلطة، كما تتميز المجتمعات العربية بوجود فجوة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

كبيرة بين الفقراء والأغنياء بفِعل تأثير التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وخاصة في مرحلة العولمة (شرابي هشام، 1993، ص.69-70)

إن أهم ما يميز منظومات العمل العربي في عالمنا المعاصر هو مستوى التحكم الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية هذا العامل في عالمنا العربي نتيجة لسببين: الأول، هو وجود النفط والدّولة الريعية، وما يفرضه الاقتصاد والنُّخبة الاقتصادية من مستوى استقرار سياسي واجتماعي من عدمه، والثاني: هو الدّولة المتحكمة في العالم العربي وسياساتها التوزيعية الهادفة إلى بقاء استقرار النظام السياسي من خلال توزيع الامتيازات (صالح ياسر، 2013، ص.4-6)

إن دور النُّخب الاقتصادية في العالم العربي قديم قِدم تواجده في ظل الدّولة العثمانية والإقطاع وأخذ في الاتساع مع الاستعمار، إذْ إنّ المستعمر نحا باتجاه صناعة نخب اقتصادية تسيطر على حياة الناس وتمتلك القوة الاقتصادية داخل الدّولة ليسهل له التعامل معها وتوجيهها بالصورة التي تتطابق مع مصالحه. لقد بُنِيَ على امتلاك القوة الاقتصادية حالة اجتماعية وثقافية طبقية في مختلف الدول العربية التي لطالما ارتبطت مصالحها التجارية والاقتصادية بالاستعمار من ناحية، ومن ناحية ثانية ببقاء سيطرة النظام الحاكم للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، هذه العلاقات الجدلية التي سعت النُّخب الاقتصادية للحفاظ عليها وعملت على تثبيتها تطورت لاحقاً باتجاه المزاوجة بين رأس المال والسياسية في العالم العربي (نردين الميمي، 2011، ص. 6-9)

ما زال النِّظام الاقتصادي العربي المعاصر في مرحلة انتقالية وتطرأ عليه تغييرات مستمرة لمجموعة من الأسباب، من أهمها قيام الدّولة الحديثة واندماج هذا الاقتصاد الغض في النّظام الاقتصادي العالمي، وأيضاً قيام الدّولة الريعية الذي جاء بسبب اكتشاف النفط وسياسات الإصلاح الزراعي وهجرة القوى العاملة، وزيادة نسبة التعليم وإنشاء الأحزاب السياسية والمهنية والعمالية، والانقلابات العسكرية، واستيراد التّكنولوجيا الحديثة، وتطوير وسائل المواصلات وقيام الثّورة المعلوماتية العالمية، وسيطرة العولمة على الجانب الاقتصادي التي علا

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

شأنها وقويت سطوتها بسبب انهيار الاتِّحاد السوفياتي وتكريس نظام القطب الواحد من خلال الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بالإضافة إلى تقليل ضوابط حركة التبادل التجاري إلى الحد الأدنى، وتعميق التبعية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، مما أسفر عن ربط النُّخبة الاقتصادية المحلية بالنُّخب العالمية من خلال الدول المركزية، وخضوع الدول العربية لسياسات الخصخصة وإصلاح البنية، فأصبحت التنمية العربية بعيدة المنال بسبب تحكم الدول الرأسمالية وزياده استقطابها وتناقضها مع دول الأطراف نتيجة العلاقات غير المتكافئة ما بين الدول المركزية ودول الأطراف، وعلى رأسها الدول العربية والتي تملك فكراً أيديولوجياً يتبنى نمط الإنتاج الخراجي والذي يعمل على نقل الثروة من الأطراف إلى المركز مما يعمل على تعميق الفقر في دول الأطراف.(عزت السيد أحمد، د.ت.، ص. 26-48)

إذاً فإنّنا نلاحظ أنّ النُّخب الاقتصادية هي كذلك يتعدى دورها الدَّور الاقتصادي التنموي لنجد أنّها تدخل في محيط مدى دورها السياسي والعلاقة القائمة بين رأس المال والسياسة خاصة مع بروز العولمة.

إن الدراسة المتعمقة لطبيعة حلقة دوران الاقتصاد في العالم العربي وعلاقته بتوليد العُنف تشير إلى مجموعة من الحقائق التي باتت تُعتبر مدخلاً لفهم العلاقة بين النُّخب الاقتصادية والاستبداد من ناحية، ومن ناحية ثانية دور النُّخب الاقتصادية والطبقة الاقتصادية المتحكمة في تعطيل المسيرة الديمقراطية ومراحل الانتقال الديمقراطي، خاصة في مرحلة ما بعد الخصخصة واقتصاد العولمة في العالم العربي، ولفهم هذه الحقائق ومستويات تشكيلها ودورها سيتم تناولها على مستويين: المستوى الأول، مستوى الدّولة العربية بشكل خاص، والمستوى الثاني، على مستوى الدول العربية بشكل عام.(Brynen, R, 1992, P.69-97)

فعلى مستوى الدّولة العربية نجد أنّ هناك مجموعة من الحقائق لا يمكن أنْ يتضح دور النُّخبة الاقتصادية في توليد العُنف إلاّ بالوقوف على بعض المحددات، ومن أبرزها:

أولاً: غياب الفواصل بين المجتمع والدّولة والنظام والحُكومة والسّلطة في العالم العربي، بحيثُ أنّ هناك تداخل على إثره أصبح من العسير الفصل في فهم هذه المستويات لا على المستوى المفاهيمي النظري ولا على

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مستوى الممارسة العملية الواقعية، وهنا نجد أنّ النُّخبة الاقتصادية باتت تتحكم في جميع مفاصل المجتمع والحُكومة والنظام والسّلطة والدّولة.

ثانياً: غياب الاقتصاد التنموي القائم على توليد الفرص سواء فرص العمالة أو الابتكار، فهو اقتصاد خدماتي استهلاكي معتمد على الخارج مما زاد من عملية التبعية للخارج من ناحية، ومن ناحية ثانية زاد من مستوى البطالة في العالم العربي، وكلاهما عناصر مولدة للعنف في العالم العربي، فالاعتمادية الخارجية تُعتبر أبرز مولدات التطرّف والعُنف، حيثُ أنّ ذلك يمنح القوى المعارضة المبرر لممارسة العُنف تحت شرعية الخلاص من التبعية، وكذلك يجعل الدول المصدرة للسلاح من مصلحتها الإبقاء على حالة عدم الاستقرار والعُنف في العالم العربي بهدف المحافظة على مصالحها المالية في تصدير السلاح كما أنّ البطالة وارتباطها بالاقتصاد الاستهلاكي الاستعراضي يعتبر مولداً أساسياً للعنف في العالم العربي.(Frankel, G. S., 2011)

ثالثاً: غياب الطبقة الوسطى وعدم قدرتها على التنظيم جعل التطرّف والعُنف في العالم العربي حالة طبيعية، فمن جهة نجد أنّ الطبقة الوسطى تحوّلت إلى طبقة فقيرة تعتمد على قوت يومها وفاقدة للأمل، وإذا ما قورنت هذه الحالة بغياب قدرة الطبقة الوسطى على التنظيم نجد التفسير المنطقي لحالة التطرّف والعُنف في العالم العربي، فالطبقة الوسطى تولدت لديها قناعات بأن الحل الوحيد هو الثورة والنزول للشارع، ولكن نتيجة لغياب قدراتها التنظيمية نجد أنّها ما إنْ تنزل للشارع حتى تبدأ بممارسة العُنف ويتم استغلالها من قبل القوى سواء قوى النظام أو قوى خارجية لتوليد حالة التطرّف والعُنف وهذا برز بشكل كبير في ثورات الربيع العربي. (عمرو حمزاوي، 2020)

رابعاً: النُّخبة الاقتصادية القطاعية سواء النُّخبة الاقتصادية الطائفية أو النُّخبة الاقتصادية الحزبية والعائلية، فالنُّخب الاقتصادية في العالم العربي هي إمّا نخب طائفية أو حزبية أو عائلية ترتبط بالدّولة، وتُعتبر أحد مكوناتها، وهي التي تحصل على ثروتها من خلال الامتيازات التي تمنحها إياها الدّولة. وفي قراءة له لكتاب على بنحدو، الموسوم بـ"نخب المملكة المغربية" بحث في تنظيم السلطة بالمغرب"، يبين المعطي قبال فمن بين

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

285 شخصية التي تتحكم بالعالم الإداري والسياسي والاقتصادي، ثمة 53 في المئة ينحدرون من عائلات تجارية. 47 في المئة ينحدرون من عائلات شريفة متعلمة. دراسة شجرة أنسابهم تبين أن آباءهم أجدادهم وأجداد أجدادهم خدموا المخزن منذ منتصف القرن التاسع عشر. فيهم الوزراء والكتاب والديبلوماسيون والقضاة والمنظرون الإيديولوجيون والسياسيون. وعليه تبقى الفكرة القائلة بتعددية طرق الوصول إلى السلطة مجرد وهم. المفارقة أن الأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة لا يملكون أي كفاية. لأنهم ليسوا ورثة ثورة صناعية ولا ثورة ثقافية. علاقات الدم والنسب هي التي تمنحهم شرعية الهيمنة والسيادة. السائد إذًا هو موروث الماضي. فمن بين 339 شخصًا نافذًا، عمر الواحد بين 30 و70 عامًا، يمثلون الـ 50 عائلة الأكثر ثراء، نجد أن 17 في المئة متزوجون من بنات العم. 69 في المئة عقدوا زواجًا طائفيًا. 15 في المئة فقط تزوجوا من نساء خارج العشيرة. أما البقية فتزوجوا من فرنسيات أو أجنبيات. الزواج المختلط ناتج في هذه الحالة من رفض للأعراف لدى العائلات المهيمنة، يبقى "الزواج اللحمي" endogamie، بمثابة تأمين على الثروة. نشأت المجموعات الرأسمالية القوية في المغرب انطلاقًا من تآلفات مصلحية بين عائلات بورجوازية وعائلات أرستوقراطية بين العائلات التي تملك النفوذ السياسي وتلك التي تملك النفوذ الاقتصادي وبفضل مساندة السلطة والنظام عرفت تألقًا سريعاً وباهراً. (المعطي قبال، دت.)

خامساً: التدخل الخارجي، فالدعم الخارجي والتمويل الأجنبي للإصلاحات في العالم العربي عمل على توسيع الفجوة الاجتماعية، وكرّس اللامساواة الاقتصادية في العالم العربي، وهذا جميعه مولد للتطرف والعُنف، فقد شهد العالم العربي في السنوات الأربعة الأخيرة في العديد من الدول العربية نزول المواطنين إلى الشارع وكانت جميعها تحت شعارات اقتصادية، وتؤكد على التفاوت الاجتماعي، واللامساواة الاقتصادية (مايكل يونغ، 2021)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أمّا على مستوى العلاقات بين الدول العربية ودور النُّخب الاقتصادية فنجد كذلك أنّ هناك العديد من المؤشرات الدالة على دور وتأثير العامل الاقتصادي والنُّخب الاقتصادية في توليد التطرّف والعُنف، وهنا لا بد من الوقوف على مجموعة قضايا ومن أبرزها:

أولاً: الفجوة الاقتصادية بين دول العالم العربي، فدول الخليج العربي التي لا تشكل أكثر من (15%) من سكان العالم العربي تسيطر على (90%) من حجم اقتصاده.

ثانياً: ضعف النظام الريعي في العالم العربي، فالنظام الريعي في العالم العربي والذي استطاع أنْ يحافظ على الاستقرار لم يعد يقوى على الصمود نتيجة لانخفاض أسعار النفط والزيادة السكانية، وارتفاع عدد حملة الشهادات، والاقتصاد الاستهلاكي الاستعراضي، إلاّ أنّ الدول العربية لم تستطع أنْ تبلور نظاماً يحل مكان النظام الريعي، ولذا اعتمدت على تطوير شبكات المحسوبية، وشبكات السيطرة السياسية للإبقاء على السيطرة، وهذا أدَّى إلى تكريس الاستبداد، ومن أكثر الأمثلة على ذلك دعم دول الخليج العربي للنظام المصري بعد الانقلاب في عام 2013م.

ثالثاً: الصراع الاقتصادي البيني بين دول المنطقة، فنجد أنّ هذا الصراع أخذ عدة أشكال بعد ثورات الربيع العربي، سواء في اليمن وليبيا والصومال، حيثُ أنّ الإمارات العربية المتّحدة تسعى للسيطرة على الموانئ والمنافذ البحرية، ولذا تدعم القوى الموالية لها في هذه المناطق ضمن تحالفها مع المملكة العربية السعودية، وكذلك التحالف العربي في دعم (حفتر) في ليبيا. وجميع هذه العلاقات أدّت إلى استمرار ديمومة التطرّف والعُنف في العالم العرب.

وخُلاصة القول أنّ الدّولة العربية والنُّخبة الاقتصادية تواجه اليوم مجموعة تحديات اقتصادية داخلية وخارجية تتقاطع مع بعضها البعض، وهذه التحديات تشكل مولداً دائماً للعنف ما لم يتم إيجاد حلول جذرية لها، فداخلياً المطلوب هو إيجاد إصلاحات للقضايا التالية: أولاً: دعم استقرار الاقتصاد الكلي للدولة، ثانياً: بناء رأس المال البشري، ثالثاً: تشجيع التجارة الدولية، رابعاً: تحفيز المشروعات الخاصة، أمّا على الصعيد الخارجي

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

فكذلك من المهم إيجاد إصلاحات اقتصادية تعالج قضايا: العولمة، والاقتصاد الرقمي...الخ.(الموسوعة الجزائرية ، 2018)

ولغاية يومنا هذا نجد أنّ الدول العربية وخاصة الجمهوريات منها لم تستطع التغلب على هذه التحديات نتيجة لعنصرين مهمين: (جوزيف بلحوط، وبيري كاماك، 2019)

الأول: أنّ مجمل الإصلاحات لم تستهدف إجراءات تعديل جوهري في ديناميكية القوة المركزية للصفقات النُّخبوية السائدة.

الثاني: واصلت النُّخب الاقتصادية صلاتها الوثيقة مع الحُكومة لتحقيق المكاسب وبقيت الحُكومة تحدد الفائزين والخاسرين من المكاسب والإصلاحات.

خاتمة:

من أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث في الدور الذي لعبته النخبة السياسية والاقتصادية في انتاج التطرف وتغذيته أن النُّخب السياسية حاولت فرض سيطرتها على الجماهير من خلال التحكم بالاقتصاد واحتكار وسائل الإنتاج، كما أنها حاولت التفرد بالسيطرة على الإعلام لتكريس مبادئها وإكسابها الشرعية، في الوقت نفسه حاولت هذه النخب تحقيق بعض مطالب المواطنين لكي تحافظ على سلطتها ومصالحها.

كما أن معظم هذه النخب تكونت بالخارج وتأثرت بالاستعمار بشكل كبير مما أدى الى تفتت النُّخب في العالم العربي وغياب وجود الجماعة النُّخبوية الوطنية كما عملت هذه النخب على المحافظة على وجودها من خلال عدة أدوات كان من أهمها الثورات والانقلابات العسكرية.

ولو نظرنا للدور الذي مارسته هذه النخب نجد أنها تجاوزت الدور الذي تقوم به النخب في الدول الديمقراطية وتحولت الى نخبة ابوية تعمل على توجيه السياسات العامة بناء على ايديولوجيتها ومصالحها كما استخدمت هذه النخب الدين لشرعنة سلوكها السياسي والاقتصادي، وادعت الديمقراطية عن طريق الانتخابات الموجهة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

والمعدة مسبقاً كما اعتمدت هذه النخب في فرض هيمنتها والتحكم الاقتصادي على النفط وقامت سياستها التوزيعية على سياسات هدفت من خلالها المحافظة على استقرار أنظمتها وعليه فان هذه النخب ساهمت في تعطيل الديمقراطية الامر الذي عزز الاستبداد وخلق بيئة عنيفة عملت على انتاج التطرف وتغذيته.

ونتيجة لسياسات هذه النخب غاب الاقتصاد التنموي القائم على توليد الفرص سواء فرص العمالة أو الابتكار، وأصبح اقتصاد خدماتي استهلاكي معتمد على الخارج مما عمل على زيادة التبعية للخارج من ناحية، ومن ناحية ثانية زاد من مستوى البطالة في العالم العربي، وانطمست الطبقة الوسطى وعدم قدرتها على التنظيم كل ذلك يعتبر من العناصر المولدة للتطرف والعنف الذي اتسمت به الدول العربية الى يومنا هذا.

CONCLUSION:

One of the most important conclusions that the research came out within the role played by the political and economic elite in producing and feeding extremism is that the political elites tried to impose their control over the masses by controlling the economy and monopolizing the means of production. These elites fulfill some of the citizens' demands in order to preserve their power and interests.

Most of these elites were formed abroad and were greatly affected by colonialism, which led to the fragmentation of elites in the Arab world and the absence of the elite national group. These elites also worked to maintain their presence through several tools, the most important of which were revolutions and military coups.

If we look at the role played by these elites, we find that they have transcended the role played by elites in democratic countries and turned into a paternalistic elite working to direct public policies based on their ideology and interests. These elites relied on imposing their hegemony and economic

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

control on oil, and their distributive policy was based on policies aimed at maintaining the stability of their systems. Therefore, these elites contributed to disrupting democracy, which reinforced tyranny and created a violent environment that worked to produce and nurture extremism.

As a result of the policies of these elites, the development economy based on generating opportunities, whether employment opportunities or innovation, has disappeared, and it has become a consumer service economy dependent on the outside, which has increased dependency on the outside on the one hand, and on the other hand increased the level of unemployment in the Arab world, and the middle class has become blurred and its inability to All this is considered one of the factors that generate the extremism and violence that characterize the Arab countries to this day.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد فهمي، (2012)، حرب النُّخب، مجلة البيان، العدد، 202، ص.
2. إرنست ماندل، (1969)، النظرية الماركسية في الدّولة، ترجمة بشير السباعي، أنظر الموقع الإلكتروني: https://revsoc.me
3. إسحاق ديوان، (2016)، فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي، بوابة اقتصاد فلسطين، أنظر الموقع الإلكتروني:https://www.palestineeconomy.ps/ar
4. أميرة مصطفى، (2019)، مفهوم وخصائص النُّخبة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=61677
5. بارنتي مايكل، (2005)، ديمقراطية للقّلة، ترجمة حصة المنيف وآخرون، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة
6. جوزيف بلحوط، وبيري كاماك، (2019)، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، أنظر الموقع الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

7. ديما أمين، (2016)، واقع النُّخب في العالم العربي، وكالة وطن للأنباء، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.wattan.net/ar/news/166914.html

8. شرابي، هشام، (1993)، النظام الأبوي وإشكالية التخلف في المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

9. شعبان الطاهر الأسود، (1966)، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية، القاهرة

10. شوميلييه مونيك وكلود كورفوانيه، (1986)، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت

11. صالح ياسر، (1993)، ورقة سياسات: النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة -حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، العراق، أنظر الموقع الإلكتروني:-http://library.fes.de/pdf files/bueros/amman/10346.pdf

12. الصيداوي رياض، (2019)، ما الذي أفشل النُّخب السياسية العربية وجعلها عاجزة؟ مركز الجزيرة للدراسات، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/W0DBv

13. عبده وازن، (2019)، النُّخب العربية تعيش في أبراجٍ عاجية وأزمات الواقع تتفاقم والحداثة" لم ترد على الأسئلة، إندبندنت عربية، أنظر الموقع الإلكتروني:https://www.independentarabia.com/node/11021

14. عزت السيد أحمد، (1993)، النظام العربي واقع ومشكلات ومقترحات، الطبعة الأولى، إنانا للنشر والتوزيع، دمشق

15. العسكر والدّولة في مصر، (2019)، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 2 - مايو/ أيار، قطر

16. عمرو حمزاوي، (2020)، بلاد العرب: عن تفضيل الطبقات الوسطى للسلطوية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط https://carnegie-mec.org/2020/01/14/ar-pub-80800

17. مايكل يونغ، (2021)، التواطؤ مع المفسدين، مقابلة أجراها الباحث مع ديفيد لينفيلد مسؤول متمرس في مكتب الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية وكتب مقالا بعنوان (الجهات المانحة الدولية متواطئة في لعبة النُّخب في الشرق الأوسط) مركز كارنيغي للشرق الأوسط:https://carnegie-mec.org/diwan/83778

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

18. المعطي قبال، (د.ت.)، قراءة في كتاب: "نخب المملكة: بحث في تنظيم السلطة بالمغرب لعلي بنحدو"، النظام العشائري وآليات تناسل السلطة، الموقع الالكتروني معابر: http://maaber.50megs.com/issue_february11/books_and_readings1.htm

19. الموسوعة الجزائرية،(2018)، الدول العربية والتحدي، أنظر الموقع الإلكتروني:-https://www.politics-dz.com

20. نردين الميمي، (1993)، دور العوامل الخارجية في تشكيل النُّخبة الفلسطينية في أواخر الدّولة العثمانية القرن التاسع عشر (فترة الانتداب) سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين

21. نصر محمد عارف، (1996)، نظرية النُّخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات، ملتقى الباحثين السياسيين العرب: المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النُّخبة السياسية للباحثين الشباب، أنظر الرابط الالكتروني: https://drive.google.com/file/d/1F115Iw_THDCs2a6NrnmCqmstasXmKqoE/view

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brumberg, D., (2003), LIBERALIZATION VERSUS DEMOCRACY: Understanding Arab Political Reform. Carnegie Endowment for International Peace. http://www.jstor.org/stable/resrep12906
2. Brynen, R. (1992), Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan. Canadian Journal of Political Science / Revue Canadienne de Science Politique, 25(1), 69–97. http://www.jstor.org/stable/3228950
3. Elite Quality Report, (2020), 32 Country Scores and Global Rank, Elite Quality Index EQx2020, Tomas Casas i Klett, University of St.Gallen & Guido Cozzi, University of St.Gallen, Retrieved from:
4. Frankel, G. S., (2011), The Economy in the Arab Uprisings: Difficulties and Transformations. German Marshall Fund of the United States. http://www.jstor.org/stable/resrep18810
5. https://www.alexandria.unisg.ch/260885/1/Elite_Report.pdf

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

6. Ibrahim, S. E., (1993), Crises, Elites, and Democratization in the Arab World. Middle East Journal, 47(2), 292–305. http://www.jstor.org/stable/4328573
7. KRUSE, M., (2016), Countering Violent Extremism Strategies in the Muslim World. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 668, 198–209. http://www.jstor.org/stable/26361945
8. Lynch, M., (2015), The Rise and Fall of the New Arab Public Sphere. Current History, 114(776), 331–336. http://www.jstor.org/stable/45319772
9. Musca Geetano, (1939), The ruling classe. (ed) Arthur Livingston, magcgraw hill, magcgraw hill
10. Tannous, A. I., (1955), Dilemma of the Elite in Arab Society. Human Organization, 14(3), 11–15. http://www.jstor.org/stable/44124790

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Influential elites in the Arab political context and their role in creating extremism

Dr.Issam N. F. Iyrot

Assistant Professor at Nablus University for Vocational and Technical Education - Palestine

issam.ayrout@nu-vte.edu.ps

Abstract:

The research aims to measure the role of active elites in political life and its relationship to the production of extremism. Arab societies revolve around the social and political behavior of the ruling elites. Also, external forces are considered among the central factors that played a major role in perpetuating the power of political and economic elites, so we discussed the stages these elites went through and tried to deduce their role in producing extremism. Political and economic elites have worked to preserve themselves using several tools such as revolutions or military coups, or through democratic options and targeted elections. It became clear to us that the political elites have an active role in limiting stability and causing extremism in it. Instead of being an engine of development, they became an obstacle in its path.

Keywords: economic elites, Arab countries, political elites, extremism

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

معايير التعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد كورونا: تحليل استراتيجيات تعزيز الانتعاش الاقتصادي الدولي

أ.الباحثة سامية بن يحي*

كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة الجزائر–

samia20171935@outlook.fr

تاريخ الارسال : 2022/05/23 تاريخ القبول: 2022/06/14

ملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلا لمعايير التعافي الاقتصادي ومدى تكيفها مع أجندة الاستدامة رغم أن محاولة تقييم التأثير الكامل لوباء COVID-19 سيكون سابقًا لأوانه، لكن في خضم هذا التفكك تحليلنا سيسلط الضوء على فرصة صانعي السياسات لاستجابة تخلق بسرعة فرص العمل والطلب الاقتصادي لمرحلة ما بعد كورونا، وتنتج نموًا ثابتًا بالنظر إلى نطاق وحجم هذه الأزمة، والظل الطويل الذي ستلقيه، ثم تركز الدراسة على مسارات الإنفاق التي يمكن أن تعزز الانتعاش الاقتصادي والاستدامة البيئية، و نوع استثمارات التعافي القائمة على الاقتصاد الأخضر، إذ تتطلع الحكومات الآن نحو التعافي، والوصول إلى تحول اقتصادي يعزز الرفاهية المستدامة في هذا السياق تحلل الدراسة اشكالية تعرض التعاون الدولي للخطر بسبب المصالح، كما تقدم الدراسة توصيات ترتبط أكثر بالاستثمار في البنية التحتية، والانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة على المدى القريب مع زيادة المرونة الاقتصادية والبيئية، من جهة أبرز الخطوات التي يمكن أن تتخذها الشركات والحكومات والأفراد لمواءمة ضرورات الاستدامة، حيث سيكون من المهم أيضًا نمذجة والاستعداد للحالات التي يمكن أن تتحد فيها مخاطر متعددة، لذا يجب أن يشمل تطوير السياسة المحلية التعاون والتنسيق مع النُهج الدولية.

الكلمات المفتاحية: التعافي الإقتصادي، مرحلة ما بعد كورونا، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، التعاون الدولي،الاستثمار.

* **المؤلف المرسل: سامية بن يحي، الإيميل:samia20171935@outlook.fr**

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مقدمة:

لقد أثرت أزمة كورونا بشكل أكثر عمقا على الاقتصاد العالمي، حتى أصبح ينظر إلى إمكانية التعافي الاقتصادي تبدوا أكثر تعقيدا وبطئا على خلاف الأزمات الصحية التي شهدها العالم سابقا، و في حين أن محاولة تقييم التأثير الكامل لوباء COVID-19 والتنبؤ بمصير الاقتصاد لمرحلة مابعد كورونا سيكون سابقًا لأوانه خاصة في ظل استمرار ظهور طفرات جديدة للوباء، ومع ذلك تعمل الدول والمجتمع الدولي على خلق آليات للتعافي من خلال الاستناد إلى مجموعة من المعايير سواء على مستوى صانعي السياسات في الدول أو على مستوى الحوكمة العالمية عبر قنوات التعاون الدولي إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مسارات الإنفاق وخلق بدائل تضمن نجاعة سياسات واستراتيجيات التعافي الاقتصادي مثل الرقمنة كأداة للتعافي والاقتصاد الأخضر، إذ يمكن لإجراءات التحفيز منخفضة الكربون أن تساعد صانعي السياسات على توحيد أولوياتهم الاقتصادية والبيئية لاستدامة أكثر، لذلك يبدو الآن أن التعافي من الأزمة الاقتصادية COVID-19 سيتطلب برامج تحفيز قد تستمر لسنوات، ومن هنا يقدم النقاش الحالي حول الانتعاش الاقتصادي لتعافي مستدام اقتراحات عميقة وفق تدابير توفر فرصة تاريخية من أجل تسريع الانتقال العالمي إلى مجتمع خالٍ من الانبعاثات يعتمد على بيانات وتوقعات تحدد امكانية إجراء تحليل تجريبي للأنظمة ذات الصلة بالاستدامة، لكن نهج عدم اليقين الذي لا يزال يرتبط بمرحلة ما بعد كورونا قد يخلق عوائق أمام صانعي سياسات الدول خاصة الدول النامية، وبدرجة أقل على الدول المتقدمة، فسلطة الدولة كما يتم تمثيلها تفتقر إلى الديناميكية المطلوبة لدفع الفردية والمخاطرة التي يحتاجها التعافي الاقتصادي لاسيما للاستفادة من فرص الاستثمار المحتملة وبالتالي تحويل الهيكل الاقتصادي الأحادي إلى هيكل اقتصادي واحد متنوع مستدام وله محركات متعددة للنمو الاقتصادي مابعد مرحلة كورونا، وبالتالي ضمن هذه الاعتبارات تمحورت فكرة الدراسة الحالية ومشكلتها في التساؤل الآتي: **هل يمكن لاستراتيجيات تعزيز الانتعاش الاقتصادي الحالية الوصول إلى تعافي مستدام لمرحلة ما بعد كورونا؟**

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المحور الأول: سياسات الانتعاش الاقتصادي – نحو توفير مرونة عالية للنمو الاقتصادي المستدام

أولا: مسارات إنفاق الدولة في ظل مقاربة خلق البدائل ما بعد الصدمة الوبائية

بدى جليا أن دور الدولة في مواجهة جائحة كورونا كان محل التقارب والتصادم في النقاشات السياسية والاقتصادية التي ارتبطت أكثر بفكرة عودة الدولة الوطنية، فالدول مسؤولة بشكل مباشر عن الجوانب الحاسمة لتدابير الاحتواء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مما يضعها في مقدمة إدارة الأزمات لأن مثل هذه المسؤوليات يتم تقاسمها بين مستويات الحكومات وبالتالي، فإن تنسيق الجهود أمر بالغ الأهمية.

حسب تحليل Ernest Gnan ينصب التركيز في العديد من البلدان على سد نقص السيولة في غضون بضعة أشهر و بمجرد انحسار الأزمة، ستظهر احتياجات التمويل طويلة الأجل (الديون أو حقوق الملكية) في المقدمة، أما المجال الثاني الذي يتطلب تمويلاً كبيراً هو التعويض عن الدخل الضائع (إعانات البطالة ومدفوعات التعويض عن العمل قصير الأجل خلال المرحلة الحادة من الأزمة؛ ومدفوعات البطالة أيضاً على المدى المتوسط إذا لم يتعافى التوظيف بالكامل بعد الأزمة، ثم تمويل تدابير تحفيز الاقتصاد الكلي لتسريع الانتعاش بعد الأزمة من خلال وضع البرامج الهيكلية لمنع الخسارة الدائمة في الناتج و النمو المحتمل، لكن وساطة الدولة في تمويل الاقتصاد يمكن أن يكون لها أيضًا عدد من الجوانب السلبية مثل الأشكال المختلفة لعدم كفاءة الحكومة التي قد تؤدي إلى تخصيص غير فعال لرأس المال (Ernest Gnan, March 2020, pp. 2-3).

كما تشير التقديرات أنه بحلول عام 2030 يمكن أن يعيش ما يصل إلى ثلثي الفقراء المدقعين في العالم في بيئات هشة ومتأثرة بالصراعات، وكثير منها في إفريقيا لذا من المرجح أن يعاني الفقراء من خسارة رأس المال المنتج ويصبحون محاصرين في توازن منخفض على المدى الطويل، وعلى صعيد مدفوعات الفوائد أضحت الآن جزءًا سريع النمو من الإنفاق في الميزانيات الحكومية مع معدلات فائدة تتراوح بين 5٪ و16٪ على 10 سنوات، بينما على مستوى السندات الحكومية تمتلك العديد من الدول الإفريقية الكبرى بما في ذلك كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا عوائد تزيد عن 10٪ على السندات السيادية لمدة 10 سنوات أيضا مقارنة بـ 3٪ لفيتنام و 6٪ للهند، إذ تؤدي التكاليف المرتفعة للاقتراض إلى زيادة الضغط على الحيز المالي المحدود بالفعل (Samuel Munzele Maimb, 1 Jul 2021, pp. 10-16).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

على سبيل المثال على مستوى القارة الإفريقية في كل من بوروندي والكاميرون وغينيا ونيجيريا وأوغندا اعتبارًا من أكتوبر 2020 كانت الحزم المالية المتعلقة بـ Covid-19 قد بلغ فيها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 3٪ فقط – 0.75٪ فقط للاحتياجات الصحية الإضافية والباقي للتحويلات والإنفاق المرتبط بالأزمة أقل بشكل ملحوظ من المبالغ التي تم إنفاقها في المناطق الأخرى إذا اغتنمت الحكومات في إفريقيا والمجتمع الدولي[1] الفرصة لتنفيذ الإصلاحات،كترقية الهيكل الاقتصادي لتنويع الاقتصاد، وخلق وظائف أكثر وأفضل، والقيام بالاستثمارات الهامة التي طال انتظارها في البنية التحتية ورأس المال البشري، حيث يمكن أن تخرج اقتصاداتها أقوى مع بيئة أعمال محسّنة وإنتاجية محسّنة وتعافي أكثر مرونة، وبالتالي يجب أن تأخذ إفريقيا نظرة طويلة الأجل للقيام بالاستثمارات الصحيحة ومعالجة التحديات الهيكلية من أجل تجنب دوامة الانحدار ودعم الانتعاش المرن (Samuel Munzele Maimb, 1 Jul 2021, p. 16).

فانطلاقا من الاستجابات الأولية وتدخلات الحكومات نفذت العديد من البلدان في إفريقيا تدابير الوقاية والإغاثة في بداية الوباء لكنها غير كافية كما يوضح ذلك الشكل رقم 1.

الشكل رقم 1:يبين أن البلدان الإفريقية لديها حزم تحفيز مالي أصغر

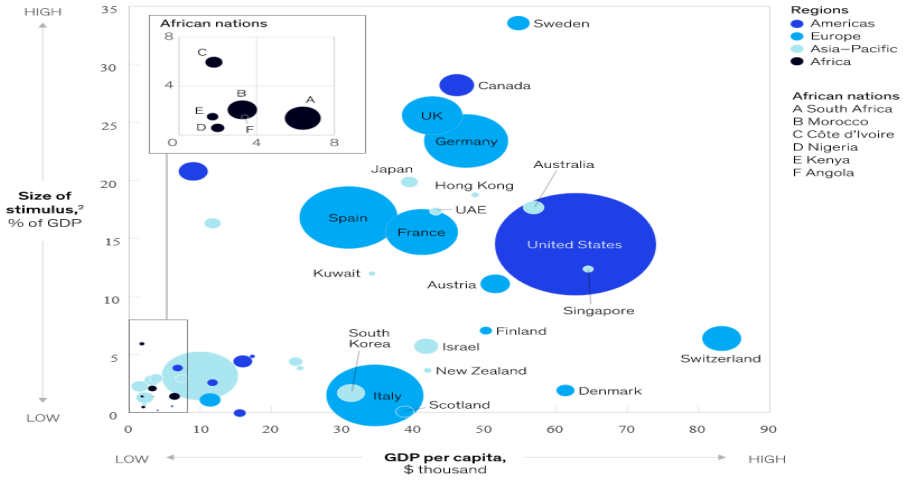

المصدر: مجموعة البنك الدولي؛ جامعة مانشستر 2021 ص21. أنظر:

https://2u.pw/JHvsN

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

على الطرف الآخر تسعى خطة التعافي للاتحاد الأوروبي ضمن استراتيجية التخفيف من الآثار الكارثية التي خلفتها جائحة كورونا إلى تشجيع الاستثمار في اقتصاد أوروبي صديق للبيئة ومسؤول وقادر على الصمود، حيث تقرر استخدام 390 مليار يورو كمنح من أصل 750 مليار يورو و إلى جانب هذه الحزمة، أعلنت الدول بشكل فردي عن حزم أخرى للحفيز مثل ألمانيا حزمة بقيمة 130 مليار يورو لتجديد الاقتصاد، بينما فرنسا أعلنت حزمة تحفيز بقيمة 100 مليار يورو، أما ايطاليا قررت إنفاق 55 مليار يورو لإعادة إطلاق اقتصادها (Stavros Kalogiannidis and others, January 11, 2021, p. 57).

إن الاستراتيجية المبتكرة المشتركة لسندات اليورو بوندز (JEBs) – مع الضمانات الجزئية وصندوق JEF) JEBs) خارج إطار عمل مؤسسة الاتحاد الأوروبي يرى Paul J.J. Welfens أنه يمكن أن تساعد في تجنب أزمة يورو جديدة وتحقيق أسرع انتعاش للاتحاد الأوروبي مما كانت عليه في الولايات المتحدة بينما حفز صناع السياسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالفعل على تبني إجراءات غير عادية للسياسة الاقتصادية والنقدية ومن هنا سيتعين على دول منطقة اليورو المشاركة في تقديم ضمانات بنسبة 55٪ مقابل حصتها في بنك اليابان الدولي، وتحديداً في شكل احتياطيات من الذهب والعملات، أما بحلول عام 2022 من المتوقع حدوث عملية تطبيع لمزيج السياسات في منطقة اليورو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (Welfens, May 9,2020, pp. 3-10).

ويتوقع انخفاض الإنتاج المقدر من صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بحلول عام 2025 حيث يمكن أن تقترب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة من 160 في المائة إذا افترض المرء أن حكومة الولايات المتحدة يمكن أن تخفض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي كل عام بمقدار 3 نقاط مئوية، في حين إذا واجهت السندات الحكومية الأمريكية خفضًا في التصنيف الائتماني، فسيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة رأس المال في الولايات المتحدة، كما يمكن أيضًا أن يحفز النمو العالمي لمزيد من الاحتياطيات المقومة باليورو في البنوك المركزية بشرط أن تتجنب منطقة اليورو أزمة يورو ثانية (Welfens, May 9,2020, p. 19).. وهو ما يضحه الجدول رقم 1

الجدول رقم 1 يبين نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو ، الصين، والولايات المتحدة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

صافي الإقراض الحكومي العام (+) / صافي الاقتراض (+) من تلك البلدان

Country	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
China	-0.909	-2.815	-3.702	-3.835	-4.655	-6.37	*-11.228*	*-9.569*
Croatia	-5.35	-3.315	-1.045	0.752	0.234	*-0.046*	*-6.53*	*-2.552*
France	-3.905	-3.625	-3.542	-2.771	-2.274	*-3.015*	*-9.172*	*-6.243*
Germany	0.58	0.943	1.184	1.242	1.867	1.449	*-5.523*	*-1.193*
Greece	-4.07	-2.771	0.555	1.047	0.868	*0.39*	*-8.974*	*-7.907*
Italy	-2.954	-2.552	-2.404	-2.445	-2.199	-1.639	*-8.339*	*-3.474*
Netherlands	-2.152	-2.025	0.021	1.264	1.491	1.659	*-6.164*	*-2.136*
Portugal	-7.12	-4.303	-1.97	-2.96	-0.446	0.19	*-7.094*	*-1.888*
Spain	-5.915	-5.177	-4.305	-3.024	-2.537	-2.642	*-9.509*	*-6.656*
United Kingdom	-5.557	-4.591	-3.348	-2.455	-2.217	-2.08	*-8.31*	*-5.473*
United States	-4.034	-3.566	-4.269	-4.471	-5.682	*-5.782*	*-15.448*	*-8.643*

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2020 ص27. أنظر:. https://2u.pw/ggLpx

الأرقام باللون الأحمر تشير إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي (22 أبريل 2020/ 2021).

يبرز الشكل رقم 2 بعد التعافي من فيروس كورونا، ستكون تدفقات رأس المال الدولية محدودة بسبب التأثير الاقتصادي العالمي للفيروس 2025.

Figure 1
World growth outlook for 2020 in the best- and worst-case scenarios, as of late March 2020

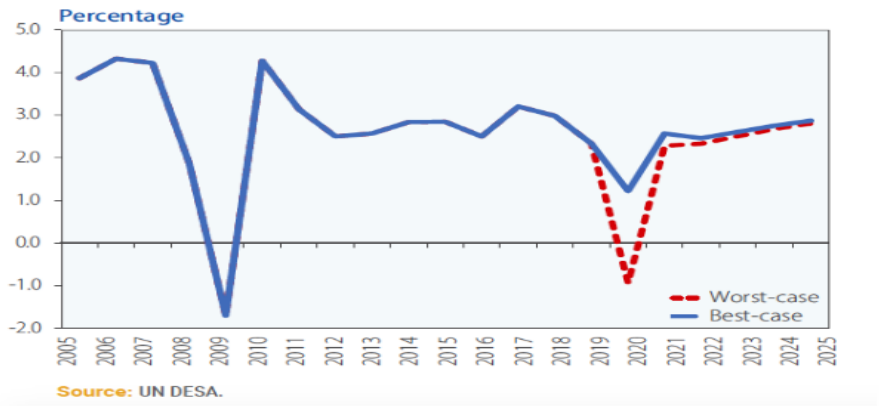

المصدر: توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ص88. أنظر: https://2u.pw/iYl5F

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

يسلط الشكل2 الضوء على احتمالية حدوث تغيير سلبي في النمو الاقتصادي نتيجة للفيروس الذي سيكون له تداعيات خطيرة على اقتصاد أروبا نظرا لانفتاحها وقابليتها للصدمات الخارجية، لذلك من المتوقع أن يكون هناك المزيد من المنافسة على تدفقات رأس المال المحدودة، وقد يجعل التراث القانوني لأروبا أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية لرأس المال غير المرتبط بتعميق اعتمادها على السياحة.

في نفس سياق التعافي أيضا قدمت رئيسة المفوضية اقتراحها بشأن صندوق التعافي – يطلق عليه "الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي" في البرلمان الأوروبي، إذ يخطط اقتراح المفوضية لتقديم منح بقيمة 500 مليار يورو و 250 مليار يورو في شكل قروض لتلك الدول الأعضاء الأكثر تضررًا من COVID-19 بحيث سيتم تحميل المنح لأول أربع سنوات خلال فترة ميزانية الاتحاد الأوروبي التالية (2021-2027) ، بالإضافة إلى ذلك سيتم زيادة ميزانية الاتحاد الأوروبي إلى مبلغ إجمالي قدره 1.1 تريليون يورو، غير أن المنح أن المنح لا تنهض الدول، وبالتالي يجب عليها استكمال استجاباتها المالية الوطنية، وهذا بدوره يمنع حسب Tobias Tesche زيادة الاختلافات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، ويبقى الابتكار المهم هو أن الاتحاد الأوروبي سوف يقترض بشكل جماعي في الأسواق عن طريق إصدار سندات بآجال استحقاق مختلفة من شأنها أن تكون مستحقة بين 2028 و 2058 مضمونة من قبل هامش الارتفاع (0.6 ٪ من الدخل القومي الإجمالي) في ميزانية الاتحاد الأوروبي (Tobias Tesche, June2020, p. 22).

وتشمل المجموعة الأولية من الفرص التي تم تحديدها للاقتصاد الحيوي المستدام الدائري للمساهمة في التعافي بعد الجائحة قطاع الغذاء من أجل تحسين النظم الغذائية لتصبح أكثر استدامة ومرونة مما سيسمح بالتكيف السريع مع الأحداث المتطرفة، فضلاً عن ضمان أن الأزمات المستقبلية لن تؤثر إلا بشكل ضئيل، حيث يُنظر في سياق تناذر غذائي عالمي، والتفاعل بين انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على أساس السلوكيات الغذائية وسط جائحةCOVID-19 (Union, 2021, p. 4)

بالمقابل اقترح مفوض ميزانية الاتحاد الأوروبي يوهانس هان رفع الحد الأقصى مؤقتًا لميزانية الاتحاد الأوروبي إلى 2٪ من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من أجل زيادة قدرة المفوضية على الاقتراض في الأسواق المالية، حيث يمكن بعد ذلك الاستفادة من هذا لتوليد ما يقدر بنحو 1.5 تريليون يورو في الإنفاق والاستثمارات، و من المهم الإشارة إلى أن الزيادة في سقف الموارد الخاصة يجب أن تبقى خلال فترة الاقتراض المشار إليها على الأقل حتى عام 2058 و قد اقترحت فرنسا إنشاء "صندوق إنقاذ من كورونا"

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مؤقتًا لمدة 5-10 سنوات يمكنه إصدار سندات مضمونة بشكل مشترك ومنفردة مدعومة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Tobias Tesche, June2020, p. 10).

مع ذلك يمكن القول أن تحسن الإنتاج الصناعي والتجارة العالمية يسير ببطء،حيث تشير التقديرات مع مطلع شهر مارس 2021 أن الإنتاج الصناعي العالمي تجاوز مستواه قبل الأزمة بأكثر من 2٪ وفقًا لأرقام البنك المركزي الأوروبي، لكن منذ ذلك الحين تباطأ النمو وسط الاختناقات في جانب العرض، والمشاكل اللوجستية، لا سيما في النقل البحري (Gern, 2021, p. 1).

انطلاقا من احصائيات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، المصادر الوطنية ، حسابات كييل. سيزداد الاقتصاد العالمي بقوة في عامي 2021 و 2022 ومع ذلك بسبب موجة أخرى من الوباء تباطأ الانتعاش العالمي مع بداية عام 2021 وانخفض الإنتاج في غضون بضعة أيام، لكن مع انحسار الوباء ورفع إجراءات الاحتواء من المرجح أن ينتعش النشاط الاقتصادي في القطاعات التي تضررت بشدة، و يتوقع أن تشهد سنة 2022 نموًا بنسبة 4،6٪ مرة أخرى أعلى بشكل كبير من الاتجاه العام الذي لوحظ في السنوات الأخيرة.

ومن المتوقع أيضا وفق توقعات معهد كيل للاقتصاد العالمي 2022 أن تزيد التجارة العالمية بنسبة 3.3 في المائة في عام 2022 كما شهدت آفاق النمو في إفريقيا وأمريكا اللاتينية تحسنا، وسيستمر النمو في الولايات المتحدة،وسيكون التضخم أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة، بالمقابل وبدعم من انخفاض حالات Covid-19 الجديدة، يستمر التعافي في الولايات المتحدة بسرعة، في حين من المقرر أن يتوسع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بسرعة خلال الصيف، ويصل إلى مستوى ما قبل الأزمة في نهاية عام 2021 ومع ذلك يبدو أن النشاط في طريقه إلى الانتعاش من حيث الأرباح القادمة مع رفع القيود الوبائية تدريجياً، بينما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2 في المائة في عام 2022 ومع نهاية عام 2022 سيكون الاقتصاد قد عاد إلى طبيعته إلى حد كبير مع معدلات نمو قريبة من النمو المحتمل (Gern, 2021, p. 3).

وحسب احصائية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛ الإحصائيات الوطنية؛ وحسابات توقعات معهد كيل، فإن آثار أزمة COVID-19 على النمو الاقتصادي العالمي، فوفقًا للبنك الدولي دائما انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020 وهو أكبر ركود في

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

التسعين عامًا الماضية، بينما يتوقع أن يصل سنة 2022 إلى معدل4.7 وفقًا للبنك الدولي (Gern, 2021, p. 72). أنظر الشكل 3.

الشكل رقم 3 يوضح آثار أزمة COVID-19 على النمو الاقتصادي العالمي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي).

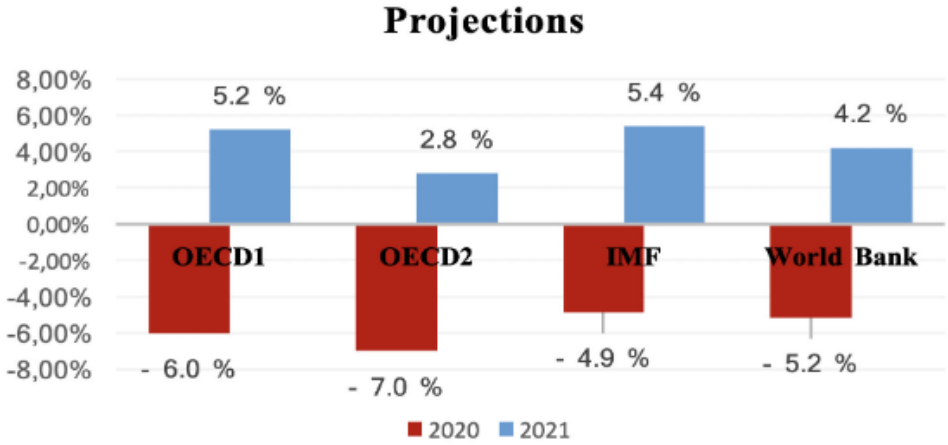

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي 2020 ص72.أنظر:

https://www.econstor.eu/bitstream/10419/236719/1/KKB-79-2021-Q2-Welt-EN.pdf

ثانيا: الرقمنة كأداة للتعافي من الآثار الاقتصادية لـ COVID 19

يُنظر اليوم إلى التحول الرقمي على أنه أحد أهم الأدوات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي خلفها الوباء، حيث أصبحت وسائل التكنولوجيا والاتصالات، والإنترنت جزءًا لا يتجزأ من اهتمام البلدان المتقدمة، والنامية، من جهة يمكن التأكيد على أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القدرة على دعم النمو والانتعاش الاقتصادي، فقد سمحت أزمة كورونا في هذا السياق الجديد للتواصل بين المجتمعات، والثقافات والصناعات الإبداعية بإعادة التفكير في التكنولوجيا الرقمية، والطرق التي ترتبط بالثقافة، والحكومة والاقتصاد

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

والتنمية، فإذا اتفقنا على أن هناك إمكانات مضاعفة حقيقية للتكنولوجيا الرقمية، ودورها في التعافي الاقتصادي، فما زلنا بحاجة إلى معرفة كيفية الوصول إليها واستغلالها بالكامل لضمان التحول الرقمي مع الحد من المخاطر ،والآثار المدمرة المحتملة التي تفرضها الأزمات البيولوجية مستقبلا، ومن هنا من المتوقع أن تنمو نفقات تكنولوجيا المعلومات بنسبة تتراوح بين 3٪ و 5٪. تشكل أكثر من 60٪ من الاقتصاد العالمي رقميًا وفق الاحصائيات لسنة 2022 إلى 2025 (أنظر الشكل 4 والجدول 1).

الشكل 4 يوضح جغرافيا الاقتصاد الرقمي في العالم

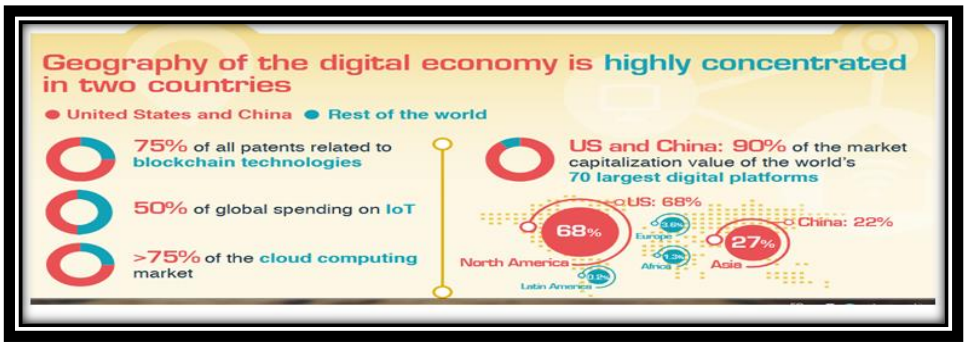

المصدر: تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019 مؤتمر الأمم المتحدة غير الموحَّد بشأن التجارة وتطوير القيمة المالية وتقدير النفقات ص2. أنظر:

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/der2019_en.pdf

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

في حين يبرز الجدول رقم 2 التوزيع الجغرافي للإنفاق على إنترنت الأشياء من 2018 إلى 2025.

Table I.1. Mobile technology mix, by generation and region, 2018 and 2025
(Per cent)

	2018			2025			
	2G	3G	4G	2G	3G	4G	5G
Asia Pacific	34	21	45	5	13	67	15
Latin America	26	39	35	5	21	65	8
Middle East and North Africa	37	40	23	10	32	52	6
Sub-Saharan Africa	59	35	6	14	59	24	3
CIS	36	45	19	2	18	68	12
Europe	18	36	46	1	7	63	29
North America	9	21	69	2	7	44	47
World	29	28	43	5	20	59	15

Source: UNCTAD, based on GSMA, 2019.
Note: CIS – Commonwealth of Independent States. Country groups are those of the source.

المصدر: تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019، مؤتمر الأمم المتحدة غير الموحَّد بشأن التجارة وتطوير القيمة المالية وتقدير النفقات2019 / DER / UNCTAD ص8. أنظر:
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/der2019_en.pdf

انطلاقا من دراسة ARSLAN OLCAY يتم حاليا اختبار الاضطراب في الحياة الاقتصادية ليتم علاجه من خلال الدعم الرقمي من أجل التغلب على فترة عدم اليقين من خلال إبقاء الموردين والمستهلكين على اتصال، حيث تعتبر الاستجابة الرقمية لـ COVID19 عملية مهمة لمستقبل الوضع الطبيعي الجديد، لذا سوف يتشكل الاقتصاد العالمي في الغالب من خلال تفضيلات المستهلك والتغيرات في أنماط الطلب، و من المحتمل أن تخلق الشبكات الرقمية وإدارة البيانات الضخمة لإدارة عملية COVID19 نهجًا عالميًا جديدًا سيعيد تشكيل السلوكيات البشرية وديناميكيات التكنولوجيا والصناعة خاصة سلاسل التوريد بداية من القرن الحادي والعشرين، وسيتم أيضا دمج الانهيارات في الاقتصاد العالمي مع التحول التكنولوجي والرقمي التي ستسفر عن هياكل اقتصادية جديدة في جميع أنحاء العالم، كما خلقت الرقمنة في الأنشطة الاقتصادية فرصة لخفض تكلفة الإنتاج وتوفير الوقت وإنترنت الأشياء لإنشاء الأدوات التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت وتحليلات البيانات الضخمة لقياس اهتمامات المستهلكين والاستجابة لها .(ARSLAN OLCAY, 2021, p. 54)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وقد شدد الاتحاد الأوروبي على السوق الرقمية الموحدة –واحدة من أهم مقاييس استراتيجية السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي– في هذا الصدد اقترحت المفوضية البرنامج للإطار المالي متعدد السنوات (2021–2027) ، والذي يركز على الاستراتيجية القدرات الرقمية للاتحاد الأوروبي وعلى تسهيل النشر الواسع للتقنيات الرقمية، كما تم تخصيص الميزانية الإجمالية البالغة 9.2 مليار يورو لتشكيل ودعم التحول الرقمي للمجتمع والاقتصاد في أوروبا، فاليوم ينصب التركيز على الهدف الأوروبي الجديد "مناسب للعصر الرقمي" من خلال إطلاق قانون الخدمات الرقمية بهدف جعل التحول الرقمي يعمل لصالح الأفراد والشركات، وتشجيع التقنيات الجديدة ضمن إطار إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي والبيانات والإستراتيجية الصناعية. تماشياً مع هذا الغرض، أطلقت مفوضية الاتحاد الأوروبي في فيفري 2020 الاتصالات حول تشكيل المستقبل الرقمي لأوروبا (ARSLAN OLCAY, 2021, p. 57). من جهة يلخص مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي (DESI) المؤشرات الخاصة بالأداء الرقمي لأوروبا ويتتبع التقدم المحرز في دول الاتحاد الأوروبي[2].

في حين تظهر المقارنة المثيرة بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن الصين تهيمن على التمويل العالمي للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بنسبة 48٪ ، والولايات المتحدة تتبعها بنسبة 38٪. والشركات الأخرى بما في ذلك "الاتحاد الأوروبي التي تملك نسبة 13٪ وتعد أكبر ثلاث شركات حائزة على براءات اختراع للذكاء الاصطناعي IBM و Microsoft و Google مع 3594 و 2207 و 1174 على براءات اختراع على التوالي، وقد تم تخصيص 2.6 مليار يورو لتمويل الذكاء الاصطناعي، و 700 مليار يورو للروبوتات و 27 مليار يورو لتطوير المهارات (ARSLAN OLCAY, 2021, p. 65).

ثالثا: نموذج الاقتصاد الأخضر لبناء مستقبل منخفض الكربون– تجسيد البعد البيئي للتعافي الاقتصادي

من أبرز التوجهات الجديدة لتحقيق تعافي وانتعاش اقتصادي مستدام التركيز على اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر، ما يطلق عليه تسمية "تخضير الانتعاش الاقتصادي" وفق نهج معياري دولي يتم من خلاله البحث عن فرص لخفض الإنبعاثات كإطار مؤسسي يحفز الاستثمار العالمي في مشاريع التنمية المستدامة، لكن تبقى الاشكالية المطروحة تنحصر اليوم بين ثلاثية مهمة تتمثل في قدرة الدول، ومصالحها الاقتصادية، وغياب آلية قانونية دولية ملزمة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

لذا يؤكد Milan Elkerbout أن هناك خطر يتمثل في أن إهمال العمل المناخي أثناء الانتعاش سيوجه ضربة قوية للجهود الرامية إلى ثني منحنى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس، إذ يهدف قانون المناخ المقترح، الذي من شأنه أن يدمج هدف الحياد المناخي للاتحاد الأوروبي لعام 2050 في تشريعات الاتحاد الأوروبي تحديدًا إلى حماية "تحدي الأجيال المتمثل في تغير المناخ" من الأولويات الأكثر إلحاحًا والفورية (Milan Elkerbout, (March 2020, p. 2).

وبمجرد أن يمر الوباء، قد يتم تعويض الآثار المؤقتة بسرعة بسبب الحاجة إلى "استعادة" الوقت الضائع وتقديم حوافز لتحفيز الطلب لإنقاذ الموردين، أما على المدى الطويل، يتطلب الارتباط بين ارتفاع درجات الحرارة والأوبئة والأمراض المعدية مزيدًا من الاهتمام البحثي والتمويل، حيث تنص الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الخاص عن هدف 1.5 درجة مئوية "بثقة عالية" على أن انتقال الأمراض المعدية يتأثر بارتفاع درجات الحرارة، ولكن يمكن أن يكون التأثير في أي من الاتجاهين، لذا يجب أن تستهدف الأبحاث المستقبلية بشكل خاص مخاطر زيادة انتشار الأمراض ذات العدوى العالية، وبالتالي المخاطر الشاملة (Milan Elkerbout, (March 2020, p. 9).

فإذا عدنا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي حسب Tobias Tesche اقترحت المفوضية مبادرة مساعدة التعافي من أجل التماسك والأقاليم الأوروبية لزيادة برامج سياسة التماسك الحالية من الآن وحتى عام 2022 بمقدار 55 مليار يورو وفقًا لمفتاح تخصيص جديد مع مراعاة تأثيرات أزمة كورونا، ومن المقرر أيضًا تمويل إضافي لصندوق الانتقال العادل (30 مليار يورو إضافية تصل إلى إجمالي 40 مليار يورو) للمساعدة في التحول الأخضر والصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية (15 مليار يورو) لتنفيذ التغييرات الهيكلية ذات الصلة للصفقة الخضراء الأوروبية (Tobias Tesche, June2020, p. 23).

فيما يوفر مرصد الانتعاش العالمي ومنصة Data Futures التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لواضعي السياسات مجموعة جديدة غنية من نقاط البيانات والرؤى، وسيساعد توسيع الوصول إلى هذه الموارد على زيادة الشفافية والمساءلة وفعالية الاستثمارات التي يتم إجراؤها وبشكل عام،كان الإنفاق الأخضر العالمي حتى الآن غير متكافئ مع حجم الأزمات البيئية المستمرة بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان الطبيعة، والتلوث، وفقدانًا لمزايا اجتماعية كبيرة وطويلة الأجل، ومن هنا نستعرض فيما يلي النتائج الرئيسية للتحليل من حيث الإنفاق –حسب بيان شراكة العمل من أجل الاقتصاد الأخضر "الخيارات التي نتخذها الآن

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ستشكل المستقبل" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة 14/04/ 2020[3] -على التعافي (The Choices We Make Now Will Shape the Future "Statement from the Partnership for Action on Green Economy, 14/04/2020).

- 18.0٪ من الإنفاق كانت خضراء معظمها تمثل من قبل مجموعة صغيرة من البلدان ذات الدخل المرتفع استثمار 66.1 مليار دولار في الطاقة منخفضة الكربون.
- الإعلان عن 86.1 مليار دولار للنقل الأخضر من خلال عمليات نقل وإعانات المركبات الكهربائية والاستثمارات في النقل العام والبنية التحتية لركوب الدراجات والمشي.
- الإعلان عن 35.2 مليار دولار لترقيات المباني الخضراء لزيادة كفاءة الطاقة في الغالب من خلال التعديلات التحديثية، لا سيما في فرنسا والمملكة المتحدة.
- الإعلان عن 56.3 مليار دولار لرأس المال الطبيعي أو الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) – مبادرات تجديد النظام البيئي وإعادة التحريج.
- توجيه الخُمسَين نحو الحدائق العامة وإجراءات مكافحة التلوث، لا سيما في الولايات المتحدة والصين، لتحسين نوعية الحياة ومعالجة المخاوف البيئية.
- تم الإعلان عن 28.9 مليار دولار في مجال البحث والتطوير الأخضر، و يشمل البحث والتطوير الأخضر تقنيات الطاقة المتجددة وتقنيات قطاعات إزالة الكربون مثل الطيران والبلاستيك والزراعة وعزل الكربون (The Choices We Make Now Will Shape the Future "Statement from the Partnership for Action on Green Economy, 14/04/2020).

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية رغم إطلاق خطة الإنقاذ الأمريكية "خطة الوظائف الأمريكية" التي وضعها الرئيس جو بايدن بقيمة 1.9 تريليون دولار مع ذلك أشار المعلقون إلى أن بعض التمويل في "خطة الإنقاذ" سيكون كبيرًا للانبعاثات الأمريكية، ولا سيما المليارات المخصصة لدعم وكالات النقل العام الوطنية وشركة أمتراك للسكك الحديدية، وتتضمن الخطة معيارًا فيدراليًا لكفاءة الطاقة والطاقة

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

النظيفة، والذي يمكن استخدامه لوضع الولايات المتحدة على مسار نحو هدف الإدارة المتمثل في إزالة الكربون بنسبة 100٪ بحلول عام 2035 (POLICY, 16 June 2020 16:30.).

يستعرض الشكل رقم 5 الإنفاق على التعافي الأخضر كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على التعافي مقابل الإنفاق على التعافي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(يمثل اللون نوع السوق).

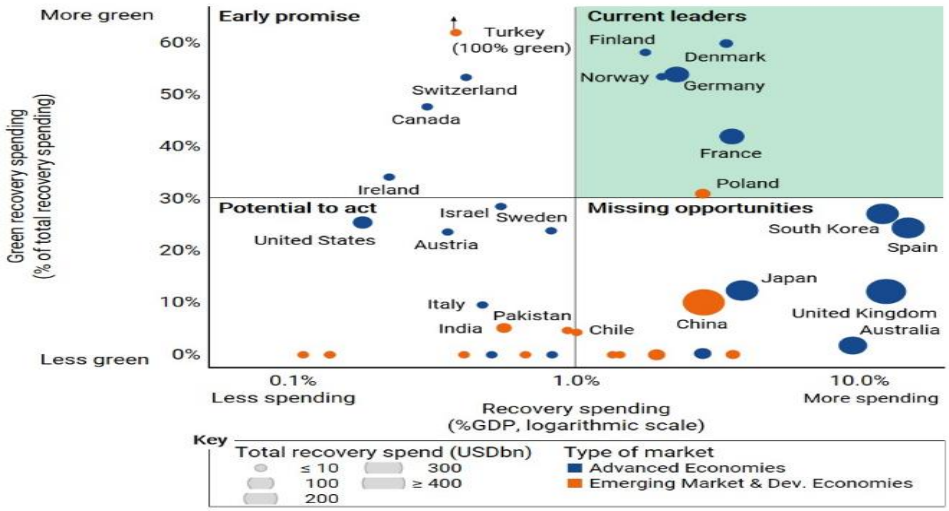

المصدر: مرصد الانتعاش العالمي Global Recovery Observatory ص12.
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/35281/AWBBB.pdf

تعمل الحكومات أيضًا على الوصول إلى مجموعة من الروافع الضريبية والتنظيمية في جهودها لتحفيز الاقتصاد، سواء رفع القيود المفروضة على الطاقة المتجددة أو إعادة التوازن إلى حوافز ضرائب السيارات، أو منح إعفاءات ضريبية لشركات النفط أو التحرك لتخفيف القواعد البيئية الأخرى باسم التحفيز، وحتى الآن تهيمن المساهمات التي قد تكون ضارة على حزم التحفيز في 21 اقتصادًا رئيسيًا، وفقًا لشركة الاستشارات Vivid Economics ويصنف مؤشر التحفيز الأخضر حزمة على أنها "صديقة للطبيعة" (خضراء) أو غير ودية (بنية)، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه (POLICY, 16 June 2020 16:30.).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل رقم 6 يبرز مؤشر التحفيز الأخضر لمجموعة من الدول

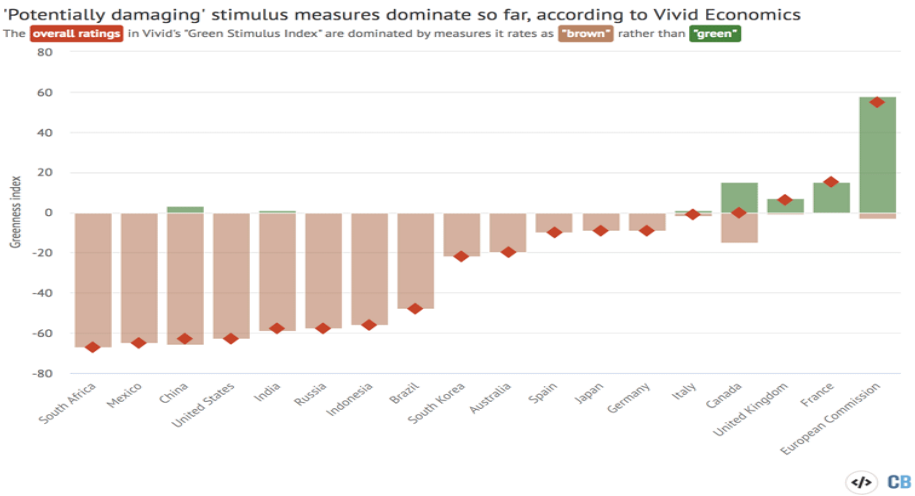

المصدر: شركة الاستشارات consultancy Vivid Economics.

https://www.carbonbrief.org/coronavirus-tracking-how-the-worlds-green-recovery-plans-aim-to-cut-emissions

المحور الثاني: التعاون الاقتصادي الدولي بين الاستشراف والحوكمة– تحليل فرص التغلب على أزمات ما بعد الوباء

تجدر الإشارة إلى أنه بغض النظر عن مدى الأهمية التي تعلق على المنظمات الدولية والأنظمة الدولية في نظام العلاقات الدولية المعولم ، فإن المحددات الرئيسية لعمل السياسة الدولية لا تزال هي الدول، لذا سيعالج هذا المحور من خلال التحليل الإحصائي لعدد من التوقعات دور الدول كوحدات وطنية مقابل الحفاظ على مصالحها ثم دور الهيئات الدولية على غرار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في تنسيق الجهود ضمن مقاربة الحوكمة والتنمية المستدامة.

فبحلول منتصف ماي 2020 أنشأ البنك الدولي عمليات استجابة لحالات الطوارئ في 100 دولة منها 39 في إفريقيا بآليات سمحت للجهات المانحة الأخرى بتوسيع البرامج بسرعة اعتبارًا من 15 أكتوبر 2020 على صعيد العالم، كما أطلق البنك المجموعة الأولى من المشاريع الصحية الطارئة في 34

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

دولة إفريقية (بقيمة إجمالية 757 مليون دولار) مع التركيز على إنقاذ الأرواح، كما تصرف صندوق النقد الدولي بسرعة وضاعف مؤقتًا إمكانية الوصول إلى مرافق الطوارئ الخاصة به.

من جهة مست حملة تخفيف خدمة الديون عبر صندوق احتواء الكوارث وإغاثتها 29 دولة من أفقر البلدان الأعضاء وأكثرها ضعفاً في العالم، أكثرها في أفريقيا، حيث شملت الاستجابات سلسلة من العمليات الجديدة في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي وغيرها من القطاعات، فضلاً عن إعادة توزيع الموارد الحالية، بالمقابل خصصت مجموعة البنك الدولي 50 مليار دولار من الدعم المالي على مدى 15 شهرًا بين أفريل 2020 وجوان 2021 لمساعدة البلدان الإفريقية على حماية الفقراء والضعفاء، ودعم الأعمال التجارية، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي (Maksim Vasiev Kexin Bi, 2020, p. 32).

ومن جهة أخرى ضخ البنك المركزي الأوروبي 750 مليار يورو لدعم الأسواق والمؤسسات المالية، لكنه بالكاد خصص لشراء الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها، وتلقت دول الاتحاد الأوروبي التي تضررت بشدة مثل إيطاليا وإسبانيا مساعدة هائلة من دول مثل الصين وكوبا ودول أوروبية أخرى بينما تجاهل الاتحاد الأوروبي نداء صربيا للمساعدة لكن الصين استجابت بسخاء (Bodansky, March2020, p. 3).

أما على مستوى الصين يؤكد Yossef Bodansky قد مكّنتها قدراتها على تحمل التخفيضات الضريبية والقروض المخصومة واللوائح المتساهلة التي حولت بدورها التركيز والاستثمارات إلى المجالات ذات الأولوية مثل G5 والبيانات الضخمة والبنية التحتية الجديدة الأخرى، فضلاً عن تعزيز الاستهلاك المحلي، و بشكل ملحوظ قدمت الصين مساعدات اقتصادية وطبية للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها مع استمرار تنفيذ برامج الإنعاش المحلي في الصين، فبكين مقتنعة بأن هذه الانطباعات والمساعدات قد وسعت بالفعل "دائرة الأصدقاء" للصين، فضلاً عن تعزيز "التعاون العالمي" و "المكانة العالمية" للبلاد وبهذا سيكون الانتعاش الاقتصادي والتعاون طويل الأمد (Bodansky, March2020, p. 7).

الشكل رقم 7 يستعرض التدفقات المالية بين روسيا والصين: 2000-2030 (بملايين الدولارات)

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Figure 11. **Financial Flows between Russia and China: 2000-2030** (*millions of dollars*)

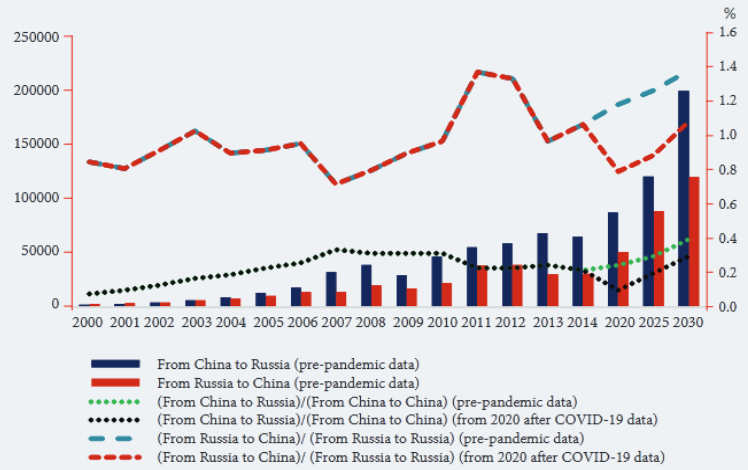

Sources: Historical dynamics are reflected in the statistical compilation "China Statistical Yearbook, 2019" [NBS, 2020]. The forecast has been compiled according to the CIC Advisor agency [CIC Advisor, 2020].

المصادر:الديناميات التاريخية في التجميع الإحصائي "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني 2019" المكتب الوطني للإحصاء، 2020 (تم تجميع التوقعات وفقًا لوكالة CIC Advisor 2020) ص18. أنظر:
file:///C:/Users/Smart/AppData/Local/Temp/how-covid-19-pandemics-influences-chinese-economic-sustainability.pdf

يوضح الشكل رقم 7 التدفقات المالية الثنائية بين الصين وروسيا من وجهة نظر تاريخية وتوقعات حتى عام 2030 حيث وكانت التدفقات المالية من روسيا إلى الصين أقل مرتين إلى ثلاث مرات من التدفقات المالية من الصين إلى روسيا.

وقد شارك حوالي 40 من قادة الدول الواقعة على طول طريق الحزام والطريق وأكثر من 1000 خبير وصحفي، و ألقى الرئيس الصيني الكلمة الرئيسية في هذا المنتدى، حيث تم توقيع أكثر من 140 اتفاقية تعاون هناك، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مشروعات الدول الواقعة على طول الطريق أكثر من 80 مليار دولار فيما تجاوز حجم الضرائب وأنواع المدفوعات الأخرى 2 مليار دولار (Maksim Vasiev Kexin Bi, 2020, p. 17).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

إلى أن روسيا ستعمل بنشاط على زيادة الاستثمارات في الصين، لتصل إلى حصة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.49٪ مقارنة بـ 0.28٪ في الصين بحلول عام 2030 ومع ذلك بعد تفشي فيروس كورونا، يتوقع الباحثون تدفقات مالية بين البلدين حتى 2022-2025 نظرًا لأن أزمة COVID-19 تتميز بالعديد من العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها، فمن المستحيل التنبؤ بالوضع بدرجة معقولة ودقيقة جدا، أما فيما يتعلق بانخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا COVID-19 من المتوقع حدوث انخفاض في الطلب على الوقود والمعادن (Maksim Vasiev Kexin Bi, 2020, p. 18).

فالدافع الرئيسي حسب Birol AkgünMetin Çelik الذي يوجه سلوك الدول هو مصالحها الوطنية، لذلك غالبًا ما تكون قدرات ونجاحات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للاستجابة بفعالية للأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية غير كافية، والسبب الرئيسي لذلك كما يؤكد الواقعيون، هو أن المنظمات الدولية لا يمكنها العمل بشكل مستقل عن مصالح القوى العظمى التي أنشأت تلك الهياكل و عندما يتم توفير الإجماع السياسي بين الدول الكبرى بشأن المسائل العالمية والإقليمية وحالات الأزمات[4] يمكن للمنظمات الدولية اتخاذ القرارات وتطبيقها بشكل أسرع وأكثر فعالية، لكن المنظمات الدولية تصبح مختلة عندما تتباعد مصالح القوى الكبرى، ومع أنه هناك "نظام صحي عالمي" تقوده منظمة الصحة العالمية والذي يتصور التعاون العالمي في مجال مكافحة الأمراض الخطيرة وحماية الصحة العامة الدولية بشكل أساسي باعتباره "مساحة تعاونية ناعمة" توحد جميع الجهات الفاعلة، وبذلك فإن تاريخ اللوائح الدولية المتعلقة بالأمن الصحي قديم جدًا، ومع ذلك، فمن الحقائق أن جميع الدول الرائدة غير قادرة على العمل في تعاون وانسجام في المواقف الحرجة باستثناء فترات استثنائية نادرة (Birol AkgünMetin Çelik, 2020, p. 357).

محل القول فإن الأهم من ذلك، أن مواقف الولايات المتحدة والصين اللتين تتنافسان بشكل متبادل فيما يتعلق بعمل النظام الدولي الليبرالي الحالي، كانت العامل الأكثر أهمية في عدم فعالية آليات التعاون العالمي القوية مثل G-7 و G-20، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وبالتالي فشلت المنظمات الدولية، خاصة هيئات الأمم المتحدة التي تشكل العناصر الأساسية للحوكمة العالمية في النظام الدولي الليبرالي، وهذا ما يشير بوضوح إلى وضع يؤدي إلى أزمة حوكمة عالمية[5] إذ لم تتخذ الأمم

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المتحدة، التي كانت الفاعل الرئيسي للنظام الدولي خاصة بعد عام 1945 أي خطوات جادة في عملية الوباءة (Birol AkgünMetin Çelik, 2020, p. 358).

بينما يصنف المفهوم الرئيسي لنجاح منظمة الصحة العالمية في أنشطة الصحة العامة الدولية أنه مفهوم "المصلحة المشتركة والتهديد". والذي سيكون قادرا على حماية المصالح الصحية العالمية المشتركة للبشرية إلى الحد الذي تستطيع فيه منظمة الصحة العالمية توجيه الدول الأعضاء للعمل معًا ضد التهديدات المشتركة مثل الأوبئة رغم الانتقادات الموجهة إلى منظمة الصحة العالمية في بداية انتشار فيروس كورونا، بالشكل الذي تمت فيه مناقشة منظمة الصحة العالمية في المجتمع الدولي خلال الأوبئة السابقة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسارس وإنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير، حيث تم انتقاد منظمة الصحة العالمية بشكل أكثر بسبب جائحة COVID-19 لأنها كانت محاصرة سياسياً بين الولايات المتحدة والصين بسبب المنافسة في عصر انتقال القوة العالميةة (Birol AkgünMetin Çelik, 2020, p. 365).

في حين يؤكد البيان الختامي لقمة العشرين الأخيرة والتي انعقدت بتاريخ 22/21 نوفمبر 2021 على ضرورة التعاون الدولي لتعزيز الانتعاش الإقتصادي[6].

خاتمة:

قدمت الدراسة تحليلا لأبرز استراتيجيات ومعايير الانتعاش الاقتصادي للتعافي من تأثيرات أزمة كورونا على الاقتصاد، حيث تبين من خلال الاحصائيات و التوقعات التي عرضتها وفسرتها الدراسة أنه سيكون عالم ما بعد كورونا أقل عولمة بكثير، وأن السياسات الاقتصادية الحالية غير كافية للوصول إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي، فالحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية مجبرة على إعادة بناء خططها واستراتيجياتها وفق نهج التنوع الاقتصادي الذي يرتبط أكثر بسياسات التحول إلى البيئة والرقمنة والحوكمة والاستدامة العادلة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ركز تمويل تدابير تحفيز الاقتصاد الكلي لتسريع الانتعاش بعد الأزمة على وضع البرامج الهيكلية، وتدابير الإنفاق لمنع الخسارة الدائمة في الناتج و النمو المحتمل.
- بعد التعافي من فيروس كورونا، ستكون تدفقات رأس المال الدولية محدودة بسبب التأثير الاقتصادي العالمي للفيروس

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

- تسعى خطة التعافي للاتحاد الأوروبي إلى تشجيع الاستثمار في اقتصاد أوروبي صديق للبيئة ومسؤول وقادر على الصمود.
- من المتوقع أيضا أن تزيد التجارة العالمية بنسبة 3.3 في المائة في عام 2022.
- تبين أن التحول الرقمي أحد أهم الأدوات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي خلفها الوباء، حيث يتوقع أن تنمو نفقات تكنولوجيا المعلومات بنسبة تتراوح بين 3٪ و 5٪. تشكل أكثر من 60٪ من الاقتصاد العالمي رقميًا وفق الاحصائيات الواردة بالدراسة لسنة 2022 إلى2025.
- من أبرز التوجهات الجديدة لتحقيق تعافي وانتعاش اقتصادي مستدام التركيز على اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر.
- غالبًا ما ترتبط فعالية جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في استجابتها للأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية بمصالح القوى العظمى مما يؤثر على سياسات التعافي والتعاون الدولي المستدام.
- رغم الجهود المبذولة من الدول والهيئات الدولية، إلا أن الاحصائيات المتعلقة بنمو اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تبرز أنه ستزداد درجة التهميش في العديد من البلدان (إفريقيا وجنوب غرب آسيا وأمريكا اللاتينية).

CONCLUSION

The study provided an analysis of the most prominent strategies and standards of economic recovery to recover from the effects of the Corona crisis on the economy, as it was found through the statistics and expectations presented and explained by the study that the post -Corona world will be much less globalized, and that the current economic policies are not sufficient to reach the enhancement of economic recovery, the governments Financial institutions and international organizations are forced to rebuild their plans and strategies according to the approach of economic diversity, which is more related to the policies of transition to the environment, digitization, governance and fair sustainability, and the study has reached the following results:

✓ Employment of financing measures to stimulate the total economy to accelerate the recovery after the crisis on the status of structural programs,

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

and spending measures to prevent permanent loss of output and possible growth.

- ✓ After recovering from the Coronavirus, international capital flows will be limited due to the global economic impact of the virus
- ✓ The EU's recovery plan seeks to encourage investment in an environmentally friendly, responsible and resilient European economy.
- ✓ It is also expecting that global trade will increase by 3.3 percent in 2022.
- ✓ It was founding that the digital transformation is one of the most important tools to get out of the economic crisis left by the epidemic, as it is expecting that information technology expenses will grow by 3 % and 5 %. More than 60 % of the global economy is digitally, according to the statistics mentioned in the study of 2022 to 2025.
- ✓ One of the most prominent new trends to achieve a sustainable economic recovery and recovery focuses on adopting the green economic model.
- ✓ The effectiveness of the United Nations efforts and international organizations in its response to political, economic and humanitarian crises is often likened to the interests of the great powers, which affects the policies of sustainable international recovery and cooperation.
- ✓ Despite the efforts made by countries and international bodies, the statistics related to the growth of the economies of developed and developing countries highlight that the degree of marginalization will increase in many countries (Africa, South Western Asia and Latin America).

Bibliography List :

Books

- ✓ BAHMAN Nasim, **Post-Pandemic World: The Future of the Global Economic Order and the Position of the Great Economic** Powers in the book : THE WORLD AFTER THE Pandemic,Turkiye scholar ships Burslari, ANKARA, JULY(2020).
- ✓ Çelik Birol AkgünMetin, **global Governance in the Postpandemic Period: The World Health Organization and the Future of International Organizations** in the book :REFLECTIONS ON THE PANDEMIC in the Future of the World, Turkish Academy of Science, First Edition, Ankara, (2020).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Scientific articles

- ✓ Elkerbout Milan, The European Green Deal after Corona:Implications for EU climate policy, **policy insights thinking ahedead for europe**, No 2020-06/ (March 2020).
- ✓ Jürgen Gern, Klaus- and others, World Economy Summer 2021 - Post-Corona-boomunderway, **Kiel Institute Economic Research Center Business Cycles and Growth**,Outlook, No. 79,2021.
- ✓ Gnan Ernest, A ,European Capitalization and Development Fund" (ECDF) to facilitate Europe's post-corona recovery,european money and finance forum, **Oest erreichische Nationalbank and SUERF1**, SUERF Policy Note Issue No 145,(March 2020).
- ✓ Kalogiannidis Stavros and others, Impact of Covid-19 in the European Start-ups Business and the Idea to Re-energisethe Economy, **International Journal of Financial Research,** (January 11, 2021) doi:10.5430/ijfr.v12n2p55 URL.
- ✓ Kexin Bi Maksim Vasiev, How COVID-19 Pandemics Influences Chinese Economic Sustainability, **,FORESIGHT AND STI GOVERNANCE**, Vol. 14 No 2 ,(2020).
- ✓ Munzele Maimb Samuel, Post-Corona Africa: Downward Spiral or Resilient Recovery?, GDI Working Paper 2021-054. Manchester: The University of Manchester, 1 Jul 2021.
- ✓ OLCAY ARSLAN,and others," DIGITAL RESPONSE TO COVID-19 INFECTED ECONOMY:A EUROPEAN UNION PERSPECTIVE Ceran", **Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi Cilt**:20, No:1 (2021), s. 49-68.
- ✓ Tesche Tobias, LSE 'Europe in Question' Discussion, Paper Series The European Union's response to the coronavirus emergency: an early assessment, **European Institute London School of Economics**, LEQS Paper No. 157(/2020June2020).
- ✓ Welfens Paul J.J., Corona World Recession and Health System Crisis: Shocks Not Understood So Far, EIIW Working paper 273, May 9,2020.

Articles

- ✓ Coronavirus:"Tracking how the world's 'green recovery' plans aim to cut emissions", INTERNATIONAL POLICY,Article from : **Carbon Brief**, clear on climate, 16 June 2020 16:30.

https://www.carbonbrief.org/coronavirus-tracking-how-the-worlds-green-recovery-plans-aim-to-cut-emissions

- ✓ Estevez Eric, Economic Recovery : "What Is an Economic Recovery?", October 13, 2021.

https://www.investopedia.com/terms/e/economic-recovery.asp

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

- ✓ **European Commission's Knowledge Centre for Bioeconomy**, European Union, 2021.

https://spiral.imperial.ac.uk/handle/10044/1/89359

- ✓ "The Choices We Make Now Will Shape the Future "Statement from **the Partnership for Action on Green Economy**: 14/04/2020.

https://www.unep.org/news-and-stories/statements/statement-partnership-action-green-economy-choices-we-make-now-will

Reports

- ✓ Future transitions for the Bioeconomy towards Sustainable Development and a Climate-Neutral Economy Bioeconomy opportunities fora green recovery and enhanced system resilience Knowledge,a report from : Synthesis and Foresight Work Package 1 - Network of Experts, **The The European Commission's Knowledge Centre for Bioeconomy**, European Union, 2021.

https://spiral.imperial.ac.uk/handle/10044/1/89359

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Criteria for post-coronavirus economic recovery: an analysis of strategies to promote international economic recovery

Samia benyahia
Faculty of Political Science and International Relations – University of Algiers
samia20171935@outlook.fr

Abstract:

This study presents an analysis of the parameters of economic recovery and their adaptation to the sustainability agenda. Job opportunities and economic demand for the post-Corona era, and produce stable growth given the scope and size of this crisis, and the long shadow that it will cast, then the study focuses on spending paths that can enhance economic recovery and environmental sustainability, and the type of recovery investments based on the green economy, as it looks Governments are now towards recovery, and reach an economic transformation that promotes sustainable prosperity. In the short term, with increased economic and environmental resilience, on the one hand, the most prominent steps that companies, governments and individuals can take to align the necessities of sustainability, as It will also be important to model and prepare for situations where multiple risks can combine, so domestic policy development must include cooperation and coordination with international approaches.

Keywords: economic recovery, post-coronavirus, green economy, sustainable development, international cooperation, investment.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

[1] وقد رأينا بالفعل أن وزراء المالية الأفارقة أفرجوا عن ما يقارب 100 مليار دولار إلى 150 مليار دولار لدعم البلدان الأفريقية في حين أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دعوة إلى جميع الدائنين الثنائيين الرسميين من أجل تعليق مدفوعات الديون من البلدان منخفضة الدخل، وهو نفس المنحى الذي نحت إليه مجموعة العشرين أنظر بيان قمة العشرين https://2u.pw/pWa13

[2] تراقب المفوضية الأوروبية التقدم الرقمي للدول الأعضاء من خلال تقارير مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي (DESI) منذ عام 2014 وفي كل عام ، تتضمن DESI ملفات تعريف قطرية تدعم الدول الأعضاء في تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات ذات أولوية بالإضافة إلى الفصول الموضوعية التي تقدم معلومات أوروبية تحليل على مستوى المجالات الرقمية الرئيسية ، ضروري لدعم قرارات السياسة.

[3] مبادرة يقودها مشروع الانتعاش الاقتصادي بجامعة أكسفورد (OUERP) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق النقد الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي من خلال شبكة السياسة المالية الخضراء (GFPN).

[4] في هذا السياق يمكن القول أن وضع المعايير في المناقشات الدائرة حول أخلقة إدارة الأزمات الإنسانية مستقبلا يفترض عموما أن هناك دروسا مفيدة للعالم تكبح القومية المفرطة وتعزز البعد الإنساني، لعل بموجبها تدرك الدول الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لمواجهة مختلف التحديات العالمية على غرار تغير المناخ، و تنظيم الأسلحة النووية، و الأوبئة العالمية، فلا يكفي إصدار قصص النجاح السعيدة دون اثارة أسئلة جادة حول الاستعداد العالمي لمواجهة الأوبئة في نطاق الاستجابة العالمية المنسقة كمفتاح لفهم كنه هذا التفشي،ضمن استراتيجية عالمية تعاضدية شاملة كفيلة بتحقيق الإنعتاق البشري من التهديدات العابرة للقارات، وتعلم الكثير عن أهمية استخدام التكنولوجيا في مثل هذه الأزمات البيولوجية.

[5] هذا يعني مزيدا من الفوضى، وبالتالي إن لم يسفر الوباء عن تعاون عالمي أوثق كما كانت تأمل الشعوب، ولا قيادة عالمية حكيمة تنتصر ليس فقط على الفيروس التاجي، ولكن على جميع الأمراض، والأزمات المتنوعة في المستقبل.

[6] مما جاء في البيان ".... نؤكد الحاجة الملحة للسيطرة على تفشي الفيروس، فهو أمرٌ أساسي لدعم التعافي الاقتصادي العالمي. ونحن عازمون على الاستمرار في استخدام جميع أدوات السياسات المتاحة حسب الاقتضاء لحماية الأرواح والوظائف ومصادر الدخل، ودعم التعافي الاقتصادي العالمي.." أنظر بيان ختام قمة العشري https://2u.pw/pWa13

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

إسهام العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية الحضرية بالمغرب

أقدار أحمد *

جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال–المغرب–

akadar.ahmed@gmail.com

تاريخ الارسال : 2022/06/02 تاريخ القبول: 2022/06/13

ملخص:

تعتبر وثائق التعمير من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة من خلال المؤسسات التابعة لها للتدخل في إنتاج وهيكلة المجال الحضري، وتتشكل هذه الوثائق من خرائط وتصاميم وتقارير تهدف إلى تدبير وتخطيط وتنظيم توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات داخل حيز مجالي معين.

لقد شابت مسألة تدبير وتهيئة المدن المغربية في العقود الأولى من استقلاله العديد من الثغرات وجعلتها تعرف العديد من المشاكل ومظاهر الأزمة، وهي إشكاليات ومظاهر ساهمت فيها وبشكل كبير طرق صياغة وثائق التعمير والتي اعتمدت في إنجازها على دراسات تقنية وإغفال تخصصات من شأنها تحليل الواقع وفهمه وربطه بمختلف التأثيرات المحلية والوطنية، وبالتالي إنجاز وثيقة متكاملة الرؤى من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية حضرية.

تستهدف هذه المقالة إبراز أهمية العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد ...) في الفهم الجيد للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجال الحضري المراد تهيئته وفق متطلبات التعمير والتدبير العقلاني.

الكلمات المفتاحية: الاندماج الحضري – التنمية الحضرية – وثائق التعمير – التهيئة الحضرية – الإقصاء الاجتماعي.

* **المؤلف المرسل: أقدار أحمد ، الإيميل:** akadar.ahmed@gmail.com

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مقدمة:

تمثل المدينة شكلا فريدا من الحياة الاجتماعية وترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الحضري الذي يرسم الملامح المستقبلية لها، ويرتكز هذا التخطيط على أساس الدراسات التحليلية للمعطيات الفزيائية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لا سيما تلك المتعلقة بالأنسجة الحضرية. وبالتالي فهدف تسيير المدينة هو تنظيم المجال الحضري بطريقة عقلانية ورشيدة ومحكمة تتلاءم مع التطورات والتحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن مستقبل المدينة أصبح رهين بمدى قدرتها على الاندماج بكل شرائحها الاجتماعية وذلك من خلال تلبية الحاجيات الضرورية من: السكن، البنية التحتية والتعليم... وكذلك بقدرتها على استقطاب الاستثمارات وعلى تنظيم وضبط توسعها الحضري وبالتالي تحقيق تنمية حضرية. لكن واقع حال المدن المغربية وتهيئتها شابته العديد من الثغرات وجعلتها تعرف العديد من المشاكل ومظاهر الأزمة، وهي إشكاليات ومظاهر ساهمت فيها وبشكل كبير طرق صياغة وثائق التعمير والتي اعتمدت في إنجازها على دراسات تقنية وإغفال دراسات لتخصصات في العلوم الاجتماعية من شأنها تحليل الواقع وفهمه وربطه بمختلف التأثيرات المحلية والوطنية، وبالتالي إنجاز وثيقة متكاملة الرؤى من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية حضرية.

المحور الأول: التخطيط الحضري والإشكاليات الحضرية.

1- لمحة تاريخية عن السياسة الحضرية العمرانية:

شهد القرن التاسع عشر بداية التخطيط الحضري بأوربا لمواجهة المشاكل الناجمة عن تزايد أحجام المدن وأعدادها وتباين بيئاتها واحتياجات سكانها. وفي مطلع القرن 20 انتقل تطبيق تنظيم المدن إلى دول أخرى خارج أوربا، ومنها المغرب الذي شهد أولى سياسات التخطيط الحضري مع المهندس المعماري الفرنسي هنري بروست سنة 1917، وقد شكلت أذاة فعالة لتحكم السلطات الاستعمارية في تطور المجتمع المغربي عن طريق تكييف حياة الأفراد بجعلها تستجيب لشروط الأوضاع الجديدة وعن طريق خلق محيط عمراني يؤثر باستمرار في سلوك وممارسات الأفراد والجماعات (أحمد كوال،2012 ص82). وهي سياسة عمرانية نهجها المستعمر من جهة لتراعي الاكراهات الموضوعية لنمط إنتاج رأسمالي، الذي ما فتئ ينمو بسرعة:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

شبكات الطرق، بناء المراسي إنشاء السكك الحديدية، تهيئة المناطق الصناعية وتشييد مراكز الأعمال. ومن جهة أخرى إنشاء مشروع مجتمعي طبق جزئيا في بعض المدن المغربية: الرباط، فاس، تازة، مراكش، وزان، القنيطرة (أحمد كوال،2012 ص78).... وبعد حصوله على الاستقلال عمل المغرب على وضع مجموعة من الوثائق لتقوم بتنظيم وتهيئة مجالاته الحضرية تعرف بوثائق التعمير.

2- التخطيط الحضري من خلال وثائق العمير:

تعتبر وثائق التعمير من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للتدخل في إنتاج وهيكلة المجال الحضري. وتتشكل من مجموعة من الوثائق والخرائط تهدف إلى تدبير وتخطيط وتنظيم مجموعة من التوجهات التي تخص تنظيم توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات والبنيات التحتية والبنايات والمجالات الخضراء، داخل حيز مجالي معين لخلق نوع من الرفاهية للسكان. والدولة هي التي تتحكم في إنجاز هذه المشاريع من خلال وثائق التعمير. وتختلف وظائف هذه وثائق حسب نوعها، فالمخطط يتميز بالبث في أهم التوجهات العامة للتعمير والتهيئة المجالية للمدينة أو الجهة في إطار توسعها المستقبلي وفي تحديد الخطوط العريضة للمدينة.

ويعتبر تصميم التهيئة أول وثيقة قانونية تعد بمثابة تخطيط للتجهيزات العمومية كما يحدد المناطق الجديدة المفتوحة للتعمير. ويأتي تصميم التنمية لتغطية المجالات القروية ولتهيئة الانتشار المجالي للقرى ولتنظيم توسع التجمعات القروية. أما تصميم التنطيق فيأتي لتغطية الفراغ الخاص بتهيئة مجال ما وتقسيمه إلى مناطق للسكن ومناطق إدارية وأخرى صناعية أو تجارية... كما يحدد المناطق التي يمنع فيها البناء.

هكذا إذا تحاول مضامين هذه الوثائق تحديد محاور تنمية المدن بدل من تحديد آفاق نموها والتفكير في وسائل التنمية الحضرية والفاعلين المساهمين فيها، وكذلك مشروع المدينة أو التجمع السكاني كمجال حيوي مشترك ما بين مختلف المدن.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

3- التنمية الحضرية وواقع حال المدن المغربية.

ظهر مفهوم التنمية الحضرية انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة، ليتطور بفعل التحولات التي أصبحت تعتري المدن على مستوى تطور وتزايد الساكنة في هذه الدول وكذلك التوسع المهم الذي عرفته الحواضر الكبرى.

إن مفهوم التنمية الحضرية يقصد به: عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا بالمدن، والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية. ومن الناحية النظرية؛ فالتنمية الحضرية أداة عمل تتميز بالمرونة والنظرة الشمولية عوض النظرة القطاعية، وإنجازها يتطلب التشاور وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا المدينة، وتخضع للتوجهات العامة الواردة في وثائق التعمير.

إن التنمية الحضرية التي تم نهجها بالعديد من المدن المغربية تعبر بجلاء عن مقاربة قطاعية، فخلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي شرع القطاع الخاص بالمغرب في إنتاج تجمعات سكنية كحل استعجالي لتلبية النقص الحاصل على مستوى الوحدات السكنية، لكنها لم تكن تتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لشريحة كبيرة من السكان. بالتالي ترتب عن ذلك ظهور مجموعة من الأحياء السكنية من فئة السكن الاقتصادي أو الاجتماعي بعدد من المدن ذات أحجام صغيرة وتفتقر إلى المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية...إلخ.

4- إشكاليات التنمية الحضرية:

لم يستطيع المهندسون المعماريون بلورة إطار أمثل ولم يتوصلوا بعد إلى ضبط التصميم القادر على الاستجابة للحاجيات الجديدة ولتطلعات الساكنة، وهذا لا يرجع إلى عدم كفاءتهم بقدر ما يرجع إلى إكراهات سياسية واجتماعية واقتصادية تكبلهم من كل الجوانب (أحمد كوال،2012 ص197). ومن بين أبرز إشكاليات تحقيق تنمية حضرية نجد:

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

أ – اختلاف المناهج المتبعة في إنجاز وثائق التعمير.

يرجع فشل المشروعات العمرانية في غالب الأحيان إلى محتوى عناصر المعرفة المسيطرة على برامج التكوين الهندسي المعماري، المعتمد أساسا على الرسم والخطوط وتقنيات البناء العصري، هناك يغيب الاهتمام بالسوسيولوجيا الحضرية، يضاف إلى ذلك نقص التجربة والاحتكاك الميداني قبل تحمل المسؤولية وانعكاس ثقافة المنتوج الاجتماعي(أحمد كوال،2012 ص215). لهذا يمكن القول بأن المهمة الأولى المعطاة لوثائق التعمير مهمة تقنية محضة، نظرا لانحصار الاهتمام قبل كل شيء في اتجاهات التوسع الحضري، وفي الأشكال التي يجب أن يتخذها هذا التوسع، وإذا كانت مهام وثائق التعمير قد جاءت منحصرة في المظاهر الحضرية فإن ذلك يرجع إلى دور الدولة وإرادتها لذلك. ولهذا ظلت الاهتمامات المحورية للتعمير محدودة ولم ترق إلى مستوى متطلبات الحياة الحضرية وما يواكبها من تحول نوعي وكمي لحاجيات السكان وللتطورات التي يفرضها العصر.

إن تعمير أي مدينة لا ينتهي مع وضع التصاميم وقوانين التعمير وبناء تجزيئات وأحياء سكنية ووضع البرنامج الزمني لإنجازها واقتناء العقار، إذ من الضروري أن يمكث الفريق المكلف بالإنجازات العمرانية في عين المكان فيحيا حياة المدينة، ويفكر بدون انقطاع في مشاكل تطور المدينة. كما أن هذا التفكير لم يعد مهنة يقوم بها المهندسون المعماريون أو مخططو المدن وحدهم، بل أصبح عمل اجتماعي مشترك يسهم فيه كل من يعنيه أمر المجتمع الحضري مثل علماء الاجتماع، والاقتصاد ....

ب– مركزية التخطيط الحضري:

والتي وإن صلحت في وقت مضى كانت فيه الدولة حديثة العهد بالاستقلال وتحتاج إلى توطيد تواجدها في شتى أركان البلاد، فإن واقع الحال المتسم دوليا بالانفتاح والتشارك يفرض تجاوز منطق التسيير المبني على التمركز المكثف من جهة وعلى طغيان الهاجس الأمني من جهة أخرى (رشيد البكر،2003 ص199). لهذا نجد جل المدن المغربية تعاني من كثرة المشاريع العمرانية التي لا تبرح مكانها بمعنى أنها تتعثر في الطريق فرسم تصميم على الورق وإنجاز

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

المجسمات لا تكفي، بل ينبغي العمل على تطبيقها في الواقع العيني لأن التصاميم المرسومة على الورق شيء والحياة شيء آخر.

إن مفهوم التنمية يستلزم تحولا عميقا في الممارسات الموصوفة بالتنموية على مستوى الدولة والجماعات والأفراد (رشيد البكر،2003 ص200)، بحيث لم يعد يتعلق الأمر بإصدار قرارات فوقية وإنزالها على مختلف المستويات الدنيا، بل وبمعالجة المشاكل انطلاقا من قاعدتها الميدانية وبالتشاور والتحاور مع الفاعلين بصفتهم المعنيين الأوائل والمباشرين.

المحور الثاني: التجديد في التخطيط الحضري من خلال الانفتاح على العلوم الاجتماعية.

1- تطور الدراسات الحضرية:

يرى كاستيل (عبد الرحمان المالكي،2015 ص13). أن تطور الدراسات الحضرية هي نتيجة للطلب المتزايد عليها بفعل النمو الحضري وتعدد المشاكل الحضرية، وفي ذات السياق تطور التخطيط الحضري على خلفية تطور المفاهيم والقيم والمقاربات والنظريات والتطور العلمي والتكنولوجي، وقد برزت العديد من القضايا والمداخل النظرية المفسرة للتحضر، وذلك طبقا لتعدد العلوم التي تهتم بدراسة الظاهرة الحضرية (سعيد ناصف،2013 ص44) ؛ كالجغرافيا، والتخطيط الحضري، والاقتصاد، والاجتماع.

فالتخطيط الحضري من التخصصات التطبيقية الأكثر تناولا بالبحث والدراسة في جميع الفروع العلمية، بالنظر الى تعقد الظواهر الحضرية وتعدد المفاهيم والآراء حول المدينة، في هذا السياق وجد علم الاجتماع الحضري نفسه مقحما في دراسة المدينة من خلال مقاربات سوسيولوجية متعددة على اعتبار أن تخطيط المدينة هو في نهاية المطاف تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتى أشكالها ومستوياتها، وتخطيط سلوكي يعبر عن متطلبات وحاجات اجتماعية للسكان في الزمان والمكان.

ولتجاوز التعثرات التي عرفتها وتعرفها المشاريع الحضرية عملت الدولة المغربية منذ التسعينات في إعداد مراجعة العديد من مخططات التعمير وتكثيف الملتقيات العلمية التي تجمع المهندسين

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

والمسؤولين حول موضوع التجديد الحضري ومناهجه وعرض الاجتهادات النظرية والمدارس المختلفة التي سعت لدراسة المدينة على عدة مستويات.

2- وجهة نظر العلوم الاجتماعية للظاهرة الحضرية:

تضطلع العوم الاجتماعية بدور محوري خصوصا على مستوى إضافة نظرة علمية إلى هدف اجتماعي ملح بما فيه الكفاية بحيث تنتظم من أجله جماعة ما (محمد بامية،2015 ص10). فإنشاء المدينة وإعداد المساكن يقتضي موازاة مع ذلك إيجاد فضاءات مخصص للترفيه وإنشاء المدراس وتوفير الخدمات الضرورية، من مرافق صحية واجتماعية وغيرها ...، بحيث لا يخلو السكن في المدينة إذ لم يكن في وسعها أن توفر لساكنتها نوعا من الأمن الجسدي والسيكولوجي الاجتماعي. لهذا فإلى جانب الدراسات التقنية والاقتصادية والتعميرية حول مشاكل تهيئة المجال بصفة عامة والمدينة بشكل خاص، هناك أعمال سوسيولوجية تتم تحت اسم الحضرية والتي تشمل من جهة الدراسات المتعلقة بسيرورة التحضر ومن جهة أخرى الأبحاث المتعلقة بسوء تنظيم الاجتماعي، التي ظلت في نفس سياق اهتمام مدرسة شيكاغو.

في تناولنا لهذا الموضوع لابد من استحضار مساهمة مدرسة شيكاغو في شخص روبرت بارك (محمد الجوهري،2000 ص41). الذي استخدام عدة مناهج تهم دراسة جوانب حياة المدينة، حيث صاحب نمو وتطور هذه الأخيرة بروز وظهور مشكلات اجتماعية ملحوظة كصعوبات الإسكان ومشكلات الجريمة والفروق بين الناس وفق لمجال إقامتهم.

3- مساهمة العلوم الاجتماعية في حل المشكلات الحضرية:

تبنى العلوم الاجتماعية على فرضية أساسية وهي أن الواقع الاجتماعي قابل للفهم العلمي، ويعني الفهم العلمي النظر إلى الظواهر من بعد كاف يسمح للباحث أن يتحرر من سلطة المسلمات وأن يدرس الفرضيات بمنهجية أكثر موضوعية (محمد بامية،2015 ص6). لقد أصبح لا زما أمام الضغط الديمغرافي الذي تغذيه الهجرة من القروية إلى المدينة والتهيئة مصالحة النظام الاجتماعي مع النظام المجالي، من خلال إشراك المواطن في تدبير شؤون المدينة لأن إقصاء المواطن يؤذي حتما إلى نفق مسدود.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

إن المدينة جسم حي ومتفاعل مع محيطه المحلي والوطني والدولي، أصبحت تواجه مجموعة من التحديات وذلك بحكم الرهانات المتعددة الكامنة وراء الظاهرة الحضرية. وكذلك بسبب قدرة هذه الظاهرة المحكوم عليها بالانتشار وبوثيرة أكثر سرعة مما كانت عليها في الماضي، وما يصاحب ذلك من صعوبة التأطير المواكبة ومن اختلال واضح إن على صعيد المجال أو المجتمع.

المحور الرابع: حضور الدراسات الحضرية في العلوم الاجتماعية.

1- المقاربات المفسرة للظاهرة الحضرية:

شكل موضوع الظاهرة الحضرية الخاصية الأكثر بروزا في العديد من دول العالم، وقد حضي باهتمام العديد من الباحتين كموضوع للدراسة. ونظرا لهذا الاهتمام المتعدد المشارب أصبحت التنمية الحضرية حقلا للعديد من المقاربات والتفسيرات حاولت كل واحدة منها تفسير الظاهرة وفق معايير معينة من هذه المقاربات نجد:

المقاربة السكوسوسيوايكولوجية (محمد بالجوهري،2000 ص17): ترتكز هذه المقاربة على دراسة سلوك الافراد في المدينة وكذلك تمثلاتهم ومواقفهم وممارساتهم التي تأتي نتيجة لوجودهم في المدينة والتي تحددها هذه المدينة.

المقاربة السوسيواقتصادية: تعتبر هذه المقاربة كون المدينة نتيجة للتمفصل بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية والبنية الأيديولوجية، أي أن المقاربة الاقتصادية تعتبر أن الأشكال المجالية؛ المدينة، السكن، وتهيئة التراب، بشكل إجمالي ليست في نهاية التحليل سوى نتيجة لتحركات الرأسمال. ينبغي اذن تحليل الأسس الاقتصادية للمجتمع والعلاقات الاجتماعية للنتاج لكي نفهم كيف تتكون المدينة وأي نوع من المدن نصنع وما هو دور الفاعلين في ذلك.

المقاربة المؤسساتية (محمد الجوهري،2000 ص19): يركز هذا الاتجاه أساسا على جعل الفاعلين في طلب إشكالية المدينة وتهيئة المجال والسكن وكونهم يتحركون وفقا لمنطقهم المؤسساتي.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

رسم تخطيطي رقم 1: رؤى مختلفة حول المدينة

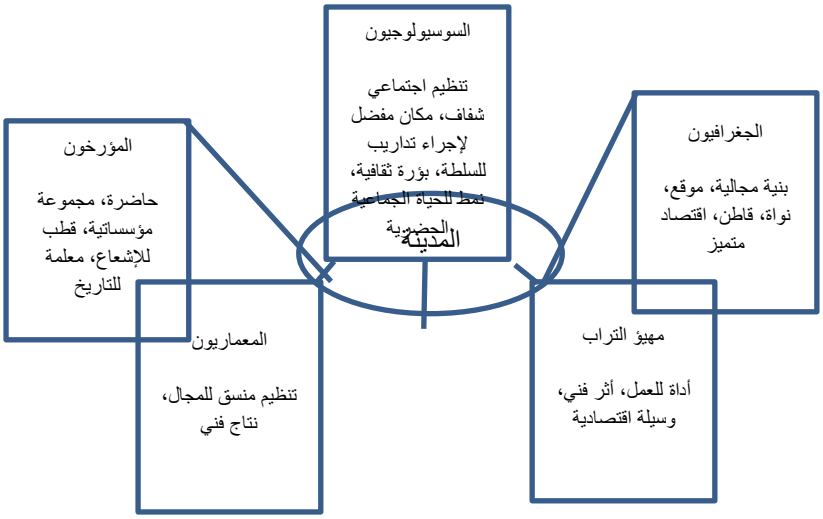

بالرغم من تنوع المقاربات ووجود طرق للتحليل وكثرة التنظير التي تناولت الظاهرة الحضرية، ببلدان العالم الثالث وما ترتب عنها من فوائد علمية، لم تكن كافية لإدراك الظاهرة وسبر أغوارها. إن المنحى الجديد للتنمية الحضرية يقضي ضرورة الانتقال بهذا المفهوم من النظريات والنماذج التعميمية إلى الممارسة والفعل اليومي القائم على التتبع والمشاورة والتنمية المندمجة.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

2- المواضيع الأكثر تداولا في الدوريات المحكمة.

التنمية الحضرية من القضايا المطروحة في مجلات العلوم الاجتماعية 2010- 2014

مستوى الاهتمام	المفهوم العام	الحزم المفاهيمية المتعلقة بالمفهوم العام
1	الربيع العربي	الثمرة- الربيع العربي- الانتفاضات العربية
2	الإسلام السياسي	الإسلام السياسي- الأصولية الإسلامية- السلفية- الإخوان المسلمون- الجماعات الإسلامية- المؤسسة الدينية
3	الديمقراطية	الديمقراطية- التحول الديمقراطي- الانتخابات
4	المرأة	حقوق المرأة- مشاركة المرأة- تمكين المرأة
5	المشاركة المجتمعية	الدولة المدنية- المجتمع المدني- المشاركة المجتمعية
6	الإرهاب	الإرهاب- التنظيمات الإرهابية- الإسلاموفوبيا
7	الطائفية	الطائفية- مشكلة الأقليات- الأزمة الطائفية
8	الاستبداد	الاستبداد- التسلط- الديكتاتورية- الحكم العسكري- الفاشية السياسية
9	التمدن	التحضر – التنمية العمرانية – التمدن – التحديث – التخطيط - الرفاهية
10	الأمة	القومية العربية- الهوية الدينية- الهوية العرقية
11	العدالة الاجتماعية	حقوق الانسان- المساواة- العدالة الاجتماعية- الاستبعاد الاجتماعي
12	الشباب	حقوق الشباب- مشاركة الشباب- تمكين الشباب
13	المنظومة السياسية الكبرى	النظام العالمي- النظام الإقليمي- النظام العربي

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

14	الاقتصاد	الرأسمالية- اقتصاد السوق- الاقتصاد العالمي- الأزمة الاقتصادية
15	التنوير	النهضة العربية- التنوير- الثقافة العربية
16	الفساد	الفساد السياسي- الفساد الاقتصادي- الفساد الإداري- مكافحة الفساد
17	النفس	الدراسات النفسية- المشكلات النفسية- الصحة النفسية
18	التعليم	التعليم- حق التعلم- تطوير التعليم- مجانية التعليم
19	فلسطين	الصهيونية- الاحتلال- القضية الفلسطينية- الاستيطان- الاستعمار
20	التنمية	التنمية- التنمية المستدامة- التنمية المحلية- التنمية الاقتصادية
21	الحضارات	الحضارة- صراع الحضارات- حوار الحضارات
22	العولمة	العولمة- العولمة الثقافية- العولمة الاقتصادية
23	الليبرالية	الليبرالية- الليبرالية الجديدة
24	الأسرة	الأسرة- الطفولة- عمالة الأطفال- التشرد- جناح الأحداث

المصدر: محمد بامية (2015) العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية. ص:87-88.

يعكس الجدول أعلاه واقع المعالجة العلمية لظاهرة التحضر لفترة 2010-2014 في أهم المجلات العلمية، حيث أن هذه الظاهرة تأتي في المراتب المتقدمة من أصل 26 موضوع بعد كل من: الربيع العربي، الإسلام السياسي، الديمقراطية، المرأة، المشاركة المجتمعية، الإرهاب، الطائفية والاستبداد. فهذه المواضيع التي تأتي في المراتب المتقدمة تتميز بأنها ترمز إلى معظلة التغيير في

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

مجتمع يطمح تغيير شامل وأخص بالذكر الموضوع الذي نحن بصدد دراسته –التنمية الحضرية– لكون المدينة لم تعد تؤذي الدور الوظيفي المنوط بها، فبدل أن تكون مدينة الاندماج أصبحت مدينة الإقصاء.

3– الإقصاء والهامشية من معيقات التنمية الحضرية.

لقد شكلت ثنائية الإقصاء/الهامشية موضوعا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، على اعتبار قدرتها على الكشف عن الفضاءات الاجتماعية التي استطاعت الدولة أن تجعل منها فضاءات منظمة أو مندمجة، أو تلك التي مازالت مهمة إدماجها مطروحة على الدولة (أحمد أقدار،2021 ص43). إن الإقصاء والهامشية مفهومان يحيلان على وقائع متقاربة فكلاهما يتقاطعان ومترابطان، فالإقصاء السوسيواقتصادي لا يمكن أن يكون إلا بوجود مجال مهمش بشكل كامل (Antoin.S.Bailly,1995,p :110-117).. بحيث أن الكثير من المقاربات تبين أن المقصيين هم الذين يعيشون في الهامشية المجالية بالتالي يمكن محاربة الإقصاء السوسيواقتصادي بتأهيل هذه المجالات (Brahim Mrrakchi,2019,p :147).

خاتمة:

إن صياغة وثائق التعمير تقتضي طرق عدة يجب إتباعها من أجل إنجازها، بدءا بالدراسة الميدانية لمجموعة من الإمكانيات والإكراهات والظروف العامة المحيطة بالمجال المراد تهيئته، إلى جانب دراسات يقوم بها باحثين من علماء اجتماع واقتصاديين ومهندسين معماريين وطوبوغرافيين وجغرافيين... وذلك لمعرفة كل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية للمجال المدروس لإنجاز وثيقة متكاملة الرؤى والأهداف ولمحاولة تجاوز الخلل القائم أو الاختلالات التي قد يصبح عليها المجال الحضري. إن الاقتصار على دراسة دون الدراسات الأخرى في إعداد وثائق التعمير من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على سياسة التنمية الحضرية التي تنهجها الدولة والجماعات المحلية، كما قد تعرقل العديد من البرامج التنموية الطموحة التي يراد تحقيقها على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

CONCLUSION

The formulation of construction documents requires several methods that must be followed in order to accomplish them, starting with the field study of a set of capabilities, constraints and general circumstances surrounding the field to be prepared, along with studies by researchers from sociologists, economists, architects, topographic, and geographical engineers ... in order to know all economic conditions, Social, environmental and political for the studied field to complete an integrated document of visions and goals and to try to overcome the existing imbalance or imbalances that may become the urban field. The limitation of a study without other studies in preparing construction documents would negatively affect the urban development policy pursued by the state and local groups, and many ambitious development programs that are to be achieved at the national, regional and local levels may also hinder the national, regional and local levels.

قائمة المراجع:

- أحمد أقدار ، 2021، المدينة المتوسطة: دراسة في مظاهر ومحددات الإقصاء المجالي-حالة مدينة بني ملال- أطروحة لنيل الدكتوراه في شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
- أحمد كوال، 2012، التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا الشرق.
- رشيد لبكر،2003، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية، منشورات عكاظ.
- سعيد ناصف، 2013، علم الاجتماع الحضري: المفاهيم-القضايا-المشكلات، الطبعة الأولى، الآفاق المشرقة ناشرون.
- عبد الرحمان المالكي، 2015، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز-فاس.
- محمد الجوهري وآخرون، 2000، دراسات في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية.
- محمد بامية، 2015، العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور، المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

- Antoin. S. Bailly, 1995, La Marginalité une approche historique et épistémologique, université de Genève.
- Brahim M. Marrakchi, 2019, Marginalisation et exclusion à travers le modèle centre/périphérie.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Bibliography List:

- Ahmed akadar,2021, Medium city: A study in the manifestations and determinants of the field exclusion- City case Beni Mellal- A thesis for a doctorate in the Geography Division, Faculty of Arts and Humanities Beni Mellal.
- Ahmed Goual, 2012, Urbanization, modernization, modernity in modern Moroccan society, East Africa.
- Rachid Elbaker, 2003, Preparing national territory and the bet of regional development, Okaz publications.
- Said Nassif, 2013, Urban sociology: Concepts-Issues-problems, First edition, bright horizons are publishers.
- Abderrahman El Malki, 2015, Culture and the field is a study in the sociology of urbanization and migration in Morocco, the publications of sociology of social development, University Sidi Muhammad bin Abdullah Faculty of Arts and Humanities, dhar elmahraz, Fes.
- Mohammad Al -Jawhari and others, 2000, Studies in Urban Sociology, First Edition, University Knowledge House.
- Mohammad Bamiya, 2015, Social Sciences in the Arab world forms of attendance, Arab Observatory for Social Sciences.
- Antoin. S. Bailly, 1995, Marginality A historical and epistemological approach, University of Geneva.
- Brahim M. Marrakchi, 2019, Marginalization and exclusion through the center/periphery model.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

The contribution of social sciences to achieving urban development in Morocco

AKADAR Ahmed
Sultan Moulay Suleiman University, Faculty of Arts and Humanities, Beni Mellal-Morocco-
akadar.ahmed@gmail.com

Abstract :

Reconstruction documents are one of the most important means used by the State through its institutions to intervene in the production and structuring of the urban area, consisting of maps, designs and reports aimed at managing, planning and regulating the distribution of population, economic activities and equipment within a particular area.

In the early decades of its independence, the issue of the management and preparation of Moroccan cities has been marred by many gaps and has made them know many problems and manifestations of the crisis, problems and manifestations that have contributed significantly to the methods of drafting reconstruction documents, which have relied on technical studies and the omission of specialties that will analyse and understand reality and link it to various local and national influences, thereby completing an integrated document of visions that will contribute to urban development.

This article aims to highlight the importance of social sciences (sociology, history, geography, economics...) in a good understanding of the economic, social and environmental conditions of the urban area to be prepared in accordance with the requirements of reconstruction and rational management.

Keywords : Urban integration - urban development - reconstruction documents - urbanization - social exclusion.